



وزارة الثقافة
الجمهورية العربية السورية

بلاد الشام في العهد العثماني

بحوث الندوة الدولية المنعقدة في دمشق

٢٦-٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥م

استانبول ٢٠٠٩



بِلادُ الشَّامِ فِي العَهْدِ العُثْمانِي

بُحُوثُ النَّدْوَةِ الدَّوْلِيَّةِ المُنْعَقِدَةِ فِي دِمَشْقَ

٢٦- ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥م

استانبول

٢٠٠٩

منظمة المؤتمر الإسلامي

مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)

سلسلة تاريخ البلدان الإسلامية؛ رقم ٦

ISBN 978-92-9063-188-0

تقديم : الدكتور خالد أرن

مراجعة : فاتح بايرام

جنكيز تومار

فهرس وتصنيف مكتبة إرسيكا

الندوة الدولية حول بلاد الشام في العهد العثماني (دمشق: ٢٠٠٥)

بحوث الندوة الدولية حول بلاد الشام في العهد العثماني: دمشق، سوريا، ٢٦- ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥

مقدمة خالد أرن- استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ٢٠٠٩.

١٣٩، ١٩٧ ص.: مختصرات؛ ٣٠ سم. – (سلسلة تاريخ البلدان الإسلامية؛ رقم ٦).

يحتوي قائمة ببليوغرافية وكشافا.

النص/ اللغة العربية والانجليزية

الترقيم الدولي (ردمك) ٩٧٨- ٩٢- ٩٠٦٣- ١٨٨- ٠

١. الشرق الأوسط—التاريخ – المؤتمرات. ٢. تركيا – التاريخ – الامبراطورية العثمانية، ١٢٨٨- ١٩١٨- - المؤتمرات. I. أرن، خالد، ١٩٥٣- II. العنوان. III. السلسلة.

٩٥٦,٩٠٣- - dc ٢٢

Barbaros Bulvarı, Yıldız Sarayı, Seyir Köşkü

34349, Beşiktaş, İstanbul, Turkey

P.O.Box 24, Beşiktaş, İstanbul, Turkey

Tel: (+90) 212 259 17 42 – Fax: (+90) 212 258 43 65

e-mail: ircica@ircica.org

www.ircica.org

Birmat
Matbaacılık San. ve Tic. Ltd. Şti.

100. Yıl. Mah. Matbaacılar Sitesi
4. Cad. No. 122 Bağcılar / İSTANBUL
Tel: (0212) 629 05 59 - 60

محتويات

تقديم

يعتبرُ مؤتمرُ "بلاد الشام في العهد العثماني" الذي نظّمته إرسيكا ووزارة الثقافة السورية، تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية العربية السورية، د. بشار الأسد، من الأحداث العلمية التي كان لها وقعٌ كبير في الأوساط الثقافية والرأي العام. وقد حظي باهتمامٍ خاص ضمن برامج عمل إرسيكا باعتباره أوّل مؤتمرٍ نخصّصه لتاريخ منطقة شرق البحر المتوسط، وتُعرف ببلاد الشام، وهي المنطقة التي تضمّ سورية والأردن ولبنان وفلسطين، وتمثّلُ جزءً هاماً من التاريخ السياسي والاقتصادي والثقافي للدولة العثمانية على مرّ القرون. وافتتح المؤتمرَ نيابةً عن فخامة الرئيس بشار الأسد وزيرُ الثقافة السوري، بحضور معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلى، الأمين العام لمنظّمة المؤتمر الإسلامي، والعديد من الوزراء وممثّلين عن مؤسّساتٍ إعلامية وعلمية، ممّا أكّد اهتمام البلد المضيف سورية بالمؤتمر، إلى جانب الأطراف المعنية.

يسعدنا أن ننشر في هذا الكتاب نخبةً من أوراق البحوث التي استُعرضت في هذا المؤتمر لمشاركين مختصين في الحقبة العثمانية في بلاد الشام ويعملون في جامعاتٍ من العالم العربي وتركيا وأوروبا واليابان والولايات المتّحدة الأمريكية. وقد تناول المؤتمرُ مجموعةً كبيرة من المواضيع التي تخصّ الدولة والمجتمع والاقتصاد والحداثة والتربية والثقافة والمدن والبنية التحتية أثناء هذه الحقبة، كما تدارس المؤتمر أوضاع البحث في هذا الحقل وفي المسائل المنهجية.

وبصفةٍ عامة، شكّلت البحوثُ المقدّمة محاولةً جادة لفهم مختلف الأحداث المتعلّقة ببلاد الشام في ظلّ الحكم العثماني ووصفها بشكل موضوعي، مما يعني أن المؤتمر

قد حقّق هدفاً عاجلاً كان يُنتظر منه. إلاّ أن تأثير المؤتمر كان أبعد من ذلك وخاصةً من جانبين. أولاً لأنّ البحوث المقدّمة والمناقشات التي أثارتها عكست أهمّ الميول التي سُجِّلت في الدراسات التي عُنيت بهذا المجال على مدى العقود الماضية. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الدراسات التي تمت حول الحقبة العثمانية في بلاد الشام قبل ثلاثين أو أربعين سنةً كانت مبنية على مواقف متحيِّزة، إذ كان يُنظر إلى هذه الحقبة بأنها فترة تخلّفٍ وانحطاطٍ عانت من ضغوطٍ خارجية وداخلية أدّت في النهاية إلى انحلال الدولة العثمانية. ونتيجةً لهذا بدت هذه الفترة بأنها لا تستحقّ القدر المطلوب من الاهتمام العلمي. ولكنّه بفضل ازدهار الأدب والأبحاث التي تخلّصت باستمرارٍ من هذه المواقف المتحيِّزة، إلى جانب لجوء الباحثين إلى المصادر الأصلية الموجودة في أرشيف الوثائق الرسمية العثمانية، تغيّرت هذه النظرة بشكل ملموس. كما انعكس هذا التطور الإيجابي للدراسات في هذا المجال في جميع أنحاء العالم على الجوّ العام للمؤتمر. ثانياً، ما يستحق الذكر هو أن إسهام المؤتمر في تشجيع وتعزيز نظرةٍ حيادية تُجاه الحقبة العثمانية ومميّزاتها كما شُوهد في المناقشات، جعل هذا الموقف غير المنحاز يظهر من الآن عند بعض الناس.

ويمثّل تاريخ بلاد الشام خلال العهد العثماني تاريخاً مشتركاً للكثير من الدول القومية في وقتنا الحالي، إلا أن الذكريات التي احتفظت بها شعوب المنطقة حول هذه الحقبة مختلفة ومتباينة. فبينما يرفض البعض استذكار هذه الحقبة، مُقصياً إيّاها ممّا يُعتبر "تاريخاً فعلياً" على حدّ تعبير الفيلسوف الألماني كادامير، وهو تاريخ يربط الماضي بالحاضر، يحنّ البعض الآخر إلى "الماضي السعيد" المُعاش في ظلّ الدولة العثمانية.

وممّا لا شكّ فيه أنه يمكن فهم وتقييم الأحداث التاريخية ومحفوظاتها من زوايا مختلفة حسب الظروف السياسية والثقافية السائدة وحسب المصالح الشخصية التي توجّه كلّ محلّلٍ، من بين أمورٍ أخرى. إن التأليف بين هذه التصوّرات يساعد الأجيال الصاعدة على فهم أصحّ للماضي. وقد أحرز هذا المؤتمر على نجاحٍ كبيرٍ مثلما لاحظ

ذلك محلّلون حضروا اللقاء، إذ شجّع تلخيص وجهات النظر المختلفة، والمتضاربة أحياناً، حول الحقبة بهدف الاستخلاص منها ما من شأنه أن يسهم في بناء فهمٍ أصحّ لهذا الماضي، وهذا من خلال مراعاة العوامل الداخلية والخارجية على السّواء للمنطقة واعتبار أحداثها وحقائقها من زاويةٍ أوسع تنسجم مع البيئة السياسية العالمية السائدة آنذاك. إن الإنجاز الذي حقّقه هذا المؤتمر لا يمكن أن يسع صفحات هذا الكتاب ولكن الروح المنبثقة من مجمل الأعمال والبحوث تؤكّد الدور الذي يمكن أن تلعبه الدراسات حول التاريخ في بناء علاقاتٍ طيّبة بين بلدان المنطقة.

إن هذه الخصائص جعلت من هذا المؤتمر حدثاً متميِّزاً وأعتقد بأن المجهودات المبذولة من أجل نشوء تصوّرٍ موضوعيّ في صفوف الجماهير وإقامة التعاون في مجال الدراسات حول تاريخ بلاد الشام في الحقبة العثمانية ستكون مجدية. وإنه ليسرّني بهذه المناسبة أن أؤكّد عزم المركز وسعيه للإبقاء على منتدى التعاون الذي انبثق عن هذا المؤتمر.

د. خالد أرن

مدير عام إرسيكا

كلمة الأستاذ الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلى

أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي

في افتتاح المؤتمر الدولي حول بلاد الشام في العهد العثماني

(دمشق ٢٦ ـ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥م)

معالي الوزير الدكتورمحمودالسيد، ممثل فخامة الرئيس بشار الأسد

الإخوة والأخوات الباحثين والباحثات

السادة الضيوف

إنها لسعادة بالغة أن أكون اليوم مع هذا الجمع وأشارك في هذا المؤتمر الدولي الكبير، الذي يرعاه ويشرفه صاحب الفخامة الدكتور بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، في عاصمتها دمشق الفيحاء حاضرة الأمويين الزاهرة، وفي سورية صاحبة المكانة الأثيرة إلى قلوبنا، وصاحبة الموقع المتفرد في العالمين العربي والإسلامي، سورية التي أضاء أرضها فجر الإسلام، وأشرقت علي ربوعها شمس الحضارة الإسلامية العريقة التي لم تفتأ أن امتدت شرقا وغربا وحملت إلى البشرية جمعاء بشائر الهدى والمعرفة وروح التسامح والتعايش.

وقد كان لي قبل أن أتولى منصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مطلع هذه السنة اهتمام كبير بسورية، وحرص على توطيد علاقاتنا الثقافية معها عندما كنت مديرا عاما لمركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستنبول (ارسيكا)، فقد جمعنا تعاون مثمر ونشاط نعتز به مع كثير من الهيئات والمؤسسات الثقافية والأكاديمية في سورية، وكان آخر هذه الأنشطة الندوة

الدولية التي أقامها إرسيكا بالتعاون مع وزارة الثقافة السورية تحت عنوان "أفاق تنمية فنون الزخرفة في حرف العالم الإسلامي – الأرابسك" (٤- ١١ يناير ١٩٩٧م).

وقد حرصت بعد تولي منصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي علي تشجيع الأنشطة والفعاليات الثقافية التي يمارسها مركز الأبحاث (ارسيكا) لصالح الدول الإسلامية المختلفة وبالتعاون مع هيئاتها ومؤسساتها الثقافية والأكاديمية، وذلك لإيماني العميق بأن العلاقات الثقافية الوطيدة بين الدول الإسلامية هي خير أساس لإقامة العلاقات وتوطيدها في المجالات الأخرى، وانتهز هذه الفرصة لكي أهنئ مركز إرسيكا علي المشاركة في هذا المؤتمر، وأدعوه لمواصلة العمل في سلسة المؤتمرات التي دأب علي عقدها في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي، تحت عنوان "تاريخ الشعوب الإسلامية". ومن شأن عقد هذه اللقاءات والمنتديات تقريب فرص التعارف، وتبادل الآراء، وتخفيف حدة الخلافات، ودعم جهود استتباب الأمن والطمأنينة والسلام.

وكنت قد طرحت فكرة هذا المؤتمر علي فخامة الرئيس الدكتور بشار الأسد عند زيارة فخامته لإرسيكا في الثامن من يناير ٢٠٠٤م عندما كنت مديرا عاما له، وقد تفضل فخامته ووافق على الفكرة وقبل أن تكون تحت رعايته الكريمة، مما يؤكد إيمانه بأهمية العنصر الثقافي في توطيد العلاقات وخلق روح التسامح والحوار.

وتحتل بلاد الشام – وفي قلبها دمشق العريقة – باعتبار موقعها المتوسط في قلب العالم الإسلامي مركزا متميزا في تاريخ العالم الإسلامي كما ذكرت وفي الكشف عن الجوانب المشتركة في تاريخ المسلمين، كما كان لها موقع فريد في الدولة العثمانية، حيث أنها أكثر من غيرها من المناطق العربية قد حصلت على نصيب وافر من الكتابات والمؤلفات حول تاريخها في العهد العثماني، واختصت في الوقت نفسه بإرث تاريخي وثقافي خَلَّفَتْهُ الدولة العثمانية فوق أرضها الشاسعة، ما زلنا نشهد على الأقل، مظاهره المادية التي لا تخطؤها العين، والمتمثلة في الجوامع

والتكايا والمدارس والخانات والأسبلة وغيرها من العمائر الدينية والعلمية والاجتماعية حيث حرصت سورية وبلاد الشام على الحفاظ على التراث العثماني ولا زالت على ذلك حتى اليوم.

ومن حسن الحظ أن الدولة العثمانية كانت منذ عهودها الأولى تمتلك فكرا أرشيفيا، وتدرك أهمية حفظ الأوراق والسجلات المختلفة عن أجهزة الحكم والإدارة فيها، بل واحتفظت ببعض سجلات الدول التي ورثتها وآلت إلى ممتلكاتها. ولا تقتصر المادة الأرشيفية في الأرشيف العثماني على تركيا وحدها، وإنما تحظى الدول العربية وخاصة بلاد الشام بنصيب كبير منها. ومن ثم كان من الطبيعي أن يكون الأرشيف العثماني حجر الأساس في دراسة تاريخ المنطقة وتاريخ العرب الحديث. وقد أدرك هذا الأمر نفر من الباحثين العرب، وبدأنا نشهد دراسات حديثة تعتمد الوثيقة العثمانية في الأساس ثم تنظر بعدها في المصادر الأخرى المحلية والعربية والأجنبية، بما ساعد على ظهور عدد من الدراسات الموضوعية.

ولعل المقصود من تنظيم "معرض بلاد الشام في وثائق الأرشيف العثماني" ضمن فعاليات المؤتمر أن يكون رسالةً للباحثين والمعنيين بتاريخ بلاد الشام، وإشارةً واضحة إلى أهمية الوثيقة العثمانية في ذلك، وتشجيعاً للباحثين والمؤرخين على توسل السبل للحصول على المعلومة الأولية من خلالها.

وفي اعتقادي أن هذا المؤتمر سوف يشكل نقطة تحول في الدراسات التاريخية حول بلاد الشام في العهد العثماني، وسيساعد علي تغيير الأفكار النمطية التي نشأ عليها جيلنا نتيجة ترسبات سياسية وأيديولوجية لا علاقة لها بأصول المنهجية والموضوعية في علم التاريخ. ونحن إذ نقترب من نهاية مدة تبلغ قرنا من الزمان علي خروج العثمانيين من مسرح التاريخ أصبحنا الآن في وضع أفضل لتقييم تلك الفترة التي يمثلها العهد العثماني، وأرى أن الموضوعات المطروحة علي بساط البحث في المؤتمر تغطي مساحة واسعة زمنيا وموضوعيا، ومما يساعد علي ذلك أيضا مشاركة هذا العدد الكبير من الباحثين الجادين المختصين في هذا المجال. ومما لا

شك فيه أن النظرة الموضوعية حول التاريخ المشترك للمسلمين سوف تؤدي إلى وضع بحوث قيمة وأفكار وطروحات موضوعية جديدة تسهم في تعزيز أواصر الاخوة والصداقة وتعد بمستقبل أفضل للشعوب الإسلامية.

وأنتهز هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر إلى فخامة الرئيس بشار الأسد، وإلى الحكومة السورية وخاصة وزير الثقافة الدكتور محمود السيد والاخوة العاملين معه في جهاز الوزارة، داعيا للشعب السوري الشقيق بدوام التقدم والازدهار. كما أشكر بوجه خاص الأخوة والأخوات الباحثين والباحثات الذين يشاركون في هذا المؤتمر ببحوثهم العلمية الرصينة، متمنيا لهم النجاح والتوفيق.
والسلام عليكم و رحمة الله و بركاته

كلمة السيد وزير الثقافة

الدكتور محمود السيد

معالي أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي الأستاذ الدكتور أكمل الدين احسان أوغلى ،

السيد الدكتور خالد أرن المدير العام لمركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية "إرسيكا" ،

أيها المؤتمرون الأفاضل والعلماء الأجلاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أتوجه إليكم في البداية بتحية الشكر والتقدير لحضوركم أعمال هذا المؤتمر الدولي حول "بلاد الشام في العهد العثماني" ، والذي يعقد برعاية كريمة من السيد الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية ، وإنه لشرف كبير لي أن أنوب عن سيادته في هذا الحفل الافتتاحي لأعمال المؤتمر ، ويسعدني أن أنقل إليكم تحياته وتمنياته للمؤتمرين بأن يحقق المؤتمر الأهداف المرسومة له.

وقوفاً على الحقائق التاريخية ، وتعزيزاً للوشائج والروابط التي تربط بين الشعب العربي والشعب التركي الصديق، بعد أن جمعهما تاريخ مشترك يزيد على أربعة قرون، ووحدت بينهما وتُوَحِّدُ حاضراً ومستقبلاً آمال واحدة في تعزيز التعاون والتفاهم لما فيه خير شعبينا استقراراً وسلاماً وأمناً ووئاماً.

وأرحب ثانياً أجمل ترحيب بالباحثين الأفاضل ولا سيما القادمين من خارج سورية ، أرحب بكم جميعاً أجمل ترحيب على أرض سورية الحضارة والتاريخ

والأصالة، سورية الوفية دائماً وأبداً لمبادئ أمتها، والمحافظة على ثوابتها وحقوقها، والملتزمة بالشرعية الدولية، والناشدة السلام الشامل والعادل الذي يحقق الأمن والاستقرار في منطقتنا، سورية المحبة والتآخي بين الأديان والإثنيات في إطار الوحدة الوطنية والمعززة دائماً وأبداً القيم الإنسانية منطلقاً وهدفاً وشعاراً وممارسة وسلوكاً.

أيتها الأخوات، أيها الأخوة

إن موضوع المؤتمر "بلاد الشام في العهد العثماني" من الأهمية بمكان، وتتأتى أهميته من أهمية هذه الحقبة التاريخية في تاريخ بلادنا وتعرف الحياة فيها بمختلف جوانبها وهذا ما ستعرض له البحوث المقدمة التي ستتناول مختلف جوانب الحياة في بلاد الشام إبان العهد العثماني، إذ إن المؤتمرين سيناقشون حال الولاة في أثناء الحكم العثماني من خلال الوثائق والمذكرات والعلاقات الاجتماعية في بلاد الشام، وموقف الدولة من شرائح المجتمع، كما ستتناول البحوث الإدارة المالية والاستثمارات والحياة الاقتصادية ونظام الأراضي والزراعة ووضع المحاكم. وثمة وقفة على التأثير الأوربي في بلاد الشام إبان العهد العثماني، ووقفة على الحركة الثقافية والطباعة والنشر والحياة الأدبية، ووضع التعليم والمدارس والمكتبات، هذا إلى جانب الوقوف على المدن والبنى التحتية طرقاً وقلاعاً وعمارات وأسواقاً وآباراً وتكايا وخانات... الخ.

ولقد أحسنت اللجنة التنظيمية والعلمية للمؤتمر عملاً عندما نظرت نظرة شمولية إلى أبعاد الموضوع، ذلك لأن الباحث في التاريخ يواجه تحديات كبيرة تجاه تنوع المصادر وكثرتها، وتنوع الموضوعات التي لم تعد لتقتصر على كتب الأخبار أو التاريخ السياسي الصرف، بل تجاوزت ذلك إلى معالجة الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والتي هي أساس في تفسير الأحداث السياسية ومعرفة اتجاهاتهما وتحليل عواملها.

وغني عن البيان أن الرجوع إلى المصادر الأصلية وإجراء المقارنات والموازنات والتحلي بالدقة والموضوعية والحذر العلمي في تحليل المعطيات وتفسيرها، هي أمور لا بد من أخذها بالحسبان في دراسة التاريخ، وهذا ما سيوفره مؤتمركم من خلال البحوث العلمية المقدمة إليه، والمناقشات والتعقيبات التي ستجرى في أثناء تقديمها.

وهذه الكوكبة من الباحثين الأفاضل حريصة على تبيان الواقع بإيجابياته وسلبياته، استخلاصاً للعبر واستفادة من الدروس في التوجهات المستقبلية، آخذة بالحسبان أن العلاقة بين المؤرخ والحقائق لا تبنى على المبالغة، ولا على التفسير بحسب الهوى والأغراض، وإنما تبنى على أساس الموضوعية والوقائع، وإن كانت الموضوعية المجردة المطلقة صعبة الوجود في الواقع، إلا أن السعي إليها والتحلى بها يجنبنا الجنوح والمبالغة، ويكسبنا احترام التاريخ والآخرين لنا، إذ لا شئ أجمل من الاعتراف بالحقيقة والالتزام بها قولاً وممارسة وسلوكاً في جميع المواقف والأحايين.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وإلى مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية "إرسيكا" باستانبول على هذا التعاون مع وزارة الثقافة السورية على إقامة هذا المؤتمر الدولي في دمشق، والذي يجئ انعقاده في وقت تتعرض فيه منطقتنا إلى تحديات كبيرة على جميع الصُعد، ويوصم فيه العرب والمسلمون بالإرهاب، على الرغم من أن الشريعة الإسلامية السمحة لا تعرف إلا الخير والسعادة والسلام للناس كافة، حتى إن تحيتها للآخرين "السلام عليكم" والمسلم كما عرّفه الرسول (صلى الله عليه وسلم) هو من سلم الناس من لسانه ويده، ومن هنا كان على العرب والمسلمين كافة أن يكونوا واعين لما يحاك ضدّ عقيدتهم وثقافتهم من تشويه، ولما يرمى به تاريخهم من تضليل وتزوير.

إننا في سورية وانطلاقاً من الطبيعة الحضارية لأمتنا أَدنّا ونُدين الإرهاب وقد عانينا منه، ولكننا نفرق بين الإرهاب الذي يقتل النفوس الآمنة بغير حق، وبين مقاومة المحتل، وهو حق مشروع أقرته الشرائع السماوية والأرضية، إذ لولا مقاومة المحتلين لما حصلت الشعوب والأمم على حريتها واستقلالها في مختلف بقاع العالم.

وإننا في سورية ننشد السلام الشامل والعادل، ونسعى إلى استرجاع أراضينا المحتلة في الجولان في ضوء قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية الرامية إلى انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، كما أننا مع وحدة العراق أرضاً وشعباً، ونقف إلى جانب القضايا الإنسانية العادلة في كل مكان في منأى عن أي تعصب أو تزمت أو طغيان، انطلاقاً من قيم الأمة وسماتها الحضارية الإنسانية المعززة لقوة الحق والرافضة لاستخدام منطق القوة وشريعة الغاب في معالجة قضايا البشر.

وهذه المواقف لسورية دفعت قوى الاستكبار والصّلف والغطرسة إلى أن تصب جام غضبها على سورية بسبب مواقفها المؤيدة للحق العربي، وبسبب مواقف الإباء التي تقفها لصون هذا الحق والحفاظ عليه. وسواء أفهم الآخرون مواقف سورية أم لم يفهموها فإن سورية لم ولن تتخلى عن نشدانها الحياة العزيزة الكريمة لأمتها.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الباحثين المشاركين وإلى الذين تجشموا عناء السفر للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر، متمنياً لهم طيب الإقامة في سورية. وأشكر اللجنة العلمية والتنظيمية والإعلاميين، متمنياً للجميع التوفيق والنجاح في أداء أعمالهم.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير شعبينا والإنسانية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة الدكتور خالد أرن

مدير عام، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ارسكا)

معالي وزير الثقافة الدكتورمحمودالسيد ممثل فخامة الرئيس بشار الأسد

معالي البروفسور أكمل الدين احسان أوغلى

أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي

السادة الباحثين والضيوف الأجلاء

يسعدني أعظم سعادة أن أتحدث إليكم بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي حول بلاد الشام في العصر العثماني، وهذا الاجتماع الذي تم تنظيمه بالتعاون بين وزارة الثقافة السورية ومركزنا إرسيكا ثم وضع تحت رعاية فخامة الرئيس بشار الأسد ينعقد اليوم في قلب منطقة الشام التي هي من أكثر المراكز الحضارية عمقاً وتجذراً في الشرق الأوسط وكان لها اسهامات مهمة في تقدم العالم بوجه عام وتقدم المسلمين منذ عصورهم الأولى بوجه خاص في مجالات العلوم والثقافة والفنون، وينعقد في مدينة دمشق التي تحتضن كنوز الحضارة الإنسانية لآلاف السنين، مما يضفي على حضورنا معنىً خاصاً لا يمكن نسيانه. وهو يشكل في الوقت نفسه تعبيراً عن مدى الأهمية التي يُوليها فخامة رئيس الجمهورية والحكومة السورية في العلاقات الدولية للفعاليات العلمية والتعاون الثقافي كواسطة من وسائط تفعيل تلك العلاقات. وطَرْحُ فكرةِ هذا الاجتماعِ نفسهِ هي مثال ذو مغزى على ذلك، فقد وقع طرحها أثناء الزيارة التي شَرّف بها فخامة الرئيس الأسد مركزنا في ٨ يناير ٢٠٠٤م بعد لقاء فخامته مع معالي البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلى أمين عام منظمة

المؤتمر الإسلامي عندما كان مديراً عاماً للمركز، وحظيتْ الفكرةُ آنذاك بموافقة فخامته. ولأجل هذا نتوجه إلى فخامته بأسمى آيات الشكر.

والجدير بالذكر هنا أن منظمة المؤتمر الإسلامي تعلم مدى الاهمية التي تنطوي عليها البحوث والدراسات التاريخية بالنسبة للعلاقات الدولية، ولأجل هذا كان قرارها باقامة مركز دولي يتضمن اسمه كلمة تاريخ، أي مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا). وعلى هذا النحو يقوم المركز بانجاز بحوثه ودراساته في مجال التاريخ باعتبارها أداة ناجعة من أجل التعاون الثقافي الدولي من ناحية ومجالاً للبحث العلمي من ناحية أخرى. وهكذا نصّ القانون الأساسي للمركز عند تأسيسه قبل خمسة وعشرين عاماً على اسم المركز وتعريف مجالات نشاطه بحيث يكون "التاريخ" هو أبرزها جميعاً، وقام إرسيكا في ذلك بانجاز العديد من البحوث والدراسات في هذا المجال، وعقد العديد من الندوات والمؤتمرات المتخصصة.

ويواصل المركز عمله إدراكاً منه بأن البحوث التاريخية مصدر لا ينضب معينه من أجل أن تعرف الشعوب نفسها وتتعرف على بعضها البعض وتصحيح الآراء الخاطئة التي استقرت في حق بعضها البعض أو استكمال المعلومات المنقوصة، وهي أمور تنطوي على أهمية كبيرة تمكنها من إقامة علاقات دولية سليمة على المستوى العالمي. ولتحقيق تلك الغاية منذ الثمانينيات يقوم المركز تحت عنوان (تاريخ الشعوب الإسلامية) بتنظيم المؤتمرات التي تتناول من جوانب متعددة تاريخ الحضارة الإسلامية في العديد من بقاع العالم فضلاً عن بحوثه ونشرياته المتعددة الأخرى. واستطاع أن يتناول الحضارة الإسلامية وتاريخ شعوبها حتى اليوم في تلك المؤتمرات في مناطق جنوب آسيا وجنوبها الشرقي وفي القوقاز ومنطقة البلقان ومنطقة الفولغا أورال وشرق أفريقيا وغربها، وتحققت تلك المؤتمرات والندوات من خلال التعاون بين المركز وحكومات تلك الدول ومؤسساتها الأكاديمية والثقافية. ومن حصيلة البحوث والدراسات المقدمة لتلك الندوات والمؤتمرات ظهرت الكتب المرجعية.

وهذه الندوة هي أول اجتماع يعقده المركز هنا عن منطقة الشرق الأوسط التي

هي واحدة من المناطق التي لعبت أكثر الأدوار محوريةً وتأثيراً في تاريخ العالم وتاريخ الإسلام. وكون المؤتمر الذي خصصناه لتاريخ هذه المنطقة ينعقد الآن في هذه الظروف وليس قبلها إنما هو أمر ذو مغزى خاص؛ فتاريخ الشرق الأوسط وتاريخ الدولة العثمانية على السواء هو واحد من الساحات الأكثر تقدماً في الدراسات التاريخية في معاهد وجامعات العالم بوجه عام، والأكثر ثراءً في مخزونها من الوثائق والمعلومات، وتتمتع في الوقت نفسه بأدبيات علمية زاخرة. ومن ثم فإن إرسيكا يشارك في هذه التظاهرة العلمية بتجربة خصبة بعد المؤتمرات التي عقدها حول مناطق كان البحث قليلاً نسبياً حول تاريخها، وبمعلومات لا يستهان بها عن الخبراء والباحثين المتخصصين في هذا المجال ورصيد ثري من التعاون معهم. وهذا أيضاً قد أتاح لنا فرصة معرفة الصفوة من الخبراء والمتخصصين في التاريخ العثماني من منطقة الشام وخارجها من كافة أنحاء العالم، ثم دعوتهم للمشاركة في هذا المؤتمر. ومن ناحية أخرى فإن هذا يعني أن الفكرة كانت تنتظر الخروج إلى النور عند زيارة فخامة الرئيس الأسد إلى إرسيكا، وإنني لعلى ثقة أن هذا المؤتمر سوف يشكل في هذه الظروف التي تتضاعف فيها أهمية اللقاءات الثقافية في عالم اليوم مناخاً وظرفاً مناسباً قد يكون مثالاً يحتذيه الآخرون.

وهناك إسهام آخر أود أن يقوم به مؤتمرنا هذا للبحوث والدراسات في هذا المجال وهو أنه ترك مساحة عريضة للموضوعات بشكل منضبط جداً. ونحن نعتقد أن هناك حاجة أيضاً للخبراء والباحثين في المجالات الأخرى من العلوم البشرية إلى جانب المؤرخين حتى يمكن توثيق الماضي وكتابته بأسلوب موضوعي. فهؤلاء الباحثون سوف يعرضون لنا وجهات نظر جديدة. ويمكننا على هذا النحو طرح العديد من المعلومات والوثائق والوقائع من أبعاد متعددة وثقافات متعددة فيما يتعلق ببلاد الشام في العهد العثماني.

إذ يشارك في المؤتمر خمسون باحثاً من شتى دول العالم، سوف يتناولون في بحوثهم العديد من جوانب الحياة في بلاد الشام، في الزراعة والصناعة والتجارة

ونشاط الموانى والشئون المالية والاجتماعية والثقافية ونظم التعليم العثماني والمؤسسات التعليمية وحركة الترجمة والطباعة وغير ذلك مما يضمن فهماً أفضل للواقع الذي كانت تعيشه بلاد الشام في العهد العثماني.

وهذا المؤتمر لاشك خطوة مهمة تعزز التعاون القائم بين إرسيكا والحكومة السورية بمؤسساتها الثقافية والأكاديمية. ونحن ندين بالشكر والعرفان في تحقيق ذلك للدعم الشخصي من فخامة رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد.

ويسعدني بهذه المناسبة أن أتقدم بخالص الشكر إلى الحكومة السورية ووزارة الثقافة بوجه خاص على هذا التعاون الرائع، وأشكر الحكومة السورية التي تكفلت باستضافة هذا المؤتمر وعلى كرم الضيافة الذي يحظى به الجميع. وأود هنا أن أتقدم بالشكر إلى معالي الأستاذ الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلى أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي على تشريفه للمؤتمر، وأشكر معالي وزير الثقافة السورية الدكتور محمود السيد ومساعده الدكتور عبد الرزاق معاذ، كما أشكر النزيهين على جهودهما في هذا المؤتمر وهما الدكتور نزيه معروف من إرسيكا والسيد نزيه الخوري من وزارة الثقافة وأشكر أعضاء اللجنة العلمية المحترمين على ما بذلوه من جهد في اختيار موضوعات المؤتمر والأمور الأكاديمية الأخرى. وأنتهز هذه الفرصة لتقديم الشكر إلى مدير عام دور المحفوظات التركية الدكتور يوسف صاريناي، ومدير إدارة الأرشيف العثماني في جمهورية تركيا السيد الدكتور اوندر باير وذلك على جهودهم المحمودة في المعرض الرائع الذي جرى تنظيمه عن وثائق سورية في العهد العثماني. ولا يسعني في النهاية إلا أن أتقدم بالشكر إلى كافة الباحثين الأجلاء الذين شاركونا هذا المؤتمر، وأشكر لهم جهودهم واهتمامهم متمنياً لهم النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة الأستاذ علاء الدين الايوبي

في الحفل الافتتاحي

الأستاذ الدكتور محمود السيد وزير الثقافة، ممثل فخامة الرئيس بشار الأسد راعي المؤتمر.

السادة الوزراء

معالي أ. د. أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

سعادة السفراء وأعضاء البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية

السادة المشاركون في المؤتمر، أيها السادة والسيدات، حضوراً ومشاهدين ومستمعين

نحييكم أجمل تحية في افتتاح مؤتمر بلاد الشام في العهد العثماني الذي تقيمه وزارة الثقافة بالتعاون مع مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول (إرسيكا) برعاية كريمة من السيد الرئيس بشار الأسد... فأهلاً بكم جميعاً

حفلنا الكريم

ما يزيد عن أربع مئة عام يروي تاريخ حضارة وامبراطوية وخلافة بنيت بأيدي قوميات متعددة وشكلت لوحة العيش والتعايش المشترك على أسس وتعاليم الدين الحنيف الذي كرم الإنسان، وجعله المخلوق المستخلف في الأرض وأوكل إليه حَمْل الأمانة.

وتقدم العرب والعثمانيون يحملون الراية كابراً عن كابر تسلماً من العهود الراشدية والأموية والعباسية مروراً بالسلجوقية والفاطمية والمملوكية يجمعون شتات الأمة ويرجعون بسمة الأرض، فعادت الأرض واحدةً لا تعرف التجزئة وعاد المواطن يسيحُ في أطراف الدولة وأرجائها دون أن يُسأل عن وجهته أو من أين أتى؟ ونعمت بلاد الشام بوحدةٍ جغرافيةٍ وسياسية. وكان لأبنائها المكانةُ المرموقةُ في الآستانة وعند الصدر الأعظم، وامتزجت المواريثُ الحضاريةُ، وإبداعاتُ العلماء والفنانين، وإنجازات المهندسين وصروحهم، ونتاجات المهرة والصناع والحرفيين، فكانت المساجدُ والقصور والتكايا والزوايا والمقامات والبيوت والبيمارستانات والأزقة على نسختين متماثلتين في استانبول وولاياتها ودمشق وأمصارها.

طوالعُ الماءِ، والارضُ المرصوفةُ والنقوشُ والتلاوين والأسماء، وأضرحةُ الأولياءِ والصالحينَ والعلماءِ والقادةِ والولاة، وعدد من خلفاء بني عثمان على ترابِ "شام شريف"، تشهد وتؤرخ لوحدةٍ وماضٍ وتاريخ عريق، قبل أن يقطع مبضع سايكس بيكو المسموم أوصال البلاد والعباد...

فأهلاً بكم إخوةً، وعلائقَ قربى، وتزاوج، وروابط دين وتاريخ مشترك في دمشق الشام عاصمةِ الحضارةِ والتاريخ، في دمشق التي تعيش أصالتها مع انبعاث نهضتها وتطورها.

كلمة الاستاذ علاء الدين الايوبي

في الحفل الختامي للمؤتمر

الأستاذ الدكتور محمود السيد، وزير الثقافة، ممثل السيد الرئيس بشار الأسد، راعي المؤتمر

الأستاذ الدكتور خالد أرن، المدير العام لمركز إرسيكا، استانبول

سعادة سفراء، ورؤساء البعثات الدبلوماسية، السادة ممثلو الوزارات والمنظمات والهيئات والجامعات ومراكز البحث الوطنية والعربية والإسلامية والعالمية،

السادة المشاركون، أيها الحفل الكريم،

نحييكم أجمل تحية في بدء حفل اختتام مؤتمر بلاد الشام في العهد العثماني بالتعاون بين وزارة الثقافة ومركز إرسيكا في استانبول، برعاية كريمة من السيد الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية،

حفلنا الكريم

أربعة أيامٍ مضت وكأنها ومضةٌ في حساب الزمن لأنها مقرونةٌ بالحب والأخوة ورباطهما، بعكس دقائق الكره والحزن والتباغض التي طالما إثاقلت بها الحركة وناءت بكلكلها تجثم على الصدور وتَحْرنُ على المضي والمسير..

ما أجملَهُ من لقاء، وما أجملها من آطرةٍ حاضنةٍ حباتِ القلوب ورفارفَ الروح والثقافة والجوار والقربى والتاريخ المشترك، والتطلع نحو تعاونٍ وتنميةٍ تنهضُ بنا جميعاً، فهذا أمرٌ حتميٌ لا مناص منه، والخطوبُ تدلهم، ورياحُ السَمُوم تهب من

كل فج، وعولمةٌ جائرةٌ محمولةٌ على ثقافة السلاح الفتاك وصلفِ القويُّ الموهوم المتجبر تريدُ العرب والاتراك والمسلمين جميعاً ثقافةً وهويةً وأرضا ووحدةً وخيرات....

ما أشبه الأمسِ باليوم، عندما رفض السلطانُ عبد الحميد الثاني رغم كل المغريات المؤامرة، وما طلبه منه مؤتمر اليهود في بال عبر عضو مجلس المبعوثان عمانويل قره صو بالسماح لليهود، بالدخول إلى مهد السيد المسيح عليه السلام وإلى أقصانا ومهدنا وفلسطيننا، وتشهد على ذلك الوثائق وتلك الرسالةُ التي وجهها السلطان لشيخه الدمشقي أبي الهدى الصَّيَّادي شارحاً فيها أبعادَ المؤامرةِ على العثمانيين والعرب..

وتوالت الأحداثُ ومضت المؤامرة، من وعد بلفور إلى سايكس بيكو إلى سقوط فلسطين ثم بغداد، تُرى ماذا بعد؟؟

مؤامرات تترى وغزوات فرنجية تتجدد، وليس لنا إلا اللهُ ثم وحدةُ الصف والكلمة، والاستمساك بحبل السماء ورسالتها في مواجهة السيل العرم، حيث لا يبقى إلا الحقُ والخيرُ والحب... "فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ"

فأكْرِمْ بجهدكم ومؤتمركم على طريق الخير المستدام.. وأكرم بالقيادة الرشيدة الحكيمة في البلدين الحبيبين سورية وتركيا وأكرم برئيسينا وبتعاونهما لمصلحة البلدين والشعبين الكريمين. "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ" صدق الله العظيم.

البحوث العربية

الاقتصاد الدمشقي والرأسمالية الأوربية

في القرن التاسع عشر

أ.د. عبدالكريم رافق[*]

مقدمة:

تبدلت العلاقة بين أوربا وبلاد الشام في أعقاب الثورة الصناعية فتحولت من علاقة تجارية تقوم على التعامل التجاري مع المؤسسات الاقتصادية المحلية إلى علاقة رأسمالية هدفها السيطرة على الاقتصاد المحلي وربطه بالاقتصاد العالمي، مما أوجد ما يشبه الصراع الطبقي بين فقراء وأثرياء جدد يعملون كوكلاء محليين لتسويق المنتجات الأوربية.

ففي الفترة التي سبقت سيطرة الرأسمالية الأوربية تعاملت أوربا التجارية، التي عُرفت بأوربا المركانتيلية (Mercantilist Europe)، التي كانت تشجع التصدير وتحد من الاستيراد، في سبيل تقوية سلطات دولها، مع اقتصاد ومجتمع بلاد الشام على أساس تجاري فقط، نظمته المعاهدات التجارية التي منحت التجار الأوربيين الكثير من الفوائد في الدولة العثمانية، بما فيها الأقطار العربية، و بموجب نظام الامتيازات (Capitulations)، الذي منح التاجر الأجنبي حقوقاً كثيرة، بما فيها حق التقاضي بموجب قوانين بلاده وليس القوانين السارية في الدولة العثمانية التي يقيم ويعمل فيها.

وقد منحت الدولة العثمانية أولى هذه الامتيازات إلى فرنسا في عام ١٥٣٥، في عهد ملكها فرانسوا الأول، وذلك في زمن السلطان سليمان القانوني تقرباً من فرنسا العدوة التقليدية لآل هابسبورغ حكام الإمبراطورية الرومانية المقدسة،

(*) Collge of William & Mary,VA

ومركزها فيينا ، التي كانت في صراع مستمر مع الدولة العثمانية التي تمكن سلطانها سليمان القانوني من محاصرة فيينا في عام ١٥٢٩ دون أن يتمكن منها ، وينتج عن هذا التقارب العثماني الفرنسي أن أقام أول قنصل فرنسي في حلب في أربعينيات القرن السادس عشر ، بصفته ممثلاً تجارياً لفرنسا ، وكان مرجعه غرفة تجارة مرسيليا التي أشرفت على النشاط التجاري الفرنسي في الخارج.

وقد تمكنت بريطانيا ، المنافسة الرئيسية لفرنسا ، من تأسيس شركة بلاد المشرق (Levant Company) في حلب في عام ١٥٨١ ، واستمر نشاطها حتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر[١] ،وكانت حلب مركزاً تجارياً دولياً لتجارة المرور آنذاك، إذ مر بها ما عُرف بطريق الحرير الذي نقلت بواسطته إلى أوربا صادرات الحرير من إيران ومن الشرق الأقصى، بالإضافة إلى التوابل والعطور التي كانت لها أسواق رائجة في أوربا ، فالحرير لسد حاجة النبلاء ورجال الدين في ملابسهم وقصورهم، والعطور لتجميلهم، والتوابل لحفظ اللحوم من التلف، وكانت بمثابة الثلاجة في زمننا الحالي، ونشطت تجارة حلب وصناعاتها في عهد الدولة العثمانية ، وفتحت أمامها أسواق الأناضول والعراق وبلاد الشام، كما كانت مركزاً تجارياً دولياً للقوافل، وتصدر البضائع منها وبواسطتها إلى أوربا عبر مينائي الإسكندرية وطرابلس، ومن هنا كثرت الخانات في حلب التي أوت التجار وبضائعهم.

أما دمشق فاعتمدت على تجارة القوافل مع العراق ومصر، كما أنها كانت ملتقى قافلة الحج الشامي[٢] ،التي ضمت ما يقرب من خمسة عشر إلى عشرين ألف حاج سنوياً يتجمعون فيها من بلاد الشام والعراق والأناضول والبلقان، كما انضم إليهم الحجاج الأعجام، وبعد أن رفضت الدولة العثمانية طلبات الحكام الصفويين

---

(١) انظر حول شركة بلاد المشرق في حلب: Alfred C. Wood, *A History of the Levant Company*, London, 1935

(٢) انظر حول قافلة الحج الشامي بحثنا بعنوان: "قافلة الحج الشامي وأهميتها في العهد العثماني" المنشور في كتابنا: دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، مكتبة نوبل دمشق، ٢٠٠٢ ، ص ١٦٩ ـ ١٩٢.

في إيران أن تكون لهم قافلة حج خاصة بهم لكي لا يشاركوهم في الإشراف على الأماكن المقدسة في الحجاز. ونشطت المبادلات التجارية في دمشق في موسم الحج، حيث أتى الحجاج بالكثير من الحاجيات لبيعها وشراء غيرها، كما تزودوا من دمشق باحتياجاتهم وطعامهم، واستفاد البدو المجاورون لدمشق، وكذلك سكان القرى في حوران من تأجير جمالهم لحمل الحجاج وأمتعتهم، والتجارة التي رافقتهم، إذ كان التجار ينقلون بضائعهم من وإلى الحجاز برفقة القافلة التي تأمنت سلامتها بواسطة قوات عسكرية مرافقة لها، وكانت القافلة بأمرة والي الشام أمير الحج الذي عهدت إليه الدولة بقيادة قافلة الحج الشامي اعتباراً من عام ١٧٠٨[٣].

واستفادت أعداد من الطوائف الحرفية في دمشق من تقديم الخدمات للحجيج مثل طائفة المقومين التي تعهدت نقل الحجاج إلى الحجاز، وطائفة الجمالة التي أمنت الجمال لنقلهم، وطائفة المحايرية التي أعدت المحارات، وهي مقاعد خشبية تثبت على ظهر الجمال لنقلهم، وطائفة البقسماطية التي أعدت الكعك اليابس الذي خزنه الحجاج لاستعمالهم في الطريق، وطائفة العكامة التي قادت الجمال وقامت بخدمة الحجاج في سفرهم[٤].

وكانت القاعدة الصلبة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي آنذاك هي الطوائف الحرفية التي نظمت علاقات الإنتاج والتسويق والخدمات، وبلغت أعدادها في كل من دمشق وحلب وحماة، بدلالة وثائق المحاكم الشرعية، قرابة مائة وستين طائفة حرفية، برئاسة شيخ الحرفة الذي ينتخبه أفرادها من بين المعلمين، أو الاسطاوات، في الكار، أي في الحرفة، واشترط فيه أن يكون صاحب دين، مستقيماً قادراً على

---

(٣) انظر حول إمارة قافلة الحج الشامي كتابنا: العرب والعثمانيون، ١٥١٦ ـ ١٩١٦، دمشق، مكتبة أطلس، الطبعة الثانية، ١٩٩٣ ص ١٤٥، ١٩٨ ـ ٢٠٣.

(٤) انظر حول الطوائف الحرفية في دمشق التي أسهمت في تزويد الحجاج باحتياجاتهم وتأجير الجمال لهم، ونقلهم إلى الحجاز بحثنا بعنوان:

Abdul-Karim Rafeq, "New Light on the Transportation of the Damascene Pilgrimage during the Ottoman Period", in *Islamic and Middle Eastern Societies*, ed. Robert Olson, Brattleboro, VT., Amana Press, 1987, pp. 127-136.

أداء المشيخة، صالحاً لها، وأن يكون الأعضاء راضين به، وينتخب بالأكثرية، وعلى الأقلية عدم معارضة الأكثرية، وضم العديد من هذه الطوائف الحرفية خليطاً من الجماعات الدينية في عضويتها، على مهارات أفرادها الحرفية، وليس انتماءاتهم الدينية، مما أشاع جواً من التعايش في أماكن العمل، وهذا في الواقع انعكاس للتعايش في أماكن السكن، وفي العلاقات الاجتماعية بوجه عام[٥].

التحدي الرأسمالي:

جاءت الثورة الصناعية في أوربا، واستخدام البخار في الإنتاج والمواصلات، فتحولت أوربا التجارية (المركانتيلية) إلى أوربا صناعية رأسمالية استعمارية، هدفها السيطرة على أسواق العالم، ومنها بلاد الشام، وذلك بالحصول على المواد الخام منها بأرخص الأسعار، ثم إغراقها بمنتجاتها الصناعية، وبخاصة المنسوجات، آنذاك، مما أضر بالاقتصاد المحلي الحرفي، وما يرتبط به من علاقات اجتماعية واستقرار في المجتمع المدني.

وازداد تدفق البضائع الأجنبية إلى بلاد الشام إبان حكم محمد علي باشا، والي مصر لها بين عامي ١٨٣١ ـ ١٨٤٠. ومما شجع على ذلك توقيع معاهدة تجارية بين الدولة العثمانية وبريطانيا، عرفت بمعاهدة بلطة ليماني، في ١٦ آب ١٨٣٨، ونصت المعاهدة على ألا تتجاوز الضرائب الجمركية التي تتقاضاها الدولة العثمانية على البضائع الإنجليزية المستوردة عن ثلاثة بالمائة، في حين أخضعت الصادرات العثمانية إلى ضريبة قيمتها تسعة بالمائة، مما أخل بالميزان التجاري، وحصلت دول أوربية على الامتيازات ذاتها، مما زاد في إغراق السوق المحلية بمنتجاتها[٦].

---

(٥) انظر تفاصيل إضافية عن طوائف الحرف في بلاد الشام في العهد العثماني في بحثنا: "مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني" المنشور في كتابنا: دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، ص ١٠٥ ـ ١٦٧؛ وكذلك بحثنا بالإنجليزية بعنوان:
Abdul-Karim Rafeq, "Craft Organization, Work Ethics and the Strains of Change in Ottoman Syria", *Journal of the American Oriental Society*, vol. III, No. 3 (1991), pp. 495-511.

(٦) انظر حول ذلك بحثنا: "الاقتصاد الدمشقي في مواجهة الا قتصادي الأوربي في القرن التاسع عشر"، المنشور في كتابنا: بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق،

ويذكر تقرير حكومي بريطاني رفعه جون باورينغ (John Bowring) إلى وزير الخارجية البريطانية بالمرستون في ١٧ تموز ١٨٣٩، الذي ضمنه إحصاءات اقتصادية عن بلاد الشام، في أواخر حكم محمد علي باشا لها[٧]، أن مجموع الدكاكين التي تبيع البضائع الإنجليزية في دمشق بلغ مائة وسبعة دكاكين يقدر مجموع رؤوس الأموال التي وظفها أصحابها في أعمالهم بمبلغ يتراوح بين ١,٦٠٠,٠٠٠ و ٢,١٠٠,٠٠٠ قرشاً.

ويضيف التقرير أن التجار المسلمين وعددهم ٦٦، والمسيحيين وعددهم ٢٩، واليهود وعددهم ٢٤، قد شاركوا على حد سواء، وبرساميل كبيرة في المتاجرة مع أوربا وتسويق بضائعها[٨].

ومما شجع التجار الدمشقيين على التعامل بالبضائع الأجنبية تسهيلات الدفع التي منحهم إياها الأجانب، وكان هؤلاء من تجار الجملة يستوردون البضائع أولا، ثم يدفعون قيمتها بعد ذلك، ولم تكن دمشق السوق الوحيدة لهذه البضائع، فكان تجار القوافل يحملونها إلى الداخل والخارج، ويمنحون بدورهم تسهيلات في الدفع من قبل التجار الدمشقيين، بحيث يسددون ثمن البضائع عند عودتهم في العام التالي، وضم تجار القوافل أناساً من العراق وبلاد فارس والمناطق المجاورة، وكانوا في الغالب على درجة كبيرة من الأمانة في التعامل والدقة في دفع ما يستحق عليهم من مال.

وكان تدفق البضائع الأجنبية إلى بلاد الشام يتم عن طريق ميناء بيروت الذي تحول من ميناء مهمل، بالمقارنة مع موانئ الإسكندرية وطرابلس وصيدا، إلى ميناء كبير يتسع للبواخر الحديثة ولحجم البضائع الكثيرة التي تنقلها، ولم تكن

١٩٨٥، ص ٢٤١ ـ ٢٨٥، وانظر كذلك بحثنا بالإنجليزية:
Abdul-Karim Rafeq, "The Impact of Europe on a Traditional Economy: The Case of Damascus, 1840-1870", in *Economie et Sociétés dans l'Empire Ottoman* (fin du XVIIIe début du XXe Siécle), eds. Jean Louis Bacqué-Grammont et Paul Sumont, Paris, CNRS, 1983, pp. 419-432.

(٧) عنوان الكتاب هو التالي: John Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria*, London, 1840, reprinted, New York, Arno Press, 1973.

(٨) انظر تفاصيل ذلك في الملحق رقم ١، وهو من صفحة ٩٤ من كتاب جون باورينغ السابق الذكر.

الموانئ القائمة آنذاك لتفي بهذا الغرض، وقد طغى ميناء بيروت على ما حوله منذ القرن التاسع عشر، وتدفقت البضائع الأجنبية عبره إلى دمشق وإلى بلاد الشام وما وراءها.

وازداد تدفق البضائع الأجنبية من بيروت إلى الداخل الشامي بعد بناء الطريق البرية بين بيروت ودمشق، وأعطي امتياز هذا الطريق إلى الفرنسي الكونت دو برتوي (De Perthuis) في ٢٠ تموز ١٨٥٧، فأوجد شركة عثمانية مغفلة برأسمال قدره ثلاثة ملايين فرنك موزعة على ستة آلاف سهم، وبدأ العمل في شق هذا الطريق في عام ١٨٥٩، وانتهى في الأول من كانون الثاني من عام ١٨٦٣. ولدى وصول عربات النقل، المعروفة آنذاك بالديليجانس، وقف الدمشقيون يتفرجون عليها في منطقة البرامكة، وقد علا الوجوم وجوه العلماء الدمشقيين، لأن هذا الطريق لن ينقل البضائع فقط وإنما العادات والأفكار الأوربية أيضاً.

بلغ عدد المسافرين الذين استخدموا هذا الطريق في عام افتتاحه ٥٨٠٩ مسافرين، وارتفع عددهم في العام التالي إلى ٨٤١٨ مسافراً، وبلغت العائدات الإجمالية لهذا الطريق ٥٥٠ ألف فرنك في عام ١٨٦٣، ثم ارتفعت إلى ٩٨٠ ألف فرنك في عام ١٨٦٦، واتصل ممثلو الشركة المسؤولة عن الطريق بقبائل البدو في البادية السورية لتسهيل نقل البضائع بين بيروت وبغداد عبر دمشق[٩].

وقد وصف الشيخ المصري الأزهري عبد الجواد القاياتي الذي نفاه الإنجليز من مصر إلى بلاد الشام في أعقاب هزيمتهم للحركة الوطنية المصرية برئاسة أحمد عرابي واحتلالهم مصر عام ١٨٨٢، عَوْدَتَهُ من دمشق إلى بيروت بالكروسة، أي العربة التي تجرها الخيول، والمسماة "دالي جنص"، كما يقول، واقتضى سفره من

(٩) انظر تفاصيل إضافية عن هذا الطريق في بحثنا: "الاقتصاد الدمشقي"، صث ٢٤٨ ــ ٢٥٠؛ وانظر كذلك الكتاب الهام التالي:
Leila Tarazi Fawaz, *Merchants and Migrants in Nineteenth-Century Beirut*, Cambridge: Harvard University Press, 1983, pp. 68-69.

الصباح إلى المساء، وكان يتم تغيير الخيول التي تجر العربة كل ساعة، ويذكر القاياتي: "ومن أراد النزول من الكروسة لأجل قضاء حاجة الإنسان أو شراء شئ من الخان، أو شرب قهوة، أو غير ذلك ينزل ويرجع ثانياً إلى محله الأول"(١٠).

وقد عارضت الحكومة العثمانية في ثمانينات القرن التاسع عشر تمديد امتياز الشركة المشرفة على طريق بيروت ـ دمشق أو زيادة فعالياتها التي كانت تكفي لاستخدام ألف من الخيول والبغال في عمليات النقل، وبدأ التفكير لدى الشركة بربط بيروت بدمشق بخط حديدي، وتم إنشاء هذا الخط في عام ١٨٩٥ على يد شركة أخرى فرنسية ـ بلجيكية ـ عثمانية، ولكن هذا الخط مني بخسائر كبيرة إلى أن فرض الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان في عام ١٩٢٠، فعندئذ أخذت عائدات هذا الخط بالازدياد(١١).

ومما أضر باقتصاد دمشق بخاصة، وبلاد الشام بعامة، تحول الحجاج من البلقان والأناضول عن القدوم إلى دمشق للالتحاق بقافلة الحج فيها إلى الطريق البحري إلى الحجاز، وكان هذا الطريق أكثر أمناً من الطريق البري الذي أخذ يعج بقُطاع الطرق، وكذلك أقل كلفة، وخسرت دمشق الحركة التجارية الناشطة التي كانت تتم حين تواجد حوالي خمسة عشر إلى عشرين ألف حاج فيها كل عام. ثم تضاءل عدد الحجاج أكثر فأكثر بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ وتسهيل انتقال الحجاج عبرها إلى الحجاز، وكان أشهر شركتين لنقل الحجاج بالسفن التجارية ذات الاستطاعة الكبيرة هما شركة المساجيري امبريال (Massageries Impériales) والشركة الروسية (Compagnie Russe).

وقد علّق نعمان القساطلي الدمشقي، صاحب كتاب الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، في عام ١٨٧٩ على ذلك بقوله: "وأول نكبة دهمتها (أي دمشق) تسببت عن

---

(١٠) انظر: الشيخ محمد عبد الجواد القاياتي، نفحة البشام في رحلة الشام (طبعة مصورة)، بيروت، دار الرائد العربي، ١٩٨١، ص ١٤٣.

(١١) انظر: Fawaz, *Merchants and Migrants*, pp. 69-71.

سير سفن البخار في البحار فخسرت تجارتها البرية مع الأستانة والروملي وبر الأناضول وغيرها وتحول ذلك إلى الموانئ البحرية، وعندما فتحت ترعة السويس حلت بلية عظمى وطامة كبرى على تجارة دمشق لأنها سلبت كل ما بقي لها من التجارة البرية وفتحت باباً قريباً للحجاز، فامتنع الحجاج عن الإتيان إليها فخسرت جداول الذهب التي كانوا يسكبونها بها ذهاباً وإياباً"[١٢].

وتذكر المصادر أن قافلة الحج الشامي العائدة إلى دمشق من الحجاز بتاريخ ٢١ نيسان ١٨٤٥ ضمت حوالي ستة آلاف حاج، ألفان منهم من الأعجام، وألفان من الأتراك، والبقية من العرب. وضمت القافلة العائدة إلى دمشق من الحجاز في ٧ آب ١٨٦٣ مائتين وخمسين حاجاً وحاجة، ومما زاد في تناقص الحجاج المسافرين بطريق دمشق إلى الحجاز أن الحجاج من العجم أخذوا يستقلون منذ عام ١٨٧٠ الطريق البحري من الخليج العربي إلى جدة[١٣].

ولم يقتصر التأثير السلبي لتضاؤل أعداد الحجاج الملتحقين بقافلة الحج الشامي على دمشق وحدها بل تضررت مناطق الريف والبدو فيها الذين كانوا يؤجرون آلاف الجمال كل عام لنقل الحجاج، ومؤنهم والقوات العسكرية المرافقة لهم إلى الحجاز، وكذلك بضائع التجار المرافقين للقافلة، ثم أتى الخط الحديدي الحجازي الذي ربط دمشق بالمدينة المنورة، وتم إنشاؤه خلال ١٩٠١ ـ ١٩٠٩ في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ليسلب البدو آخر مواردهم، ولهذا شاركوا في تهديمه إبان الثورة العربية الكبرى في عام ١٩١٦.

وكان من نتيجة ازدياد المنافسة الأوربية التجارية للاقتصاد في بلاد الشام أن عَمَّ الكساد في البضائع المحلية لصالح البضائع الأوربية، المعروفة بالإفرنجية،

---

(١٢) نعمان القساطلي، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، طبعة أولى، بيروت ١٨٧٩، طبعة ثانية مصورة، بيروت، دار الرائد العربي، ١٩٨٢، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(١٣) انظر تفاصيل أخرى في بحثنا: "الاقتصاد الدمشقي"، المبني على التقارير الاقتصادية الفرنسية من دمشق، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٢.

المنافسة التي سوقت في أشهر أسواق دمشق الرئيسية، مثل سوق الخياطين وسوق باب البريد مما أساء إلى الطوائف الحرفية التي تعنى بالنسيج مثال فتالة الحرير، والصباغين، والقصارين، والطباعين، والدقاقين، واللاجاتية والحريرية والقطنية وغيرهم، وأوجد ذلك شرخاً في المجتمع الدمشقي بين حرفيين مفقرين وأغنياء يسوقون البضائع الإفرنجية، مما كان له أثره في حدوث الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية بين الفريقين في حوالي منتصف القرن التاسع عشر.

وقد عبر عن إفقار الحرفيين أحد كبار ملتزمي الضرائب في دمشق على الطوائف الحرفية التي تنتج الأقمشة الشامية، ويدعى عبد القادر آغا خطاب، في عريضة رفعها إلى مجلس شورى الشام العالي بتاريخ ٥ محرم ١٢٦١/١٤ كانون الثاني ١٨٤٥، يلتمس فيها تخفيض الضرائب لذلك العام بسبب الخسارة التي لحقت بالمشتغلين بالأقمشة المحلية من جراء منافسة البضائع الأوربية لهم، وجاء في العريضة إشارة واضحة إلى "حالة الكار وقلة تشغيله من قبل تكاثر وجود أجناس البضائع الإفرنجية فالأقمشة الشامية كلما لها على تدني". وأقر مجلس الشورى ذلك بقوله: "أنه بخصوص توقف بضائع الأقلام المذكورة في محروسة الشام من تكاثر البضائع الإفرنجية فهذا مشاهد وملحوظ من تدقير الأقلام المذكورة وتنازل أموالها عن العام الماضي لقلة رواج بضائعها التي هي القطني واللاجة والديما فقبول هذا الالتماس فيه المغدورية على جانب الميري وإن كانت أعذار عبد القادر آغا من تدني الأقلام المذكورة لسبب تدقير بضايعها مقبول ولكن لا يصوغ الرخصة من تنقيص الأموال الميرية"(١٤).

ونتج عن هذا الوضع الاقتصادي غير المتكافئ كثرة عدد الإفلاسات بين التجار والحرفيين المشتغلين بالبضائع المحلية. وقد وقف القضاء الشرعي إلى جانب

---

(١٤) مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، مجلس شورى الشام العالي، سجل رقم ٥، ص ٩٨ ــ ١٠٠، قضية بتاريخ ٥ محرم ١٢٦١/١٤ كانون الثاني ١٨٤٥، انظر صورة لهذه القضية في الملحق رقم ٢.

المفلسين الذين ثبت عجزهم عن الدفع إلى حد أدى ببعض المراقبين الأجانب إلى القول إن تسامح القضاء مع المفلسين شجع على الإكثار من حالات الإفلاس. وأنشئت محكمة تجارية في دمشق في عام ١٨٥٠ وأخرى في حلب في عام ١٨٥٥ للنظر في القضايا التجارية التي تتعلق بالتجار الأجانب.

وانعكست الأزمة التي مرت بها الصناعة الدمشقية، وبخاصة صناعة النسيج، في انخفاض أسعار الأنوال التي تنتجها، والمشاغل التي تؤويها، والدكاكين التي تسوق إنتاجها، فانهارت نتيجة ذلك أسعار الكدك (gedik)، أي عُدّة المشاغل من أنوال وخزائن ورفوف، وكذلك قيمة الخلو (khilu)، وهو ما يدفع من المال لإشغال الدكان أو مكان العمل(١٥).

وتكثر في سجلات المحكمة الشرعية في دمشق في أواسط القرن التاسع عشر قضايا الإفلاس بين الحرفيين العاملين في تصنيع الأقمشة المحلية أو تسويقها، مثال ذلك المعروض الذي تقدم به إبراهيم المالح بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٦١/ ٩ آذار ١٨٤٥ إلى مجلس شورى الشام العالي وجاء فيه: "نعرض لسعادتكم بأنه غير خافي المراجع العلية بالأصناف وتأخير أحوالهم، وعبدكم رجل دكنجي برقبته أطفال وعيال من قلة الحركة متأخر عليه جانب عن ثمن بضائع لأربابها، وأربابها ما هم صابرين مرادهم كل من له شئ يأخذ بالتمام وهذا شئ ما هو متوقع مع عبدكم وماله قدرة عليه ومرادهم كسر سبب عبدكم ومن ذلك يحصل على عبدكم عذر وتتعطل أحواله وإذا تعطلت أحواله تهلك عياله نرجوكم أحالت المادة إلى ديوان التجار.."، وقررت السلطات القضائية بعد البحث والتقصي "بعجزه وتأخير حاله فحصل جرد دكانه بحضور بعض دَيّانته فوجد له موجودات بدكانه مع جارية سودة كانت بداره وضعها مع الموجودات، وحررت قايمة بالديون التي عليه وتخمين موجوداته فبلغ القرش نصف، عبارة عن عشرين بارة، فاقتضى تحرير هذا الخطاب لكي نستعلم من الدَّيَّانة عن الذي يقبل أخذ النصف الموجود ويسمح بالباقي كما ذكر، أما

---

(١٥) انظر تفاصيل عن ذلك في بحثنا "الاقتصاد الدمشقي"، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٧.

يأخذ النصف ويعطي مهلة بالنصف المتأخر مدة ستة سنين، ستة أقساط بدفع قسط واحد وابتدا تناوله بعد سنتين من تاريخه حيث ما بقي بيده مال يستعين منه الوفا، وصارة يده فارغة من الرسمال.." وقد أجاب أرباب الديون بأنهم يقبلون قبض النصف ويبقى النصف الآخر، باستثناء دائن واحد قبل قبض النصف وسمح عن النصف الباقي، وقبلت السلطات بذلك وخَيَّرت بقية الدائنين الذين لم يحضروا بأن يحذو حذو هؤلاء وإلا ترتب عليهم إقامة البينة على يسار صاحب المعروض، وحسمت القضية على هذا الشكل بتاريخ ٤ شعبان ١٢٦١/ ٦ تشرين الأول ١٨٤٥[١٦]. وهناك الكثير من القضايا المشابهة وقد كتبت بلغة عامية مما يدل على تدني اللغة العربية في المحاكم الشرعية ومجلس الشورى آنذاك.

وقد وصف الياس القدسي الدمشقي، وكان يشغل منصب قنصل دولة هولاندا الفخري في دمشق، في بحثه بعنوان: "نبذة تاريخية عن الحرف الدمشقية" الذي قدمه إلى المجمع العلمي الملتئم في مدينة لايدن في هولاندا في عام ١٨٨٣، الثورات التي حدثت بين الصناع والمعلمين بسبب محاولة المعلمين إنقاص أجور الصناع أو تسريحهم، نظراً لتضاؤل بيع البضائع المحلية، وأشار القدسي إلى ذلك بقوله: "الكار قالع"، أي أنه ثائر[١٧].

رد الاقتصاد الدمشقي:

وإزاء هذه التحديات الأوربية، كيف ردت الصناعة الشامية على ذلك؟

لقد قاومت بعض الصناعات المحلية أي تغيير في بنيتها، ولم تستطع المنتجات الأوربية أن تحل محلها، وذلك بتأثير العادات الاجتماعية المرتبطة بها، مثال ذلك

---

(١٦) سجل مجلس شورى الشام العالي، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(١٧) الياس بن عبده بك قدسي، "نبذة تاريخية عن الحرف الدمشقية"، قدمها للمجمع العلمي الشرقي الملتئم في مدينة ليدن عام ١٨٨٢، وقد نشرت في:
Carlo Landberg, *Actes du Vle Congrés des Orientalistes*, t. 2, Leiden, 1885.

الصناعة المحلية لفوط الحمام التي ظلت رائجة مادام استعمال الحمام (التركي) قائماً[١٨].

وكانت قد غلبت على الاقتصاد الحرفي التقليدي في السابق المبادرة الفردية، وكانت المشاغل التي تحوي الأنوال أو أدوات الإنتاج، وكذلك الدكاكين التي تقوم بتسويق الإنتاج، في ملكية أفراد، مثال ذلك أنه عندما أراد السراجون في حلب عام ١٠٤٩هـ/ ١٦٤٠م المشاركة في العمل بهدف الاحتكار والتحكم في الأسعار أمرهم القاضي الشرعي، كما جاء في نص القضية في محكمة حلب الشرعية بتاريخ ١٤ رمضان ١٠٤٩/ ٨ كانون الثاني ١٦٤٠، "أن يشتغل كل واحد منهم في دكان مستقل ولا يشتركون في العمل لأن فيه ضرراً للمسلمين"[١٩]. وهكذا قاوم القضاء الشرعي احتكار السلعة من قبل طائفة منتجة بهدف التحكم في السعر لأن ذلك مضر بالناس وخرق للشريعة، ومن شأن هذا التدخل للقضاء الشرعي أن جعل مرابح أفراد الحرفة متوازنة، كما حال دون احتكار الحرفيين للإنتاج بهدف جمع الأموال على حساب المستهلك.

وقد اختلف الأمر في القرن التاسع عشر حين سيطر الاقتصاد الأوربي فاضطر الصنُّاع المحليون إلى التخلي عن الفردية التقليدية في العمل واللجوء إلى الشراكة أو المشاركة في العمل، وكذلك دمج الرساميل للاستقواء على منافسة البضائع الأوربية، والهدف من ذلك تكتيل رأس المال الموظف ليتمكن من إنتاج سلعة جيدة بسعر معتدل، مثال ذلك ما ذكره نعمان القساطلي الدمشقي بقوله: "أما الآن فقد نكبت صنائع دمشق أعظم نكبة ولا سيما صنعة النسيج لسبب غلاء الحرير وكثرة انتشار البضائع الإفرنجية مع عدم متانتها، وهذا مما دعا الحاذق السيد

---

(١٨) وقد أشار إلى ذلك المصدر التالي: Dominique chevallier, "Un Example de Résistance de l'Artisanat Syrien aux XIXe et XXe Sécles: Les Tissus lkatés d'Alep et de Damas", Syria, XXX (1962).

(١٩) سجل المحكمة الشرعية في حلب، رقم ٢٢، ص ٢٤٨، تاريخ القضية ١٤ رمضان ١٠٤٩/ ٨ كانون الثاني ١٦٤٠.

عبد المجيد الأصفر أن يقلد الالاجة (التي كانت تصنع من الحرير) بالغزل ليتمكن أبناء الوطن من استعمالها، ولضيق ذات يده انضم إلى السيد حسن الخانجي فأمده، وبعد الجهد نال مراده، وراج عمله بين الخاص والعام، واقتدى به بعض العملة وزادوا عمله اتقاناً فاضحى نسج الديما صناعة مهمة يتعيش بها ألوف"[٢٠]

وقد نجح نسيج الديما المحلي المصنوع من القطن في الحصول على ثقة المستهلك، وفي التأقلم مع الأزياء المستحدثة، كما أنه استوعب إدخال تعديلات عليه ليناسب صناعة البنطلون الذي شاع استخدامه آنذاك (والكلمة فرنسية ذات أصل برتغالي ثم إيطالي). وكان صاحب المبادرة في إدخال هذه التعديلات الخواجة يوسف الخوام الذي رأى: "انصباب القوم على لبس البنطلون واحتياجهم إلى نسيج خفيف يناسب الصيف فغير وزاد في نول الديما وأتى بنسيج أحسن من النسج الافرنجية وأرخص فنال ثناء الجميع"[٢١]، ومن منطلق الحرص على الصناعة الوطنية ورواجها، علق القساطلي، بروح من الالتزام بالمصلحة الوطنية، على عمل يوسف الخوام بقوله: "ولو اهتم جميع الصناع اهتمامه في إصلاح صنائعهم لفازوا فوزه وأغنوا البلاد عن النسج الإفرنجية في برهة قليلة".

وإزاء هذا النجاح المحلي عمدت بعض الصناعات الأجنبية إلى تقليد الأنماط النسيجية المحلية، وكمثال على ذلك تقليد الصناعة النسيجية السويسرية لأنماط الكتان الدمشقي، ثم تصديره إلى دمشق، ومنافسته للكتان المحلي في عقر داره. وحول شيوع الشراكة في العمل ذكر القساطلي أن بعض أعيان دمشق اجتمعوا في عام ١٨٦٠ وأقاموا كرخانة، أي مصنعاً (كارخانة محل الكار أو الحرفة، أي المشغل) تدير الآلة المياه لغزل القطن، وأنفقوا عليها مالاً كثيراً، وبعد صعوبات كثيرة توقف الانتاج خلالها لعدم حسن الغزل، عادت إلى العمل وكانت تغزل كل يوم نحو ستين رطلاً من القطن[٢٢].

---

(٢٠) القساطلي، الروضة الغناء، ص ١٢٣.

(٢١) المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٢٢) المصدر السابق، ص ١٢٤.

وقد عمد الصُنّاع المحليون إلى استيراد أدوات الإنتاج الأوربية، ومن ذلك استيرادهم نول الجاكار، الذي اخترعه الفرنسي جان ماري جاكار (Jean Marie Jacquard)، وباستطاعة هذا النول إدخال ألوان متعددة، ورسوم متشابكة في النسيج، وكان أول من استورده هذا النول عبد الله بولاد الدمشقي، وبعد فترة التجربة أثبت فيها النول المستورد مقدرته على إنتاج النسيج بأشكال متعددة، واستورد عبد الله بولاد نولين آخرين مكناه من زيادة إنتاج النسيج بأشكال متعددة، وكانت تلك تجربة رائدة في استخدام الأنوال الأوربية في الصناعة المحلية لمواجهة المنافسة الأوربية بمثل مستواها.

وكما في مثال شيوع لبس البنطلون للرجال فقد قلد الصُنّاع المحليون الملابس الأوربية للنساء. وقام بذلك، كما يقول القساطلي "السيد درويش الروماني، وقلد القلاووظ الإفرنجي المعرق بمساعدة الخواجة جرجي ماشطة على أن النساء أَبَيْنَ لبسه لأنه غير مشرّف بوسام إفرنجي فعدل عن عمله"[٢٣]، ويظهر هذا المثال كيف أن المستهلكين المحليين، وبخاصة من النساء، أخذوا يرتبطون تدريجياً بالأزياء والماركات الأوربية ويمنحونها ثقتهم، وكان هذا تحدياً كبيراً للصناعة المحلية التي وجب عليها أن تحافظ على مستوى مناسب من الجودة وأن تتأقلم مع الأزياء الجديدة لتحظى بثقة المستهلك.

ويدلنا المثال السابق حول تعاون السيد درويش الروماني مع الخواجة جرجي ماشطة على استمرار تعاون السكان المحليين عبر طوائفهم الدينية، كما كان عليه الأمر في الطوائف الحرفية التي قدرت الحرفيين لمهارتهم بقطع النظر عن انتماءاتهم الدينية، وترافق هذا التعايش بين السكان مع ما نادت به الدولة العثمانية آنذاك في عهد التنظيمات حين أصدر السلطان عبد المجيد خط شريف كولخانة في عام ١٨٣٩ الذي دعا إلى مساواة السكان بقطع النظر إلى دينهم أو عرقهم، وعاد

---

(٢٣) المصدر السابق، ١٢٣.

وأكد ذلك في عام ١٨٥٦ حين أصدر خط همايون، وتصادف ذلك في بلاد الشام مع ظهور النهضة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر التي رسخت التعاون والتعايش بين فئات السكان جميعاً تنتظمهم ثقافة عربية واحدة شارك الجميع في صنعها وإغنائها على مر التاريخ.

الدعم اللوجستي وتأمين طرق الحج:
"الترميم والحفاظ على الآبار والقلاع الموجودة
على طريق الحج بين الشام والمدينة المنورة في القرن التاسع عشر"

أ.د. زكريا قورشون (*)

أظهرت الدولة العثمانية منذ نشأتها اهتماماً خاصاً بالحرمين الشريفين والطرق المؤدية إليهما كغيرها من الدول الإسلامية. ولا جرم أن منبع هذا الاهتمام هو كسب المشروعية لدى المسلمين، بالإضافة إلى الحماس الديني الموجود داخل الدولة، وكما هو معروف فإن اهتمام الدولة العثمانية بطرق الحج قد ظهر قبل فتح مصر وسوريا بوقت طويل، حتى أن تدخل السلطان محمد الفاتح عام ١٤٥٨ لإصلاح آبار المياه على طريق الحج كان أحد الأسباب التي أدت إلى تدهور العلاقات العثمانية المملوكية [١]. وبعد فتح سوريا ومصر نال السلطان العثماني لقب "خادم الحرمين الشريفين"، وأصبحت المساعدات سواء من المركز مباشرة أو بواسطة أوقاف للحرمين تجد من الاهتمام أقصاه، هذا بالإضافة إلى الاهتمام الخاص بأمن وسلامة الأماكن المقدسة للمسلمين والطرق المؤدية إليها.

وتقف هذه الورقة على بعض الحقائق المتعلقة بهذه الخدمات وكيفية استمرارها بصورة فعلية من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر، إي قبل إنشاء خط سكك حديد الحجاز. غير أن هذه الورقة لا تتناول كل طرق الحج بل

(*) رئيس قسم التاريخ كلية العلوم والآداب، جامعة مرمرة، استانبول.

(١) Şehabettin Tekindağ, "Fatih Devrinde Osmanlı Memlüklü Münasebetleri", *İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Tarih Dergisi*, Sayı: 30 (Mart 1976), s. 77. (العلاقات العثمانية المملوكية في عصر السلطان محمد الفاتح)

جزءًا منها وهو الطريق الممتد بين الشام والمدينة، كما تتناول أثر هذه النشاطات على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في ولاية الشام.

يبلغ طول الطريق بين الشام والمدينة ١١٥٠ كيلو متراً، وتحتاج الإبل لقطعه ما بين ٣٤٥ ـ ٣٥٠ ساعة تقريباً. لذلك فإن خدمات توفير الأمن للحجاج وأرباب التجارة وتوفير المياه وتأمين احتياجاتهم الأخرى قد نالت قدراً كبيراً من الاهتمام. و يعبر هذا الطريق في كل موسم من مواسم الحج ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ ألف حاج بأعداد متفاوتة بين عام وآخر، ولقد شهدت أواخر القرن التاسع عشر زيادة كبيرة في هذه الأعداد، ولقد أسس على هذا الطريق ما بين ٣٠ إلى ٣٢ نُزل أي محطة للراحة [٢].

وحسب الخصائص الجغرافية لهذا الطريق فإنه يتكون من ثلاث مراحل. الأولى من صحراء مزيرب إلى معان ويبلغ طولها حوالي ١٠٠ ساعة. والمرحلة الثانية من معان إلى مدائن صالح ويصل طولها إلى ١٤٠ ساعة تقريباً. أما المرحلة الثالثة فتشمل القسم الثالث من الطريق الممتد من مدائن صالح إلى المدينة المنورة.

ويجب القبول بأن طريقاً بهذا الطول فى هذه الظروف الجغرافية يكون عرضة لكل أنواع الهجمات في كل لحظة. وكان هذا الأمر واحدا من أهم المصاعب أمام تحقيق الأمان لسالكيه. وقد أصبح البدو الذين يعيشون بجوار هذا الطريق والذين تعودوا أن لا يخضعوا لأي سلطة، والذين قامت حياتهم على النهب فيما بينهم يشكلون كابوسا للمسافرين على هذا الطريق. ويمكن القول إن مصدر الدخل الأساسي لعدد كبير من القبائل في هذه المنطقة كان يعتمد على ما تقوم به من أعمال النهب والسلب. ومن أجل ذلك قامت الدولة العثمانية منذ بدايتها بالحد من مصدر هذا الخطر بمنح مخصصات سنوية تحت أسم "الصدقة السلطانية"

---

(٢) تقدم العديد من المصادر معلومات عن طريق الحج والمنازل، ولكن للإطلاع على معلومات اصيلة فى هذا الموضوع انظر: محمد عارف،

The Hejaz Railway and the Muslim Pilgrimage (ed. Jacob M. Landau) Detriot, 1971, p. 49-68.

و"الإكرامية" و"الإنعامية"[٣]. للبدو شريطة "تأمين الطريق" أو على الأقل كي لا يقطعوا هذا الطريق[٤].

وبعبارة أخرى لقد حققت الدولة العثمانية أمن الطريق بوضعها مسئولية الطريق في الظاهر على عاتق القبائل البدوية التي تجاوره[٥]. وتوجد وثائق كثيرة تبين أن هذه المخصصات قد أعطيت بصورة مشروطة. إن المعلومات الواردة في إحدى دفاتر صُرَّة العربان بتاريخ ١٧٧٦ ـ ١٧٧٧م تؤيد وجهة نظرنا حيث ورد فيها ما يلي.

"يخصص سنويا ما يلي ذكره إلى عبد الله وإبراهيم أولاد أبي بكر وحرس قلاع معان ومن تبعهم مقابل إسقاط دم أبيهم وتُقطع عنهم هذه الصرة إذا خالفوا الأوامر وقاموا بالفساد، وتعطى لهم صورة هذا الكتاب المبلغ المذكور فيه "[٦].

لقد اعتبر البدو المخصصات والمدفوعات الواردة فى الوثائق حقا لهم، وعلى الرغم من أخذهم مخصصاتهم إلا أنهم في بعض الأحيان واصلوا هجماتهم على القوافل من أجل الحصول على أموال أكثر. ولهذا لم تكتف الدولة "بمخصصات الأعراب" فقامت بتدابير أخرى. وجاء في مقدمة هذه التدابير المتابعة العسكرية. وفي هذا الخصوص فقد صدرت تعليمات وأوامر صريحة إلى الإداريين المحليين "بحسن معاملة" البدو دائماً من أجل تأمين الطرق، وفي نفس الوقت ُطلب منهم معاقبة من يتسبب في المشاكل بالشدة المطلوبة.

---

(٣) من أجل المحافظة على أمن طريق الحج في عام ١٨٥٦م أعطيت ٥٠ ألف قروش "انعامية "لشيوخ البدو في مضيق جديدة.

(٤) على سبيل المثال وحسب إحدى دفاتر الصرة الخاصة بالعربان والذي يعود إلى القرن الـ ١٩ نجد أسماء البدو المستخدمين في العديد من القلاع ك(خدام القلاع)، فقد دفع مبلغ ٤٤٥ قرش لسبعة عشر شخصاً في قلعة جعيمان؛ و ٤٠٠ قرش لتسعة أشخاص في قلعة معظم و ٢١٠ قروش لثمانية أشخاص في قلعة مدا ين؛ و ٨٤٤ قرش لتسعة أشخاص في آبار الغنم؛ و ٧٢٠ قرشاً لأربعة عشر شخصاً في موقع هدية أشمه سى (تبوك)، و٣٨٥ قرشاً لسبعة أشخاص في ظهر العقبة، و ٢٠٠ قرشاً لشيخ في المفرق، و ١٥٠ قرشاً لشخصين في الزرقاء، أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باستانبول. *EV. HMK., nr. 2422*

(٥) فردريك بك، تاريخ شرق الأردن وقبائله، عمان (بدون تاريخ)، ص ١٦٤.

(٦) أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باستانبول، *EV. HMK., SR 2422*

ولكن الظروف الجغرافية لهذه المنطقة تمكن البدو من الكر والفر بسرعة أكثر من وحدات الجنود النظامية. كما أن تعقبهم كان صعبا للغاية ويحتاج إلى قوات كثيرة. فأدى ذلك إلى إنشاء قلاع فى مواقع محددة على طريق الحج، وظهر ما عُرف بعد ذلك باسم "استحكامات الصحراء" أي حصون الصحراء[٧]. وقد عُين عدد من رؤساء القبائل وأكابر البدو المقيمين بجوار هذه القلاع والحصون لحمايتها بعنوان "خدام القلعة"، وكانت ترسل لهم الصرة كل عام شريطة عدم الإخلال بالأمن والمحافظة على أمن الطريق. وكان يعرف التابعون إلى القبائل التي تقوم على حماية الطريق "بخدام القلعة". والمعروف أن لقب السلطان العثماني هو "خادم الحرمين"، فتم منح القائمين على خدمة هذا الطريق اسما من نفس المصدر تشريفاً لهم.

تحدث عبد الرحمن حبري الذي ذهب إلى الحج عام ١٦٣٢ عن وجود ستة قلاع على طريق الشام- المدينة[٨]، لكن الرحالة التركي أوليا چلبي الذي مر من نفس الطريق عام ١٦٧٢ قد ذكر أسم ثلاث عشرة قلعة [٩] على الطريق نفسه. كما ورد في دفاتر الصرة التي ترجع إلى أواخر القرن الثامن عشر قائمة بأسماء العاملين في ١٤ قلعة، وعلى ضوء الوثائق التي بين أيدينا والتي تحمل تاريخاً متأخراً نستخلص منها أن عدد القلاع قد قارب العشرين في القرن التاسع عشر. وهذا يُظهر أن عدد هذه القلاع كان فى زيادة مستمرة، مما لا يعنى أن طريق الحج كان أقل أمانا فى

---

(٧) كان الحجيج قبل دخول المنطقة تحت الحكم العثماني يذهبون إلى الحج على الطريق الروماني القديم، وحسب الروايات أن إحدى بنات السلطان ياوز سليم أو سليمان القانوني قد ذهبت إلى الحج من هذا الطريق، إلا أنها وجدت الطريق شاقاً للغاية. ومن أجل ذلك غيرت قافلة الحج طريقها في بعض المواقع عند العودة وأصبح هذا الطريق يعرف بطريق الحج الجديد. وقام السلاطين العثمانيون بعد ذلك بإنشاء القلاع على هذا الطريق الجديد. ومن هذه القلاع قلعة "قصر البنت" في وادي خاصة. (المصدر السابق، ص ١٦٢).

(٨) عبد الرحمن حبري، مناسك المسالك، جامعة استانبول، كلية الآداب، مجلة معهد التاريخ ، عدد ٦ ، أكتوبر ١٩٧٥، ص ١١٠ ـ ١٢٨.

(٩) أولياجلبي، سياحت نامه، استانبول ١٩٣٥، جـ ٩، ص ٥٦٥ ـ ٦٢٠.

القرن التاسع عشر، وهذا لأنه قد ظهرت الحاجة إلى إنشاء كل قلعة من هذه القلاع لوضع أسس أكثر متانة لسلطة الدولة المركزية.

لم ينته الأمر ببناء هذه القلاع بل كان من الضروري ترميمها وتجديدها من حين لآخر. وعلى الرغم من الأزمة المالية التي كانت تمر بها الدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر فقد بذلت أقصى جهدها في هذا الشأن. ففي السابق كانت توضع مهام الصيانة والترميم على عاتق الاداريين المحليين ، ولكن بعد بداية القرن التاسع عشر وُضعت مصروفاتها على عاتق ميزانية الدولة العثمانية[١٠]. وفي البحث الذي قمنا به وجدنا عددًا وافرًا من الأمثلة التي تحفل بها الوثائق العثمانية، وسنذكر هنا جانباً منها.

كما هو معروف فإن هناك علاقةً وثيقة بين إدارة الحج ومشروعية الخلافة العثمانية، ولهذا أعاد الإداريون العثمانيون النظر في تأمين طرق الحج خاصة عقب الفترات التي اهتزت فيها صورة الخلافة. ورغم كل السلبيات التى وقعت فى المنطقة أظهر الإداريون العثمانيون قدر الخلافة وحقوقها. وعلى كل فإن الاحتلال الفرنسي لمصر عام ١٧٩٨م وما أوجده من شرخ في الخلافة العثمانية قد دفع الحكومة إلى الاهتمام بتأمين طريق (الشام ـ المدينة) من أجل الحفاظ على صورة الخلافة التي اهتزت بسبب هذا الاحتلال. ولذا ُصرف مبلغ ٣٨٨٨ كيسًا و ٢٩٥ قرشًا من أجل صيانة آبار المياه والقلاع الكائنة على طريق الحج. ومن بين القلاع التي تمت صيانتها أربعة داخل المدينة أُخذت مصاريف صيانتها من وإلى جدة. ودفعت نفقات ترميم الثلاث عشرة قلعة الباقية من خزينة الشام. ومن الواضح أنه قد دفعت أغلب

---

(١٠) فى بعض الأحيان كان يطلب إرسال مساعدات للصرف على طريق الحج من المناطق التابعة لولاية الشام والمناطق المجاورة لها. وعلى سبيل المثال هذا الأمر السلطاني الصادر بتاريخ ١١٨٦، فقد أمر بأن تدفع إلى أمير الحج عظم زاده محمد باشا مساعدات لمصاريف الحج من وإلى الشام وخزانة القدس وطرابلس الشام (أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باستانبول، (BOA, Cevdet Maliye 24331) ؛ وعلى الرغم من تخصيص مبلغ ٣١٥٠٠ قرش كمصاريف لطريق طرابلس الشام إلا أنه حتى الآن لم يستلم أمير الحج ووالي صيدا أحمد باشا الجزار هذا المبلغ، الأرشيف العثماني باستانبول، Cevdet Maliye 5

نفقات الحج في هذه السنة من خزينة الشام، ثم قام المركز بسداد تلك المبالغ إلى خزينة الشام[11]. وقبيل كل موسم حج كانت تجري المكاتبات وعلى ضوئها يتم التثبت من احتياجات الطريق بين استانبول والشام والمدينة، حتى إنه يتم بحث أسعار الغلال في تلك المناطق وأي القلاع تحتاج إلى الترميم. وحسب ما يفهم من الوثائق التي بين أيدينا فإن عملية ترميم الآبار التي تقع في أماكن نزول قوافل الحج وإزالة ما تراكم عليها من الرمال وتطهيرها كان يتم كل سنة. أما القلاع ذات الجدران الأربعة فكان يتم ترميمها عندما يلحق بها الخراب إي كل عدة سنوات [12]. ولا يمكن القول إن هذه القلاع كانت ذات أثر كبير فى حماية الطريق، إلا أنها كانت تعبر عن مقدرة الدولة وقوتها في كثير من الأماكن، إلى جانب أنها يمكن أن تصد أي عدوان محتمل على القوافل في طريق الحج. كما كانت تقوم بدور مهم في بعض الأعمال مثل تخزين احتياجات الحجيج العابرين من المحاصيل في موسم الحج. وتزداد أهمية هذه القلاع على طريق الحج بسبب وجود آبار المياه بالقرب منها والتي تكون أمام القلعة أو بداخلها، والتي تشكل عماد المدد الذي يحتاج إليه الحجيج في هذا الطريق القاحل.

وبخلاف الأعمال المعتادة لإصلاح وترميم هذه القلاع والآبار المتصلة بها نلاحظ أنه قد صُرفت فى بعض الأحيان أموال ضخمة على أعمال الترميم. ومثال الأعمال المعتادة ما قام به أمير الحج سيد سليمان باشا من تنظيف هذه الآبار عام ١٨١٣م[13]. وبعد سليمان باشا بحوالي عشرة أعوام قام صالح باشا والي الشام بإعداد ميزانية ضخمة للترميم، فقد بلغت الميزانية التي قام صالح باشا بطلبها من المركز ٢٦٥٠٠٠ قرش. ولقد وجدت استانبول التي تعاني من مصاعب مالية أن هذه الميزانية

---

(١١) أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باستانبول، Cevdet Dahiliye 10050

(١٢) قام أمير الحج أحمد باشا الجزار في عام ١٢١٧ بصيانة عدد من القلاع في طريق الشام ـ المدينة. كما قام بتجديد الآبار وبرك المياه أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باستانبول Hattı-ı Hümayun 27045

(١٣) توفي سليمان باشا في نفس هذه السنة في طريق العودة من مدائن صالح ودفن بها (أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باستانبول Hattı-ı Hümayun 27459; 33286).

عالية فقامت بعمل كشف جديد. وبناء على هذا الكشف الجديد تبين أنه لو تمت متابعة أعمال التعمير من المركز فستكون النفقات المطلوبة أقل بكثير من المبلغ المطلوب. إلا أن متابعة العمل من المركز كانت فكرة نظرية. والحقيقة أن هذا العمل لا يستطيع أحد القيام به إلا والي الشام . من أجل ذلك فقد أمر السلطان محمود الثاني أن ترسل ١٠٠ ألف قرش فقط من الخزينة المركزية إلى صالح باشا للقيام بالإصلاحات العاجلة في هذه السنة [١٤]. وبناء عليه قام صالح باشا بترميم الأماكن التي أمر بها في حدود هذا المبلغ، ولكن لم يتم تجديد حوض مياه المعظمة والذي كان أكثر الأماكن احتياجاً للترميم[١٥].

وفي عام ١٨٤٣م في عهد السلطان عبد المجيد أصبح من الواضح أن القلاع وآبار المياه الموجودة على طريق الحج بين الشام والمدينة المنورة قد صارت فى حاجة ماسة للصيانة والترميم. وكما هو معلوم فإن السلطان عبد المجيد من أكثر السلاطين الذين عرفوا باهتمامهم الشديد بصيانة وترميم الأماكن المقدسة وصيانة القلاع وآبار المياه على طريق الحج، ويمكن أن نفسر ذلك على أنه قد سلك درب أجداده من السلاطين في الحفاظ على طرق الحج كما أنه يعد وسيلة سياسية تهدف إلى إصلاح ما تعرض له مقام الخلافة من هزات نتيجة لرد الفعل الناتج عن تطبيق حركة التنظيمات الخيرية التي فهمت بصورة خاطئة. و لهذا تم ترميم ست عشرة قلعة على طريق الشام - المدينة في عام ١٨٤٣م ودفعت مصاريف ترميم ثلاث قلاع فقط منها من خزينة الشام وغطت مصاريف ترميم القلاع الأخرى كلها من الخزينة المركزية[١٦]. وبعد صيانة القلاع طالب والي الشام علي باشا في نفس السنة بزيادة عدد القائمين على حماية القلاع. واقترح على السلطان زيادة عدد القائمين على حماية القلاع بين الشام والمدينة من ٤٢ إلى ١١٦ موظفا. وقام علي باشا بتقديم هذا

---

(١٤) أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باستانبول، Hattı-ı Hümayun 27045

(١٥) أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باستانبول، Hattı-ı Hümayun 3474

(١٦) أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باستانبول، AMKT 3/30; İrade Dahiliye 3024

الاقتراح نتيجة للهجمات التى قامت بها بعض القبائل رغم أخذ نصيبها من الصرة، إذ أغارت على قلعتين ونهبت المؤن الموجودة بهما.

ويدل ذلك على أن حماية القلاع وصيانة الآبار في طريق الحج تتطلب زيادة عدد القوات العاملة على حفظ النظام فيه. وبجانب ذلك تأمين طريق البريد. ولقد تمت مناقشة هذا الأمر باستفاضة في استانبول وتم رفضه لما يلي:

"إن الحفاظ على الأمن في طريق الحج يتم منذ زمن طويل بواسطة مشايخ العربان وبرغبتهم وبصورة طوعية. ومهما زاد عدد القوات سيظل أمن الطريق منوطاً بالتعامل الجيد مع شيوخ العربان.."[١٧].

وقد رفض السلطان عبد المجيد زيادة عدد العاملين في القلاع من جانب ومن جانب أخر أمر بمواصلة تقوية القلاع وتأمين احتياجات الحجيج في المواقع المهمة. ومثال ذلك أنه في عام ١٨٤٧م أمر بصرف مبلغ ٣٦٢٦٩٦ قرشاً لإعادة ترميم قلعة معان التى أسست في عهد السلطان عبد الحميد الأول والتي كانت تؤمن احتياجات الحجيج من المحاصيل والمؤن الغذائية[١٨].

وقد سار على نهج هذه السياسة كل من السلطان عبد العزيز والسلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م). ومثال على ذلك قام السلطان عبد الحميد الثاني عقب توليه العرش بإجراء بحث من أجل تعمير الآبار وبرك المياه في القلاع القريبة من المدينة مثل دار الحرة ومدائن صالح وزمرد وغيرها. وقد قدرت مصاريف الترميم بمبلغ ٦١٤١٤٠ قرشاً. رصدت داخل الميزانية المركزية وتم صرفها من قبل المركز[١٩]. وقد وضع السلطان عبد الحميد الثاني في فترة حكمه أسس سياسة الخلافة بتقديم الخدمات لطريق الحج والحجاز حتى إنه في عهده قد أصبحت خدمات الحج منتظمة وصارت ضمن الخدمات التي تُنظم تماماً بصورة ثابتة من

---

(١٧) أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باستانبول، İrade Meclisi Vala 966

(١٨) أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باستانبول، İrade Meclisi Vala 2341

(١٩) أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باستانبول، İrade Şuray-i Devlet 1677

المركز. وهذا يعنى أن والي الشام قد أصبح خارج هذا النطاق من الخدمات؛ وأصبحت كل مصاريف الحج تُدفع من الخزينة المركزية. ولقد عمل السلطان عبد الحميد الثاني على جعل خدمات الحج مركزية، هذا من جانب، بينما عمل من جانب آخر على استمرار سياسة كسب ود القبائل التي تقيم بالقرب من الطريق بالإنعام عليها بالخلع والهدايا .

كان إنشاء وحدات إدارية جديدة في الأماكن المتاخمة لطريق الحج أحد التدابير المهمة التي اتخذها السلطان عبد الحميد الثاني لتأمين طريق الحج. ونتيجة لهذا الفكر ظهرت إلى الوجود سناجق حوران والكرك ومعان، وبالإضافة إلى ذلك اهتمت الدولة بتوطين البدو ونقلهم إلى حياة الحضر. وقد نال هذا الموضوع اهتماما كبير في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فقد تم توطين بعض القبائل البدوية في سوريا والعراق وحولت إلى حياة الحضر . ومنحت الدولة هذه القبائل الحبوب لتمكينهم من الزراعة[٢٠]. ومن جانب آخر فقد حولت إدارة قلعة معان إلى المركز. وخطط لتأسيس كتيبة مكونه من ٩٥٠ جندياً باسم "حماة الصحراء". إلا أن ذلك لم يخرج إلى حيز التنفيذ.

ولا بد هنا من تناول أمن قافلة الحج وتأمين وصول الصرة. ففي الفترة السابقة كانت تصحب قافلة الحج كتيبة من الانكشارية أو من الفرسان أصحاب التيمار[٢١]. وقد حول هذا الأمر في القرن التاسع عشر إلى الكتيبة المختارة من جند "الباش بوغ " أي الجند غير المنتظمة التابعة لجيش بلاد العرب. وكانت كتيبة الباش بوغ توصل قافلة الحج الشامية من صحراء مزيرب إلى هدية اشمه سى الواقعة بجوار تبوك، وتسلمهم إلى العاملين على حماية المدينة. وفي العودة تأخذ الحجيج من نفس المنطقة التي تركتهم فيها وتوصلهم إلى مزيرب[٢٢]. ولقد شهدت القوات

---

(٢٠) أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باستانبول، A. MKT. UM. 346/95

(٢١) ثريا فاروقي، الحجاج والسلاطين، استانبول ١٩٩٥، ص ٥٨.

Süreyya Faroqhi, *Hacılar ve Sultanlar, İstanbul, 1995, p. 58.*

(٢٢) أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باستانبول، A. MKT. UM. 346/95

المصاحبة لجند الباش بوغ والمعروفة باسم حماة موكب الحج تغيرات من عام لآخر. فعلى سبيل المثال تكونت القوات التي تحمي قافلة الحج عام ١٨٩٠ من مائتي فارس، ونصف طابور مشاة، وطاقم مدفعية جبل مكون من مدفعين، وكتيبة من قوات الدرك (جاندرمه) مكونة من مائتي فرد بالإضافة إلى حوالي ٦٥ من الباشي بوزوق من البدو[٢٣].

ومن جانب آخر فإن الظروف الجغرافية التي يقع فيها طريق (الشام المدينة) تجعل الحاجة للمياه بقدر الحاجة إلى الأمن. فهذا الطريق حسب المناخ يصبح شديد الحرارة في آخر مرحلتين فيه والتي تعاني ضعفاً شديداً في مصادر المياه. لذلك فإن الدولة العثمانية التي أعطت اهتماماً كبيراً لتأمين الطريق وسعت أيضاً إلى تأمين احتياجات المياه في هذا الطريق. فوفرت على طول هذا الطريق الأحواض وخزانات المياه التي يمكن أن تتغذى من مياه الأنهار والمياه الجارية والآبار ومياه الأمطار والسيول لتكون مصدرًا لقوافل الحجيج على هذا الطريق. وعندما تجف مصادر هذه المياه يجب على الحجيج حمل ما يحتاجونه من المياه لمسافة يومين على التوالي. ولقد أظهرت الدولة العثمانية اهتماما خاصا بهذا الأمر وقامت بدفع أموال لاستخدام سقاة لحمل المياه إما من مخصصات ميزانية الحج لتلك السنة أو من أوقاف الحرمين المنتشرة فى كل أقطار الدولة العثمانية . ويقوم السقاة بتوزيع المياه التى حملوها على الحجيج في المواقع التي لا تتوفر فيها المياه، وبالتالي تم التغلب على هذا النقص. وعلى سبيل المثال فإن كُوسَم سلطان والدة السلطان مراد الرابع قد أوقفت للحرمين دخل ثمان قرى لها في جزيرة أغريبوز، وطبقا لما وضعته فى شروط الوقف تم تخصيص جزء من هذا الدخل لحمل مياه قوافل الحجيج[٢٤].

وبالإضافة إلى استمرار هذه الخدمات عن طريق الأوقاف عملت الدولة على حفر الآبار في المناطق التي تتوفر فيها المياه الجوفية وإنشاء صهاريج وبرك للمياه. وقامت الدولة العثمانية كما هو الحال في موضوع القلاع باستخدام البدو تحت

---

(٢٣) سليمان شفيق بن علي كمالي، الرحلة الحجازية، دار الخلافة، ١٣١٠، مخطوطة، جامعة استانبول، رقم ٤١٩٩، ص ٦٤- ٦٥ (Süleyman Şefik b. Ali Kemali, *Hicaz Seyahatnamesi*,)

(٢٤) Mücteba İlgürel, "Kösem Sultan'ın bir Vakfiyesi", *Tarih Dergisi*, vol. XVI, no. 21, İstanbul 1996, p. 89.

عنوان "خدام البرك" من أجل العناية بالصهاريج والبرك وملئها بالمياه. وكانت ترسل مخصصاتهم السنوية مع أموال الصرة. إلا أن هذا الموضوع كان شديد الحساسية بالنسبة للبدو، وحتى لا تستفيد منه القبائل الأخرى كان يتم قفل هذه الصهاريج وبرك المياه بعد موسم الحج. ومن أجل ذلك كان العاملون لحماية قافلة الحج يذهبون قبل القافلة إلى هذه المواقع حتى يتمكنوا من تنظيف الصهاريج وبرك المياه وتحضيرها من أجل القافلة القادمة. تسابق الإداريون من المركز ومن ولاية الشام فى حفر الآبار وإنشاء الصهاريج على طريق الحج كلما سنحت الفرصة وهذا اعتباراً من دخول هذه المنطقة تحت الحكم العثماني. وتوجد وثائق كثيرة تعد من أهم مصادر هذا الموضوع. وعلى الرغم من أنه قد جف بعض مصادر هذه المياه وهجرت بمرور الوقت إلا أن جزءًا مهمًا منها ظل يقدم خدماته حتى أوائل القرن العشرين. وليس لدينا معلومات مفصلة عن الوضع الحالي لهذه الآثار التي تقع اليوم داخل حدود سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية. إلا أن المصادر التي تعود إلى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تقدم معلومات وافية عنها، كما التقطت صور لهذه القلاع وآبار المياه في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، هذا بالإضافة إلى المخططات التي رسمت لها رغم بساطتها.

ونخلص من هذا إلى أن الدولة العثمانية قد صرفت جهداً عظيماً من أجل خدمة الآلاف الذين أرادوا أداء فريضة الحج التى تعد أحد أركان الإسلام الخمسة المعروفة، وذلك بتأمين طريق ذهابهم وإيابهم إلى مكة والمدينة. فبجانب إنشائها للقلاع والآبار عمدت في نفس الوقت إلى تهيئة هذه المناطق غير المسكونة لزمن طويل للفقراء واجتذاب بعض البدو إليها بغية توطينهم بها. ونتيجة لما قامت به الدولة العثمانية من استغلال لهذه المناطق فإنها تكون بذلك قد وضعت حجر الأساس لكثير من المدن التي قامت فيما بعد بجوار تلك القلاع المذكورة. كما أن عمليات الصيانة والتعمير التي كانت تتم كل عام لهذه القلاع والآبار المحفورة هناك قد أوجدت فرصاً لاستخدام الكثيرين من العاطلين عن العمل في تلك الجهات بواسطة

الدولة. وبهذا قدمت الدولة إضافة حقيقية لاقتصاد هذه المنطقة التى تعتمد فى الأعم الأغلب على الزراعة، وفي القرن التاسع عشر كانت عمليات الإنفاق على الصيانة والترميم تتم من ميزانية المركز أو من الأموال المخصصة لمركز الولاية والتي يتم تسديد مصروفاتها من المركز. ويدل ذلك أيضاً على الخدمات التي قام بها المركز تجاه الأطراف، مما يدفعنا إلى القول بان ذلك يعتبر من الوسائل الحديثة لاهتمام الدولة بالأطراف هذا بالإضافة إلى العمل على إحياء هذا الطريق بالترغيب في الهجرة من جهات متعددة للإقامة على هذا الطريق مما أدى إلى تغيير اجتماعي في المنطقة، مما كان له دوره في التغيير السكاني الذي شهدته بلاد الشام فيما بعد.

نظام الأرض في ولاية سورية
(١٨٣٩ـ ١٩١٤)

عبد العزيز محمد عوض
كلية الآداب ـ جامعة اليرموك

شهدت الزراعة في بلاد الشام خلال الفترة (١٨٣١ ـ ١٨٤٠) تحسنا ملحوظاً، فقد حررت الإدارة المصرية الفلاحين من النظام الإقطاعي، وأعادت أعمار القرى وأصلحت بعض الأراضي، وخلال فترة التنظيمات (١٨٣٩ـ ١٩١٤)، أصدرت الدولة العثمانية قانون الأراضي في عام ١٨٥٨ بهدف وضع حد للفوضى العقارية في ولاياتها، ثم أصدرت مجموعة من الأنظمة والتعليمات المتعلقة بتسجيل ونقل الملكية واستصلاح الأراضي، وعند التطبيق سجلت أراض كثيرة في ولاية سورية باسم عدد من أعيان المدن ووجوه القرى وشيوخ العشائر.

واهتمت الدولة بالزراعة، فأصدرت مجموعة أخرى من الأنظمة والتعليمات المتعلقة بتشجيع زراعة القطن وغراس الزيتون والتوسع في زراعة شجرة التوت، كما حاولت إصلاح وتنظيم إدارة الأوقاف لمنع تلاعب المشرفين عليها في السجلات وتحويلها إلى أملاك خاصة واختلاس أموالها.

استمد نظام الأراضي في الدولة العثمانية مقوماته من ثلاثة عناصر:

١ـ الدولة وهي صاحبة الأراضي الأميرية وصاحبة الحق في الضرائب والرسوم.

٢ـ الموظفون من ذوي المناصب العسكرية والمدنية وهم المفوضون بجباية الضرائب والرسوم المترتبة على الأراضي.

٣ـ الفلاحون ويشكلون قاعدة نظام الأرض والزراعة.

وحدث تحول مهم في نظام الأراضي والزراعة في بلاد الشام في أثناء الحكم المصري لها (١٨٣١ـ ١٨٤٠)، فقد استطاع محمد علي باشا خلال فترة الإدارة المصرية أن ينهي الإقطاع كنظام أرض عندما حل الجيوش الإقطاعية خلال الفترة (١٨٣٣ـ ١٨٣٥) وتم له ذلك بتجريد السكان من السلاح بالقوة ودون تمييز بين الأشراف والأعيان وعامة الشعب(١) وأدخل نظام التجنيد العسكري الإجباري، وكان هذا الإجراء مقدمة لحل النظام الإقطاعي فيما يتعلق بالأراضي.

وشهدت الزراعة في ولايات بلاد الشام في عهد الإدارة المصرية تحسينات مهمة، فقد حررت الفلاحين ومنحتهم حق رفع الشكوى على الملتزمين(٢)، وأعلنت المساواة بين مختلف الطوائف وأعادت أعمار بعض القرى واستصلحت بعض الأراضي(٣)، ولكن سياسة محمد علي فيما يتعلق بفرض الضرائب وفرض التجنيد الإجباري واحتكار بعض الحاصلات الزراعية وأعمال السخرة انعكست سلباً على الزراعة(٤).

نظام الأراضي في عصر التنظيمات

نص خط گلخانة الذي صدر في عام ١٨٣٩ على إلغاء أصول الالتزام في الدولة العثمانية، وباشرت الدولة بجباية الضرائب من الفلاحين بواسطة موظفين معينين من قبلها، وبعد إعلان خط التنظيمات الخيرية ١٨٥٦ أصدرت الدولة قانون الأراضي في عام ١٨٥٨ بهدف وضع حد للفوضى العقارية وبموجبه قسمت الأراضي إلى خمسة أقسام(٥) وهي:

---

(١) بولياك: الإقطاع في مصر وسورية وفلسطين ولبنان (ترجمة عاطف كرم)، ٢٠١ صفحة.

(٢) منح محمد علي هذا الحق لفلاحي مصر في سنة ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م عندما أحدث ديواناً في بيت البكري بالأزبكية. انظر الجبرتي: عجائب الاثار في التراجم والأخبار، حوادث شهر ذي الحجة سنة ١٢٢٦هـ، ٤ /١٣٨.

(٣) بلغ عدد القرى التي استصلحت حتى تاريخ جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م ٨٥ قرية وبلغ مجموع الأراضي ١٠٣٧ فداناً، انظر أسد رستم: بيان بوثائق الشام، ١٤٨/٢.

(٤) أسد رستم: الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، ٣٠/٢، ولنفس المؤلف بيان بوثائق الشام، ٣٠٢/٣.

(٥) الدستور، ١٤/١ ـ ٤٣.

١ـ الأراضي المملوكة وتشمل الأراضي التي كانت أميرية ثم أصبحت ملكاً شخصياً والأراضي العشرية وأراضي الخراج.

٢ـ الأراضي الأميرية وبين النظام كيفية تصرف الدولة بها وانتقالها من الدولة إلى الأفراد وبالتأجير أو الشراء.

٣ـ الأراضي الموقوفة وهي ما كان ملكاً صحيحاً أوقفه صاحبه على ذريته أو على أعمال الخير أو ما أوقفه السلاطين من الأراضي الأميرية للمنفعة العامة.

٤ـ الأراضي المتروكة وهي ما لا يجوز تملكه كالطرق العامة وما هو مخصص لأهالي القرى مثل المراعي والأحراش والأسواق.

٥ـ الأراضي الموات ويقصد بها الأراضي المنقطعة عن العمران وهي لمن أحياها ولكن بموافقة الدولة.

وفي عام ١٨٥٩ أصدرت الدولة لائحة أسمتها تعليمات بحق سندات الطابو في ١٦ بنداً ومقدمة وتعريفاً لنظام الطابو في ١٤ بنداً ومقدمة ثم أصدرت في عام ١٨٦١ قانون تسجيل الأراضي العثماني (الطابو) في ٣٣ مادة وذيلا. وبين القانون الخطوات التي ينبغي إتباعها لنقل ملكية الأرض من شخص لآخر، وشجع على استصلاح الأرض الموات وذلك بإعفائها من رسوم التسجيل كما أعفيت من العُشْر لمدة سنة أو سنتين، وأكملت الدولة قانون الطابو فأصدرت في عام ١٨٦٩ نظام تملك الأجانب في الدولة العثمانية وبموجبه يحق للأجانب تملك الأراضي والعقارات في مختلف أنحاء الدولة باستثناء الحجاز[٦].

وبعد صدور القوانين والأنظمة واللوائح السابقة شرعت الدولة في تسجيل الأراضي اعتباراً من ١٨٦٠، ومما يؤخذ على آلية تسجيل الأراضي في ولاية سورية عدم الضبط في مسحها والخلل في إجراءات تسجيلها لأن قانون الأراضي الصادر في

---

(٦) الدستور، ٦٩/١.

عـام ١٨٥٨ لم يحفـل بتحديـد مـساحة الأرض قـدر اهتمامـه بتعـيين الحـدود[٧] ولأن الدولـة فوضـت المتصرفين بتـشكيل لجـان مـسح الأراضـي والـتي طلبـت بـدورها مـن شيوخ القـرى (المخـاتير) قـوائم بأسمـاء أصـحاب الأمـلاك في قـراهم ثـم ترافـق اللجنـة المختـصة المختـار وصـاحب قطعـة الأرض إلى الموقـع حيـث يقـوم كـل عـضو بتقـدير مساحتها فإذا اتفق الأعضاء على تقدير مـساحتها أصبحت جاهزة للتسجيل، وعنـد الاختلاف يجري قياسها بالحبـل أو بـالخطوات[٨] وأدى عـدم تثبيـت الحـدود إلى تغيير العلامـات بالإضـافة إلى تـأثير شـيوخ القـرى المتنفـذين علـى أعـضاء اللجـان، فعينـوا حـدود أراضـيهم ومـساحاتها كمـا يريـدون. وسـجلت الأراضـي في كـثير مـن القـرى السورية باسم عدد من متنفذي المدن وشيوخ القرى ولم يقتصر الأمـر علـى ذلك فقـد تخلى بعض الفلاحين عن أراضيهم تخلصاً من دفـع الـضرائب المترتبـة عليهـا[٩] وتهربـاً مـن التـسجيل في قيـد النفـوس الـذي شـرعت الدولـة بـه في النـصف الثـاني مـن القـرن التاسـع عشر[١٠] ونتج عن ذلك تسجيل معظم الأراضـي باسـم عـدد مـن متنفـذي القـرى والمدن، ويعود ذلك إلى صفة وضع اليد[١١] التي سبقت الطـابو وهـي نتـاج قـرون طويلـة تعود إلى ما قبل الحكم العثماني لبلاد الشام، ولم يتعرض خط گلخانة ١٨٣٩ الـذي ألغى نظام التيمار والزعامة لصفة وضع اليد.

الزراعة السورية في عهد التنظيمات

عاش الفلاح السوري قبل الحكـم المـصري لـبلاد الـشام في بؤس وشقاء بسبب ظلم الإقطـاعيين لـه وتـشدد ملتزمـي الأعـشار في جبايـة الـضرائب منـه، واعتـداءات البـدو المتكـررة عليـه[١٢]، ثـم طـرأ تحـسن ملحـوظ علـى حالـة الفـلاح الـسوري في عهـد الإدارة

---

(٧) الدستور، ١/٢٣ ـ ٢٤.

(٨) سعيد حماده: النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، ص ٦٠.

(٩) المرجع السابق، ص ٦١ـ ٦٢.

(١٠) صدر نظام تحرير النفوس في ٨ شعبان ١٢٩٨هـ/ ١٨٨١م.

(١١) بولياك: مرجع سبق ذكره، ص ٢١١.

(١٢) وصفي زكريا: عشائر الشام، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥.

المصرية التي أقرت الأمن والنظام وألغت الإقطاع والالتزام وشجعت زراعة القطن وازدهرت في عهدها زراعة التوت. ولما عادت الدولة العثمانية لحكم بلاد الشام في عام ١٨٤٠ تابعت سياسة محمد علي الزراعية وساعدها في تحقيق ذلك عاملان:

الأول: النظم التي وضعها محمد علي لتشجيع زراعة القطن والتوت ومحاولاته للقضاء على الثورات وكسر شوكة أصحاب العصبيات والعصابات، مما مهد الطريق أمام الدولة العثمانية لتنفيذ سياستها المتعلقة بالحكم المركزي.

الثاني: الأنظمة والتعليمات الزراعية[١٣] المتعلقة بتشجيع زراعة القطن ١٨٦١ وإعفاء غراس الزيتون ١٨٦٢ وإعفاء غراس التوت ١٨٧٢[١٤]، وإنشاء المصرف الزراعي ١٨٨٧ والتوجه لإنشاء مدارس زراعية في لواء حماة وقضاء البقاع ولواء دمشق[١٥].

ولا يكتمل البحث دون الحديث عن إدارة الأوقاف في سورية لعلاقاتها الوثيقة بنظام الأرض والزراعة.

إدارة الأوقاف

أخذ الفساد يتسرب إلى إدارة الأوقاف في ولايات بلاد الشام منذ القرن السابع عشر عندما تولى الإشراف على الأوقاف أشخاص لا يتصفون بالنزاهة والكفاءة ولذلك قامت الدولة بإجرائين لمكافحة الفساد في إدارة الأوقاف:

١ـ منع نقل ملكية أراضي الأوقاف إلا بموافقة السلطان أو من يمثله.

٢ـ إشراف الدولة المباشر على الأوقاف بفحص حساباتها في كل عام بمركز الولاية وإرسال نسخة من إيرادات ونفقات كل وقف إلى العاصمة[١٦].

---

(١٣) علي الحسني: تاريخ سورية الاقتصادي، ص ٢٤٦.

(١٤) الدستور، ٣٨١/٢، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٣.

(١٥) جريدة الأمة: العدد ٥٨ في ١٤ شباط ١٩١٠م.

(١٦) Gibb & Bowen, *Islamic Society and the West*, vol. I /2, pp. 171-173.

ولكن الفساد المستشري في إدارة الأوقاف وغيرها من إدارات الدولة حال دون ذلك، فقد كانت العائلات المتنفذة مسؤولة عن الأوقاف في مناطقها وكان التنافس شديداً فيما بينها واستخدمت الرشوة وغيرها من ألوان الفساد سلاحاً، ولجأت إلى المسؤولين في العاصمة العثمانية لنيل الإشراف على الأوقاف وكثيراً ما تم طرد مشرفين على الأوقاف لصالح آخرين أكثر نفوذاً، ومما زاد في فوضى إدارة الأوقاف إهمال النظار في القيام بواجباتهم وانصراف مدراء الأوقاف إلى اختلاس الأموال فتحولت أملاك الوقف إلى أملاك خاصة بالقوة أو الرشوة أو الحيلة[١٧].
وحاولت الدولة وضع حد للتلاعب في الأوقاف فأصدرت عدداً من الأنظمة منها[١٨].

١ـ نظام توزيع الوظائف وصورة إدارة العمائر.
٢ـ نظام إدارة الأوقاف في الولايات في عام ١٨٦٣.
٣ـ نظام توجيه الأوقاف في عام ١٨٧٠.
٤ـ نظام معاملات أوقاف المستغلات والمسقفات.

ولكن الأنظمة السابقة التي هدفت إلى إصلاح وتنظيم إدارة الأوقاف لم تحقق غايتها بسبب عدم كفاءة ونزاهة جهاز الأوقاف لتفشي الفساد فيه، ولإتباع وسائل خفية لاختلاس أموال الأوقاف[١٩]، فبينما كان كثير من المساجد والمدارس والزوايا والتكايا مهجوراً أو مغلقاً، كان ديوان الأوقاف يحسب عليها النفقات أضعافاً كما لو كانت عامرة، بالإضافة إلى تواطؤ موظفي دائرة الأوقاف مع نظار الأوقاف على تحويل الأوقاف إلى أملاك خاصة، فتحولت بعض الأوقاف في ولاية سورية إلى حوانيت ودور للسكن وسُجلت ملكاً لنظار الأوقاف ثم انتقلت لورثتهم[٢٠].

---

(١٧) Ibid, pp. 174-176
(١٨) الدستور، ٢ / ١٥٤، ١٥٥، ١٢٤ ـ ١٤٤، ١٤٣ـ ١٤٤، ١٥١ـ ١٥٣، ١٤٣ـ ١٤٤.
(١٩) أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باستانبول: مجلس وَالا، وثيقة رقم ٢٣٦٩٩ في ١ رجب ١٢٨١هـ. وانظر المرادي: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، ، ص ٤٢.
(٢٠) محمد كرد علي: خطط الشام، ١٢٥/٥ ـ ١٢٦.

وحاولت الدولة العثمانية تنظيم الأوقاف في ولاية سورية فأرسلت لجاناً للتحقيق والتنظيم وفكت ارتباط أوقاف بعض الألوية بأخرى وألحقتها بغيرها[٢١]. وبعد عام ١٩٠٨ نظمت الدولة أوقاف الشام بفضل الخطط التي وضعها وزير الأوقاف خليل حمادة باشا[٢٢] فتناقص النهب والاختلاس.

---

(٢١) أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باستانبول: دفتر العينيات رقم ٩٠٣ (٥ المحرم ١٢٨٣هـ. ٣ صفر ١٢٩٤هـ) ، ص ٢٤٣.

(٢٢) محمد كرد علي: مرجع سبق ذكره ١٢٨.

"غير المسلمين" في نصوص الفتاوى الدمشقية
إبان القرن الثامن عشر الميلادي

د. مهند مبيضين
جامعة فيلادلفيا/ الأردن

ملخص

تُسلط هذه الدراسة الضوء على العلاقة بين المسلمين وغيرهم في مجتمع مدينة دمشق خلال القرن الثامن عشر الميلادي، وذلك من خلال تناول قضايا غير المسلمين في مجاميع الفتاوى الدمشقية التي تعود لمفتين وعلماء من القرن الثامن عشر الميلادي.

وتوضح هذه الدراسة أشكال التعامل بين المسلمين وغيرهم، كما تكشف عن طبيعة التعايش الإسلامي ـ المسيحي في حاضرة عربية (دمشق) ويمكنها أن تتيح المقارنة بين النص الفقهي وأحكام غير المسلمين وواقع المعاش.

تسعى الدراسة إلى بيان الأحكام الفقهية التي صدرت بشكل فتاوى مختلفة تتضمن أحكام متفاوتة لأنماط من العلاقات المجتمعية، وبخاصة في أبواب متعددة من التعامل التجاري والاجتماعي إلى جانب الأهمية التي يمكن أن تلقى بها الفتاوى حول حقوق وأحكام غير المسلمين في الفقه الإسلامي خلال الفترة المشار إليها.

وقد يسمح مثل هذا الجهد بإمكانية تقييم أوضاع غير المسلمين ومدى قبولهم ورفضهم في مجتمع كان يوصف بأنه متعدد وفي دولة كانت قد تميزت في إدارة الملل بشئ من العدالة وفي وقت كان النفوذ الغربي يجد طريقه ومبرراته في الدولة العثمانية تحت ذريعة حماية الأقليات.

الفتوى لغةً من فَتَيَ وفَتَوَ، وهي بمعنى الإبانة، يقال أفتاه في الأمر، إذا أبانه له، وأفتى الرجل يفتيه إذا أجابه عنها وبين حكمها والفُتيا والفَتْوَى بالضم والفتح ـ الجواب عما يشكلُ من الأحكام وهو اسم مصدر بمعنى الإفتاء والجمع فتاوى وفتاوى والفتوى والفَتيا أصله من الفتى وهو الشاب الحدث والفُتو والفَتوى ـ ضماً وفتحاً ـ ما أفتى به الفقيه وبيّن الحكم، والفتح في الفتوى لأهل المدينة قال ابن سيدة[1]: إنما قضينا على ألف أفتى بالباء لكثرة "ف، ب، ي" وقلة "ف ت و" والمصرح به في كتب اللغة وأكثر كتب الصرف أن الفتيا بالباء. لا تكون إلا مضمومة وأن الفتوى بالواو، لا تكون إلا مفتوحة على ما اقتضته قواعد أهل الصرف[2].

والاستفتاء في اللغة طلب الجواب عن ما أشكل ومنه قوله تعالى "ولا تستفتي فيهم منهم أحداً[3]" وقد يكون بمعنى مجرد سؤال ومنه قوله تعالى "فاستفتهم أهم أشد خلقاً أم من خلقنا"[4] والنص هنا بمعنى السؤال عن أمر أو حكم في مسألة، ويسمى الشخص السائل بالمستفتي ويسمى المجيب على السؤال المفتي ويطلق على واجب القيام بالجواب مصطلح الإفتاء[5].

---

(١) علي بن إسماعيل بن سيدة المرسى الأندلسي، كان إماماً في اللغة، له كتاب "المخصص والمحكم في اللغة (ت ٤٥٨هـ/ ١٠٦٥م) انظر: ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م) "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، ١٩٧٧م، ٣٣/٣.

(٢) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ/ ١٣١٠م) لسان العرب، دار صادر بيروت، نسخة مصورة، د. ت. مادة فتان. ج ١٤٥، ص ١٤٧ ـ ١٤٨؛ ابن فارس، أبو الحس، أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م)، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٠م، ج ٤، ص ٤٧٤. وانظر: الزبيدي، محي الدين السيد محمد مرتضى (ت ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي شري، دار الفكر، بيروت، ٢٠، ٣٨/١٩٩٣.

(٣) سورة الكهف، الآية (٢٢).

(٤) سورة الصفات، الآية (١١).

(٥) هناك عدة رسائل كتبت في آداب المستفتي والفتوى ومنها: ابن حمدان أحمد الحراني (ت ٦٩٥هـ/ ١٢٩٥م)، صفة الفتوى والمستفتي والمفتي، المكتب الإسلامي، بيروت؛ ابن الصلاح، الحافظ تقي الدين عثمان (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، آداب المفتي والمستفتي، تحقيق موفق عبد القادر، عالم الكتب،

والفتوى اصطلاحاً هي "الإخبار بحكم الله تعالى عن الوقائع بدليل شرعي"[6]، أي تبين الحكم لمن سأل بدليل، وقيل: هي إظهار وتبيين المشكل من الأحكام على السائل[7]. ويرى البعض أنها بيان لشأن نزل فيه بيان من قبل ولكن اتصلت به عند الناس جهات واعتبارات جعلتهم في حاجة إلى توضيحه فسألوا طلباً للتوضيح أو الكشف عنه[8].

والملاحظ على ما أطلق من بيان لمعنى الفتوى اصطلاحاً، هو أن المعنى اصطلاحاً يقارب مرادفة في اللغة بما يقتضيه من وجود مستفتٍ ومفتٍ وفتوى ولكن .... واحد هو أن المسألة التي وقع السؤال عن الحكم فيها يعتبر من المسائل الشرعية وأن حكمها المراد معرفته أو الإخبار عنه هو حكم شرعي بالدرجة الأولى[9].

وتحديد معنى الفتوى على أنها حكم شرعي بالدرجة الأولى، فإنه يعني افترافها عن القضاء حكما، فالقضاء اصطلاحاً إخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام[10].

في القرن الثامن عشر الميلادي/ الثاني عشر الهجري، يتجلى الفرق بين الفتوى والقضاء حسب رأي ابن عابدين بقوله: "لا فرق بين المفتي والحاكم، إلا أن المفتي مخبر بالحكم والقاضي ملزم به"[11]. وعليه فإن الفتوى والقضاء يشتركان بالإخبار

بيروت، ط ١، ١٩٨٦م. ومن القرن الثامن عشر هناك كتاب عرف البشام فيمن ولي فتوى الشام، محمد خليل بن علي المرادي (ت ١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م) تحقيق محمد مطيع الحافظ، ورياض مراد، ابن كثير، دمشق ط٢ ، ١٩٨٨م ويضم مقولات عن المفتي والمستفتي وأمين الفتوى.

(٦) ابن حمدان، صفة الفتوى، ص ٤.

(٧) القرافي، أبو العباس أحمد بن إدريس (ت ٦٨٤هـ/ ١٢٨٤م) أنوار البروق في أنواء الفروق، دار المعرفة، بيروت، د. ت، ٥٣/٤.

(٨) محمد شلتوت، كتاب الفتاوى، دار الشروق، القاهرة ١٩٧٥، ص ٧.

(٩) النووي، الحافظ بن يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م)، آداب الفتوى، والمفتي والمستفتي، اعتناء بسام الجابي، دار البشائر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٠م، ص ١١٢.

(١٠) ابن فرحون، ابراهيم بن محمد اليعمرني (ت ٧٩٩هـ/ ١٢٩٦م)، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، نسخة مصورة، ح ١، ص ٨.

(١١) ابن عابدين، محمد أمين عمر (ت ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م) رد المختار على الدر المختار، دار إحياء التراث

عن الحكم ولكن القضاء يتميز بالإلزام، ومن الفرق أيضاً ما قاله القرافي بأن العبادات كلها على الإطلاق لا يدخلها القضاء البتة، بل الفتيا فقط، والقضاء حكم ملزم وتأخذ للخصوم أما الفتوى فهي غير ملزمة[12].

- المفتون وأمناؤهم

أ - المفتون

شمس الدين محمد بن رمضان (ت ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م) كان أول مفتٍ حنفي في دمشق يعينه العثمانيون[13] بعد أن رتبوا إفتاء المذاهب السنية الأربعة (الحنفي - الشافعي - الحنبلي - المالكي) وخصصوا كل مذهب بمفتٍ[14]، فحدوا بذلك من ممارسة علماء المذاهب للإفتاء والكتابة على الأسئلة الواردة إليهم[15]، جعلوا المفتي الحنفي المعين من قبل شيخ الإسلام في استانبول مقدماً على مفتي المذاهب الأخرى[16]، الذين كان يتم تعيينهم من قبل علماء المذاهب مع تصديق واعتراف الوالي بهذا التعيين[17].

وخلال النصف الأول من القرن (١٢هـ/ ١٨م) تولى إفتاء المذهب الحنفي في

العربي، بيروت، نسخة مصورة، ح ١، ص ١٠، باب عقود رسم المفتي.

(١٢) القرافي، الفروق ج ٨، ص ٤٨؛ حسين الملاح، الفتوى نشأتها وأصولها، والمكتبة العصرية، بيروت ١٩٩٩م، ص ٤٠٠.

(١٣) مجهول. ذكر دمشق الشام، ٢٦؛ الغزي، نجم، الكواكب، ج١، ص ٤٩؛ ابن العماد، الشذرات، ج٨، ص ١١٨؛ المرادي، عرف، ص ٢٨.

(١٤) عن الإفتاء واقع قبل العهد العثماني وتنظيم العثمانيين لإفتاء المذاهب وقضائها، انظر: ابن إياس؛ محمد بن أحمد (ت: ٩٣٠هـ/ ٥٢٣م). بدائع الزهور في وقائع الدهور، ط ٢، تحقيق محمد مصطفى، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢، ج ٤، ص ١٧٦؛ الغزى نجم، الكواكب، ج٣، ص ٩٢؛ المرادي، عرف، ص ٢؛ مجهول، ذكر دمشق الشام، ق‌ق: ٢٥- ٢٦، انظر: Bakhit, M. *Ottoman Province*, P-P: 132-133

(١٥) المرادي، عرف، ص ٢٠؛ مجهول، ذكر دمشق الشام، ق ٢٦.

(١٦) المرادي، عرف، ص ٢٨؛ الدكدكجي، مجموع ق ٢٢؛ ابن كنان، الحوادث، ص: ٥٣، ١٥٠، ٢٨٩ جب وبون، المجتمع الإسلامي، ج٢، ٢٥٩. Rafew, A. *The Province of Damascus*, p. 49.

(١٧) المرادي، سلك جـ١، ص ١١٧، جـ٤، ص ٥٤؛ ابن كنان، الحوادث، ص: ٣٢، ١٤٥؛ أوراق آل الغزى، ق: ق ١ظ ٢و ، مجهول تراجم أدباء، ق ٤٢ظ؛ أبو المواهب، المشيخة، ص ١١ وانظر: Rafeq A. *The Province of Damascus*, p. 30

دمشق عدد من أبناء العائلات الدمشقية المحلية[١٨]، التي أخذت تتوارث هذا المنصب طوال الفترة الممتدة بين ١١٢٠ـ ١١٧١هـ/ ١٧٠٨ـ ١٧٥٧م، إذ تعاقب على منصب الإفتاء الحنفي تسعة مفتين، أربعة منهم من أسرة آل العمادي، التي تراجعت عن هذا المنصب فيما بعد لظهور أسرة المرادي كمنافس لها مع بداية النصف الثاني للقرن ١٢هـ/١٨م، ثم اقتصرت المنافسة على هذا المنصب بين هاتين الأسرتين اللتين كان لهما نفوذ محلي في دمشق بفضل علاقات وظيفية أقاموها مع كبار رجال الإدارة في استانبول، أو بسبب نجاح بعضهم في الاتصال مع السلاطين العثمانيين[١٩]، مما وفر لهم فرصة ممكنة للوصول إلى مناصب ووظائف دينية مختلفة، كإدارة الأوقاف والتدريس والتولية في عدد من المدارس[٢٠]، بالإضافة إلى حصولهم على أملاك وعقارات مختلفة بشكل هبات من قبل السلاطين[٢١]، فاستطاعوا بذلك التحكم في الوظائف الهامة التي أورثوها فيما بعد لأبنائهم[٢٢].

وبالرغم من أن أمر تعيين المفتي ظل من صلاحيات شيخ الإسلام في استانبول، وكان على القاضي العام تنفيذه إلا أنه يبدو بأن اتفاق العلماء في المدينة قد ساهم في تثبيت المؤهل منهم لمنصب الإفتاء[٢٣]، وإذا عين المؤهل منهم فإنه يبقى في منصبه

---

(١٨) من هذه العائلات: العدوي، آل القاري، آل الحائك والصديقي. انظر: المرادي، عرف، ص. ص١٠٠، ٩٧، ١٠٧، ١٢٠، المحبي؛ نفحة، جـ ١، ص ٥٥٤؛ ابن كنان، الحوادث، ص: ٥٣، ٢٨٩ مجهول ذكر دمشق الشام، ق ٢٦ظ.

(١٩) أوراق آل العمادي، ق.ق: ٨٦و، ٨٧ظو، ٨٢و ؛ المرادي، عرف، ص١٧؛ البديري، حوادث، ص.ص: ١٦٣ ـ ١٦٧.

(٢٠) المحبي، نفحة، جـ١، ص ٥٥٤؛ ابن كنان، الحوادث، ص: ٥٣، ١٤٧، ٢٨٩، ٢٠٤، ٣٥٢؛ المرادي، عرف، ص ٩٢، ١٠١، ١٢٠؛ مجهول ذكر دمشق الشام، ق ٢٦و، المرادي، سلك، جـ٢، ص ٢٨٣.

(٢١) المرادي، سلك، جـ٣، ص ٢١٩؛ مجهول، ذكر دمشق الشام، ق ٢٩و، "... وكان له وظائف كثيرة وعثمانيات والسلطان يعتبره ويراسله ويطلب دعاه..".

(٢٢) لا يخفي المرادي انتقاده لسيرة مفتي دمشق حامد العمادي (ت: ١١٧٣هـ/ ١٧٥٩م) بقوله: "وكان يضع يده على الوظائف التي تشغر لوفاة القائمين عليها ويقوم برسمها إلى أحد أبنائه". المرادي، سلك جـ٢، ص ١١؛ البديري، حوادث، ص ٤٩.

(٢٣) كان إسماعيل الحائك (ت: ١١١٣هـ/ ١٧٠٩م) من أسرة بسيطة في دمشق "ولما صار علماً لا يحتاج الإشارة وتأرجت به دمشق... أختير من الدولة مفتياً لها". انظر: المحبي، نفحة، جـ ١، ص ٥٦٤؛

طيلة حياته، وفي حال وفاته فإن بعض المرشحين لخلافته يمكنهم التقدم للحلول مكانه، مما أدى في بعض الحالات إلى ظهور تنافس ملحوظ بين أطراف مختلفة في حال عدم الاتفاق على شخصية واحدة[٢٤].

في هذا السياق وضع حامد بن علي العمادي (ت١١٧٣هـ/ ١٧٥٩م) رسالة أسماها "صلاح العالَم بإفتاء العالِم[٢٥] حدد فيها واجبات خاصة بالمفتي وآداباً وعلامات للإفتاء وشروطاً وأدوات يجب عليه العمل بها بقوله : "واستقر رأي الفقهاء على أن المفتي هو المجتهد فأما من يحفظ أقوال المجتهدين فليس بمفتٍ..."[٢٦]. ومن الناحية العلمية فقد حظي أولئك الذين تولوا الإفتاء بألقاب وأوصاف مختلفة تضفي نوعاً من التبجيل والتقدير على شخصية المفتي، كما أنها تعبر عن المستوى العلمي الذي بلغه المفتون، فمنهم من هو: "كعبة أهل الفضل في العلم"[٢٧]، المكتسب من العلوم ما هو غير منحول"[٢٨]، و "روح المعالي التي قوام المجد فيها"[٢٩] و "واسطة عقد المجد والعلم"[٣٠].

وفي مجال الواجبات والمهام طلب من المفتي مراقبة المدرسين في ملازمة دروسهم وحث الطلبة على حضورها، وعدم إهمال قضاياهم[٣١]، والإخبار عن الأحكام التي

المرادي، عرف، ص ٩٢؛ المرادي، سلك ج١ ، ص ١٨٨٨؛ ابن كنان، الحوادث، ص ٣٥٣.

(٢٤) انظر: ما حدث سنة ١١٣٥هـ/ ١٧٢٢م عندما اختار علماء دمشق الشيخ عبد الغني النابلسي مفتياً وأقره الباشا ثم جاءت الأوامر بتعيين خليل الصديقي (ت: ١١٧٢هـ/ ١٧٥٨م). ابن كنان، الحوادث، ص ٣٥٣، المرادي، عرف، ص ١٢٠؛ المرادي، سلك، جـ٢، ٢٨٣.

(٢٥) العمادي، حامد بن علي (ت: ١١٧٣هـ/ ١٧٥٩م). صلاح العالم بإفتاء العالم، ط١، تحقيق علي عبد الحميد، دار عمار، عمان، ١٩٨٨، ص ٢٤.

(٢٦) العمادي، صلاح، ص ٢٥؛ المرادي، عرف، ص ١٢؛ ابن عابدين، رد المحتار، جـ ١، ص ١٦٩.

(٢٧) المرادي، عرف ص ٢١؛ ابن عابدين، رد المختار، جـ ١، ص ١٧٤؛ مجهول، ذكر دمشق الشام، ق ٢٩ و.

(٢٨) المحبي، نفحة جـ١، ص ٥٥٤؛ المرادي، عرف، ص ٩٠، مجهول ذكر دمشق، ق ٢٩.

(٢٩) سجل ٥٨، حجة ٨٣، ص ٤٢، ٤ رمضان ١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م؛ المرادي، عرف ص ٩٢.

(٣٠) سجل ٧٧، حجة ١١٢، ص ٩٧، ٥ شعبان ١١٤٩هـ/ ١٧٣٦؛ المرادي، عرف ص ١٠٠.

(٣١) ابن كنان، الحوادث، ص ٥٠٣.

ترد إليه في أسئلة القاضي "فهو مخبر عن الحكم والقاضي ملزم به"[٣٢]. كما وضعت شروط في كيفية نقل الحكم وكتابته واستخراجه، منها: "أن الفتوى تكون حسبما ينص إليه السائل لا على ما في الواقع"[٣٣]، وفيما يجب عليه إذا تعارضت فتاوى مفتين وبأيهما يأخذ[٣٤].

وهذه المهام والواجبات كما يقول ابن كنان: "ليس عليها أجرة والآن بلا معاليم لما كان عليهم في المدارس"[٣٥] والمقصود من ذلك أن المفتي لا يتقاضى أجراً على الإفتاء في المذهب الحنفي لأنه كان مقرراً له وظيفة التدريس وأجرها في المدرسة السليمانية البرانية[٣٦]، لكن يبدو أن المفتين لم يلتزموا بذلك فالعمادي يشير في كتابه الذي لم يصل إلينا في فصل بعنوان: "في أخذ الأجرة على الكتابة"[٣٧]. إلا أنهم كانوا يتقاضون الأجر أحياناً.

أما مفتو المذاهب الأخرى (الشافعي الحنبلي والمالكي) فإنهم التزموا بنفس الشروط والآداب الواجبة على المفتي الحنفي، ولم يتقاضوا أجراً على كتابة الفتوى سوى ما كان رتب لبعضهم في وظائف مختلفة ببعض الجوامع والمدارس[٣٨] إلى جانب أعمالهم وحرفهم الخاصة بهم، فمنهم من عمل بالتجارة[٣٩]، أو حياكة الأقمشة[٤٠]،

---

(٣٢) ابن عابدين، رد المحتار، جـ ١، ص ١٧٦.

(٣٣) العمادي، صلاح، ص ٢٦؛ المرادي، عرف، ص ١٢.

(٣٤) العمادي، صلاح، ص ٢٧؛ المرادي عرف، ص ١٢.

(٣٥) ابن كنان ، الحدائق، ص ١٤٣.

(٣٦) المحبي، نفحة، ج١، ص ٥٥٤؛ ابن كنان، الحوادث، ص ٢٨٩، ص ٢٥٤؛ البديري، حوادث، ص ٤٩؛ المرادي، عرف، ص ١٠٠، ص ١٢٠؛ المرادي، سلك، جـ ٤، ص ١٧، جـ ٢ ، ص ٣٨٣.

(٣٧) أشار حامد العمادي في رسالة (صلاح العالم) إلى أنه قد ألف كتاباً بعنوان آداب المفتي، قسمه إلى خمسة وعشرين باباً في مسائل الإفتاء لكنه لم يصل إلينا، لكنه أورد محتواه في رسالته المذكورة. انظر: العمادي، صلاح ص ٢٦ -٢٧. وتظل إشارة جب وبوون في هذا المجال غير مثبتة لأننا لم نقف على كتاب العمادي، انظر: جب وبوون، المجتمع الإسلامي، جـ ٢، ص ٢٩٣.

(٣٨) المرادي، سلك، جـ٤، ص ٢٥٤.

(٣٩) المرادي، سلك جـ١، ص ٦٧؛ ابن كنان، الحوادث، ص ٢٢٦؛ أبو المواهب، المشيخة، ص ١١؛ ابن المنير، تراجم، ق ٢١و.

(٤٠) المرادي، سلك، جـ١، ص ١٣٣؛ ابن المنير، تراجم ق ٣٢ ظ.

أو تجليد الكتب[41]. وغالب هؤلاء كانوا من عائلات دمشقية توراثت إفتاء المذاهب المختلفة، فقد انحسر إفتاء الشافعية بدمشق بيد أسرة الغزي[42] وتمركز إفتاء الحنابلة في عائلة البعلي البقاعية[43]، في حين اختص بعض العلماء من الأصول المغربية في إفتاء المذهب المالكي[44].

ب ـ أمناء الفتوى

يقوم أمناء الفتوى أو كتاب الأسئلة بمساعدة المفتي في كتابة الأسئلة الواردة إليه، وصياغتها حسب ما يسمعونها من الشخص المستفتي[45]، وكان يتم تعيين أمين الفتوى أو كاتب الأسئلة من قبل المفتي، فعبد الغني النابلسي قام بتعيين صهره "صادق الخراط" (ت: ١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م) عندما أصبح مفتياً لدمشق[46] كما عمل أحمد الحرستي (ت: ١١٦٤هـ/ ١٧٥٠م) في كتابة الأسئلة والفتاوى عند المفتين من آل العمادي حتى توفي[47]. وإلى جانب كتابة الفتاوى وحفظها في سجلات (مجاميع) خاصة بها[48] فإن أمناء الإفتاء[49] عملوا في وظائف أخرى كالتدريس أو العمل في بعض المحاكم[50].

---

(٤١) المرادي، سلك، جـ١، ص ٦٢، ٦٧؛ أبو المواهب، المشيخة، ق ٥٢؛ ابن خلكان، الحوادث، ص ٣٩٠، ٤٧٦.

(٤٢) المرادي، سلك جـ٤، ص ٥٥؛ مجهول، تراجم أدباء، ق ٤٢ظ؛ ابن كنان، الحوادث، ص: ١٣٢، ١٤٥، ٤١٤، وانظر: Rafeq, A. *The Province of Damascus*, p. 50, and see: Schilecher, L. Families, P- p: 120-121.

(٤٣) ابن كنان، الحوادث، ص ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٠، ٣٠٨، ٤٥٦؛ المرادي، سلك، جـ ١، ص: ٦٧، ٦٢، ١٣٣، ١٣٠؛ أبو المواهب، المشيخة، ص ١٢، ٣٢، ٣٤، وعن الحنابلة في دمشق انظر:
Voll, John. "The Non-Wahhabi Hanbalis of Eighteenth Century Syria," *Der Islam*, 1972 Bd. 49. P. 280. and see: Rafeq, A. *The Province of Damascus*, p. 50.

(٤٤) المرادي، سلك، جـ ١، ص ٢٤٣، ٢٢٤، ٢٤٥؛ ابن كنان، الحوادث، ص: ٤٤٣، ١٩١؛ الحسيبي، حادثة، ق ٤٦ و.

(٤٥) المرادي، عرف، ص ١٠؛ العمادي، صلاح، ص ٢٦؛ المرادي، سلك، جـ١ ، ص ٨١، وانظر: Rafeq, A. The Province of Damascus, P. 50.

(٤٦) المرادي، سلك، ج٣، ص ١٩٢؛ ابن كنان، الحوادث، ص.ص: ٢٩٠، ٣٥٣.

(٤٧) المرادي، سلك ج١، ص ٨١، ج ٣، ص ٢٢٩.

(٤٨) يذكر حامد العمادي أن هناك سجلات بالفتاوى يجب ترتيبها، العمادي، صلا، ص ٢٦.

(٤٩) انظر: الملحق الخاص بأسماء بالمفتين وأمنائهم، وقارن مع: Schilcer L. Families, P-P 121-123.

(٥٠) ابن كنّان، الحوادث، ص ٢٩٠؛ المرادي، سلك، جـ٢، ص ٢٠٨، جـ٤، ص٢٢٩.

وقد وضعت لأمين الفتوى شروط عملية لممارسة هذه المهمة، فعليه أن يحسن كتابة السؤال في الفتوى التي يقدمها للمفتي، وأن يكون مباشراً في سؤاله[٥١]، ومن أصحاب الخط الجيد مع المعرفة بأصول الكتابة، وعليه أن يقرأ السؤال الذي صاغه قبل أن يقدمه للمفتي مع الدعاء له، وإذا ما كانت الفتوى خاصة بالسلطان فيقول "أصلحه الله ورعاه..."[٥٢]، كما طلب من المفتي أن يكون في إجابته واضحاً ومختصراً دون غموض[٥٣].

وتدل الشروط المقررة على المفتي في المصادر أنه كان يخشى التلاعب بالفتوى من قبل أمينه أو كاتبه، ولهذا فإنه إذا ما وجد بياضاً في نص السؤال فعندها يجب عليه بعد كتابة فتواه "أن يفسده بأن يخط عليه أو يشغله لأنه ربما قصد المفتي بالإيذاء[٥٤]، لذا نجده يحذر كاتبه وأمينه من إدخال الرشوة في الفتوى وإذا ما شعر بذلك فإن الأمر يصل فيه حد زجره وإيقافه عن عمله[٥٥].

- دراسة الفتاوى كمصدر للتاريخ

يعود الفضل في لفت الانتباه إلى الفتاوى والنوازل كمصدر للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي العربي إلى مجموعة من علماء الإسلاميات الغربيين المهتمين بتراث المنطقة العربية بشقيها الغربي والشرقي. والمشتغلين بتاريخها في أبعاده السياسية والاجتماعية والفكرية.

غير أن هذا الاهتمام الذي قاد إلى إحداث مقاربات ومقارنات علمية هامة، لم يأت بالسهل، فقد ظهر بداية نزوع لدى بعض المهتمين بدراسة تاريخ المنطقة نحو التجديد من الركون إلى المصادر الفقهية والدينية في دراسة واقع المجتمعات التي

---

(٥١) المرادي، عرف، ص ١٠.

(٥٢) المرادي، عرف ص ١١، ونظر: بعض الفتاوى التي يرد فيها اسم السلطان والدعاء له في العمادي، فتاوى، ق.ق: ٦و ، ٢١ظ.

(٥٣) المرادي، عرف، ص ١١.

(٥٤) المرادي، عرف، ص ١٢؛ العمادي، صلاح، ص ٢٧.

(٥٥) المرادي، سلك، جـ٣، ص ٢٢٩. وانظر: باب "أدب السائل" في: العمادي، صلاح، ص ٢٧.

أنتجتها، وقد تزعم هذا الاتجاه جان سوفاجيه (Sauvaget) الذي شكك في جدوى النصوص الفقهية بالنسبة للمؤرخ[٥٦]. ويعد كلود كاهن (C. Cahen) من أوائل من نادى بضرورة إعطاء أهمية خاصة للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي واعتبر أن كتب النوازل أكثر من غيرها من المصادر التشريعية الأخرى تستحق أن يعطيها المؤرخ عناية خاصة لأن هذه الفتاوى تتعلق عادة بمجالات واقعية تقريباً ويمكن تحديد تاريخها ومكانها، وركز كاهن على النصوص المرتبطة بأحكام السوق والحسبة في المغرب الإسلامي[٥٧].

أما هادي روجي إدريس (Hady Roger Idris) فقد بذل جهوداً هامة في مجال توظيف الفتاوى والنوازل الفقهية في سبيل دراسة تاريخ المغرب الاقتصادي والاجتماعي إذ عمل أوريس على نوزال القاسم بن أحمد المعروف بالبرزلي (ت ٨٤١هـ/ ١٤٣٨م)[٥٨] ومضى روجي إدريس بدراسة فتاوى ....[٥٩]، في موضوع الزواج في الغرب الإسلامي، وقد اعتمد على ٢٤٥ فتوى منتقاة من فتاوى الونشريسي تعود إلى الفترة الممتدة من القرن التاسع الميلادي إلى القرن الخامس عشر[٦٠].

ويبدو أن الاهتمام بدراسة النوازل قد لاقى رواجاً في المغرب العربي أكثر منه في المشرق العربي. فقد أحصى محمد المختار ولد السعد ثمانية أعمال علمية ما بين

---

(٥٦) Sauvaget. J. *Introduction á l'Historie de l'Orient Musulman*, Paris, 1942, P. 27-45.

(٥٧) Cahen C. *Introduction á l'histoire du monde musulman médiéval: VIIe-XVe siecle.* Maisonneuve- Paris 1982, P.84.

(٥٨) هو أبو القاسم بن أحمد بن محمد المعتل البلوي المعروف بالبرزلي القيرواني أحد كبار علماء المالكية، وفقهاء الدولة الحفصية في تونس وتولى إفتاء تونس، له كتاب "جامع الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام المعروف بنوازل البرزلي. انظر عنه في: برهان الدين إبراهيم، وبن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٥٩) هو أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي التلمساني الفاسي (ت ٩١٤هـ/ ١٥٠٨م) فقيه ومدرس، ألف عدة مؤلفات أشهرها "المعيار المغرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب، انظر عنه في: أحمد بن بابه التنكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٩، ص ٨٧.

(٦٠) Hady R. I., "Le Marige en occident musulman d'áprés un choix de fatwas médiévales extraites du Miyar d'al-Wansharisi," Studia Islamica 32 (1970), pp. 157-167.

أطروحة ودراسة مستقلة مكرسة للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي وتعالج القرن ١٠هـ/ ١٦م[٦١].

تعد محاولة إحسان عباس في دراسته التي أجراها على فتاوى خير الدين الرملي (ت: ١٠٨١هـ/ ١٦٧١م)[٦٢] من المحاولات الرائدة التي تناولت موضوع الفتاوى في نطاقها التاريخي الذي صيغت به، وبما تمثله من مصدر يعبر عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة التي تنتمي إليها الفتاوى. في حين كانت دراسة أوريل هيد Uriel Heyd ذات خصوصية مميزة في تناولها لشكل وبناء ومضمون الفتاوى في العهد العثماني[٦٣]، وذلك من خلال الاعتماد على أصول ومجاميع فقهية متنوعة تمثل دار الخلافة العثمانية في إطارها العام.

أما أنطوان عبد النور فقد درس فتاوى حامد العمادي (ت: ١١٧٢هـ/ ١٧٥٧م) الذي كان قد تولى إفتاء دمشق على المذهب الحنفي[٦٤]، ودرس بكري علاء الدين (Bakri Aladdin Khalil) عدداً من فتاوى عالم عاصر حامد العمادي، وهو الشيخ عبد الغني النابلسي (ت: ١١٤٣هـ/ ١٧٣١م)[٦٥] وقدم طيب زواري (Taieb Zouari) دراسة على نوازل (فتاوى) مغربية تعبر عن البنية الفقهية في تونس وجوارها[٦٦] حيث عرض لبناء الفتاوى التونسية، ومضمونها في مجال الفلاحة وقضاياها المتشعبة كالزراعة والمغارسة والمساقاة وغيرها[٦٧].

---

(٦١) محمد المختار ولد السعد، الفتاوى والتاريخ، دراسة لمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا خلال فقه النوازل، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص ١٧.

(٦٢) Ihsan Abbas, "Hair al-Din al-Ramlis Fatawa: A New Light on life in Palestine in the Eleventh/seventeenth Century" Die Islamische Welt Zwischen Mittelalter und Nevzeit. Festschrift Fur Hans Robert Roemer, ed. U. Harman and P. Bachman, Beyrouth. 1978. pp. 1-19.

(٦٣) Uriel Heyd. "Some Aspects of the Ottoman Fetwa," *BSOAS*, XXII (1964), pp. 35-56

(٦٤) Antoine Abdel Nour. "Traits et conflits du monde rural Syrien au XVIIIe siécle d'apres les fatwa de Hamid al-Imadi," *Mélanges de l'Universite Saint-Joseph*, L/I (1984). pp. 71-84.

(٦٥) Bakri Aladdin, "Deux Fatwa's Du. Sayh Abd Al-Gani Al-Nabulusi 1143-1731," *BEO*, 1987-1988. 39-40. pp. 8-21.

(٦٦) Taieb Zouari, "Quelques aspects de la vie urbaine et rurale d'apres les Fatwa d', AL Burzili: Esquisse d'lune etude des Reports Ville campy agne a'lepoque Hafside, Revue Tunisienne de Sciences, XXX (1993), no. 132, pp. 51-65.

(٦٧) Ibid. P 02, p 58.

وناقش كنث .Kenneth. M. Cuno نظام ملكية الأرض من حيث مدى الإقرار بوجود الخاص والميري والملك في ولاية سوريا العثمانية وهل في ذلك تعارض مع مدرسة الفقه الحنفي عبر تطورها التاريخي، والاختلافات التي طرأت على ذلك في اجتهادات وفتاوى عدد من علماء المذهب الحنفي(٦٨). ويتوسع أكثر حائيم جربر Haim Gerber في دراسته عن فتاوى خير الدين الرملي(٦٩) مبدياً اهتماماً أوسع بموضوعات تبرزها فتاوى الرملي تتخطى حدود الدين والشريعة في دراسة (القانون الإسلامي)(٧٠) بالإضافة إلى ما تشير إليه الفتاوى من مرونة في تطبيق الشريعة الإسلامية(٧١)، كما درس مسألة الاجتهاد والاختلاف(٧٢)، وموضوع تفضيل التقاضي بالاستحسان(٧٣) وقضايا أخرى(٧٤).

ويبدو واضحاً أن تلك الجهود التي بُذلت، أنها تعكس مدى أهمية دراسة مجاميع الفتاوى، باعتبارها مصدراً تاريخياً لا يقل أهمية عن أي مصدر آخر، وذلك لجملة اعتبارات منها: أن الفتاوى في سياقها العام تضعنا مع الواقع والمعاش الذي صيغت به الفتوى، كما أنها تدل على أن الفقهاء يسهمون في صناعة التاريخ وكتابته، في حالة ينتقل بها الفقيه المسلم من حيز المشرع إلى إطار التأريخ للواقعة أو النازلة دونما أن يشعر بذلك. وبالتالي تبدو مسألة الوعي التاريخي هنا من خلال الشاهد الفقهي والواقع المعيشي، المعمار الذي يحكم تناول ودراسة هذا النوع من المصادر، التي تحتوي على مادة غنية وثرة في مختلف مناحي الحياة.

وتتناول هذه الدراسة عدداً كبيراً من الفتاوى التي حفظتها مجاميع الفتاوى

---

(٦٨) Kenneth, M. Cuno. 'Was the Land of Ottoman Syria *mîrî* or *mülk*? An Examination of Juridical Differences within the Hanafi School", *Studia Islamica*, 81 (1995, June), 121-153

(٦٩) Hiam Gerber. "Rigidity versus Openness in Late Classical Islamic Law: The Case of the Seventeenth-century Palestinian Mufti Khayr al-Din Al-Ramli". *Islamic Law and Society* 5, 2 (1998), 165-195.

(٧٠) Ibid. p. 169.

(٧١) Ibid. p. 172.

(٧٢) Ibid. p. 173.

(٧٣) Ibid. p. 186.

(٧٤) Ibid. pp. 192-194.

الدمشقية، خلال النصف الأول من القرن ١٢هـ/ ١٨م. في محاولة لاستقراء وضع الريف الدمشقي في تلك الفتاوى.

- فحص المجاميع الفقهية

أفادت هذه الدراسة من مائة وواحد وخمسين سؤالاً فقهياً، تناول فيها علماء دمشق قضايا غير المسلمين في نواح اقتصادية واجتماعية ودينية، جاءت موزعة على سبعة عشر باباً من أبواب الفقه الإسلامي، مما يجعلها مصدراً هاماً لدراسة أحوال مجتمع أهل الذمة في المدينة والريف، كما أنها تكشف عن أنماط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين أهل الذمة وتداخلهم مع غيرهم في علاقات متنوعة ومصالح متعددة. والجدول التالي يوضح توزيعها الفقهي:

الباب	البيع	النكاح	الشراء	التكفير	الكفالة	الرسوم والعوارض	الهبة	الجزية	الحوالة
العدد	٤٥	٦	٣١	١	٩	٦	١	١٣	١١
الباب	خيار الشرط	العقائد	القسمة	الجهاد	المعاوضات	السؤال عن الشئ	الخراج	العشر	
العدد	٣	٥	٣	١	٦	١	٦	٤	المجموع ١٥١

جدول رقم (١) توزيع الفتاوى حسب أبوابها الفقهية

يستدل من هذه الفتاوى على أن القضايا المتعلقة بالمعاملات التجارية المختلفة الوجوه من بيع وشراء وإعارة وحوالة قد شكلت النسبة الأكثر من مجموعها، وهذا يدل على طبيعة الأعمال والمهن والنشاطات التي نهض بها غير المسلمين في المجتمع الدمشقي.

وتندر الفتاوى التي تخص العقائد وهذه الندرة تنم قلتها عن مجتمع تطغى عليه حركة تجارية نشطة في معاملاتها المتشعبة بالدرجة الأولى، كما أن الخلافات والفصل بين فئات المجتمع اتضح أنها غير واضحة أو مبرزة في حياة أبناء المجتمع الشامي الذي عاش حالة من التعايش المشترك التي تعكس مدى الترابط الاجتماعي على مستوى الأسرة والمجتمع والطائفة في آن واحد.

يبدو حضور غير المسلمين في النصوص الفقهية الدمشقية، في قضايا مختلفة جاءت في أبواب متنوعة، وأشير إليها أعلاه، وكما يبدو حضور غير المسلمين أمام مفتي دمشق في قضايا مختلفة أيضاً مما يدل على مستوى اندماجهم وتداخل علاقاتهم سواء كانوا من النصارى أو اليهود، داخل مجتمع شهد حالة من التعدد والتنوع السكاني، ليس في محيط المدينة وحسب، بل أن الريف كان طرفاً مباشراً في هذه المسألة، تلك الحالة بما تشهده من عدم الاستقرار والانجسام بين أهل الذمة من جهة والمسلمين من جهة أخرى.

وهذا ما يبدو جلياً في مادة الفتاوى الخاصة بأهل الذمة في أبواب: الجزية[٧٥]، والعقائد[٧٦]، والنكاح[٧٧]، والخراج[٧٨]، والجهاد[٧٩]، والعشر[٨٠]، والبيع[٨١]، والكفالة[٨٢]، والمعاوضة[٨٣]، والقسمة[٨٤]، والصيد[٨٥]. والتي تعكس نصوصها وأحكامها المختلفة طبيعة العلاقات الاجتماعية لهذه الفئة مع المجتمع المحلي، في معاملات التجارة والزواج والبيع والتحول في الديانة أحياناً، هذا بالإضافة إلى الجدل في مسائل التركات والقسمة ووجوه الاستحقاق الخاصة بأهل الذمة. ويمكن إيراد نماذج من هذه الفتاوى على النحو التالي:

---

(٧٥) الحائك، كناش في الفقه، ق ٣، الفتوى لحسين المرادي (ت: ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م.

(٧٦) الحائك، كناش في الفقه، ق ٦ ظ، الفتوى لعبد الرحمن العمادي (ت: ١٠٥١هـ/ ١٦٤١م).

(٧٧) المرادي، فتاوى، ق ٧ظ، "في امرأة يهودية تشرفت بالإسلام".

(٧٨) المرادي، فتاوى، ق ٣٠ و.

(٧٩) النابلسي، فتاوى، ق ٧١ ظ.

(٨٠) النابلسي، فتاوى، ق ٧٥ ظ.

(٨١) النابلسي، فتاوى، ق ١٣ ظ.

(٨٢) النابلسي، فتاوى، ق ٧١ و.

(٨٣) النابلسي، فتاوى، ق ٧٥ ظ.

(٨٤) النابلسي، فتاوى، ق ١١٣ و.

(٨٥) النابلسي، فتاوى، ق ١٢٣ ظ.

الرقم	الفتوى	الباب
١	ما قول مولانا في: ذميين ساكنين في دمشق هما وأباؤهما من مدة تزيد على ماية وأربعين سنة والآن قام رجل متكلم على قرية كاينة محل كذا يزعم أن الذميين أصلهما القديم من تلك القرية ويطالبهما بمال ظلماً يسميه كسر فدان والحال أنهما وأباؤهما وأجدادهما لم يسكنوا في القرية المرقومة وليس لهم بها أملاك ولم يكلفهم أحد إلى دفع شئ من ... القرية قبل المتكلم فهل إذا كان الأمر كذلك يمنع المتكلم عن القرية من معارضة الذميين ولا يلزمهما في شئ مما ذكر؟ أفتونا مأجورين[٨٦]. الجواب: إذا كان الأمر كما ذكر يمنع المتكلم ولا عبرة فيما يزعم والحالة هذه.	أهل الذمة الرسوم
	المفتي: عبد الغني النابلسي	
٢	ما قول مولانا: في ذمي اشترى جميع الحصة وهي النصف من جميع الدار الكائنة في محلة كذا المعلومة الحدود من أخويه فباعاه ذلك بالأصالة عن نفسهما، والوكالة وأحدهما أيضاً باع بالوكالة عن شقيقته وأمه بيعاً صحيحاً شرعياً بثمن معلوم مقبوض وكتب بذلك حجة شرعية وتصرف الذمي بذلك مدة تزيد على اثني وعشرين سنة بغير معارضة في ذلك والآن قامت شقيقة البائع المذكور تدعي أن لها حصة في البيع الذي باعه أخوها بالوكالة عنها والحال أنها مع المشتري المذكور في بلد واحدة ولم يمنعها من الدعوى مانع شرعي فهل يعمل بحجة الشراء المذكورة بعد ثبوت مضمونها بالوجه الشرعي؟ أفتونا مأجورين[٨٧]. الجواب: لا تسمح للمنع السلطاني والحالة هذه.	البيع/ذمة
	المفتي: عبد الغني النابلسي	
٣	ما قول مولانا: في طائفة الدروز واليعاقبة المعتقدون أن الإله تظهر في شخص معتقد واليعاقبة فهم يحللون الخمر والخنزير ويسمون الصلوات الخمس في غير اسمها ويسمون أيام رمضان في لياليها بأسماء النساء ونهارها بأسماء	التكفير

(٨٦) النابلسي، مجموع فتاوى، ق ١٣١/ب.

(٨٧) المصدر السابق، ق ١١٣/و.

الرقم	الفتوى	الباب
	رجال وينكرون أيام الساعة وخروج الناس من قبورهم ويقولون بتناسخ الأرواح وانتقالها إلى الأبدان والحيوانات، وهكذا اعتقاد الطائفة النصيرية؛ فهل هؤلاء كفار أم لا؟ وهل هم ملحقون باليهود والنصارى الذين تحل أكل ذبائحهم ونكاح نساؤهم أم هم شر منهم وهل يجوز أن يستخدم هؤلاء في حصون المسلمين وثغورهم أم لا، وهل يجب إقرارهم في قرى المسلمين على هكذا الدين أم يجب إلزامهم بشرائع الإسلام ومن لم يتب هل يجوز قتله أم لا وهل على ولاة الأمور إقامة الحدود الشرعية عليهم أم لا؟ أفتونا مأجورين[88]. الجواب: هم أشد كفراً من المرتدين، فيعرض عليهم الإسلام فإن أسلموا يلزموا بالشعائر فإن لم يقبلوا يقتلوا ولا يجوز للولاة تركهم أبداً. المفتون: عبد الرحمن العمادي، شهاب الدين الصفوري.	
٤	ما قول مولانا: فيما إذا اجتمع على جماعة من أهل الذمة جزية حولين وتداخلت فهل الأصح أنه إذا دخلت السنة الثانية سقطت السنة الأولى؟ أفتونا مأجورين[89]. الجواب: نعم إذا دخلت السنة الثانية سقطت جزية السنة الأولى. المفتي: علي العمادي	جزية
٥	ما قول مولانا: فيما إذا ثبت إسلام رجل من أهل الذمة بالبينة العادلة وقضى القاضي عليه بذلك وله أولاد قاصرون وبنت بالغة حال ثبوت إسلامه فتزوجت بذمي فهل يثبته في الإسلام أولاده دون البنت أم لا؟ أفتونا مأجورين[90]. الجواب: نعم يثبته أولاده القاصرون دون بنته البالغة ولا يفرق بينهما. المفتي: عبد الغني النابلسي	جهاد
٦	ما قول مولانا في: ذمي ولد في دمشق ونشأ بها إلى أن صار عمره أزيد من ٦٠ سنة وأبوه قبله كان ساكن دمشق الشام فقام الآن رجل متكلم على قرية	سائل شئ

(٨٨) مجموع مفتين، كناش في الفقه، ق ٦/ أ، ٧/ ب.

(٨٩) علي العمادي، كناش في الفقه، ق ٣/ أ.

(٩٠) النابلسي، مجموع فتاوى، ق ٧١/ ب.

الرقم	الفتوى	الباب
	بمقتضى أن السلطان أعز الله أنصاره فوض له التكلم عليها يكلف الذمي المذكور أن يخرج من البلدة ويسكن القرية المذكورة ويطلب منه مال يسميه كسر فدان ويريد جره على ذلك متعللاً بأن أصل الذمي من القرية المذكورة والحال أن الذمي ولد ونشأ في دمشق وهو ساكنها المدة المذكورة ولم يسبق له سكن في القرية المذكورة وليس له فيها عقار ولا صك فهل ليس للمتكلم على القرية تكليفه إلى السكن بالقرية ولا جبره على ذلك ويمنع طلبه المال؟ أفتونا مأجورين[91]. الجواب: ليس للمتكلم على أن يكلف الذمي السكن في القرية ولا جبره على ذلك ويمنع من طلبه منه مالاً ولا عبرة بتعلله المرقوم. المفتي: عبد الغني النابلسي	
٧	ما قول مولانا في : ذمي مات عن ابن أخيه، وانحصر إرثه فيه فخلف الذمي حصة شايعة في دار تحتمل القسمة فوضع يده على الحصة المذكورة لابن أخيه بطريق الإرث وتصرف بها مدة سنتين والآن قامت ذمية هي بنت أخ آخر للذمي المتوفى تدعي أن الذمي المذكور وهبها حصته المذكورة في الدار قبل وفاته فهل إذا كانت الدار تحتمل القسمة لكون الحصة المذكورة غير صحيحة وتمنع من معارضة المذكورة في ذلك أم لا؟ أفتونا مأجورين[92]. الجواب: إذا كانت الدار تحتمل القسمة تكون الهبة غير صحيحة وتمنع من معارضة ابن الأخ المذكور. المفتي: عبد الغني النابلسي	الهبة
٨	ما قول مولانا: فيما إذا أخذ نصراني أخاه إلى مجلس الشرع وأمره أن يكلفه بالذمة والمال فكفله ذمه... حاتم شرعي في ماله ترتب على أخيه ثم ادعى الغريم على الكفيل بالذمة به وأخذه منه وكتب بذلك حجة شرعية فهل يسوغ للكفيل أن يرجع على أخيه بما أخذ منه بسبب الكفالة حيث كانت بأمره ويستوفي منه ما أداه عنه أم لا؟ أفتونا مأجورين[93].	الكفالة

(٩١) النابلسي، ق ٢١٤/أ.

(٩٢) النبالسي، مجموع فتاوى، ق ٩/أ.

(٩٣) المصدر السابق، ق ١٣٣/ ب.

الرقم	الفتوى	الباب
	الجواب: نعم للنصراني الذي كفل أخاه أن يرجع بحجة بما أداه عنده بحكم الكفالة له حيث كانت له البينة أنه كفله بأمره ولو كانت الشهود نصارى من أهل الذمة فإنه يقبل بها وتم على أخيه النصراني بذلك. المفتي: عبد الغني النابلسي	

ـ توزيع الفتوى على المفتين

تعبر الفتاوى بلغتها وحكمها، عن طبيعة المستوى الفقهي الذي يتمتع به من يتصدر للإفتاء، كما أن طبيعة الأحكام الصادرة من المفتين تدل على مستويات متباينة من الفهم للشريعة وفقه غير المسلمين في المجال العثماني، ويبدو من خلال مراجعة المجاميع الفقهية أن الشيخ عبد الغني النابلسي كان الأكثر تصدراً للإفتاء في قضايا غير المسلمين في مدينة دمشق، ويمكن من خلال مراجعة الأحكام التي أفتى بها أن تقدم مستويات متعددة لقراءة الفتوى من حيث: مستوى اللغة ومستوى الحكم وطبيعة الحكم الصادر، ومرجعية الفتوى الصادرة. وقد جاء توزيع الفتاوى المستخدمة في هذه الدراسة على علماء دمشق حسب الجدول التالي:

المفتي	عبد الغني النابلسي	إسماعيل الحائك	عبد الرحمن العمادي	علي المرادي	حسين المرادي	علي العمادي	شهاب الدين الصفوي
عدد الفتاوى	٧٢	١٢	١٧	١١	١٠	١٦	٣

جدول رقم ٣ توزيع الفتاوى على المفتين

قاعة المصادر

أولاً : المصادر المخطوطة والمطبوعة

ـ ابن إياس، محمد بن أحمد (ت: ٩٣٠هـ/ ١٥٢٣م). بدائع الزهور في وقائع الدهور، ط٢، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢.

ـ الحائك، إسماعيل بن رجب (ت: ١١١٣هـ/ ١٧٠١م)، كناش في الفقه والفرائض، وفيه أسئلة وفتاوى لمختلف علماء دمشق، مخطوط، رقم ٥٦٧٧، مكتبة الأسد، (الظاهرية)، دمشق.

ـ ابن حمدان أحمد الحراني (ت: ٦٩٥هـ/ ١٢٩٥م) صفة الفتوى والمستفتي والمفتي، المكتب الإسلامي، بيروت. (د. ت).

ـ ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت: ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، ١٩٧٧م.

ـ الزبيدي، محي الدين السيد محمد مرتضى (ت ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي شري، دار الفكر، بيروت.

ـ ابن الصلاح، الحافظ تقي الدين عثمان (ت: ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م) آداب المفتي والمستفتي، تحقيق موفق عبد القادر، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.

ـ ابن عابدين، محمد أمين عمر (ت: ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م) رد المختار على الدر المحتار، دار إحياء التراث العربي، بيروت، نسخة مصورة.

ـ العمادي محمد بن عبد الرحمن (ت: ١١٣٥هـ/ ١٧٢٢م)، مجموع فتاوى، مخطوط رقم ٨٢٩٦، مكتبة الأسد، (الظاهرية)، دمشق.

ـ العمادي، حامد بن علي العمادي، صلاح العالَم فيمن تولى إفتاء العالم، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان.

ـ ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م)، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٠م.

ـ ابن فرحون، إبراهيم بن محمد اليعمرني (ت: ٧٩٩هـ/ ١٢٩٦م)، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، نسخة مصورة.

ـ القرافي، بو العباس أحمد بن إدريس (ت: ٦٨٤هـ/ ١٢٨٤م) أنوار البروق في أنواء الفروق، دار المعرفة، بيروت، (د. ت).

ـ ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ/ ١٣١٠م) لسان العرب، دار صادر بيروت، نسخة مصورة، (د. ت).

ـ المرادي، حسين بن محمد بن مراد (ت: ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م)، مجموع فتاوى، مخطوط رقم ٥٦٥١، مكتبة الأسد، (الظاهرية)، دمشق.

ـ المرادي، محمد خليل (ت: ١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م). عرف البشام فيمن تولى فتوى الشام، تحقيق محمد الحافظ، دار ابن كثير، دمشق.

ـ النابلسي، عبد الغني بن إسماعيل (ت: ١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م)، مجموع فتاوى، مخطوط رقم ٢٦٨٤، مكتبة الأسد، (الظاهرية)، دمشق.

ـ النووي، الحافظ بن يحيى بن شرف (ت: ٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م)، آداب الفتوى والمفتي والمستفتي. اعتناء بسام الجابي، دار البشائر، بيروت، ط٢، ١٩٩٠م.

ثانياً المراجع والدراسات العربية والأجنبية

ـ السيد سابق، فقه السنة، دار الفكر، ط ٢، ١٩٨٣م.

ـ شلتوت، محمد، كتاب الفتاوى، دار الشروق، القاهرة.

ـ الملاح، حسين، الفتوى نشأتها وأصولها، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩م.

ابن طوق وكتابه (التعليق)

الشيخ د. جعفر المهاجر

لست أذكر الآن أين قرأت لمؤرخ لا بد أن يكون عظيماً، كلاماً قال فيه ما مؤدّاه، إن امرءاً يكتب تاريخ قريته، لهو أكثر نفعاً من مؤرخ يكتب لنا تاريخ العالَم. فكيف بمن يكتب تاريخاً حياً لأم مدائن الدنيا " دمشق ".

إن المنظور الذي انطلق منه صاحب هذا الكلام هو، إن فن التأريخ هو عمليّة عموديّة، وظيفتها أن تنفذ إلى أعماق النشاط البشري بكافة مظاهره وأشكاله، فتصفه وتنظُمه في سياق. ثم يأتي عالِم التاريخ من بعده فيُركّبه، كيما تأتي الكتابة على صورة الحقيقة.

في مقابل هذا المنظور الإنساني منظور آخَر يرى إلى التأريخ بوصفه عمليّة أُفُقيّة، ذلك هو التاريخ السُّلطوي. وهذا النمط من التاريخ لا يهتم على الإطلاق بأي شكل من أشكال نشاط الناس، إلا حيث يصادف أن يتقاطع هذا مع شأن من شؤون أهل السلطة. إن همّه محصور في تقديم السلطة بوصفها مالكة حصراً للتاريخ، وبالصورة التي تروق لها وترضيها.

مذكرات شهاب الدين أحمد بن محمد بن طوق الشافعي (٨٣٤ ـ ٩١٥ هـ / ١٤٣٠ ـ ١٥٠٩م) هي أنموذج ساطع ونقي للتأريخ ذي النزعة الإنسانيّة، بل لعلّه الأنموذج الوحيد فيما خلّفه لنا السلف، بالنظر لبعض مواصفاته الخاصة، التي سننوه بها فيما يلي.

١- كاتب المذكرات

شهاب الدين، أحمد بن محمد بن أحمد الدمشقي الشافعي، المعروف بابن طوق، وُلد في ربيع الأول ٨٣٤ هـ/١٤٣٠م وتوفي يوم الأحد ثالث أو رابع رمضان ٩١٥هـ/ ١٥٠٩م. ذكر ذلك الغزّي في الترجمة الموجزة التي علّقها له في (الكواكب السائرة : ١/ ١٢٦)، حيث ترجم له بثلاثة أسطر، واصفاً إياه بـ "الشيخ الإمام العالم الصالح المحدّث". وترجمة الغزّي هذه نقلها، فيما يبدو، ابن العماد الحنبلي في (شذرات الذهب: ٨ / ٦٨)، لم يغادر منها سوى وصف المترجم له بـ"الصالح". ونخال أن تفسير هذه الملاحظة غير بعيد عمّا بين الرجلين من اختلاف في المذهب.

بالإضافة إلى ما قد عرفناه عن ابن طوق ممن ترجم له، فإن مذكراته تزودنا بمعلومات جمّة عنه. ونخلُص من تضاعيف ما يتحدّث به هوعن نفسه، إلى أنه كان فقيهاً شافعياً غير ذي شأن، على علاقة متينة وشبه يوميّة بتقي الدين أبو بكر ابن قاضي عجلون (٨٤١ ـ ٩٢٨ هـ/ ١٤٣٣ ـ ١٥٢١م) أعلى فقهاء الشافعية شأناً في "دمشق " في زمانه. ومع ذلك فإنه لم يُذكر في عداد تلاميذه الكثُر الذين ترجم لهم الغزّي في (الكواكب السائرة). وفي هذا دليل على أنه لم يكن معدوداً من جملة الفقهاء الرسميين. وما ذاك، فيما نأخذه من مذكراته، إلا لأنه كان فلاحاً على هامش الفقهاء، الذين كانوا بدورهم على هامش السلطة. كانت أسرته قد تحوّلت من موطنها الأصلي في قرية "جرود"، في "القلمون" غرب "دمشق"، هي نفسها المعروفة اليوم بـ "جيرود" التي ظلّ يدعوها "بلادي"، كما ورد غير مرّة في مذكراته، ونزلت "دمشق". والظاهر أن أمه كانت دمشقيّة، فخاله كان من سكنة "الصالحيّة"، في حين أن جدّه لأبيه كان مقيماً في "جرود". أما هو فكان بيته بجوار "مسجد القصب"، المعروف أيضاً بـ "جامع منجك". ويُعرف اليوم بـ"مسجد الأقصاب". إلى جنب حمّام كان يُعرف بـ "حمّام برهان الدين".

في "دمشق "، فيما يبدو، حصل ابن طوق على شئ من العلم، بحيث تأهّل لمهنة الشهادة. وكان الشاهد جزءاً من النظام القضائي المعمول به في زمانه. وهو

يشبه إلى حد بعيد مُسجّل العقود أو الكاتب بالعدل اليوم. لكن كان على الشاهد أن يُثبت ما سجّله أمام أحد القضاة لكي يكتسب الصفة الإجرائيّة النهائيّة. وقد أثبت في مذكراته نصوصاً أمينة لعقود ممّا كان يسجّله. وكان من جملة عمله شاهداً تنظيم عقود صوريّة لتغطية عمليات إقراض بالربا الفاحش. بل أنه هو كان يُقرض بالربا بحيلة. كما كان يتعاطى ما يُشبه عمل الخبير الزراعي ومسح الأراضي. وتلك خبرة قد اكتسبها، ولا ريب، من منبته الفلاّحي. كما كان يستأجر أرضاً من مالكها ويزرعها لحسابه. وقليلاً ما كان يُكلّف بنساخة الكتب. وما أدري كيف ذلك بالنظر إلى ما أعرفه وعاينيت منه من رداءة خطه. كما كان له إلى جنب داره بستان صغير، يزرع فيه الرمان والقنبيط واللوز والسفرجل والورد، ويُربّي فيه الدجاج بأعداد كبيرة، ويبيع من كل ذلك للقضاة وكبار الفقهاء، مستفيداً من صلاته بهم، أو ساعياً إلى تعزيز تلك الصلات.

لكنه، مع كل هذا السعي وتعدّد مصادر الرزق، كان يشكو من فقر مُقيم فهو يوماً " في شدّة عظيمة من ضيق ذات اليد " (١٧٠ آ) وآخر " في حصر عظيم من ضيق اليد وتراكم أصحاب الديون " (١٥٤ ب). واضطر مرّة لأن يكتفي من القوت لمدّة أربعين يوماً بما ينتجه بستانه من القنبيط (١٣٢ ب) بل إنه في أيام ٢٠و ٢١ و ٢٢ شعبان ٩٠٢ هـ لم يجد ما يتبلّغ به فسجّل في مذكراته " لم آكُل اليوم شيئاً. وكانت اليد ضيّقة جداً. ويُوسّع الله ".

بيد أن الفقر والعوز لم يُزعزعا ابن القرية، الذي ظلّ السيّد في أعماق ابن طوق بل ظلّ ذلك الإنسان الطيّب، المُتمسّك بالأخلاق الشعبيّة، الآتية من التعاليم الدينيّة. ومن ذلك أنه رفض العمل للسُّلطة متكلّماً على الأوقاف، أي مُمثّلاً لها في نظر تلك الأوقاف. خشية أن يُدخله ذلك العمل في تلك الدائرة المُهلكة، من وجهة نظره، في العمل للظالمين (٣١٨ ب). كما غضب أشدّ الغضب وندّد بابنه الأكبر، حين نُمي إليه أنه في سبيله للحصول على وظيفة صغيرة في دار النيابة. وبالفعل أفلح في صدّه (٢٢٠أ). وكان مرّة في زيارة جاره الأمير قرقماس أمير

آخور، فحضر السّماط واضطر أن يشارك الطاعمين. فكتب ذلك في مذكراته، ثم أتبعه بعبارات مؤثرة يستغفر فيها ربّه ممّا جنته يداه لأنه أكل طعاماً حراماً (٣٤٣ ب).

كان الرجل مُجرّد فقيه صغير، أنموذجاً صغيراً لمثقفي ذلك الزمان. يحتلّ شريحة متواضعة جداً من ذلك الهامش الضيّق الذي تركه التصنيف الاجتماعي الحادّ، المُحتلّ من قِبل الساسة ـ العسكر، وعلى هامشهم فقهاء المذاهب. وكان هو على هامش الفقهاء. إذن، فمن المُحقّق أنه لم يكن إماماً، وإلا لما رأيناه على هامش الهامش. كما أنه لم يكن عالماً. وإطلاق هذين الوصفين عليه من الغزّي، وتابعه عليه الحنبلي، هو من السخاء المجاني، الذي تحفل به كتب التراجم والطبقات. خاصة حيث لا يُثير الوصف جدلاً، لأن الشخصيّة نفسها أدنى من أن تكون موضع جدل.

الخلاصة، كان ابن طوق أنموذجاً طريفاً للشخصيّة السيئة الاندماج. يستقرّ على منتصف السُّلّم، يتجاذبه قطبان، يتمثّل أولهما في منبته الفلاحي وما أودعه فيه من أخلاق صارمة، والثاني في طموحه إلى اختراق سقف الطبقة التي جاء منها، والالتحاق بأحد قطبي النفوذ. وذلك طموح مشروع وغير نادر. لكن شخصيّة ابن طوق، وبالخصوص تركيبته الأخلاقيّة الصارمة، كانت أبعد ما يكون عن صعود السُّلّم إلى منتهاه.

٢ ـ المُذكّرات

ما وصلنا من مذكّرات ابن طوق يغطّي ما بين السنتين ٨٨٥ و ٩٠٨ هـ (١٤٨٠ ـ ١٥٠٢م)، أي زهاء الأربع وعشرين سنة ملأها كاتبها بمادة بالغة التنوّع، استقاها بدأب مدهش من عمله، وقد عرفناه، وقد سجّل نصوصاً تبدو أمينة لمجموعة جيّدة من العقود التي صاغها بلغته. وهذه تشكّل بنفسها ثروة من المعلومات التي تتناول نظام العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في زمانه. كما يمكن أن تكون موضوعاً للدراسة بوصفها نماذج لغويّة نادرة. ومن مشاهداته

الشخصية، على كل ما يخطر بالبال من صنوف نشاطات الناس. بحيث تقدّم لنا لوحة بانورامية عريضة لا مثيل لها لسعي الناس في مختلف ميادين الحياة. بالإضافة إلى ما وصل إلى سمعه من أخبار. وجدير بالذكر أنه في مصدره الأخير حرص دائماً على ذكر مصدر الخبر، وكأنه يريد توثيقه. وهو في هذا متأثر، ولا ريب، بنهج المحدّثين. مع حرص خاص على تتبّع عثرات السلطة السياسية، وتسجيل ضروب الاعتراض عليها من جانب الناس، حين يصل ضيقهم بمظالمها إلى الحدّ الذي لا يطيقون احتماله، أو عندما يجدون أن الوضع السياسي ملائم للشكوى والتنديد العلنيين.إذ ذاك نراه يستنزل اللعنات على أولئك الظالمين دونما خشية، وهو في أقصى حالات الغضب. وهذا أمر نادر جداً في الكتابة التاريخية التقليديّة. كما أن السلطة الدينية، المتمثلة آنذاك في القضاء بمذاهبه الأربعة، لم تنجُ من نقده الحاد لسلوك بعض القضاة المُرتشين، أو الذين يكيّفون أحكامهم طبقاً لمصالحهم. وحتى شيخه الذي ظلّ مخلصاً له طيلة حياته، أعني تقي الدين ا بن قاضي عجلون، نال نصيبه من النقد اللاذع، إذا صدر منه ما هو في نظر ابن طوق مما لا يتناسب مع ما هو متوقّع من عالم الدين النقي. كل هذا مع إشارة ضرورية إلى عنايته التامة بتسجيل أحوال الطقس يومياً تقريباً. وما من ريب أنه ورث ذلك من أصله الفلاّحي، حيث للطقس أهميته المطلقة بالنسبة للإنتاج الزراعي. وقد تناقشت مع أحد المختصّين في أهميّة هذه التسجيلات اليومية التي تغطّي مدّة ربع قرن تقريباً، باعتبارها وثيقة مناخيّة نادرة، فهوّن من شأنها. ومع ذلك فإنني أحب أن أعتقد أنها لا تخلو من قيمة، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار مقارنتها بتسجيلات حاليّة، حيث من الممكن اكتشاف تحوّلات مناخيّة. في ظل الاهتمام العالمي بالبيئة ومتغيّراتها.

لكن الذي حيّرني دائماً هو: لماذا، على كل حال، بذل ذلك الجهد الخارق في كتابة تلك المذكّرات سنة بعد سنة، وربما إلى حين أو إلى قُبيل وفاته، التي عرفنا أنها حصلت بتاريخ الثالث أو الرابع من شهر رمضان سنة ٩١٥ هـ. فضلاً

عمّا ضاع منها قبل السنة ٨٨٥ هـ، أي السنة التي قلنا إنها بداية ما وصلنا من المذكّرات ؟ أي أنه استمر في عمله الشّاق ما يناهز الثلث قرن، إن لم يزد.

نحن نعرف أن المؤرّخ الإسلامي السياسي التقليدي يكون غالباً جداً ممثّلاً للسُلطة، يُزوّق صورتها، ويُغطّي أخطاءها. إذن، فحافزه إلى العمل يكمن في مقولة أن مالك السُلطة هو مالك التاريخ. وفي هذا تبرير وتسويغ كافٍ من وجهة نظره. ومثاله الأبرز علي بن محمد الشيباني، المعروف بابن الأثير. أمّا المؤرخ الديني، فهو يعمل على تمجيد مُعتقده. وهذا أيضاً حافز له ما يفوق الحصر من الأمثال، من كُتّاب السِّيَر المذهبية، من مثل (طبقات الشافعية)، وهو عنوان لثلاثة كُتُب معروفة للسّبكي والأسنوي وابن هداية الله، و(أمل الآمل) للحر العاملي· إلى الذين اعتنوا بتسجيل ووصف المعالم الدينيّة، مثل النعيمي في كتابه الشهير الدارس في تاريخ المدارس). وهناك أنماط أُخرى ولا ريب، لكنني لا أجد سبباً للتفصيل في هذا أكثر ممّا تقتضيه هذه الملاحظة.

أمّا كاتب المُذكّرات الشخصيّة فإن حافزه الرئيس للكتابة هو شعوره بالأهميّة، أنه شخص مُهمّ. وأن سيرته وأعماله ستكون موضوع تساؤل أو مساءلة في يوم من الأيام. لذلك فهو يعمل على تسجيلها بنفسه، وكأنه يعمل على أن يسبق غيره في هذا. ولذلك فإننا نجدها غالباً محشوّة بالمبرّرات والمسوّغات.

وفق هذه النمذجة، فإن مذكرات ابن طوق عمل هجين، أخذ من هذا بطرف، وأخذ من ذاك بطرف. فهو يفتتح كل سنة بذكر كبار رجال السُلطة، من الخليفة والسلطان وكبار الأُمراء وكافل " الشام "وقُضاة المذاهب في " القاهرة " و "دمشق". وهذا تقليد كان معمولاً به عند مؤرخي ذلك الأوان. الأمر الذي يمكن أن نفهم منه أنه كان يحاول أمراً يتشبّه فيه بالمؤرخين.ولكنه ما إن يغادر الفاتحة حتى يتحوّل عمله تحوّلاً جذرياً باتجاه المذكرات الشخصيّة. فالمادة تُقسم بحسب الأيام، وليس السنوات والأشهر. عنوانها أبداً اليوم وتاريخه ثم وصفه بـ " المبارك". وحتى عندما لا يجد ما يكتبه تحت عنوان يوم من الأيام، فإنه يضع بإصرار عنوانه

المعتاد ، دون أن يكون عنده ما يقوله عليه. حتى لو اقتضى الأمر أن يفعل ذلك أياماً متتاليات. وغالباً ما يترك ما بعده بياضاً ، وقد يقول : " لم يكن فيه ما يُكتب ". المهم أنه هو ومعلوماته وأعماله وشبكة علاقاته ووجهة نظره في الأحداث والرجال هي الحاضر الدائم. بل إنه يُبالغ في هذه الشخصانيّة إلى درجة أن يُسجّل مثلاً : "لبست القميص الجديد " و"قلعتُ الفروة " و " باض الحمام ".

من التمحّل أن نقول، إن امرءاً على ما عرفناه من ثقافة متوسطة ومنبت بسيط وسذاجة ملحوظة، كان يُدير في ذهنه خطّة واضحة، وهو يخطّ يوميّاته يوماً بعد يوم وسنة بعد سنة. ولكن هذه الملاحظة تأخذ عندنا معنى آخر إذ نلحظ أنه مبدع هذا الفن. فنحن لا نعرف أحداً قبله شغل نفسه بمثل هذا. ولكن علينا أن نلاحظ أيضاً أن سابقة ابن طوق لم تجد مَن يُثنّي عليها. وُلدت فريدة وبقيت فريدة. فكأنها سحابة صيف، تجمّعت ثم تلاشت. الأمر الذي يؤشّر إلى السيطرة المفهوميّة المطلقة للنهج التقليدي السلطوي في الكتابة التاريخيّة. ومع ذلك فإننا نجد أن من المؤرخين المعاصرين له مَن اتخذ من مذكراته مصدراً للمعلومات. وهذا اعتراف عملي واضح بقيمة بعضها على الأقل. حتى من وجهة نظر أرباب ذلك القبيل من المؤرخين.

أعني بهذه الملاحظة شمس الدين محمد بن علي ابن طولون الصالحي، الذي وُلد سنة ٨٨٠ هـ /١٤٧٥م، وتوفي سنة ٩٥٣ هـ / ١٥٤٦م. أي أنه كان في الخامسة والثلاثين سنة وفاة ابن طوق. وهو مؤرّخ دمشقي معروف. صبّ جهده على تاريخ مدينته. وترك مجموعة كبيرة من المصنّفات في هذا الباب، لعلّ من أكثرها شُهرة وأوسعها تداولاً كتابه المنشور (مفاكهة الخلاّن في حوادث الزمان) الذي أرّخ ما وصلنا منه لأحداث وأعلام السنوات ٨٨٤ ـ ٩٢٦ هـ / ١٤٧٦ ـ ١٥١٩ م، أي أنه يتقاطع مع مادة المذكّرات تقاطعاً كاملاً. وهو أنموذجنا في مراجعة نقديّة لاستفادة مؤرّخ سلطوي من مؤرخ إنساني.

من الغني عن البيان، أن مادة (مفاكهة الخلان) الأولى تتعلّق بزمن كان فيه مصنفه أدنى من عمر الملاحظة والتسجيل. ولذلك فإنه لجأ إلى الأخذ عمّن سبقه إلى الاهتمام بما يهتم به في كتابه. وليس في هذا ما يُعاب أو يؤاخَذ عليه. ولكننا رأينا أن مصدريه الأساسين في هذا هما مذكّرات ابن طوق، وحوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران) لشهاب الدين أحمد أحمد بن محمد الحمصي المتوفى سنة ٩٣٤ هـ / ١٥٢٧م. ولقد لاحظنا أن اقتباساته الطويلة والحرفيّة أحياناً عن ابن طوق هي أكثر بكثير ممّا أخذه عن الحمصي، ومن وجهة نظرنا فإنها أكثر أهميّة. ولكنه في الوقت الذي أسند فيه ما أخذه عن هذا، فإنه لم يُسند عن ابن طوق إلا مرّة واحدة. فكأنه استنكف عن ذلك، ورغب عن أن يُسجّل على نفسه أنه يأخذ عن ذلك الفلاّح القادم من قرية. ومن ذلك أنه تجاهل خبر وفاته فيما علّقه من أخبار السنة ٩١٥ هـ. علماً بأن أخبار هذه السنة قد وصلتنا في كتابه كاملة. مما ينفي احتمال سقوطها من المطبوعة. أمّا الحمصي فقد كان فقيهاً رسمياً وخطيباً في " الجامع الأموي "، ولذلك فإنه لم يجد غضاضة في النقل عنه نقلاً مشفوعاً دائماً بالإسناد الصريح.

ليس هذا فقط، بل إنه، وهو المؤرّخ المسكون بثقافة سُلطويّة حادّة، فرضت عليه تقديم رجال السلطة دائماً على نحو يليق بمقامها، أخضع ما اقتبسه عن المذكّرات إلى هذا الاعتبار· وهذه ملاحظة تستحق بحثاً مستقلاً. لكننا نُشير بسرعة إلى مثالين، هما خبر مجئ الأمراء المماليك إلى بيت القاضي الشافعي شهاب الدين ابن الفرفور وأخذه عنوة إلى بيت الكافل قانصوه اليحياوي (التعليق / ١٢٩٥). وقد تجاهل ابن طولون هذا الخبر تماماً. والثاني خبر إمساك الحاجب الكبير في " الشام " أحد كبار تجّار المدينة، وضربه ضرباً مبرحاً ظلماً وعدواناً (نفسه / ١٣٢٨)، وقد صاغه ابن طولون بطريقة تسوّغ للحاجب ما ارتكب من ظلم، بالقول إنه " شمّ منه رائحة خمر، فضربه ضرباً مبرحاً " (مفاكهة: ١ / ١٦٢).

إذ نُذكّر بما قلناه قبل قليل، من نفي أن يكون ابن طوق كانت في ذهنه خطّة واضحة، وهو يخطّ مذكراته سنة بعد سنة، نُضيف الآن أن الفضل في أفضل ما تقدّمه لنا تلك المذكّرات يرجع إلى ثقافته المتوسّطة وسذاجته. فمن شبه المؤكّد أنه لو كان من منبت مديني وثقافة عالية لما كان في وسعه أن ينجو من أسار الاعتبارات السياسيّة والثقافيّة الطاغية. ولم يكن ليفكّر بأن يكتب بتلك البساطة والصدق والشمول.

سواء كان الرجل يكتب عن وعي على قيمة ريادته أم لا. وسواء كان قادراً أم عاجزاً عن أن يضع لمذكّراته الفذلكة التي تسوّغها، فإنها بنفسها، وبصرف النظر عن التنظير المفقود، تطرح عدّة قضايا.

الأولى: أنه ا بتكر منهجه الخاص. وقد قلنا فيه ما يتسع له المقام.

الثانية: أنه يطرح ضمناً مقولة أن الثقافة ليست بالضرورة ثقافة النخبة وحدها.

الثالثة: أن اتساع الثقافة لتشمل صنوف الإبداعات الشعبيّة في هذا الميدان أو ذاك ليس ينتقص من قيمة الثقافة النخبويّة. هاهنا مُتسع للجميع.

مظلمة أهالي حلب إلى الصدر الأعظم

في عهد السلطان سليمان القانوني

فيصل عبد الله الكندري
جامعة الكويت

هناك مظلمة رفعها سكان مدينة حلب إلى الصدر الأعظم پيرى محمد باشا (صدارته: ١٥١٨/١/٥ ــ ١٥٢٣/٦/٢٧م) وهي موجودة الآن بأرشيف متحف طوپ قاپي باستانبول تحت رقم: E 5565.

ومع شديد الأسف لا توجد هناك أي إشارات واضحة يُمكن الاستدلال من خلالها على شخصية كاتب المظلمة، إلا أنه من استعراضنا لها يمكننا القول إنه عربي يجيد اللغة التركية، كما أنها تدل على ثقافة ذلك الشخص الواسعة بالعلوم الشرعية والتاريخ واللغة العربية، ومن مشاكل المظلمة أنها لا تحمل أي تاريخ، وعلى ضوء المعطيات التي قدمتها لنا كتب التاريخ يمكن القول إن هذه المظلمة رفعت للصدر الأعظم، تشكو من ظلم العساكر العثمانية التي أرسلتها الدولة لحماية مدينة حلب، بعد الإرباك الذي وقع نتيجة للحصار الذي تعرضت له من قِبل والي بلاد الشام جان بردي الغزالي الذي تمرد على الدولة العثمانية عام ٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م، حيث انتهز فرصة وفاة السلطان سليم الأول، وبُعد بلاد الشام عن العاصمة استانبول، وحداثة سن السلطان سليمان، ليعلن تمرده على الدولة، وليناذي بنفسه سلطاناً على بلاد الشام.

ويُعتقد بأن المظلمة قد كتبت في أواخر جمادى الأولى ٩٢٦هـ/ بدايات مايو ١٥٢١م.

ومن أجل معرفة مدى دقة هذه الوثيقة فقد تم مقارنة الوقائع المذكورة بما أورده كل من محمد بن طولون مؤرخ بلاد الشام والذي كان في دمشق أثناء هيمنة العثمانيين على بلاد الشام بعد موقعة مرج دابق عام ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م، والمؤرخ المصري محمد بن إياس الذي عاصر دخول العثمانيين مصر عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م، وهذه المقارنة دلت على صحة ودقة المعلومات الواردة في هذه المظلمة.

مقدمة:

هناك مظلمة رفعها سكان مدينة حلب إلى الصدر الأعظم في عهد السلطان سليمان (الأول) القانوني، الموجودة الآن بأرشيف متحف طوپ قاپي باستانبول تحمل رقم E5565، والوثيقة بحالة جيدة، وانتبه الباحث لوجودها في الأرشيف المذكور أثناء تواجده في متحق قصر طوپ قاپي عند إعداده لرسالة الدكتوراه، فبعد الإطلاع عليها، أخذ الباحث صورة منها بغية الدراسة، وقد كتبت هذه الوثيقة بحبر أسود، وبخط عربي واضح على ورقة من القطع الكبير بحجم A3، تقع في ٤٣ سطراً، ويحتوي معدل كل سطر على ٣٦ كلمة، وبما أننا نتعامل مع صورة من الوثيقة فإننا لانستطيع أن نتقدم للقارئ بأية معلومات عن الورق المستخدم. وهذه الوثيقة لا تحمل عنواناً، معيناً أو أي تاريخ، ولكن بقراءة محتوياتها، وضع الباحث هذا العنوان، ليتمشى مع تلك المحتويات.

كاتب المظلمة:

لا توجد إشارات واضحة يمكن الاستدلال من خلالها كما ذكرنا على شخصية كاتب المظلمة، إلا أنه من خلال استعراضنا لها يمكننا القول بأنه عربي يجيد اللغة التركية[1]، كما أنها تدل على ثقافة الشخص الواسعة بالعلوم الشرعية والتاريخ واللغة العربية، ومن مشاكل المظلمة أنها لا تحمل أي تاريخ، ولا تذكر وظيفة الأشخاص المذكورين بالمظلمة، وهاتان المشكلتان بحد ذاتهما كفيلتان بأخذ

---

(١) ذلك واضح من استخدام الكاتب للعديد من المصطلحات التركية.

وقت كبير من أي باحث يحاول سبر غور هذه المظلمة لفك الالتباس المحيط بها ولشرح الغموض الذي يكتنفها، وعلى ضوء وفي الوثيقة يشتكي السكان من الإجراءات التعسفية التي قام بها العسكر ضد الأهالي من اعتداء وانتهاك لحرماتهم، ثم تتكلم عن أهمية العدل والقصاص لحياة البشر مع ضرب أمثلة تاريخية للتدليل على ذلك، وبعدها يعود الكاتب للشروع في تبيان أنواع المظالم التي ترتكب باسم عساكر السلطان العثماني، والفقرة الأخيرة تتناول توضيحاً هاماً هو أن هذه الأفعال لم تصدر عن الكل وإنما عن البعض.

إن عدم ذكر اسم كاتب العريضة قد يدل على أنها كتبت من قبل العامة، ولا يتمتع أي منهم بأي منصب، لأنه لو كان فيهم صاحب منصب، لكان يعتز بذلك، ويذيل العريضة باسمه ليكون لها تأثير أكبر في نفوس الساسة العثمانيين.

تاريخ كتابة المظلمة:

مع أن الوثيقة لا تحمل تاريخاً محدداً، إلا أنه من خلال الأسماء والحوادث المذكورة يمكن معرفة الفترة التي كتبت خلالها هذه الوثيقة، ويمكن القول هنا بأنه بعد الاضطرابات الناجمة عن تمرد جان بردي الغزالي[٢] ببلاد الشام عام

---

(٢) هو جان بردي الغزالي، أحد القادة المماليك الذين شاركوا السلطان الغوري في موقعة مرج دابق ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م ضد السلطان العثماني سليم الأول. وأوكلت إليه قيادة ميمنة جيشه في معركة مرج دابق، وقاتل وجادل، وظل الغزالي محافظاً على ولائه للماليك بعد الموقعة، وقاتل العثمانيين في كل المواجهات العسكرية التي دارت بين الطرفين إلى أن تمكن السلطان سليم من امتلاك القاهرة فعندها قدم الغزالي ولاءه وأعلن خضوعه للعثمانيين، ولما عرف السلطان سليم خبرته الإدارية والعسكرية عينه والياً على بلاد الشام قبيل عودته إلى استانبول. وأعلن الغزالي تمرده على الدولة العثمانية ونادى بنفسه سلطاناً على بلاد الشام بعد وفاة السلطان سليم الأول في عام ٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م، فما كان من الحكومة العثمانية إلا أن أرسلت الوزير فرهاد باشا الذي تمكن من القضاء على حركة الغزالي، وأرسل رأسه إلى العاصمة استانبول عام ٩٢٧هـ/ ١٥٢١م، (لمزيد من المعلومات حول الغزالي وتمرده راجع ابن طولون، إعلام الورى بمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الشام الكبرى، تحقيق محمد أحمد دهمان، ط٢ (دمشق، ١٩٨٤) ص ٢٧٤ ــ ٢٥٣، محمد بن عيسى بن كنان، حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين، تحقيق عباس صباغ، ط ١ (بيروت، ١٩٩١) ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩، د. فيصل الكندري، "جان بردي الغزالي ودوره في النزاع العثماني المملوكي"، بحث غير

٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م، والإرباك الذي حل بالوجود العثماني بالمنطقة، فقد أرسلت الدولة جيشاً جراراً لإخماد حركته، وبعد أن أدى الجيش العثماني مهمته بنجاح، مكث الجيش ببلاد الشام بعض الوقت، للتأكد من القضاء على حركة الغزالي نهائياً، ولإعادة الأمن والأمان للمدن الشامية، ومن هذا المنطلق أرسلت قوة عثمانية مكونة من ألف فارس إلى حلب لحفظ النظام فيها(٣).

أما عن تاريخ كتابة هذه المظلمة فإن المصادر التاريخية تقول بأن الغزالي هزم في أول يوم من المعركة التي دارت في ٢٦ صفر ٩٢٦هـ/ ٥ فبراير ١٥٢١م، وفي ربيع الأول/ ٢٣ فبراير صدرت الأوامر للعساكر العثمانية بالتجهيز للرحيل وللخروج من بلاد الشام(٤)، فأخذ الجنود العثمانيون يخرجون على دفعات من مدينة دمشق، وأهم هذه المجموعات تلك التي خرجت في أوائل شهر ربيع الثاني/ أواسط مارس حيث يقول محمد بن عيسى بن كنان بأنه سافر معظم الجنود بما فيهم قرا باشا أمير مدينة أضنة(٥)، وعلي بك بن سوار وألف يكيچرى(٦) إلى آمد(٧) لحفظها من تحرشات الدولة الصوفية(٨). وخرج بقية الجنود العثمانيين برفقة فرهاد باشا قائد الجيوش العثمانية التي أرسلت للقضاء على تمرد الغزالي من دمشق بتاريخ ٥ جمادى الأولى/ ١٣ مايو، مما يعني أن الجيش العثماني مكث بالشام بقية أيام صفر، ربيع الأول، وربيع الآخر، وأوائل جمادى الأولى، أي أنه بقي هناك ٦٥ يوماً، والذي يهمنا هنا تلك العساكر التي خرجت وبرفقة علي بن شاه سوار والتي كان عدد أفرادها ألف

منشور).

(٣) جاء في الوثيقة: "ما حل بأهل مدينة حلب وساير قراها من الألف فارس التي جهزت لحفظ حلب.. ومن العائدين من العساكر من الشام، ومن علي باك بن سوار".. وقد استندنا على ذلك لتحديد تاريخ الوثيقة.

(٤) ابن طولون، إعلام الورى، ص ٢٥٣.

(٥) أضنة: مدينة تركية تقع جنوب تركيا الحالية.

(٦) يكيجري: تعني إنكشاري، والإنكشارية هي أقوى الجيوش العثمانية.

(٧) هي مدينة تقع في جنوب شرق تركيا الحالية.

(٨) محمد بن عيسى بن كنان، حدائق الياسمين، ص ٢٣٨.

جندي، فقد خرجت من دمشق إلى آمد ولكنها توقفت في الطريق في مدينة حلب[٩]، فإذا أفترضناا بأن الجيش يحتاج لأسبوع واحد لتصل الفرقة إلى حلب، فهذا يعني أن الفرقة قد وصلت حلب في منتصف ربيع الآخر، وإذا أعطينا الفرقة أسبوعين آخرين للقيام بهذه الأعمال، وليبدأ تذمر الأهالي منهم[١٠]، وإذا أمهلنا الأهالي من أسبوعين إلى ثلاثة للتشاور فيما بينهم، وللتوصل لكتابة المظلمة، لرفعها إلى السلطات العليا بالقسطنطينية، فإنه يمكن القول بشئ من الثقة بأن المظلمة قد كُتبت في أواخر جمادى الأولى ٩٢٧هـ/ بدايات مايو ١٥٢١م.

محتوى المظلمة:

رفع أهالي حلب هذه المظلمة إلى الصدر أعظم وكان يومها پيرى محمد باشا قرماني المعروف ببيري باشا[١١]، يشغل هذا المنصب، شاكين له ظلم العساكر العثمانية، وتعديهم عليهم، راجين منه ومن الدولة التدخل لرفع ما يقع عليهم، وقد دفعوها إلى رجل منهم ليمتثل بين يدي الوزير، وليعرفه بحقيقة ما يدور على أراضي حلب من العساكر التي كان من المفترض فيها أن تدافع عن الناس، وأن تتصدى لمثل هذه الأفعال.

استهل كاتب الوثيقة أو المظلمة بالدعاء للسلطان سليمان، وبعدها شرع في تبيان أنواع المظالم التي تعرض لها سكان حلب وضواحيها، كإقامة مخيمات للعساكر وسط المناطق الزراعية، ونهب المنتجات الزراعية والعلف الخاص بخيولهم، وتطاولهم على أعراض الناس، وهتكهم لحرمة البيوت، واستيلائهم على

---

(٩) ورد في الوثيقة: "وينهون [هكذ] ما حل بأهل مدينة حلب وساير قراها من الألف فارس التي جهزت لحفظ حلب، بل لدمارها ودثرها، ومن العايدين من العساكر من الشام ومن علي باك بن سوار.

(١٠) وبهذا نكون قد دخلنا في شهر جمادى الأولى.

(١١) كان بيري باشا وزيراً عند السلطان سليم الأول، فأبقاه السلطان سليمان عندما تولى أمور الدولة العثمانية إلا أنه عزله في شعبان ٩٢٩هـ/ حزيران (يونيو) ١٥٢٢م، وعين مكانه الوزير إبراهيم باشا (انظر: إبراهيم بجوي، تاريخ بجوي (بالتركية) (استانبول، ١٩٨٠) ص ٧٩، قطب الدين النهر والي، الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، بيروت (بدون تاريخ)، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

خيول ودواب وعبيد القاطنين، كما أوضح أنه إذا احتج أحد من الناس على تلك التصرفات، فإن العسكر يكيلون له ألوان السب والشتم والضرب، وقد يتطاول العسكر فيعمدون إلى قتل من يستنكر تلك الأفعال، ويخفوا أمره، كما أنهم أخذوا يطردون الناس من بيوتهم ليسكنوها هم، ولا يتراجعوا عن قرارهم إلا إذا دفع لهم صاحب الدار ٢٠٠ أو ٣٠٠ درهم.

كما اشتكى السكان من غياب والي حلب خسرو باشا[١٢]، وأنهم لا يرونه إلا قليلاً، وهو غير قادر على الفصل في هذه النزاعات، وكل الذي يفعله هو إرسال أحد رجاله ليهدد الشاكي والمشتكي عليه بالضرب، كما أنهم لا يكنون أي احترام أو تقدير لقائد الجيش فرهاد باشا، ويسبونه ويشتمونه، ويتطاولون عليه، ولذلك فهو يخشاهم، ويبرر هؤلاء العسكر أفعالهم تلك، بقلة مواردهم المالية وأن السلطات لم تعطهم شيئاً، فلا سبيل لهم إلا النهب، ويتضرع سكان حلب في هذه الرسالة للوزير بأن يكشف الضرر الواقع عليهم، وأنهم لم يجدوا ملجأ لإزالة هذه الغمة إلا هو، وطالبوه بمعاقبة المسئ ليرتدع كل من تسول له نفسه بالسير على خطاه.

وقدم بعدها كاتب المظلمة عظة عن عقاب الله تبارك وتعالى للأمم الماضية التي كان أهلها يقترفون المنكرات، ويبطلون القصاص الذي شرعه الله تعالى حكماً عادلاً للبشر، ثم تلاها الكاتب بإعطاء أمثلة تاريخية عن العدل، وسيرة بعض العدلاء من أمثال كسرى أنو شروان[١٣]، والإسكندر الأكبر[١٤].

---

(١٢) كان قراجا باشا نائباً على حلب أثناء ثورة الغزالي، (ابن طولون، إعلام الورى، ص ٢٤٨) ثم عزله السلطان وعين مكانه خسرو باشا في أواخر عام ٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م (كامل بن حسين الغزي، نهر الذهب، ج ٣، ص ٢٥٤) وتقلد خسرو باشا عدة مناصب وعاد والياً على حلب عام ٩٤٠هـ/ ١٥٣٢م، وفي تاريخ ٢٨ ذي القعدة ٩٤٠هـ/ ١٠ يونيو ١٥٣٤م، عُين والياً على الشام، ومكث بها فترة يسيرة ثم نقل والياً على مصر. (ابن طولون، إعلام الورى، ص ٢٦٢).

(١٣) كان ملوك الفرس الساسانيون يلقبون بكسرى، وأنو شروان هو كسرى الأول، أو خسرو الأول، حكم بلاد فارس ٥٣١ ـ ٥٧٩هـ، وهو من أعظم ملوك الأسرة الساسانية، بسط حكمه خلالها على بلخ، وشبه الجزيرة العربية، وأجزاء من أرمينيا والقوقاز، وحارب البيزنطيين، وامتدت أراضي الدولة في

ثم يعود الكاتب للحديث عن تعدي السباهية[15] على أصحاب الأملاك والوقف في القرى المختلفة وأنهم يشقون على الفلاحين وملاك الأراضي، ويأخذون منهم عشرة أضعاف مالهم، وأنهم أحياناً يحتكمون للشرع، وأحياناً أخرى للعرف وذلك حسبما تقتضيه مصلحتهم وأهواؤهم، بالإضافة إلى ذلك فإن السباهية يعتدون على المزارع، لأخذ كل ما يصلح لهم ولدوابهم، ويقومون بإتلاف الباقي، وإذا احتج البستاني على ذلك فإنهم يشبعوه سباً وضرباً، وإذا طالبهم بقيمة ما أتلفوه، اتهموه بالسرقة، وجاءوا بشهود من رفاقهم، يلفقون له التهم، كما ينوه الكاتب إلى أن هناك بعضاً من السباهية الخيرين، الذين لا يصدر منهم إلا كل خير، إلا أن أعداد الشريرين أكبر بكثير.

بالإضافة إلى تلك الشكاوى فقد تضمنت المظلمة رجاءً بالشروع في تسيير الحاج الشامي بأسرع وقت ممكن، وذلك لحلول زمانه، لتجهيز صرر القبائل العربية التي يمر الحاج بها، ليحصل الأمن لها ذهاباً وإياباً، وحذر من تعذر إرسال الحاج.

وواضح من الوثيقة بأن الأهالي كانوا مستائين لأقصى درجة من تعدي الجنود

عهده حتى بلغت البحر الأسود وجبال طوروس، وأعاد تنظيم الجيش والحكومة وعمل الكثير من الإصلاحات الداخلية، واشتهر بالعدل، وكتب التراث العربية مليئة بقصص ونماذج من عدله، كما اهتم كثيراً بالحركة الثقافية، ولقب "أنو شروان" أي ذي الروح الخالدة. ولمزيد من المعلومات انظر: منير البلعبكي، موسوعة المورد العربية، ج ١، ط ١ (بيروت، ١٩٩٠) ص ٤٦٤.

(١٤) وهو أشهر قائد حربي في تاريخ العالم القديم، وهو ابن فليب، ولد بمدينة بلا سنة ٣٥٦ ق.، وتتلمذ على يد الفيلسوف أرسطو، وخلف أباه على حكم مقدونيا عام ٣٣٦ ق.م. وله عشرين عاماً، وتمكن من القضاء على ثورات المدن التي رأت في موت والده فرصة للتحرر، وصار قائداً عاماً لليونان عام ٣٣٥ ق. م، وسافر عام ٣٣٤ ق. م. لفتح الشرق فأخضع مدن بلاد الشام الساحلية، ومصر، ووضع أساس مدينة الإسكندرية، ومنها ذهب إلى بلاد فارس، ووصل بفتوحاته حتى بحر قزوين، وفي سنة ٣٢٧ ق. م. عزم على فتح بلاد الهند، وفتح عدة مدن فيها ثم عاد براً، ومات بالحمى عام ٣٢٣ ق.م. وعمره لم يتجاوز ٣٣ عاماً. (محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، بيروت، ط٣، ١٩٧١م، ص ٣١١ ـ ٣٢٥).

(١٥) سباهي: مشتقة من اصل فارسي سباه أي الجيش، وأطلقت على سلاح الخيالة (الفرسان) في الدولة العثمانية، وكانوا من الرعايا المسلمين، ومن ملاك الأراضي، وقد سرحهم السلطان محمود الثاني في بدايات القرن التاسع عشر (انظر: الموسوعة الميسرة، ص ٩٥٧) ,Redhouse, *Ottoman- English Lexicon*, 1971

عليهم لدرجة أنهم طالبوا الوزير بإصدار أوامر بقتل كل سكان حلب حتى يرتاحوا من معاناتهم، كما هددوا في آخر الوثيقة بأنهم على استعداد لهجر بيوتهم ومساكنهم وبلادهم كلها، إذا لم تتدخل الدولة لإيقاف تلك الاعتداءات.

نص الوثيقة:

الوثيقة الآن موجودة بأرشيف قصر طوپ قاپي وتحمل رقم E5565، وهاهي تنشر هنا بالكامل كما جاءت دون أي تصحيح أو تعديل، مع فك لرموزها. ونود الإشارة إلى أن نص الوثيقة الأصلي يخلو تماماً من علامات الترقيم، ونظراً لما لهذه العلامات من أهمية في فهم النص، وتقسيمه إلى عدة فقرات، لذا فقد استحدثت في النص المعاد طباعته هنا. وقد امتاز أسلوب الكاتب بأنه أبدل الهمزة بياء مثل نسايهم بدلا من نسائهم، كما وضعت الآيات والأحاديث بين قوسين () للتدليل على ذلك، وتمت الإشارة إلى أصولها في الهوامش.

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلامه. إن "الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون"[١٦]، الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء[١٧].

يقبلون الأرض بين يدي الوزير الأعظم[١٨] خلد الله أيامه بدوام أيام الخوندكار[١٩] الأعظم السلطان سليمان بن المرحوم السلطان سليم شاه بن عثمان،

---

(١٦) سورة البقرة (٢)، آية ١٥٧.

(١٧) راوي هذا الحديث عبد الله بن عمرو، وقد أورده كل من الترمذي وأبي داود في سننهما (انظر: محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق إبراهيم عطوة، مصر، ١٩٧٥، ج ٤ باب البر ص ٣٢٤) أبو داود الأزدي، سنن أبي داود، مراجعة محمد محي الدين، بدون مكان (ب. م)، بدون تاريخ (ب. ت)، ج ٤ كتاب الأدب ص ٢٨٥.

(١٨) وأحياناً يطلق عليه الصدر الأعظم، وهي ألقاب كانت تطلق على ما يسمى الآن في عرفنا رئيس الوزراء.

(١٩) وهو لقب فارسي الأصل بمعنى سلطان أو ملك، وأصل الكلمة: خداوندكار وتختص أحياناً إلى

خلد الله ملكه وسلطانه، وقهر عدوه ومن شانه وأدام سعده، وكبت ضده، وعلا جده، وينهون ما حل بأهل مدينة حلب وساير قراها من الألف فارس التي جهزت لحفظ حلب، بل لدمارها ودثرها، ومن العايدين من العساكر من الشام، ومن علي باك بن سوار[٢٠] من النزول في زروع الناس، بخيامهم وخيلهم ورحلهم، والنهب وأكل غالب زروعهم، بالقهر من غير ثمن، والدخول على نسايهم وأولادهم في بيوتهم، وضربهم عند المنع لهم عن ذلك، والتطاول إلى هتك الحريم وخطف الصبيان، وأخذ العمايم عن رؤوس الناس، نهاراً وليلاً، وأخذ خيولهم وجمالهم وبغالهم وحميرهم، وتحميلها بغير أجر، وأخذ دراهم على ما لم يحملوه، هذا إذا ردوا بعضها إلى أصحابها بعد الجهد الجهيد، والشتم والسب والضرب، وأخذ العبيد بطريق أنهم يسخروهم، فيستمر بأيديهم قهراً، فيأخذوهم بغير رد، وتسخير الناس، ومن لم يطعهم في ذلك قتلوه، وأخفوا خبره، وقد فقد بذلك أنفار عدة، وذهبوا كأمس الدابر، والميت الغابر، ومنهم من نزل في بيت واستقر به، وفي كل يوم يدور على بيوت الناس، فيدخل هجوماً على اي بيت كان كبيراً أو صغيراً، جليل أو حقير، ويقول اخرجوا حتى نسكن هنا، فإن أمكنهم دفعه بغير شئ دفعوه، وإن لم يمكنهم ذلك فما يخلصهم إلا أن يعطوه المائتي درهم والثلاث مائة، بعد الدخول عليه والتخضع له، وكلما شكا أحد إلى من له الحكم عليهم يتغافل عنه، وإن أجاب أجاب بجواب خروج الروح أطيب منه، فإن الإنسان يموت في اليوم والليلة ألف موتة لما يحصل عليه وعلى أصحابه وجيرانه وأهله والمسلمين، وإذا شكوا إلى خسرو باشا فما يروه، وإذا رأى يرسل من جاويشيته واحداً للمتمرد، فما يرجع من عنده إلا

خنكار: انظر شمس الدين سامي، قاموس تركي (استانبول ١٣١٧) ص ٧٤٣ ــ ٧٥٤، و ص ٩٨٥. J. Redhouse, *A Turkish And English Lexicon* (Istanbul, 1980), p. 833.

(٢٠) وهو حاكم إمارة ذي القادر، وقد شارك هو وولداه مع العسكر العثماني الذي أخمد تمرد جان بردي الغزالي، واستمر علي بك شاه سوار على حكم إمارة ذي القادر حتى عام ٩٢٨هـ/ ١٥٢٢م حين استدعاه الوزير قرهاد باشا مع عدد من أبنائه، وأمر بقتلهم جميعاً وزالت إمارتهم، وضمت أملاكها للدولة العثمانية (انظر: القرماني، أخبار الدول، ص ٣٤٠).

وقد عرض الضرب عليه، وعلى الشاكي، وإذا كلّم أحدهم عن هذه الفعال بكلمة، وقيل له ما يليق أن تفعلوا مثل هذه الفعال في مملكة الخوندكار الأعظم، وهذا مما يُعرض على الباب الشريف والأمير فرهاد باشا، فما يجيبوا إلا بالسب والشتم لفرهاد باشا وللمتكلم وبعض المتكلمين معهم، في مثل ذلك يحصل له الضرب، على مثل هذه الكلمات ويقولوا نحن أرسلونا ولم يعطونا شيئاً يكفينا من مال الخوندكار الأعظم فكيف نفعل، مالنا إلا[٢١] ننهب ونأكل، وقد أشاعوا هذه الشناعة السيئة في عرض السلطنة، وتزايد أمرهم حتى لا يمكن أحداً أن يردهم وقد أضر ذلك بحال الناس الضرر البالغ، فإنا لله وإنا إليه راجعون، وما طمعهم في ذلك إلا لجراءتهم على الأمير فرهاد باشا وهزيمته منهم فإذا كان فعلهم مع أميرهم المعظم ذاك، فكيف يكون في الرعية، "فصبر جميل والله المستعان[٢٢]"، وقد فوضوا أمرهم إلى الله تعالى، وعرضوا حالهم إلى[٢٣] الباب الشريف، طالبين من الصدقات الشريفة كشف الضرر عنهم، وإيقاع النقمة بالمذكورين، فإن الفساد حصل من غالبهم، بحيث أنه ما بقي يتميز الخبيث من الطيب، وأن لم يبطش بهم بطشة يذهب فيها النحس والجيد، وإلا يفسد الحال، فأنه قد جرت عادة الله تعالى في غالب أحكامه أن يضر الخاص لمصلحة العام، عرضنا حالنا ليُرَدَّ لنا ما حل بنا، فإن ذلك أمر قد فات، وقد حل بنا ما حل، ولكن ليقتص منهم، فيرتدع غيرهم، في المستقبل عن فعل شئ من ذلك، في أيام الدولة الشريفة وبعدها كما فعل الله تعالى بالأمم الخالية، التي يمتنع أهل هذا الزمان من الوقوع فيما عذبت عليه الأمم الماضية، ولقد أهلك الله تعالى أمما كثيرة، بعقر ناقة صالح عليه السلام[٢٤]، وهو

---

(٢١) الأصح أن يقول: ما لنا إلا أن ننهب ونأكل.

(٢٢) سورة يوسف (١٢)، آية ١٩.

(٢٣) الأصح أن يقول: وعرضوا حالهم على الباب الشريف.

(٢٤) أرسل الله تبارك وتعالى نبيه صالحاً إلى قوم ثمود، فكذبه أصحابه، فأرسل الله إليهم ناقة عظيمة عشراء من صخرة صماء، كما سألوا، لتكون حجة الله عليهم في تصديق صالح (عليه السلام)، وأخبرهم صالح بأن الماء يكون يوماً لهم وآخر للناقة، فإذا كان يوم شربهم لا تشرب الناقة شيئاً من الماء، وتسقيهم لبناً، وإذا كان يوم الناقة شربت الماء كله ولم تبق لهم شيئاً، فنادوا أشقاهم وكان

غني عن العالمين وقد قال صفي الدين الحلي[٢٥] أبياتاً في معنى ذلك وهي[٢٦] (الكامل):

مارتب الله الحدود وقصده	في الناس أن يرعى المسئ ويرحم
لو شاء قال دعوا القصاص ولم يقـ	ـل بل في القصاص لكم حياة تُنْعِمُ
أن كان تعطيل الحدود لرحمةٍ	فالله أرأف بالعباد وأرحم
فأجز المسئ كما جزاه بفعله	وأحكم بما قد كان ربك يحكم
عقرت ثمود له قديماً ناقة	هو الغني عن الورى والمنعم
فأذاقهم سوط العذاب وأزهم	بالرجف يخسف أرضهم ويدمدم
وكذلك خير المرسلين محمد	وهو الذي في حكمه لا يظلم
لما أتوه بعصبة سرقوا له	إبلاً من الصدقات وهو مصمم

اسمه قدار بن سالف فعقر الناقة، فأرسل الله عليهم صيحة واحدة صاح بها جبريل (عليه السلام)، فلم تبق منهم عين تطرف، وقتلتهم جميعاً، ويبسوا كما يبس الزرع والنبات. وللوقوف على الآيات التي تناولت قوم صالح انظر القرآن الكريم سورة القمر (٥٤) آية ٢٣ ــ ٣٢) سورة الشمس (٩١) آية ١١ ــ ١٥. وانظر تفسير تلك الآيات في: محمد علي الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، ج ٣، ط٧ (بيروت، ١٩٨١) ص ٤١١. ص ٦٤٥) محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، ج ٣، ط ٤ ١٩٨١) ص ٢٨٧ ــ ٢٨٨) ص ٥٦٦ ــ ٥٦٧.

(٢٥) هو عبد العزيز بن سرايا بن نصر الطائي السبنسي، نسبة إلى سبنس، بطن من بطون طي، ولد في الحلة بالعراق عام ٥٧٧هـ/ ١٢٧٨م، وكان تاجراً يتنقل بين الشام ومصر وماردين، وفي رحلاته كان يمتدح الملوك والأعيان، وله ديوان مشهور، مات في بغداد، واختلف في تحديد تاريخ وفاته، فمنهم من قال بأنه توفي عام ٧٥٠هـ/ ١٣٤٩م، ومنهم من قال عام ٧٥٢هـ/ ١٣٥١م. (انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد سيد جاد الحق، القاهرة ط٢، ١٩٦٦، ج ٢ ص ٤٦٩ ــ ٤٨١) صفي الدين الحلي، ديوان صفي الدين الحلي، بيروت، (ب. ت)، ص ٥ ــ ٧) محمد فريد وجدي، موسوعة القرن العشرين، ج ٥ ص ٥٢٥ ــ ٥٢٨).

(٢٦) قال هذه الأبيات للسلطان الملك الصالح أبا المكارم بن السلطان المنصور يحرضه على إيقاع العقوبة على بعض اللصوص الذين هجموا على بيته، وسرقوا متاعه، ثم ذهبوا إلى نائب للسلطان، فحماهم النائب واستخدمهم لديه، وهذه الأبيات من قصيدة طويلة تحتوي على ٥٥ بيتاً والأبيات هنا من ابيات رقم ٣٤ ــ ٤٤، والبيت قبل الأخير اقتبسه الشاعر من المتنبي. (انظر: القصيدة كاملة في: ديوان صفي الدين الحلي، ص ٥٦ ــ ٦٨).

لم يعف بل قطع الأكف وأرجلاً   من بعد ما شمل[٢٧] النواظر منهم

ورماهـم مـن بعـد ذلك بجـــرة   نـــار الهواجـر فوقها تتضـــرم

ورجـا أنـــاس أن يـرق عليهـــم   فأبى وقال كذا يجازى المجرم

وكذا فتى الخطاب قاد بلطمة   ملكـــاً لغســـان أبوه الأيهم[٢٨]

فشكا وقال له أيلطم ســوقـة   ملكاً؟ فقال أجل وأنفك يرغم

وأنظر لقول ابن الحسين[٢٩] وقد رأى   حالاً تشـــق على الأبي وتعظم

"لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى   حتى يراق على جوانبـه الدم[٣٠]

هذي العبارة للمحقق عبـــرة   والله أعلم بالصواب وأحكم[٣١]

وينـزه مقـام حـضرة الملك الأعظـم الخونـدكار، عـز الله أنـصاره، وضـاعف

---

(٢٧) والأصح سمك النواظر.

(٢٨) وهو جبلة بن الأيهم بن جبلة الغساني من آل جفنة آخر ملوك الغسانة في بادية الشام، ولا يعرف تاريخ ولادته، ومات عام ٢٠هـ/ ٦٤١م. قاتل ضد المسلمين في دومة الجندل عام ١٢هـ/ ٦٣٣م. واليرموك ١٥هـ/ ٦٣٦م ثم أسلم تودخل المدينة، ولطم جبلة عين (وقيل أنف) رجل من مزينة، فأمره عمر بالاقتصاص منه، فاستنكر جبلة هذا الحكم وقال: "أو عينه مثل عيني؟ والله لا أقيم بلاد علي به سلطان "فارتد عن الإسلامي ودخل بلاد الروم ونزل بالقسطنطينية عند هرقل ملك للروم ومات هناك، لمزيد من المعلومات أنظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٨ (بيروت، ب. ت) ص ٦٣ ـ ٦٤) أحمد بن محمد بن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق أحمد أمين وأحمد الوين وإبراهيم الأبياري، ج ٢، ص ٢ (القاهرة، ١٩٥٦) ص ٥٦ ـ ٥٧) خير الدين الزركلي، الأعلام، ج ٢، ص ٨ (بيروت، ١٩٨٩) ص ١١١ ـ ١١٢.

(٢٩) وهو أبو الطيب المتنبي (٣٠٣ ـ ٣٥٤هـ/ ٩٦٥م)، واسمه أحمد بن الحسين بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي، ويعتبر المتنبي أحد مفاخر الأدب العربي، ولد بالكوفة في محلة تسمى "كندة" ونشأ بالشام. لمزيد من المعلومات عنه انظر: خير الدين الزركلي، أعلام، ج ١ ص ٩ (بيروت، ١٩٩٠) ص ١١٥.

(٣٠) كان المتنبي سائراً من الرملة يريد إنطاكية سنة ٣٣٦هـ/ ٩٤٧م فنزل بطرابلس وبها إسحاق بن إبراهيم الأعور بن كيغلغ، وكان جاهلاً، وكان بينه وبين المتنبي عداوة قديمة، فقال له أصحابه: أرسل للمتنبي حتى يمدحك، ولم يفعل المتنبي، وبعدها خرج المتنبي إلى دمشق، فلحقه ابن كيغلغ ولم يتمكن منه، وظهرت القصيدة، وهي تتكون من ٣٦ بيتاً، ورقم هذا البيت هو ١١ من القصيدة. أنظر القصيدة كاملة في: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العبكري المسمى بالتبيان في شرح الديوان، ج ٣ (بيروت، ب. ت) ص ١٢١ ـ ١٣٢.

(٣١) هذا البيت من وضع الكاتب وليس من أقوال صفي الدين الحلي.

اقتداره، من أن تنسب هذه الأفعال إلى مادته الشريفة، فقد قال أفلاطون[٣٢] الإلهي السلطان كالبحر الذي تمد منه الأنهار، فإن كان عذباً عذبت، وإن كان ملحاً ملحت، وقال كسرى أنو شروان: من أخذ مال رعيته ليشيد به ملكه كمن أخذ من أساس حايط بيته تراباً، ليشيد أعلاه، فيوشك أن يسقط الحايط، وقد كتب إليه ملوك الروم: أن عرفني كيف تسوس رعيتك؟ فكتب إليه أني لا أخلف وعداً ولاعيداً. وهذه الجماعة المفسدة كان يريد لهم أمير يضبط أحوالهم، ويردعهم عن أفعالهم، إذا هددهم خافوا منه، وإذا وعدهم وثقوا بكلامه، فرحمة الله الشاملة ومغفرته الكاملة على المرحوم السلطان سليم شاه، طيب الله ثراه، وجعل الجنة مأواه، كيف توجه بتلك الجنود والعساكر والخلايق والدساكر، في زمن استواء الغلال، فضبط أمورهم، وذب عن أموال المسلمين، وأرزاقهم، وغلالهم، ودوابهم، وعيالهم، ولم يحصل منه للرعية إلا كل خير وجميل وكشف الظلامات، وأمن الطرقات، وقد حذا حذو الاسكندر في تمهيد البلاد، وحفظ العباد، وقد مر بالاسكندر يوم من أيامه لم يسأل فيه حاجة، فقال: والله ما أعد هذا اليوم من ملكي، فقيل له: ولم أيها الملك؟ فقال: لأن لذة الملك لا توجد إلا بإغاثة الملهوفين، ومكافأة المحسنين، والعفو عن المذنبين. وقد خربت البلاد، وهلكت العباد، وانتهكوا حرمة الأرض المقدسة، التي هي بلاد الإسلام من ألف عام، ولم يرعوا لها حرمة، وهي أرض المحشر والمنشر، وإليها تشد الرحال في الجاهلية والإسلام، وهي مهبط وحي الله تعالى، ومنبع أنبيائه عليهم الصلاة والسلام، ونقول كما قال الله

---

(٣٢) وهو من أشهر فلاسفة اليونان القدماء، ولد أفلاطون بجزيرة أجين سنة ٤٢٧٠ ق. م. وهو من عائلة ألاستقراطية عريقة، تعرف على الفيلسوف سقراط، فوهب حياته للفلسفة، واتخذه سقراط تلميذه الأول، ومكث معه ٨ سنوات، ثم نفي سقراط خارج البلاد، فنكب أفلاطون على تعلم الفلسفة، فذهب إلى إيطاليا ومصر ثم رجع إلى أثينا، وأسس بها داراً للعلوم، فبلغت شهرته الأفاق، واشتهر أفلاطون بسمو العقل وبعد النظر ـ ولا سيما في الأخلاق فطلبته بعض الدول لسن القوانين لتنظيم أمورها (لمزيد من المعلومات حول أفلاطون ومذهبه وآرائه انظر: جورج طرابيشي، ومعجم الفلاسفة، ط ١ بيروت، ١٩٨٧، ص ٦٤ ـ ٧٠: محمد فريد وجدي، موسوعة القرن العشرين، ج ١ ص ٤١٨ ـ ٤٣٠).

تعالى "ولو شاء ربك ما فعلوه"[٣٣] فلله الحمد على كل حال، ولقد فرحت الرعايا بورود الأحكام الشريفة، أن يجروا على القواعد القديمة ولم يحصل المراد، بل الذي كان له ملك، أو وقف في قرية، وللأصباهي[٣٤] فيها قيراط واحد، فيمنع المالك ومستحق الوقف من فلاحيه، ولا يمكنه من الدخول إليها، ويقول: ليس له عليها حق سوى حق التراب. أخرج ولا تدخل إليها، ويعطيه عن استحقاقه قدراً يسيراً، فيأخذ ما كان يأخذه صاحب الملك والوقف بأضعاف ما في تذكرته[٣٥]، ويحصل الضرر بذلك للمستحق، وقلة الإنصاف، ولا يقبلوا من الشرع الشريف، بل يعاملوهم بالعرف، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي القدير العظيم، فإن رحمتم المسلمين فأرسلوا أحكاماً، أن صاحب الملك والوقف المستمر على ما كان عليه من التصرف في ملكه، أو وقفه، وإذا كان على ملكه أو وقفه أصباهي، فيدفع المالك للإصباهي ما في تذكرته بزيادة، بحيث لا يضر الفلاح، ولا الإصباهي، ولا صاحب الملك والوقف، فإن الإصباهي إذا كان له في قرية مائة درهم، يأخذ عشرة أمثالها، مع ما يحصل منه على الفلاحين من الضرر والكلف والمظالم، بغير ذنب ولا جرم، وأكثر الفلاحين معهم في الزناجير والضرب والقهر، فإن كلمهم أحد بالشرع[٣٦]، يقولوا بالعرف[٣٧]، وإن أغلبوا بالعرف، يقولوا بالشرع والحال أنه لا عرفي ولا شرعي، ولكن على حسب ما يوافقهم، وما ثم حاكم شرعي أو عرفي في

---

(٣٣) سورة الأنعام (٦)، آية ١١٣: ١٣٨.

(٣٤) وتعني السباهي.

(٣٥) وهي كلمة تركية وتعني هنا صك أو سند أو ورقة تصدرها الجهات الرسمية في الدولة لشخص ما نظير منحه أو إعفائه من شئ ما، والمقصود هنا هو سند منح أقطاع، ولصاحب السند الحق في جباية الضرائب من الإقطاع الممنوح له. أنظر شمس الدين سامي، قاموس تركي (إستانبول، ١٣١٧) ص ٣٩١). J. Redhouse, *A Turkish and English Lexicon*, p. 523.

(٣٦) شرع: هي الأوامر والنواهي الإلهية، وما يأتي موافقاً للآيات والأحاديث وإجماع الأمة. انظر شمس الدين سامي، قاموس تركي، ص ٧٧٤.

(٣٧) العرف: هو ما لم يحدده الشرع أو القانون، ويأخذ في هذه الحالة بالعرف السائد في البلدة في الظروف العادية، لأنه في الظروف الغير عادية تطبق أحكام استثنائية، أنظر: شمس الدين سامي، قاموس تركي، ص ٩٣٣.

البلاد، يحكم بين الناس بالعدل والإنصاف، ولا يخلّص حقوق الناس. فالله الله تنظروا في أحوال المسلمين، وترفعوا عنهم الضيم، وإلا أن رسمتم تعطوهم دستوراً[٣٨] في قتل أهل المملكة عن آخرهم، حتى يستريحوا فإن موتة أطيب من موتات والمشيرون في تحصيل الأموال وعمارة دنياكم كثير، بخلاف من ينصح للآخرة، فإن حصلت الرحمة للرعايا، فبها ونعمت، وإلا فهم يخرجوا من ديارهم على وجوههم، ويتركوا منازلهم وأرزاقهم في جنب الله تعالى والله تعالى غالب على أمره، وما الله بغافل عما يعمل الظالمون"[٣٩] والسلام.

ويطالعوا[٤٠] العلوم الشريفة، من جهته أمر الحج، فإنه قد آن أوانه والشرع في أمره، فيرسلوا أولاقات[٤١] يحثوا في سيرهم وعجلتهم[٤٢] بكل ممكن، بأن الأمير بكلاربكي[٤٣] يشرع في ذلك، ويسفر الحاج، ويجهزوا صرر العرب[٤٤] على عادتهم القديمة، ليحصل الأمن للحاج[٤٥]، وإن لم يكن ذلك كذلك، فينقطع الحج في

---

(٣٨) المقصود بالدستور هنا رخصة أو إجازة: انظر: شمس الدين سامي، قاموس تركي، ص ٦١٠.

(٣٩) سورة إبراهيم (١٤)، آية ٤٣.

(٤٠) هكذا ورد في الوثيقة، والظاهر أنه بعد الانتهاء من تحرير المظلمة، تذكر كاتبها أو اصحابها أموراً لم يذكرها في النص، لذلك جاءت التكملة هنا.

(٤١) وهي كلمة تركية ومفردها أولاق بمعنى رسول أو ساعي أنظر: شمس الدين سامي، قاموس تركي، ص ١٢٩). J. Redhouse, *A Turkish and English Lexicon*, p. 256.

(٤٢) الأصح أن يقول: تعجيلهم.

(٤٣) وهي كلمة تركية، ويقال أحياناً مير ميران، وكلتاهما بمعنى أمير الأمراء أو الوالي في الولاية، وأصل الكلمة بكلربكي. أنظر: شمس الدين سامي، قاموس تركي، ص ٢٧٩) J. Redhouse, *A Turkish and English Lexicon*, p. 375.

(٤٤) الصرة: عبارة عن الأموال والهدايا التي كانت تُرسل من قبل السلاطين العثمانيين لتوزع على أهل مكة والمدينة (انظر: شمس الدينت سامي، قاموس تركي، ص ٨٢٦). ويعتبر السلطان محمد الأول (چلبي ٨١٦ ـ ٨٢٤هـ/ ١٤١٣ ـ ١٤٢١م) هو أول عمل الصرة لأهل الحرمين من الشريفين (انظر: النهروالي، الإعلام، ص ٢٥٦). وكان السلطان بايزيد الثاني (٨٨٦ ـ ٩١٨هـ/ ٤١٨١ ـ ١٥١٢م) يسرل في كل عام أربعة عشر ألف دينار ذهباص للحرمين الشريفين، يصرف نصفها على فقهاء مكة والنصف الآخر على فقهاء المدينة (أنظر: المصدر السابق، ص ٣١١).

(٤٥) إن الدولة العثمانية كانت تدفع بعض المبالغ لبعض القبائل العربية التي كانت تعيش بالقرب من الطرق التي كان يسلكها الناس والحجاج، وهذه الأموال كانت تدفع لهم نظير أشرافهم على حماية

هـذه السنة، ويبقى ذلك عار على الحضرة الشريفة الخونذكارية، نصرها الله تعالى، فالله الله في ذلك، ومثل الصدقات الشريفة لا يدل على صواب، وغير ذلك فإن بعض من ينزل من الإصباهية بالبساتين ظاهر حلب على الزروع، ليأكلوا ما يصلح لهم ولدوابهم منها ويخربوا الباقي بالدوس، فيمنعهم البستاني عن ذلك صوناً لرزقه، فيضرب ويهان حتى لا يبقى ببستانه شئ فيه فايده لهم ولا لخيولهم، فإذا طالبهم البستاني عند الرحيل بحق ما أتلفوه له، شكوا عليه بأنه سرق لهم متاعاً من البستان، وأحضروا من رفاقهم من يشهد بسرقة أسبابهم، ويحصل بذلك الأذى البالغ، وقد عمت البلية في مثل هذه الأمور وشئ لا يحصى، وقد اجتمعت الناس على أنه "ليس لها من دون الله كاشفة"[٤٦]. مولانا الوزير الأعظم يسأل من[٤٧] حامل هذه الرقعة عن هذه الأمور، وما وقع له ومن الإصاهية الأجواد، فإنهم ليسوا بالسوية، وقد غلبت المناحيس على الأجواد لكثرتهم، "وما تفعلوا من خير يعلمه الله"[٤٨] انهوا ذلك بعد تقبيل الأرض بأننا وما لنا لدى حضرة الوزير الأعظم.

قصة المماليك نصاح الآخرة[٤٩]

ولا تعلم حقيقة موقف الدولة العثمانية من هذه الشكوى، التي بَيَّنَ فيها أهالي حلب اعتداءات جنود الجيش عليهم، حيث لا توجد أدلة واضحة على موقف الدولة العثمانية تجاه هذه القضية، والتي ربما كانت أول شكوى ترفع ضد هؤلاء الجنود وأفعالهم، كما لا توجد أية إشارات تشير إلى وصول هذه العريضة إلى الوزير

أمن تلك الطرق من السارقين وقطاع الطرق، ممن كانوا يتعرضون للقوافل التجارية ولقوافل الحجيج.

(٤٦) سورة النجم (٥٣) آية: ٥٩.

(٤٧) الأصح أن يقول: يسأل مولانا الأعظم حامل هذه الرقعة.

(٤٨) سورة البقرة (٢) آية: ١٩٨.

(٤٩) هناك تفسيران لهذه الخاتمة، فربما أراد أن يشير إلى أن المماليك كانوا يقومون بمثل تلك الأفعال من ظلم وقهر، وعاقبهم الله تعالى بأن أزال دولتهم على يد آل عثمان. أو ربما أن يوضح بأن الأشخاص الذين رفعوا هذه العريضة إلى الوزير إنما يطالبون بضرورة إزالة الظلم الذي يقع على الرعايا أو المماليك، فهم بذلك يقدمون النصيحة التي ستخدم السلطان والوزير الأعظم عندما يجري سؤالها عن عدم منع الجنود والعساكر من القيام بمثل تلك الأعمال.

الأعظم، إلا إن وجود الوثيقة الآن في أرشيف قصر طوب قابي الذي كان مقر الحكومة العثمانية، وفيه كان يوجد الديوان الهمايوني، الذي كان يجتمع فيه السلطان من أركان دولته، لمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بشئون الإمبراطورية العثمانية، وهذا ربما دل على أن العريضة قد وصلت إلى السلطان هناك بدليل وجودها في أرشيف القصر المذكور.

وبما أن المظلمة قد كتبت من قبل العامة، فإن هذا يدل على أن الساسة العثمانيين كانوا يفتحون أبوابهم وصدورهم لسماع شكاوى الأهالي وعامة الناس، ولرفع الظلم الواقع عليهم، وهذا كان دأب السلاطين الأوائل، حيث كان من عادتهم المشاركة في حضور جلسات الديوان الهمايوني، وإذا تغيب السلطان فإن الصدر الأعظم يحل مكانه، ويستمع فيه لأصحاب القضايا، وكل صاحب قضية يتكلم عن نفسه بحرية تامة، ولا يحتاج إلى وكيل عنه أو محام، وكان هذا الديوان يجتمع أربع مرات في الأسبوع[٥٠]، لذا فمن كان الوالي لا ينصفه، بإمكانه أن يرفع أمره لهذا الديوان ليفصل فيه، وفي هذا الإجراء إنصاف للعامة.

وربما يتساءل القارئ عن مدى صحة هذه المعلومات الواردة في هذه العريضة، لأن الأهالي ربما يكونوا قد بالغوا في الأحداث من أجل كسب عطف السلطات العليا، ليتخذوا خطوات لتخليصهم من هؤلاء الجنود. وللتحقق من صحة المعلومات الواردة في المظلمة علينا أن ترجع إلى كتب المؤرخين، وبما أنه توجد كتب عربية أو تركية تناولت هذه الحادثة بعينها، إلا أنه لحسن الحظ، فقد كان هناك مؤرخ معاصر لدخول العثمانيين بلاد الشام وهو المؤرخ الدمشقي: محمد بن طولون (٨٨٠ ـ ٩٥٣هـ/ ١٤٧٥ ـ ١٥٤٦م)[٥١]، وقد ترك كتابين مهمين، الأول يعرف باسم: "إعلام

---

(٥٠) برنارد لويس، استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية، تعريب: د. سيد رضوان علي، ط ٢، السعودية، ١٩٨٢ ص ١١٢ ـ ١١٣.

(٥١) هو شمس الدين محمد بن علي، وضع ابن طولون ترجمة لنفسه في "الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون و"قد نشر في دمشق، ولد ابن طولون في شهر ربيع الأول ٨٨٠هـ/ يوليو ١٤٧٥م بمدينة الصالحية من ضواحي دمشق، وتثقف في مدارس دمشق، وحصل ابن طولون على إجازات في الفتوى والتدريس،

الورى بمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الشام الكبرى" وفيه يذكر المؤلف من ولي دمشق من المماليك إلى سقوط بلاد الشام في أيدي العثمانيين، مع ذكر أهم ولاتهم وتبيان أهم الأحداث في عهد كل منهم، وتنتهي أحداث الكتاب بحوادث عام ٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م.

أما كتابه الآخر فهو: "مفاكهة الخلان في حوادث الزمان"، وقد رتبه على طريقة الحوليات بالأيام والشهور والسنين، والكتاب عبارة عن مذكراته الخاصة مما شاهده وسمعه، ومما نقله عن كتب شيوخه، وهو سجل حضاري لمجريات الأمور في بلاد الشام، وهناك أخبار اجتماعية عديدة يمكن استخراجها من الكتاب، ويرد فيه إشارات عن أخبار مصر، ويقع المؤلف في جزأين، الأول يتناول الأخبار من سنة ٨٨٤ إلى سنة٩٢١هـ (١٤٨٠ ـ ١٥١٥م)، والتالي من سنة ٩٢٢ إلى ٩٢٦هـ(١٥١٦ ـ ١٥٢٠م).

أما المؤرخ الآخر الذي يمكن الاستشهاد بأقواله فهو المؤرخ المصري المعروف محمد بن إياس[٥٢] (٨٥٢ ـ ٩٣٠هـ/ ١٤٤٨ ـ ١٥٢٤م) الذي عاصر دخول العثمانيين مصر، وتاريخه يعرف باسم "بدائع الزهور في وقائع الدهور "ويركز ابن إياس أخباره عن مصر وما يحدث فيها من وقائع، إلا أنه يعطي معلومات إضافية عما وصله من أخباراً عن بقية أجزاء العالم الإسلامي، ويعطي ابن إياس في تاريخه المكون من خمسة أجزاء أخبار ومعلومات هامة عن الفترة التي عاصرها بين ٨٧٢ ـ ٩٢٨هـ/ ١٤٦٨ ـ ١٥٢٢م.

وللتحقق من صحة معلومات العريضة يجب مقارنة ما جاء فيها، مع ما كتبه هذين المؤرخين فعن استيلاء العساكر على بيوت الناس وطرد من فيها ليسكنوها

وشغل عدة مناصب، وله العديد من الكتب والمؤلفات (انظر: ابن طولون، إعلام الورى، ص ١٨ ـ ٢٤).

(٥٢) هو محمد بن أحمد بن إياس، كان أحد تلاميذ المؤرخ والفقيه المصري الشهير جلال الدين السيوطي (٨٤٩ـ ٩١١هـ/ ١٥٠٥ ـ ١٤٤٥م). وللمزيد عنه أنظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، بيروت، ١٩٩٦،٦/٥.

هم، فيروي ابن طولون بأنه في يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ رمضان ٩٢٢هـ / ٢٠ أكتوبر ١٥١٦م هجمت العساكر العثمانية التي خاضت معركة مرج دابق مع المماليك على دمشق وضواحيها بحثاً عن سكن لهم، وشرعوا بإخراج الناس من بيوتهم ورموا حوائجهم ومؤنهم، ولم يكن أمام المطرودين من منازلهم سوى الجوامع والمدارس ليتخذوها مساكن لهم، كما كان الجند يداهمون البيوت طمعاً في السلب والنهب[٥٣]. ويذكر ابن طولون أن هذه الأعمال لم تكن ترضي الساسة العثمانيين بدليل أن حاكم الشام قبض على شخص كان قد داهم بيت امرأة، فضرب عنقه وطاف برأسه في شوارع الشام ليرتدع بقية الجند، فأتت هذه الفعلة ثمارها، وخفت حدة مداهمات الجند للبيوت[٥٤]. أما ابن إياس فيقول بأنه بعد دخول السلطان سليم القاهرة، انتشرت الجيوش العثمانية في شوارع القاهرة تنهب كل ما يقع تحت يدها من خيراتها، ومن حاجات الناس، كما قاموا بنهب البيوت والسطو عليها بحجة البحث عن المماليك واستمروا على ذلك طيلة ثلاثة أيام وضع السلطان سليم جامعة من الإنكشارية على ابواب المدينة لتمنع العسكر من النهب"[٥٥].

كما أشارت العريضة إلى قضية هامة وهي عدم اكتراث الجيش بالأوامر الصادرة إليه من قادته فهم لا يسمعون لقائد الجيش فرهاد باشا، ويفعلون ما بدا لهم، وهذا يدل على بدايات تمرد جيش الإنكشارية على قادته. ويؤكد ابن إياس هذه الظاهرة بقوله بأنه "كان ينادى كل يوم بالأمان والاطمئنان في القاهرة، والعساكر لا تلقي بالاً لذلك وتستمر في السلب والنهب، مما أصاب الأهالي بأضرار بالغة"[٥٦].

أما عن اعتداءات الجنود على الفلاحين والأراضي الزراعية، فيقول ابن إياس

---

(٥٣) ابن طولون، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة، ١٩٦٤، ٢/ ٣٤ ـ٣٥، ص ٦٠.

(٥٤) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٥٥) ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، القاهرة، ١٩٦٠،٥/ ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٥٦) نفسه، ص ١٥٠.

بأن الجنود كانوا يذهبون كل صباح إلى الضياع ويقطعون ما فيها من البرسيم والفول ويطعمونها لخيولهم ودوابهم، كما كانوا يسرقون دجاج الفلاحين وأغنامهم، وتطور الأمر إلى سرقة أبواب بيوت الفلاحين وخشب سقوف منازلهم وأتلفوا معظم الضياع بهذه الأعمال[٥٧].

وخلاصة القول إنه بمقارنة ما ذكر بالعريضة بما أورده كل من ابن طولون وابن إياس، يمكن الجزم بأن مثل هذه الأعمال قد صدرت فعلاً من الجنود، ومثال هذه الأعمال تتكرر عند دخول العساكر لأي منطقة في الأيام الأولى من وجودهم، قبل أن يتمكن العثمانيون من إرساء قواعد الأمن والأمان، لأنها تكررت عند دخول الجنود بلاد الشام ومصر ودخولهم حلب بسبب ثورة جان بردي الغزالي، وكانت السلطات العثمانية تستنكر كل تلك الأعمال التي تصدر من قبل بعض العناصر الفاسدة في الجيش العثماني بدليل معاقبتها لمن يضبط بمثل تلك الأعمال.

ويمكن تفسير حرص السلطنة على ردع العسكر، ووضع حد للسلب والنهب والتخريب الذي تعرض له الأهالي تحقيقاً لهدفين أساسيين هما:ـ

أولاً كسب ود الأهالي، وإعلامهم بأن العهد الجديد يختلف في سياسته عن العهد القديم، وتلك حقيقة بديهية بالإدارة حيث حاولت الدولة العثمانية إظهار العدل للرعية ليدركوا الفرق بين النظامين الآفل والجديد.

ثانياً: أن لبلاد الشام وضعها الاستراتيجي الخاص في قلب العالم الإسلامي وقربها من مقر السلطنة العثمانية كان لا بد وأن تحظى بالمزيد من العناية والاهتمام بخلاف ولايات الأطراف التي غالباً ما تهملها المركزية في معظم الأحيان.

---

(٥٧) ابن إياس، المصدر السابق، ص ١٦٤.

مشاريع البنية التحتية في حلب

أواخر العصر العثماني

د. مهندسة نجوى عثمان[*]

مقدمة:

كانت ولاية حلب في العصر العثماني تأتي في المرتبة الثانية بعد استانبول. ففي عام ١٨٩٧ كان يحدها من الجنوب ولاية سورية (مركزها دمشق)، وغرباً البحر الأبيض المتوسط، وشمالاً ولايات أضنة وأنقرة وسيواس، ومن الشرق متصرفية الزور ونهر الفرات وولايتا ديار بكر ومعمورة العزيز[١].

أما مدينة حلب فقد شهدت توسعاً كبيراً خارج الأسوار، وبنيت فيها معظم الأحياء التي تشكل حالياً قلب مدينة حلب، والمركز التجاري والاقتصادي والإداري فيها. وهذه الأحياء هي: العزيزية[٢](١٨٦٨)، النيال[٣] (١٨٧٨)، الصليبة الصغرى والتلل[٤] (١٨٨٢)، الجميلية[٥](١٨٨٦)، الحميدية[٦](١٨٨٩)، السليمانية[٧] (١٨٩٥)،

(*) جامعة حلب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

(١) مجلة الشذور: الشذرة ٩ من المجلد ١ لعام ١٨٩٧.

(٢) ربما سميت بالعزيزية نسبة إلى السلطان عبد العزيز بن محمود الثاني (١٨٦١- ١٨٧٦) الذي أسست في عهده.

(٣) تنسب إلى محمد بن السيد عمر الشهير بالنبال، أحد الموظفين في حكومة حلب أيام الدولة العثمانية، وكان يجري في أملاكه بستان صغير في تلك الجهة.

(٤) كان مكانها تلالاً تعرف بمناشر الزبل، وهي وقف المدرسة الحلاوية. باعها متسلمو وقف المدرسة لترميمها.

(٥) نسبة إلى جميل باشا والي حلب (١٢٩٧- ١٣٠٤) إذ كان قصره أول بناء فيها، ولكن سميت في السجلات الرسمية بالسليمية نسبة إلى الأمير سليم نجل السلطان عبد الحميد الثاني.

الشيخ أبو بكر (١٨٩٧)، الإسماعيلية[٨]، ومحطة بغداد. وبدأ يظهر في هذه الأحياء طراز معماري جديد للأبنية السكنية متأثراً بطراز أبنية استانبول، وهو يختلف كثيراً عن البيت العربي في مدينة حلب القديمة داخل الأسوار، أو في الأحياء التي نشأت خارج الأسوار في العصر المملوكي (الجديدة وبانقوسا مثلاً). كما بني عام ١٨٩٩ برج الساعة الذي مايزال يعتبر من المعالم الرئيسة في المدينة، والذي يرتفع في ساحة باب الفرج أمام المكتبة الوطنية. وبلغت مساحة الأسواق ضعف مساحتها في العصور السابقة، ومعظم خانات حلب وقيسارياتها التي مازالت قائمة حتى الآن تعود إلى العصر العثماني. إذ كانت حلب مركزاً تجارياً هاماً في الدولة العثمانية، وأنشئت فيها عام ١٨٨٥ ثاني غرفة تجارة بعد إستانبول (١٨٨٣)، كما تأسست فيها أول شعبة للبنك العثماني تحت اسم "البنك السلطاني العثماني".

لن ندرس في هذا البحث التوسع العمراني للمدينة في العصر العثماني، بل سنتحدث عن المشاريع الحيوية للبنية التحتية في مدينة حلب أواخر العصر العثماني، الفترة التي اتهمت فيها الدولة العثمانية بالإهمال والتخلف.

وهناك نوعان من المشاريع: مشاريع أنجزت قبل انسحاب العثمانيين من حلب، ومشاريع بدئ بها ولكن لم تنجز بسبب الحرب العالمية الأولى.

١. المشاريع المنجزة:

وأقصد بها المشاريع التي أنجزت خلال هذه الفترة، قبل خروج الدولة العثمانية من حلب (إثر انكسارها في الحرب العالمية الأولى)، ومنها:

---

(٦) نسبة إلى السلطان عبد الحميد خان الثاني (١٨٧٦- ١٩٠٨).

(٧) تعرف باسم سليمان جلبي صاحب بستان كان في جهة منها.

(٨) نسبت إلى إسماعيل باشا الذي انتقل إلى السكن فيها من سراي إسماعيل باشا قرب ساحة بزة، والمعروف أن إسماعيل باشا بنى عام ١٨٩٣/١٣١١ مسجداً في سراياه.

طرق المواصلات الداخلية والخارجية:

أولاً . الجادات:

فتح في العصر العثماني عدد كبير من الجادات التي مازالت تشكل الشرايين الحيوية في جسم مدينة حلب، ومازالت هي الشوارع الرئيسة فيها حتى الآن (الصورة ١)، ومن هذه الجادات:

١. جادة جسر الناعورة:

بعدما أسس جميل باشا محلة الجميلية، وبنى فيها قصره، كما بنى محسن باشا قصراً له أيضاً، عمل جميل باشا عام ١٣٠١/١٨٨٣على فتح جادة عريضة، تمتد من باب الفرج مارة بالتكية المولوية فجسر الناعورة.

توسيع جسر الناعورة: تطلب هذا زيادة عرض جسر الناعورة، فأضيفت إليه عام ١٣١١/١٨٩٣ قنطرتان، فزاد عرضه بمقدار ذراعين من كل طرف[٩]، وأكملت الجادة إلى المكتب الإعدادي الملكي، ثم امتدت حتى وصلت إلى جامع زكي باشا[١٠] الذي بني عام ١٣١٦/١٨٩٨[١١].

وفي عهد رائف باشا (١٣١٣- ١٣١٨)/(١٨٩٥- ١٩٠٠) أنشئت جادتان تصلان بين هذه الجادة الرئيسة وبين الجادة الرئيسة الأخرى الموازية لها (جادة الخندق) وهما:

أ ـ جادة بارون: تمتد من جسر الناعورة (عند المتحف حالياً) إلى جادة الخندق، وقد عُرفت هذه الجادة باسم شارع بارون، أو شارع السيد.

---

(٩) كامل الغزي . نهر الذهب في تاريخ حلب . دار القلم العربي بحلب ١٩٩٣، ٣/٣٢٤، ومحمد راغب الطباخ . إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء . دار القلم العربي بحلب ١٩٨٨، ٣/٣٨٦.

(١٠) الغزي، ٣/٣١١.

(١١) نجوى عثمان، الهندسة الإنشائية في مساجد حلب، جامعة حلب ١٩٩٢، ص٢٦٣.

ب ـ جادة الساعة: تمتد بين الساعة وإدارة الديون العمومية (مزار السهروردي)، كما وسعت ساحة باب الفرج[١٢].

٢ـ جادة الخندق:

بعدما بدأ تصنيع العربات التي تجرها الخيول (الحنتور) في حلب عام ١٨٨٩، وصارت من الوسائل الرئيسة في النقل، وتحتاج إلى شوارع عريضة، بوشر سنة ١٣٠٩/١٨٩١ في عهد نوري باشا بردم الخندق المعروف بخندق العطوي، الذي يقع خارج الأسوار، ويفصل حلب القديمة عن الأحياء الشمالية خارجها، كحي الجديدة وحي العطوي. وكان في هذا الخندق مجرور عام، عملت الحكومة على تطبيقه، وتخليص المدينة من الروائح الكريهة المنبعثة منه عام ١٣٠٩/١٨٩١[١٣]، فأنجزت الحكومة بذلك مشروعين في مشروع واحد (تطبيق المجرور، وتنفيذ الجادة)، وفي عام ١٣١١/١٨٩٣ صار الناس يسيرون في هذه الجادة بكل سهولة[١٤].

في عهد رائف باشا مددت جادة الخندق سنة ١٣١٥/١٨٩٧ من باب النصر إلى باب الحديد وبانقوسا، فهدم خان الدلال باشي، وصار بعضه جادة[١٥].

ثم بدأت الحكومة بتمديد الجادة إلى طريق المركبات الآخذ إلى ميناء اسكندرون والمار قرب محلة السليمية (الجميلية)، وبما أن هذه الجادة سوف تمر فوق نهر قويق، فقد بوشر عام ١٣١٦/١٨٩٨ ببناء جسر عظيم على نهر قويق (تحت ساحة سعد الله الجابري حالياً)، صرف عليه ٣٠٠٠ ليرة عثمانية، وقد جاء آية للناظرين (الصورة ٢)، وصارت البساتين على جانبيه منتزهاً عاماً[١٦].

---

(١٢) الطباخ ٣/(٣٩٣- ٩٥).

(١٣) الغزي، ٣٢١/٣.

(١٤) المصدر نفسه، ٣٢٤/٣.

(١٥) المصدر نفسه، ٣٤٢/٣.

(١٦) الغزي، ٣٤٧/٣، والطباخ، ٣٩١/٣.

ثم في سنة ١٣١٧/(١٨٩٩- ١٩٠٠) تم تمديد جادة العطوي (الخندق) إلى ما عُرف فيما بعد بمحطة الشام للقطارات التي أنشئت عام ١٩٠٥.

وهكذا صارت جادة الخندق التي تمتد من باب الحديد إلى طريق اسكندرون ومحطة الشام أعظم جادة في حلب، وشطرت البلدة إلى شطرين تقريباً، وأخذ الناس في بناء الدور والمخازن والخانات والمقاهي في طرفيها[١٧] بطرازٍ معماري جديد. ومازالت هذه الجادة هي الشارع الرئيس والمركزي في حلب، تتمركز فيه وحوله الفعاليات الحيوية في المدينة خارج الأسوار.

سميت هذه الجادة بـ"طريق العربية"، ولتسهيل سير العربة التي تجرها الخيول (الحنتور) فيها فقد فرشت بالحجر الكلسي الأبيض، ولكنه اختل وتفتت تحت العجلات الحديدية للعربات، ففرشت عام ١٩١٢/١٣٣١ بالحجر البازلتي الأسود ذي المقاومة الكبيرة للتآكل.

ومن الجادات الرئيسة التي تفرعت عن هذه الجادة:

أ ـ جادة تمتد من الباب الثاني لدار الحكومة المعروف بباب السجن إلى باب النصر، تدعى حالياً "شارع الكواكبي"، ونفذت مع المرحلة الأولى لجادة الخندق. ففي عام ١٨٩١/١٣٠٩ اشترت الحكومة دوراً في محلة العوينة، هدمتها وأنشأت هذه الجادة، فاتصلت بالجادة الممتدة من باب النصر إلى باب الفرج عند مزار السُّهْرَوَردي.

ب ـ جادة امتدت من مزار السهروردي إلى العزيزية.

ج ـ جادة من باب الحديد إلى برية المسلخ مروراً بالباب الأحمر.

د ـ جادة من فرع دار الحكومة (شارع الكواكبي) إلى جامع العثمانية.

ولقد أجريت لهذه الجادات تسويات ترابية، وفرشت بالحجارة، إذ أصبحت طرقاً للعربات، وجعلت فيها مواقف ثابتة لهذه العربات.

---

(١٧) الطباخ، ٣/٢٩١.

ثانياً. الخطوط الحديدية:

لم تكتف الحكومة العثمانية بفتح الجادات داخل المدينة، وتعبيدها وفرشها بالحجارة، لتسهل النقل داخل المدينة، بل عملت أيضاً على ربط المدينة بغيرها من المدن والولايات المجاورة لها بشبكة من الخطوط الحديدية، نظراً للأهمية الاقتصادية الكبيرة لمدينة حلب، كأهم ولاية في الدولة العثمانية، بعد استانبول العاصمة. وهذه الخطوط هي:

١. خط حديد الشام:

في عام ١٣٢٣/١٩٠٥ جرى التوقيع على مقاولة إيصال الخط الحديدي من حماة إلى حلب. وكان الخط الحديدي قد مد قبل سنوات من محطة رياق (بلدة صغيرة بين بيروت والشام) إلى حماة. وفي سنة ١٣٢٤/١٩٠٦ تم مد الخط الحديدي من حماة إلى حلب (الصورة ١)، وبلغ طوله ١٤٣ كم، وخرج ألوف الناس يوم وصوله لمشاهدة ذلك[١٨].

محطة الشام: أقيمت هذه المحطة في غربي الجميلية (قرب مبنى المؤسسة العامة للخطوط الحديدية حالياً)، وقد بدأ العمل في بنائها عام ١٣٢٣/١٩٠٥، بعد أن تم الاتفاق بين الحكومة العثمانية وبين شركة حديد حماة وحلب على مد الخط الحديدي من حماة إلى حلب. وقد كانت هنالك عدة أماكن مقترحة لإقامة المحطة فيها، وهي: قارلق، وتحت القلعة (في مكان خرب)، والسليمية (الجميلية)، وبعد الاقتراع اختير موقع الجميلية.

يصفها الغزي بقوله: "تمتد من الجنوب إلى الشمال مسافة كيلومتر واحد وراء جبل قطيش المتصل بجبل الجوشن من شماله، وهي محطة عظيمة ذات غرف ومقاصير وأبهاء وأهراء ومعامل ومصانع، وقد أنبض (أنبط) فيها بئر واسعة ماؤها

---

(١) الطباخ ٣/٣٩٩.

النبع على أحسن ما يكون من العذوبة والصفاء. وهذه المحطة هي السبب في ترقي قيمة الأرض في محلة الجميلية وإقبال الناس على تعمير المنازل فيها"[١٩].

أقيم في محطة الشام احتفال كبير بوصول الخط الحديدي حَضَرَهُ الوالي محمد ناظم باشا ومأمورو الملكية والعسكرية، وكثير من العلماء والوجهاء وألوف الناس، وألقي فيه كثير من الخطب والقصائد، وكلها تثني على السلطان عبد الحميد[٢٠] (الصورة ٣).

والغريب أنه لم يبق من هذه المحطة العظيمة أي أثر الآن سوى الاسم، وأعتقد أنها كانت تشمل المساحة الممتدة من مباني جمعية السكك الحديدية - الممتدة بين جسر الجميلية وجسر طلعة الهندسة - إلى نهاية مبنى المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية، إذ يبدو أن هذه الأراضي هي ملك المؤسسة، لذلك أقامت منشآتها عليها.

٢- خط حديد بغداد:

في عام ١٩١١/١٣٣٠ كان ابتداء سير القطارات على سكة حديد بغداد من محطتها الأولى في حلب إلى راجو، ثم أخذ الخط يمتد حتى اتصل سنة ١٩١٦/١٣٣٥ بخط بوزنتي الكائن في جهة الأناضول المنتهي إلى محطة حيدر باشا في أوسكدار إحدى محلات استانبول[٢١].

وفي عام ١٩١٢/١٣٣١ سار القطار في جهة أخرى حتى وصل إلى جرابلس، وقد انعقد على الفرات عندها جسر خشبي وقتي يجتاز منه إلى الجزيرة. وفي عام ١٩١٤/١٣٣٣ تم إنشاء جسر جرابلس الذي بلغ طوله ٨١٢م وعرضه ٥,٥ م، ويتألف من ١٠ قناطر، مسافة كل قنطرة ٨٠ م، وقدرت نفقاته بـ ٣٠٠ ألف ليرة[٢٢]. ثم

---

(١٩) نهر الذهب ٢/٢٤٦.

(٢٠) الطباخ، ٣/٤٠٠.

(٢١) الغزي، ٣/٤١٤.

(٢٢) محمد فؤاد عينتابي ونجوى عثمان، حلب في مئة عام (١٨٥٠- ١٩٥٠) - جامعة حلب ١٩٩٣ ، ٢/١٢٩،

مازال الخط يمتد من هناك حتى جاوز ماردين، حيث وقف العمل بحدوث الحرب العامة[٢٣] (العالمية الأولى).

في العام نفسه (١٣٣١/١٩١٢) بوشر بفرع اسكندرون من سكة حديد بغداد، وفي عام ١٣٣٣/١٩١٤ أمر جمال باشا والي حلب جلال بك بأن يحمل العمال الذين يشتغلون في إصلاح طريق المركبات في جهة راجو، ليشتغلوا كعملة في طريق سكة حديد بغداد[٢٤]. وكانت معاشات المجندين والضباط الذين يعملون في خطوط المواصلات من ميزانية الجيش الرابع.

محطة بغداد: في عام ١٣٢٨/١٩١٠ بوشر ببناء محطة لسكة حديد بغداد، وهي محطة عظيمة من نوع المحطات المعروفة باسم (غار). وبوشر بمد الخطوط الحديدية، وتم بناء المحطة عام ١٩١١ وهي المحطة الأولى على هذا الخط، وتقع في كرم الخناقية. ومازالت محطة بغداد هي المحطة الرئيسة للقطار في سورية (الصورة ٤). وبعد إنشاء المحطة تكاثر البناء حولها، ونشأ حي جديد عرف بالاسم "حي محطة بغداد".

ويذكر الغزي أنه لما انتهت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ بانكسار الدولة العثمانية وحليفتها ألمانيا، تملك اليأس الجنود الأتراك والألمان، فأحرقوا جميع المحطات بين رياق وحلب، ونسفوا شبكاتها الحديدية، وهدموا سائر ما في هذا الطريق من الجسور، وانسحبوا إلى جهة حلب[٢٥]. كما هجم الشطار والدعار على محطة بغداد فاستلوا ما فيها من الأخشاب، وحطموا غالب زجاجها، وأوهوا الكثير من مبانيها[٢٦]. أما عبدو محمد فيذكر في مقالٍ نشر مؤخراً في مجلة المعرفة أن

والغزي، ٤٤٦/٣ .

(٢٣) الغزي، ٤١٤/٣.

(٢٤) المصدر نفسه، ٤١٦/٣ و٤٤١.

(٢٥) المصدر نفسه، ٤٩٧/٣.

(٢٦) المصدر نفسه، ٤٠٠/٢.

الخطوط الحديدية في بلاد الشام "دمرت تدميراً كبيراً أثناء الحرب العالمية الأولى بتوجيه من بريطانيا لرجلها لورانس الذي كان مرافقاً للشريف فيصل قائد القوات التي أرسلها الشريف حسين لبلاد الشام دعماً لقوات الحلفاء"[٢٧].

٣. الخط الحديدي الحجازي:

ونشير إلى أنه بوشر بمد الخط الحديدي الحجازي من الشام إلى المدينة المنورة عام ١٣١٨/١٩٠٠[٢٨]، ووصل أول قطار إلى المدينة المنورة في آب ١٩٠٨[٢٩].

وبذلك تكون حلب في أواخر العصر العثماني، قد اتصلت بكل من استانبول واسكندرون وبغداد وبيروت والحجاز عن طريق سكة القطار، ذلك المرفق الحيوي للنقل البري.

المؤسسات التعليمية:

أصدر السلطان عبد المجيد قانون إصلاح التعليم عام ١٨٤٦، فأخذت الحكومة بموجبه على عاتقها الإشراف على التعليم، واستحدث ديوان المعارف.

وتشجيعاً على طلب العلم صدر قانون عثماني يستثني الطالب من الخدمة في الجيش، على أن يقدم إثباتاً بأنه تقدم للامتحان في المدرسة. وفي أيام السلطان عبد الحميد الثاني أصدر أمره بأن يكتفى ممن يدعي طلب العلم، أن يكون مجاوراً في مدرسة ما، دون شرط الامتحان[٣٠]. والجدير بالذكر أن قانون إعفاء الطلبة من الخدمة العسكرية مايزال مطبقاً إلى أيامنا هذه.

ولن نقصر دراستنا في هذا البحث على منشآت التعليم العام، بل سنتحدث أيضاً عن كلٍ من التعليم الصناعي والزراعي والعسكري.

---

(٢٧) مآسي رجال عظام .. بحث في نهايات رجالٍ ودول في: مجلة المعرفة - وزارة الثقافة بدمشق - العدد ٥٠٤ السنة ٤٤ أيلول ٢٠٠٥ ص١١٣.

(٢٨) الطباخ، ٣٩٨/٣.

(٢٩) قصي الحسين، مراجعة لكتاب عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية: مجلة الاجتهاد، بيروت، السنة ١١ عام ١٩٩٩ ع ٤٤، ص٢٤٦.

(٣٠) الغزي، ١٣٥/١.

منشآت التعليم العام:

بعدما أنشئت دائرة المعارف في حلب بحدود سنة ١٣٠٠/١٨٨٢[٣١]، شُكلت لجنة باسم "لجنة المعارف"، كانت وظيفتها البحث عن الأوقاف المندرسة، أي التي ليس لها كتاب وقف معمول به، فتنتزعها من المتغلبين عليها، ويُصرف ريعها في نفقات مدارس ومكاتب جديدة تُفتح باسم "مكاتب المعارف"[٣٢]، هذا إلى جانب المكاتب الوقفية. وبذلك اتسع نطاق المعارف بحلب اتساعاً كبيراً جداً.

وكان عدد المدارس الابتدائية في ازدياد مستمر، نتيجة الوعي بأهمية التعليم وضرورته، ففي عام ١٩٠٠ كان عدد المدارس الابتدائية للمسلمين في حلب ٩٠ مدرسة. أما المدارس الأجنبية والطائفية فقد بلغ عددها شاملة الابتدائية ٣٩ مدرسة، وهذه المدارس بدأت إرساليات أجنبية.

كان التدريس يتم في المباني الوقفية (المدارس والمساجد)، أو حولت بعض الدور السكنية الكبيرة المساحة إلى مدارس. ثم أخذت الدولة تهتم بإقامة مبانٍ خاصة بالتعليم.

وسنركز اهتمامنا في هذا البحث على المباني التي أنشأتها الدولة العثمانية في حلب مدارس للتعليم.

١ـ المكتب الإعدادي الملكي:

هو أول مدرسة إعدادية تدرس فيها العلوم وفق أسس التدريس الحديثة، وهو أول مدرسة عامة يدرس فيها أبناء جميع الطوائف الدينية في حلب، وقبلها كانت لكل طائفة دينية مدارسها.

---

(٣١) كان مقرها في غرفة بدار الحكومة، وفي عام ١٣٢٦/١٩٠٧ أنشئ لها مبنى خاص في باب الفرج عند ضريح السهروردي، ثم جعل هذا المبنى مقراً لدائرة البريد والبرق والهاتف، فدائرة الديون العمومية، وبعد الاستقلال صار مقراً لشرطة النجدة في باب الفرج، ثم عيادات سنية للشرطة.

(٣٢) الغزي، ١/١٣٧.

خُطط لبنائه بالجميلية في أيام جميل باشا (١٢٩٧- ١٣٠٤)، ولكنه عُزل قبل أن يبدأ بالتنفيذ، فبوشر ببنائه عام ١٣٠٤ بعدما تولى حلب عثمان نوري باشا (١٣٠٤- ١٣٠٥)، ثم توقف البناء إلى أن تم في عهد الوالي عارف باشا عام ١٨٩٢/١٣١٠ (الصورة ٥).

سُمي أولاً المكتب الإعدادي الملكي، ثم عُرف عام ١٩١٢/١٣٣٠ بالمكتب السلطاني، وعندما افتتحت في حلب مدارس ثانوية أخرى أطلق عليه اسم التجهيز الأولى عام ١٩٤٢، وبدءاً من العام ١٩٤٧ حمل اسم ثانوية المأمون[٣٣]، وما يزال (الصورة ٦).

جعل فيه قسم ليلي (داخلي) فيه قاعات للدرس، وبيوت للمنامة وقاعة للمائدة، وقسم نهاري.

يصفه الغزي بقوله: "هو مكتب عظيم لا يضاهيه في البلاد العثمانية غير استانبول مكتب بسعته وكثرة غرفه وحسن هندامه وانتظامه. أحاطت به من جهاته الثلاث فسحات عظيمة.... مساحة عرصته تزيد على ٦٠ ألف ذراع مربع، وهي محتكرة من وقف المدرسة الرضائية (العثمانية)، تدفع عنها جهة المعارف إلى متولي المدرسة مبلغاً معلوماً... وهو معدود من المكاتب الثانوية، فالعلوم التي تقرأ فيه هي العلوم التي تقرأ في تلك المكاتب"[٣٤]. وقد صرف عليه نحو ٣٠ ألف ليرة عثمانية[٣٥].

ومازال هذا المكتب المدرسة الثانوية الأولى للبنين في حلب.

المكتب الإعدادي للإناث: وبعد عام واحد من إحداث المكتب الإعدادي للبنين، أحدث (عام ١٨٩٣/١٣١١) مكتب إعدادي للإناث تدفع دائرة المعارف

---

(٣٣) المأمون (الذكرى الماسية) ـ كتاب وثائقي، حلب ١٩٦٨ ص١١، والمأمون (الذكرى المئوية)، دار القلم العربي بحلب ١٩٩٤، ص٢٢.

(٣٤) نهر الذهب، ٢٤٣/٢.

(٣٥) الطباخ، ٣٨٦/٣.

نفقاته[٣٦]. وهذا يعني أن اهتمام الدولة لم يكن مقتصراً على الفتيان فقط، بل كان الاهتمام بتدريس الفتيات متوازياً ومتزامناً مع الفتيان.

٢. مكتب المعلمات:

على الرغم من ظروف الحرب العالمية الأولى، فإن الدولة العثمانية لم تهمل جانب التعليم بكل مراحله، بل كانت تعد الكوادر اللازمة للقيام بالعملية التعليمية، فاشترت الإدارة العسكرية بحلب عام ١٩١٥/١٣٣٤ دار البلدية الكائنة في الجميلية، التي كانت معدة لسكنى الولاة، وجعلتها مكتباً للمعلمات سمته "مكتب سليمان الحلبي"، تنويهاً بذكر هذا الرجل الذي كان خلاص مصر وعودتها إلى الدولة العثمانية بواسطته.

وكان الساعي إلى إيجاد هذا المكتب جمال باشا، والمساعد له في الحصول عليه والي حلب مصطفى عبد الخالق[٣٧].

وإن تسمية دار المعلمات باسم سليمان الحلبي في ذلك الوقت لفتة ذكية من جمال باشا، لتحفيز أبناء الأمة للذود عن حياض الوطن ضد الأعداء، وتقديم النفس في سبيله، فمن يقدم على مثل هذا العمل يكرم ويخلد أيما تكريم وأيما تخليد.

وما زال هذا المبنى قائماً، وفيه مقر ثانوية معاوية، وهي المدرسة الثانوية الأولى للبنات في حلب (الصورة ٧).

٣. مكتب المعلمين:

جعل قسم من المكتب الإعدادي الملكي (ثانوية المأمون) داراً للمعلمين في حلب، ففي نشرة مديرية الإحصاء للسنة الدراسية ١٣٢٥- ١٩٠٩/٢٦، ذكر أن عدد طلاب دار المعلمين بحلب ٩٢ وبدمشق ٩٦ طالباً. وكانت إدارته وإدارة مكتب المعلمات والمكتب الإعدادي للبنات تابعة إلى إدارة المكتب الإعدادي الملكي.

---

(٣٦) الغزي، ٣٢٤/٣.

(٣٧) المصدر نفسه، ٤٥٩/٣.

وفي سنة ١٩١٦/١٣٣٥، أثناء الحرب العامة، أمر جمال باشا بأن يبنى في أرض الميدان شمالي حلب مكتب ليكون مقراً لـ "دار المعلمين".

فاهتمت الجهات العسكرية بتنفيذ أمره، وجمعت له البنائين والحجارين من الجنود والمهاجرين الأرمن، وشرعوا بالعمل. وجعلت أجرة العامل يومياً رغيفين من الخبز، فهرع إلى العمل بهذه العمارة خلق كثير، وانتهى العمل خلال أشهرٍ، وجاء المكان على غاية ما يرام من حسن البناء، وكثرة الخلوات والأبهاء[٣٨] (الصورة ٨).

استعمل البيتون المسلح في تسقيف هذا المبنى، وهذا يعني أن استعمال البيتون المسلح في التسقيف بدأ في العصر العثماني، لا كما يظن بأن قبة الكاتدرائية المارونية التي أنشئت عام ١٩٢٠ هي أول عنصر من البيتون المسلح ينشأ في حلب.

٤. مكتب التطبيقات:

يقع شمالي دار المعلمين مباشرة، ويعتقد أنه أنشئ في السنة نفسها التي أنشئت فيها دار المعلمين، ليجري فيها طلاب دار المعلمين التطبيقات (التدريبات) العملية على الدروس التي يتلقونها (الصورة ٩).

ولقد أقيمت في جمادى الأولى ١٩١٦/١٣٣٥ حفلة شائقة بمناسبة تحويل مكتب التطبيقات التابع لدار المعلمين إلى مكتب ليلي (داخلي)، وقام معلمو وطلاب دار المعلمين بترتيب الحفلة[٣٩].

وهذا المكتب يستعمل الآن مقراً للمعهد الرياضي.

٥. مكتب الفيوضات الابتدائي:

يقع في برية المسلخ (جب القبة). ورد ذكره بين المكاتب الابتدائية التي افتتحت أواخر العصر العثماني، دون أن يذكر تاريخ بنائه[٤٠]. وهو يحمل كل سمات العمارة العثمانية. وفي أيام الحرب العالمية الأولى جعل مقراً للجيش العثماني.

---

(٣٨) الغزي، ٣٥٥/٢، و٤٧٥/٣.

(٣٩) جريدة فرات، العدد ٢٢٦٢، الأحد ٢٤ جمادى الأولى ١٣٣٥.

(٤٠) مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ٣١ السنة ٦ عام ١٩٣٤، ص١٧.

في عهد الانتداب الفرنسي أضيفت المئذنة والمدخل الذي كتب فوقه نص يحمل التاريخ ١٩٢٠، وهذا ما جعل المؤرخين ينسبون المبنى إلى العهد الفرنسي[٤١].

وهذا المبنى يقسم الآن ٣ أقسام هي: التغذية المدرسية، ثانوية صفية القرشية للفنون النسوية، مدرسة صفية القرشية الابتدائية.

التعليم الفني:

أ. المجال الصناعي:

حرصت الحكومة العثمانية على أن تنشئ جيلاً يهتم بالصناعات، فتحد بذلك من البطالة، وتصلح الأطفال الذين لا رغبة لديهم بالدراسة في الكتاتيب، فافتتحت مكتب الصنائع، وبذلك بدأ التعليم الصناعي الفني المنظم في حلب.

١ـ مكتب الصنائع (الإصلاح خانه):

فتحت الحكومة أول مكتب للصنائع في حلب في ١٨٦٨/١٢/٢٦، سمته: إصلاح خانه، لتعليم الأولاد الذين لا يداومون على الكتاتيب والغير ملتزمين بأي عمل (الذين يبقون في الشوارع)، بعض الصنائع اليدوية: كالخياطة والحياكة، وقد بلغت أول حصيلة للأولاد المسجلين فيه ٤٠ تلميذاً.

وكان مقر هذا المكتب في دارٍ جميلة شهيرة يملكها بنو العكام، تقع جنوبي جامع الحيات، المعروف قديماً بالمدرسة الناصرية (غربي القلعة)، يفصل بينهما عرض الطريق، اشترتها الحكومة، واستعملتها إصلاح خانه[٤٢].

ولقد أرادت الحكومة أن تجعل لهذا المكتب جهة دَخْلٍ تقوم بالنفقات التي صُرفت عليه، فباعت جبل النهر، وهو في ذلك الوقت من الأراضي الأميرية الموات التي لا يتصرف بها أحد، واشتراه جماعة من المسيحيين، وعمروه محلةً لهم على نسق جديد من الأبنية وسعة الشوارع، سميت بـ "محلة العزيزية"[٤٣].

---

(٤١) لمياء الجاسر، مدارس حلب الأثرية، دار الرضوان بحلب ٢٠٠٠م، ص٤٨٩.

(٤٢) الغزي، ١٠٤/٢.

(٤٣) المصدر نفسه، ٣٩٦/٢، و٣٠٥/٣- ٣٠٦.

وتشجيعاً للطلاب، وترغيباً لهم ولذويهم على الانتساب إلى المكتب، فقد جرى الامتحان الأول في ١٨٦٩/١١/٢٨ بحضور الوالي والمسؤولين في الولاية، وعُرضت مصنوعات الطلبة من أنواع الألبسة والأحذية والجزمات، والكراسي والكنبات، وما نسجوه من الأقمشة المخترعة من الصوف والحرير[٤٤]، وتهافت الحضور على شرائها.

٢ـ مكتب الصنائع في دار الصابوني:

وفي عام ١٣١٩/١٩٠١ استأجرت دائرة المعارف دار الصابوني المشهورة[٤٥] في محلة داخل باب قنسرين أمام جامع الرومي، وجعلتها مكتباً للصنائع، تعلم فيه الصنائع التالية: النجارة والخياطة وعمل الأحذية (القندرات) ونسج الأقمشة الغزلية ونسج الجوارب. ولقد جمعت النفقات الأولية لهذا المكتب من دخل المسارح، وتولى الغزي إدارته، فأسس صنائعه ورتب أموره. وانتسب إليه في السنة الأولى نيف ومئة طالب[٤٦] (الصورة ١٠).

وفي عام ١٩٠٣ افتتح في المكتب الإعدادي الملكي (مدرسة المأمون) معرض عام للبضائع التجارية والصناعية الوطنية من حلب وأكثر البلدان الكبار في ولايتها كعينتاب والرها ومرعش (الصورة ١١).

وانتهزت إدارة المعرض هذه المناسبة لتبث روح المنافسة في الطلبة، ولتروج لمصنوعاتهم، كنوع من الدعاية للمكتب، فخصصت غرفة لعرض مصنوعات مكتب الصنائع، فأقبل الناس على شرائها باليانصيب، فراجت وربحت[٤٧].

---

(٤٤) حلب في مئة عام، ٧٦/١ و٧٩.

(٤٥) بناها سنة ١٢٥٥/١٨٣٩ الحاج أحمد الصابوني المتوفى عام ١٢٧٩/١٨٦٢، وصرف في عمارتها وزخرفتها ونقشها بالدهانات البديعة أموالاً كثيرة (الطباخ، ٣٠٥/٧).

(٤٦) الغزي، ٣٥٢/٣، والطباخ، ٣٩٨/٣، وحلب في مئة عام، ٥/٢.

(٤٧) الغزي، ٣٥٦/٣.

ب. المجال الزراعي:

نموذج الزراعة[٤٨] ومعمل الألبان:

ويندرج ضمن الدراسات الفنية المنهجية أيضاً المختبر الزراعي الذي أقامته الحكومة العثمانية في حلب، وسمته نموذج الزراعة، وكان هذا على مرحلتين:

١. نموذج الزراعة جنوبي الميدان:

ففي حدود سنة ١٨٨٩/١٣٠٧ بنت مصلحة الزراعة في جنوبي الميدان مكاناً سمته نموذج الزراعة، أحضرت إليه أوائل الزراعة الغربية على الطراز الحديث، فلم تنجح لضيق الأرض عن استعمالها، فانتقلت منه إلى قرية المسلمية، واستعمل محلها مكاناً لسياسة الحيوانات اللبنية سمته "سودخانه" أي دار اللبن، وجلبت إليه أحسن أنواع البقر، وشرع الموظفون فيه يعملون من ألبانها أنواع الجبن والزبد، وأقبل كبار الموظفين على شرائهما إقبالاً زائداً لرخصهما ولذتهما، غير أنه لم يمض غير قليل حتى أهمل وأقفر المكان[٤٩].

ثم صار مبنى إدارة معمل الألبان (بعد الاستقلال) مقراً لقسم البيطرة التابع لمديرية الزراعة الكائنة في الميدان (الصورة ١٢)، وحالياً هو مهجع لمجندي قسم من الجيش، وفي شرقيه المحلات التي كانت تصنع فيها الألبان، وفي غربيه حظيرة الحيوانات (الصورة ١٣). وكل هذه المباني مازالت قائمة، وبحالة جيدة، مع اختلاف وظيفتها.

لا يحمل المبنى أي تاريخ، ولكن بالمقارنة مع مبنى المعلمين، نرى أن طريقة التسقيف هي نفسها، وكذلك فإن بلاط الأرضيات متشابه، مما يثبت أنهما متزامنان.

---

(٤٨) أقام جمال باشا مزارع تجريبية لتربية الأشجار والأزهار وحدائق الخضار في بئر السبع والقسيمة والحافر بفلسطين، وكتب جمال باشا في مذكراته أنه قدم في هذه المشاريع خدمات قيمة، طبقت في المشاريع الزراعية اليهودية لاحقاً، كما أقام مدرسة زراعية في البقاع. (حسن كيالي، جمال باشا في سورية، مجلة الاجتهاد، بيروت. العددان ٤٥ و٤٦. السنة ١١. عام ٢٠٠٠، ص ٢٠٨- ٢٠٩ و٢١١).

(٤٩) الغزي، ٢/٣٥٥.

وكذلك فإن طريقة بناء واجهات المبنى (بالحجر المكردس) (الصورة ١٣) مماثلة للطريقة التي بنيت بها جدران غرفة المضخة في مشروع جر المياه من عين الميدان.

وتجدر الإشارة إلى أن معمل الألبان الواقع في الميدان حالياً قريب جداً من هذا المبنى. إذن تعود فكرة إنشاء معمل الألبان في هذه المنطقة إلى العصر العثماني.

كما صارت الأراضي التي كانت مختبراً زراعياً في العصر العثماني مقراً لمديرية الزراعة، أقامت ضمنها مبانيها المتعددة الاختصاصات، بالإضافة إلى المشتل الزراعي الذي تباع فيه أشتال الأشجار المثمرة والحراجية. وبالرجوع إلى مديرية السجل العقاري ومديرية الزراعة لمعرفة مساحة الأرض التي تتبع لها حالياً في الميدان تبين أنها تساوي ٣٩٧٨١٠ م٢.

٢. نموذج الزراعة في المسلمية:

يقع على بعد ٢٠ كم شمالي مدينة حلب قرب قرية المسلمية، في منتصف سهل انهدامي يجتازه نهر قويق، وتبلغ مساحته ١٢٥٠ دونماً[٥٠] (١٢٥٠٠٠٠ م٢). أي أن مساحة أراضي مشتل الميدان تساوي ثلث مساحة أراضي مشتل المسلمية تقريباً.

وهذا المشتل يعود إلى العصر العثماني، والمبنى المقام ضمنه والذي صار بعد الاستقلال مدرسة إعدادية ثم ثانوية زراعية تابعة لوزارة الاقتصاد الوطني، يعود إلى العصر العثماني أيضاً، وصار منذ عام ١٩٦٢ تابعاً لكلية الزراعة بجامعة حلب، ويضم حالياً مختبرات زراعية تابعة للكلية (الصورة ١٤).

هذا المبنى لا يحمل تاريخاً، ولكن بالمقارنة بينه وبين مبنى دار المعلمين نجد تشابهاً يساعدنا على ترجيح نسبته إلى العصر العثماني، وفقاً للمصادر التاريخية.

وبمقابلة مع مدير الثانوية الزراعية في الخمسينات الدكتور عبد الرزاق الحسن ذكر لي أن المنشاة كانت تضم أيضاً مبنى لسكن القائمين عليها، هدم منذ سنوات، ولربما أقيمت مكانه حظائر للأبقار.

---

(٥٠) تقرير عام (٢٠٠٣- ٢٠٠٤) لمركز أبحاث كلية الزراعة في جامعة حلب.

ج . المجال العسكري:

وشاءت الحكومة العثمانية أن يتلقى جنودها أيضاً تعليماً فنياً ، وأن يكونوا على مستوى رفيع من الخبرة والعلم واللياقة ، فأنشأت المكتب الرشدي العسكري.

المكتب الرشدي العسكري:

هدمت الحكومة الدار التي كانت مقراً للإصلاح خانه (مكتب الصنائع) غربي القلعة مع دورٍ أخرى اشترتها عام ١٨٨٢/١٣٠٠ ، وعمر جميل باشا مكتباً رشدياً عسكرياً كبيراً تم بناؤه عام ١٨٩٩/١٣١٧ ، هو أول مكتب رشدي عسكري ينشأ في حلب (الصورة ١٥ والصورة ١٦). يقع بين جامع الحيات ومدخل سوق الضرب[٥١]. وظل هذا المكتب يعمل إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى، فأعيد مكتباً للصنائع[٥٢]. ثم عرف باسم المدرسة الحمدانية[٥٣]، وبعدها شغلته دائرة المعارف[٥٤]، التي عُرفت فيما بعد باسم مديرية التربية والتعليم، ثم مديرية التربية. وفي أيامنا هذه هو مقر لمديرية الخدمات الفنية. ومازال بحالة إنشائية جيدة، وهو أحد المعالم الرئيسة التي تحيط بالقلعة.

المستشفيات العامة:

١. مستشفى الغرباء (المستشفى الحميدي):

بوشر به أيام والي حلب جميل باشا عام ١٨٨٢/١٣٠٠ ، وقد كان مكانه تل عظيم من الأتربة (جنوبي الدرب الذي يدخل منه إلى سوق الضرب)، ثم توقف العمل فيه بعدما ارتفع من أبنيته مقدار ثلاثة أمتار. وفي عام ١٨٩٦/١٣١٤ شكلت لجنة

---

(٥١) الطباخ، ٣٧٤/٣- ٣٧٥، والغزي، ١٠٤/٢.

(٥٢) الغزي، ٢٨٠/١.

(٥٣) خير الدين الأسدي، أحياء حلب وأسواقها ـ وزارة الثقافة بدمشق ١٩٨٤ ، ص١٤٧.

(٥٤) محمد أسعد طلس، الآثار الإسلامية والتاريخية في حلب، مديرية الآثار العامة في سورية ١٩٥٦، ص٣٢١.

لإكمال عمارته أيام والي حلب الوزير رائف باشا[٥٥]، وتم بناؤه عام ١٣١٥/١٨٩٧. ثم جهز بالأدوات اللازمة، وفرش بالأَسِرَّةِ وفُتح للمرضى الغرباء والفقراء عام ١٣١٨/١٩٠٠ (الصورة ١٧).

تبلغ مساحة هذا المستشفى ١٧٩١٣ ذراعاً مربعاً، ويضم ٣٢ غرفة، بعضها للرجال وأخرى للنساء، بالإضافة إلى غرف المعاينة والانتظار والأطباء والممرضين والخدمات والعمليات الجراحية، مع أماكن للتشريح ومخازن للمؤونة، وبستانين كبيرين طول كلٍ منهما ٨٤ م، وعرضه ٢٠ م حول المستشفى[٥٦].

يصفه الغزي بقوله: "هو مستشفى حافل، يقل نظيره في البلاد العثمانية"[٥٧].

صار اسمه فيما بعد "المستشفى الوطني"، وقد كان له دور كبير في علاج فقراء مدينة حلب وريفها. وعندما افتتحت كلية الطب في حلب عام ١٩٦٧، لم يكن أي من مستشفى حلب الجامعي[٥٨]، أو مستشفى الكندي[٥٩] قد افتتح، فكان طلاب كلية الطب يتدربون في المستشفى الوطني.

وبعد افتتاح عدد من المستشفيات الحكومية أو الخيرية التي تداوي الفقراء مجاناً، خف دور المستشفى الوطني، وفي عام ١٩٨٨ صار مقراً للمعهد المتوسط الصحي، وأخيراً فرغ من المعهد، وأظن أنه سيستثمر فندقاً.

٢. المستشفى العسكري:

كان أول مستشفى من نوعه يبنى في سورية، أنشأه إبراهيم باشا المصري عام ١٨٣٢، حينما استولى على حلب (١٨٣٢- ١٨٤٠).

---

(٥٥) حلب في مئة عام، ١/١٩٢- ٩٥ .

(٥٦) الطباخ، ٣/٤٩٤، والغزي، ٣/٣٥١.

(٥٧) نهر الذهب في تاريخ حلب، ٣/٣٥١.

(٥٨) افتتح مستشفى حلب الجامعي عام ١٩٧٦. (عبد المجيد الرضوي، تاريخ المؤسسات الصحية والطبية في حلب، حلب، ٢٠٠٤، ص٨٨).

(٥٩) افتتح مستشفى الكندي عام ١٩٧١ بمساهمة من جمعية مكافحة السل، وكان طلاب كلية الطب يأخذون فيه دروساً سريرية للأطفال فقط. ثم أكملت بقية الشعب فيه. (الرضوي، ص١٤٣).

ثم قامت الدولة العثمانية بتوسيعه، فأنشأت في غربيه حديقة تسقى من دولاب يجري الماء إليه من قسطل الرمضانية. وفي أيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) وسعت الحديقة، وزيد فيها زيادة عظيمة، فأصبحت بستاناً كبيراً، وعمر في أطرافها عدة خلاوٍ، زيدت بها غرف المستشفى، فصار بذلك من أعظم مستشفيات سورية بسعته، وكثرة خلاويه وبستانه، وحسن موقعه، ولطف مناظره، وجعل في جنوبيه حمام كانت تفتح في بعض الأحيان لعامة الناس من غير العساكر[٦٠].

وظل المستشفى العسكري يقوم بدوره في مداواة المجندين إلى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، ثم افتتح المستشفى العسكري في الإسماعيلية، وأهمل مستشفى الرمضانية، ثم هجر، وصار تجار المباني يقضمون منه قطعة إثر أخرى.

الحدائق والمنتزهات العامة:

١ـ منتزه الميدان:

لعل أول حديقة عامة مع مقهى خارج الأسوار، تذكرها كتب التاريخ العثماني، أقامها والي حلب ثريا باشا عام ١٢٨٠/١٨٦٣. إذ خطر له أن يجعل الميدان الأخضر الواقع شمالي حلب منتزهاً عاماً. فبنى في جنوبي الميدان على ربوة منه بيت قهوة، وعمل وسطه شبه برج من الأخشاب ليقف عليه أصحاب الموسيقى والمطربون. فأقبل الناس عليه للانشراح والانبساط مدة، ثم أهملوه لبعده. وعلى تمادي الأيام خرب بيت القهوة، ... غير أن هذا المكان ظل معدوداً من جملة منتزهات حلب، يقصده بعض الناس أحياناً للانشراح بمروجه وعين الماء التي فيه[٦١].

٢ـ منتزه السبيل:

بدأت البلدية بتعميره في باحة السقاية القديمة المعروفة باسم سبيل الدراويش

---

(٦٠) الغزي، ٣٣٩/٢.

(٦١) الغزي، ٣٥٥/٢.

الواقعة شمال غربي حلب سنة ١٣١٤/١٨٩٦، وانتهت عمارته عام ١٣١٥/١٨٩٧ أيام رائف باشا. وقد بنت البلدية عليه سياجاً عظيماً، وعمرت على ظهر السبيل غرفتين جميلتين، وملأت باحته بالغراس المتنوعة من أشجارٍ وأزهارٍ، وعملت في أواسطه حوضاً صناعياً على شكل نصف دائرة، يمثل حوضاً طبيعياً يجري إليه الماء من بئر حفرت قربه، يرفع منها الماء بواسطة دولابٍ أمريكي يدور بالهواء، وبني تحت هذا الدولاب صومعة، وهو أول دولاب أحضر إلى حلب على هذا الطراز. وأنشأت البلدية في هذا المنتزه قهوة[٦٢]، تستقبل فيها الضيوف وتقيم الاحتفالات، ومازال هذا المنتزه من الأماكن العامة المشهورة والمقصودة في حلب للنزهة والاستمتاع، ومازالت تقام فيه بعض الاحتفالات والحفلات.

وفي عام ١٣١٦/١٨٩٨ أسست الحكومة مخفراً عسكرياً في شرقي المنتزه لحراسته[٦٣]، إذ كان بعيداً عن البنيان.

٣. حديقة المنشية:

أنشأها في محلة العزيزية علي محسن باشا الذي كان يدير شؤون الولاية عام ١٣١٨/١٩٠٠ بدل أنيس باشا، الوالي الجديد المعين في حلب. ومن وصف الغزي لها: تشتمل على أزهار بديعة وأشجارٍ جبلية متنوعة، وحفرت فيها بئر ركب عليها دولاب هوائي يرفع الماء إلى برميل ينحدر الماء منه إلى حوض صناعي، على مثال حوضٍ طبيعي، مثل به مضيق الدردنيل، قام في جهة منه شبه جبلٍ صغير ينبع منه الماء بطريقةٍ صناعية كأنه يتفجر من عين طبيعية[٦٤].

وقد بني إلى جانب حديقة المنشية مخفر جميل واسع جداً عام ١٣١٨/١٩٠٠، وقام هذا المخفر بدورٍ كبيرٍ في حراسة حديقة المنشية وروادها (الصورة ١٨).

ومازالت حديقة المنشية والمخفر من المعالم المتميزة في حي العزيزية.

---

(٦٢) المصدر نفسه، ٢/٤٠٠ و٣/٣٢٤ و٣٤٢، والطباخ، ٣/٣٩٠ـ ٩١.

(٦٣) الغزي، ٢/٤٠٠ و٣/٣٤٢.

(٦٤) نهر الذهب، ٢/٣٩٩ و٣/٣٥١.

وفي عام ١٩٥٦ اقتطع جزء من هذه الحديقة، وجعل مركز انطلاق لباصات النقل الداخلي، كما اقتطع قسم آخر وجعل صيدلية عمالية، والقسم الشمالي صار كراجاً، وأنشئت دورات مياه عامة في الجهة الشرقية منها.

وتفكر البلدية حالياً بإقامة مرآبٍ عام بعدة طوابق، والمتبنين للمحافظة على المواقع الأثرية يعارضون، ومازال الموضوع، يناقش في الاجتماعات وعلى صفحات الجرائد.

مشاريع المياه:

١ ـ تغطية قناة حيلان:

كانت مدينة حلب منذ القدم تسقى بماء قناة حيلان. وحيلان قرية شمالي حلب فيها عيون جمعت مياهها وسيقت إلى حلب بقناة مكشوفة خارج المدينة ومغطاة داخلها.

كانت مياه القناة تصل إلى حلب ملوثة (آجنة آسنة) لكثرة ما يتساقط فيها من الأوساخ والجراد، إذ بلغ طول القسم المكشوف منها ١٣ ألف ذراع. وكان الأطباء قد قدموا تقريراً إلى الحكومة العثمانية، وضَّحوا فيه المخاطر التي تحملها مياه القناة الملوثة، فقطعت المياه عن حلب لمدة شهرين. ثم عمدت الحكومة إلى تغطية القناة وتطبيقها عام ١٣٠٩/١٨٩١- ٩٢[٦٥]، فكان هذا من الأعمال الجليلة التي قامت بها البلدية في عهد رئيسها عبد الرحمن الحموي.

ولم تكن مياه قناة حيلان كافيةً لإرواء أحياء حلب وأهلها، كما أنها كانت لا تصل إلى الأحياء المرتفعة كالعقبة وقلعة الشريف، فكانوا يستعينون بمياه الآبار، أو يجمعون مياه الأمطار بصهاريج يجعلونها في بيوتهم.

٢ ـ مشروع الري من العوينة:

وكانت هنالك عوينة (عين صغيرة) تنبع من جبل الحوار عند المدخل الغربي

---

(٦٥) جريدة بيروت، العدد ٥٣١، الاثنين ٧ رمضان ١٣٠٩، والطباخ، ٣٨٦/٢.

للجبيلة وسط الجادة الممتدة من دار الحكومة إلى جادة الخندق، فنصبت الحكومة عام ١٨٩٩/١٣١٧ دولاباً يدور بقوة الهواء ليرفع ماء العين إلى حوضٍ عظيمٍ أنشأته قرب الدولاب، ثم يُنْقل الماء من الحوض بواسطة قساطل مطمورة تحت الأرض، وممتدة إلى قرب باب الفرج، وقد جعل لها منافذ لولبية، يوضع فيها خرطوم للرش[٦٦].

وبذلك ساهم هذا المشروع الصغير في حل مشكلة المياه بقسم من المدينة.

٣ـ مشروع تزويد حلب بمياه العين البيضا وعين التل:

في عام ١٩١٦/١٣٣٥ بدأت مياه الآبار والينابيع تنضب، وقلَّ ماء قناة حيلان ونهر قويق، وكثرت شكوى الناس من هذه البلية التي لا دخل للحرب العامة في وجودها، بل هي إرادة ربانية قضت بألا يقع في موسم الشتاء ثلج على جبال عينتاب، وغيرها من الجبال التي صب ماء عيونها في مجرى نهر قويق، كما يقول الغزي.

وكان جمال باشا قائد الجيش العثماني مطلعاً على قلة ماء حلب، وقد أخبره الأطباء بأن ماء القناة والنهر ـ مع قلته ـ يحمل أنواعاً من جراثيم الأمراض القتالة التي يخشى على العساكر من فتكها (انتشر وباء التيفوئيد في حلب عام ١٩١٥)[٦٧]. فاهتم بجر ماء عين التل والعين البيضا[٦٨] الواقعتين شمالي الميدان إلى حلب، ومر هذا المشروع بمرحلتين:

أ ـ تمديد قساطل الخزف إلى الميدان: مد جمال باشا من العين البيضا إلى محلة الميدان قساطل خزفية، وعمل في هذه المسافة حوضين عظيمين، يصب الماء فيهما لسقاية الجنود والدواب، على أن يصرف ما فاض عن الحوض الثاني إلى البلدة، فلم ينجح هذا العمل، لأن قساطل الخزف (الفخار) عجزت عن تحمل ثقل (ضغط) الماء، فتشققت، وجرى الماء منها هدراً.

---

(٦٦) الغزي، ٣/٣٤٧.

(٦٧) حسن كيالي، الاجتهاد (٤٥- ٤٦)/٢٠٩.

(٦٨) العين البيضا تقع شمالي حلب، وعين التل تقع على مقربة منها (شماليها) (الغزي ٢/٣٥٦).

ب ـ تمديد القساطل الحديدية إلى حلب: عندما رأى جمال باشا فشل المشروع الأول بسبب عدم تحمل القساطل الفخارية لضغط المياه، أحضر قساطل حديدية قطر كلٍ منها ٧ قيراط (٢٢٤مم)[٦٩] من جهة يافا وغيرها، وبنى بجانب العين بيتاً لوضع مضخة ترفع الماء من العين إلى قساطل الحديد، وفي مدة وجيزة لا تتجاوز الشهرين، وصلت القساطل إلى رأس جادة التلل في محلة الهزازة، وهناك وجد مكاناً فسيحاً لا بناء فيه، يبلغ نحو ١٠ آلاف ذراعٍ مربعٍ، استوهبه جمال باشا من أصحابه، وعمر فيه حوضاً كبيراً[٧٠] ذا أروقة مسقوفة بأقبية، يصب فيه الماء، ومنه تتفرع القساطل الحديدية إلى المآخذ المتفرقة في محلات حلب[٧١].

ونقل الماء أيضاً من حوض محلة الهزازة إلى حوض العوينة بواسطة قناة كبيرة حديدية يرفع فيها الماء بواسطة محرك ناري. ومن حوض العوينة تتفرع أقنية لسقاية بعض المحلات الجنوبية في مدينة حلب[٧٢].

وعمر في رحبة باب الفرج حوضاً جميلاً بديع الصنعة، يصب فيه الماء، فينفر إلى الأعلى قدر رمحٍ، ثم يصب في حويضٍ مستورٍ، له مآخذ مغروسة بدائره. وعمل لأخذ الماء عدة مراكز أقصاها عند خان الجمرك في سوق السقطية، وفي وسط جادة الخندق الآخذة إلى باب النصر. وقد أقيم عند حوض باب الفرج حفل كبير بمناسبة انتهاء المشروع[٧٣].

٤ ـ مشروع الري من عين الميدان:

لم تقف الجهود الساعية إلى تأمين المياه إلى جميع أحياء حلب عند هذا الحد، بل حررت مصلحة النافعة (الأشغال العامة) عام ١٣٣٥/١٩١٦ عين الميدان (ذكرناها في

---

(٦٩) القيراط يساوي ٣٢ متراً مربعاً (الغزي، ١/ ٩٠).

(٧٠) أقيم مكان هذا الحوض مبنى الإطفائية القديمة، ثم مجمع الباسل الاستهلاكي. فهل استفادت الإطفائية من خزان المياه هذا؟ وهل أقيمت في هذا الموقع لهذا الغرض؟

(٧١) الغزي، ٢/ ٣٥٦

(٧٢) المصدر نفسه، ٢/ ٣٧٤- ٧٥.

(٧٣) المصدر نفسه، ٣/ ٤٧٦.

فقرة الحدائق العامة)، ومدت منها قساطل حديدية إلى حوضٍ بني في ظاهر محلة ألتونبغا (برية المسلخ) يصب فيه الماء بواسطة مضخة تدفعه بقوة محرك، لإيصال الماء النظيف إلى جميع محلات حلب التي كان بعضها مايزال محروماً من الماء لقلته(٧٤).

وما زالت الغرفة التي أنشئت للمضخة موجودة (الصورة ١٩)، وكذلك المضخة والقساطل الحديدية، والتمديدات داخل العين وحولها (الصورة ٢٠)، واستعمل بعض الأنابيب الحديدية لعمل تعريشات للنباتات المحيطة بالعين.

وإلى سنوات قليلة خلت، كانت مياه العين صالحة ويسبح فيها المجندون المقيمون في معمل الألبان (مدرسة البيطرة)، ثم تسربت إلى العين المياه القذرة من معمل الألبان الجديد، فتلوثت مياهها.

ولقد كنت مترددة في نسبة غرفة المضخة إلى العصر العثماني، إذ إن طريقة بناء جدران الغرفة (بما يسمى حالياً الحجر المكردس) لم ألحظها إلا في الأبنية الحديثة، كشكل من أشكال (الفنتازيا) وأعمال الديكور، ولقد شكك بعض زملائي المهندسين بنسبة هذه الغرفة إلى العصر العثماني استناداً إلى طريقة بناء جدرانها، ورجحوا أن تعود إلى عهد الاحتلال الفرنسي، ولكنني اطلعت على وثيقة من الأرشيف العثماني(٧٥)، رسمت فيها غرفة عند عين ماء على بعد نصف ساعة عن حلب (عندما كانت الحمير وسيلة المواصلات)، وقد بنيت جدرانها بالطريقة نفسها التي بنيت بها جدران غرفة المضخة في مشروع عين الميدان (الحجر المكردس)، وتعود الوثيقة إلى عام ١٩٠٤، مما يؤكد نسبة المشروع إلى العصر العثماني (الصورة ٢١).

استفادة الفرنسيين من مشاريع المياه العثمانية:

عندما منحت بلدية حلب عام ١٩٢٩ شركة الكهرباء والنقل امتياز إسالة المياه إلى حلب، نصّت مواد الاتفاقية وملحقاتها عام ١٩٢٩ و١٩٣٠، أنه على البلدية أن

---

(٧٤) المصدر نفسه، ٢/٣٥٦.

(٧٥) بلاد الشام في الوثائق العثمانية (كتيب عن المعرض الذي أقيم بمناسبة مؤتمر بلاد الشام في العصر العثماني)، الوثيقة ٤٣ ص٥٨.

تسلم إلى الشركة منابع عين التل مع تأسيساتها الموجودة وجميع التأسيسات الممددة الخادمة لجر مياهها وتوزيعها على مدينة حلب، وكذلك الآبار والتأسيسات التي قد استعملتها المدينة لهذه الغاية، ومتى تسلمت الشركة كل التأسيسات الموجودة لعين التل تصبح هي المكلفة بتأمين مصلحة المياه.

وقسم حساب الإنشاء الأولي لمشروع المياه قسمين:

القسم الأول: المسمى حساب الإنشاء الأولي للإسالة القديمة والتوزيع، ويختص بتأسيسات الإسالة القديمة والتوزيع وتحسين ينابيع عين التل.

والقسم الثاني: المسمى حساب الإنشاء الأولي للإسالة الجديدة ويختص بتأسيسات الإسالة الجديدة للمياه[٧٦].

وقد أنجز المشروع عام ١٩٣٣، ولكنه لم ينجح. ففي عام ١٩٤٤ عانت حلب من أزمة كبيرة في المياه، واتبع نظام التقنين في توزيع المياه، ولم تحل المشكلة إلا بوصول مياه الفرات إلى حلب عام ١٩٥٥[٧٧].

نلاحظ أن هذا الامتياز لم يلغ المنشآت التي أقيمت في العصر العثماني، بل استفاد منها، وحافظ عليها، وكانت جزءاً من نصوص الاتفاق وشروطه.

البرق والهاتف:

البرق:

في عام ١٨٦١/١٢٧٨ تم الشروع في تمديد السلك البرقي في حلب وبعض ملحقاتها، وفي عام ١٨٦٣/١٢٧٩ صارت المخابرات بين حلب واستانبول بواسطته[٧٨]. والمعروف أن بداية استعمال التلغراف السلكي كانت بين ١٨٥٠ و١٨٦٠. إذن

---

(٧٦) ملحق اتفاقية ١٧ تشرين الأول عام ١٩٢٤ المتعلق بامتياز تأسيس واستثمار الكهرباء والترام والمياه في مدينة حلب في ١٩٢٩/٩/٢٨، ودفتر شروط ملحق باتفاقية امتياز توزيع الماء الموقع في ١٩٣٠/٤/١٢.

(٧٧) نهاد القاضي، مدينة حلب قبل وبعد جر مياه نهر الفرات إليها، في "مجلة العمران"، وزارة الشؤون البلدية والقروية بدمشق، السنة الثانية، العدد (٢٠- ٢١- ٢٢) (عدد خاص عن حلب)، ص١٤٧.

(٧٨) الغزي، ٣/ ٢٩٨ و٣٦٤، وحلب في مئة عام، ٤٨/١. وكتيب: بلاد الشام في الوثائق العثمانية (الوثيقة: الأرشيف العثماني، إراده داخليه رقم ٣٤٠٦٩) ص ١٨.

كانت الدولة العثمانية تتابع التطورات العلمية والاختراعات الحديثة، وتضعها مباشرة في الاستعمال في ولاياتها. وهذا تطلب طبعاً إحداث دائرة خاصة بهذه الخدمة الجديدة، وكملت عمارة دائرة البوسطة والتلغراف (البريد والبرق) بدار الحكومة (سابقاً) على يمين الداخل إليها عام ١٣٠٣/١٨٨٥[٧٩].

وأنشئت، وبشكل متسارع، مراكز أخرى للبرق. ففي عام ١٣٠٨/١٨٩٠ كان في ولاية حلب ١٤ مركزاً للبرق، وكان مركزا حلب وإسكندرون يخابران باللغات: التركية والعربية والفرنسية وبقية اللغات الأجنبية، أما المراكز الأخرى فكانت تخابر باللغتين التركية والعربية[٨٠].

وظلت الحكومة تسعى إلى إيصال هذه الخدمة إلى معظم المدن التابعة لولاية حلب، القريبة من المدينة والبعيدة عنها، ففي عام ١٣١١/١٨٩٣ مد السلك البرقي من حلب إلى الرقة، ومن حلب إلى دير الزور[٨١]، وفي عام ١٣٢١/١٩٠٣ مد السلك البرقي من حلب إلى الباب[٨٢].

الهاتف:

عمدت الحكومة العثمانية عام ١٩١١ إلى وصل مخافر مدينة حلب بالتلفون (الهاتف)، وطرحت في العام نفسه مناقصة لوصل الهاتف للعموم، كما سنرى.

٢ ـ مشاريع لم تنجز:

هنالك عدد من المشاريع الحيوية لمدينة حلب، طُرحت مناقصاتها أو نُفِّذ جزء منها، ثم توقفت بسبب الحرب العالمية الأولى، وأكملت في عهد الانتداب الفرنسي، فنسبت إليه، ومازال أهل حلب، حتى الآن، يظنون أنها من إنجازات الانتداب، ومنها:

---

(٧٩) الطباخ، ٣/٣٨٠.

(٨٠) الغزي، ١/٢٧١.

(٨١) الغزي، ٣/٣٢٤.

(٨٢) المصدر نفسه، ٣/٣٥٦.

١ ـ التوزيع العام للبرق والهاتف.

٢ ـ الكهرباء.

٣ ـ النقل بالحافلات الكهربائية (الترامواي)[٨٣].

ولقد طرحت الحكومة العثمانية هذه المشاريع الثلاثة عام ١٩١٠- ١٩١١ للمناقصة في امتياز واحد، بعد أن وضعت شروطه (الصور ٢٢ و٢٣ و٢٤)، ويتلخص موضوعه بما يلي[٨٤]:

١ـ التوزيع العام للبرق والهاتف والنقليات العامة كافة.

٢ـ التوزيع العام للقدرة الكهربائية ضمن مدينة حلب، وتمديد الخطوط وتركيب التجهيزات اللازمة لذلك.

٣ـ تمديد الخطوط الحديدية والشبكة الكهربائية للحافلات لتسييرها في مدينة حلب وضواحيها.

وحددت الحكومة العثمانية خطوطاً إجبارية على من سينفذ الامتياز مع التقيد بمساراتها، وتركت له حرية تقديم اقتراحات لخطوط أخرى. وأما الخطوط الإجبارية فهي[٨٥]:

أ ـ خط (من الشرق إلى الغرب) يمتد من الجميلية ماراً بباب الفرج وجادة الخندق فباب الحديد، وينعطف جنوباً إلى برية المسلخ.

ب ـ خط من برية المسلخ ماراً بباب النيرب فالقلعة ويصل إلى سوق الضرب.

ج ـ خط (شمال ـ جنوب) من باب الفرج إلى العزيزية (شمالاً)، ومن باب الفرج إلى باب أنطاكية (جنوباً)، وينحرف شرقاً إلى خان القصابية.

د ـ خط يتفرع عن الخط الأول من باب الفرج إلى سكة القطار.

---

(٨٣) وقع عقد إضاءة دمشق بالكهرباء وإقامة الترام في ١٩٠٣/٧/٣٠ (انظر كتيب: بلاد الشام في الوثائق العثمانية، الأرشيف العثماني، BEO. A. DVN. MKL. Nu: 45/16 ، ص٤٨).

(٨٤) نجوى عثمان ـ النقل الداخلي بحلب في القرن العشرين ـ مطبعة عكرمة بدمشق ٢٠٠٤ ص ٢٦٨ .

(٨٥) النقل الداخلي بحلب ص٢٦٧- ٢٧٣.

وبهذا تكون هذه الشبكة من الخطوط قد ربطت المناطق الحديثة في حلب بالمناطق القديمة، وربطت المناطق السكنية بالمناطق التجارية ومناطق الخدمات العامة في حلب.

ولقد وقع عقد توزيع الكهرباء وإقامة الترام في حلب، في ١٩١٥/١١/١٤[٨٦]، ومُنِح الامتياز لعثمان بك من استانبول، ولكنه لم يتمكن من تنفيذه بسبب الحرب العالمية الأولى. وبعد الهدنة طرحت الحكومة العربية الفيصلية هذا المشروع نفسه للمناقصة عام ١٩١٩، وبالشروط نفسها التي منحتها الحكومة العثمانية لعثمان بك، فتقدمت شركة بلجيكية، ولكنها طلبت رفع الأسعار وزيادة المدة، ففشل المشروع. وفي ١٩٢٢- ١٩٢٣ طُرح المشروع للمناقصة، في عهد الانتداب الفرنسي وفشل[٨٧].

في عام ١٩٢٤ منحت بلدية حلب لشركة فرنسية امتياز المصالح التالية[٨٨]:

١ـ توزيع عام للقدرة الكهربائية باستعمالاتها كافة.

٢ـ مصلحة النقل المشترك بواسطة الحافلات الكهربائية.

٣ـ وضع الدراسات اللازمة لجر المياه إلى مدينة حلب. وإذا كانت النتائج الفنية لهذه الدراسات ملائمة، تمنح الشركة امتياز إسالة المياه وتوزيعها في أنحاء المدينة مع استثمار مصلحة المياه.

نلاحظ أن البندين الأولين هما نفسهما في الامتياز العثماني، واستبدل مشروع المياه بمشروع البرق والهاتف.

وتم تنفيد مشروعي الكهرباء والحافلات عام ١٩٢٩، أما مشروع المياه فنفذ عام ١٩٣٣.

---

(٨٦) انظر كتيب: بلاد الشام في الوثائق العثمانية، الأرشيف العثماني BEO. A. DVN. MKL. Nu: 61/8، ٦١/٨، ص ٥٦.

(٨٧) محمد كرد علي، خطط الشام، مكتبة النوري بدمشق ١٩٨٣ ـ ٥/(٢٠٢- ٢٠٣)، والنقل الداخلي بحلب، الحاشية، ١ ص ٢٦٧.

(٨٨) النقل الداخلي بحلب، ص١٢.

ولم تختلف خطوط الحافلات التي نفذتها الشركة الفرنسية عما كان مخططاً له في العصر العثماني. إذ نفذت الخطوط التالية[89]:

أ - خط من الجميلية إلى جب القبة مروراً بباب الفرج وجادة الخندق وباب الحديد. وهو نفس مسار الخط الأول العثماني ولكنه أقصر منه.

ب - خط من باب جنين إلى المشفى العسكري مروراً بباب الفرج والنيال، وهو نفس مسار الخط في العصر العثماني ولكنه أقصر منه في الجهة الجنوبية ، وأطول منه في الجهة الشمالية.

ج - ولم ينفذ خط إلى سكة القطار.

وهكذا نجد أن الامتياز العثماني للكهرباء والحافلات، كان أساساً للمشروع المماثل الذي نفذ في عهد الانتداب الفرنسي، كما كان مشروع إرواء حلب بمياه عين التل أساساً للمشروع المماثل الذي نفذته الشركة الفرنسية.

٤ - مبنى السراي الجديد ، مقابل القلعة:

عندما دخل إبراهيم باشا المصري مدينة حلب عام ١٨٣٢ اشترى دوراً من بني الجلبي في محلة المستدامية ، واتخذها محلاً لسكناه، وبعد خروجه من حلب عام ١٨٤٠ ، صارت هذه الدور محلاً لسكنى الولاة العثمانيين. ثم انتقل الولاة إلى الدار الجديدة التي أقيمت لسكناهم في محلة الجميلية (ثانوية معاوية حالياً)، وصارت دور بني الجلبي داراً للحكومة (السراي القديمة).

والسراي القديمة هي عبارة عن دورٍ عديدة متصلة ببعضها ، قد جعلت داراً واحدة، ذات غرفٍ ومقاصير وأبهاء، خصص كل منها بقسم من الحكومة: الملكية والعدلية والضابطة والسجناء، وصار مجموع ذلك يضاهي محلة عظيمة[90] (الصورة ٢٤).

---

(٨٩) نجوى عثمان ، الحافلات الكهربائية بحلب بين الإنشاء والإلغاء، مجلة المهندس العربي، نقابة المهندسين السوريين بدمشق ١٩٨٩ ، العدد ٩٥ ، و النقل الداخلي بحلب، ص١٩.

(٩٠) الغزي، ٣٠٩/٢. (لم يبق من هذه المباني سوى مبنى الهجرة والجوازات الذي نقل إلى الكرة الأرضية ،

يبدو أن هذا المبنى لم يعد كافياً لدوائر الحكومة، لذلك فكرت ببناء دارٍ جديدة في الجهة الجنوبية من القلعة.

ففي عام ١٩١٦/١٣٣٥ "بوشر بتأسيس دار للحكومة جديدة تجاه باب القلعة، باتصال المدرسة السلطانية، من شرقيها. وقد وضع لها مهندس الولاية مصوراً، دخلت فيه (المدرسة) الغوثية، فهدمت عن آخرها، ولم يبق لها أثر. ثم شقت الأسس، وبوشر ببنائها على صفة متقنة. وقبل انتهاء بناء الأسس، وقع الاستيلاء على حلب، فبطل العمل، بعد أن صرف عليه مبلغ طائل"[٩١] (الصورة ٢٦).

هذا المكان أكثر وجاهة واستراتيجية، فواجهة المبنى الرئيسة مقابلة للواجهة الرئيسة، كما أن مدخله مشرف على مدخل القلعة.

بعدما استولت الحكومة الفرنسية على حلب عام ١٩٢٠، استأنفت العمل في مبنى السراي، ودشنه رئيس الحكومة السورية تاج الدين الحسني عام ١٩٣٠[٩٢].

ومن المعتقد أن المهندس في العهد الفرنسي لم يغير في مخططات المسقط الأفقي للمبنى، واعتمد بشكل أساسي على المخططات التي وضعت في العصر العثماني للأسباب التالية:

١ـ إن مخطط المبنى على شكل الحرف U (الصورة ٢٧) مشابه لمخطط دار المعلمين الذي بني في العام نفسه (١٩١٦) في حي الميدان، وقد وضع مخططه مهندس ولاية حلب.

٢ـ تصميم الردهة التي تلي الباب الرئيس، وتصميم الدرج في صدر الردهة والذي يؤدي إلى الطابق الأول مماثل تماماً لما هو عليه في دار المعلمين.

٣ـ استعمال الحجر الصوري في المداميك السفلى في المبنيين، وفوقه الحجر المنحوت.

كما بقيت أجزاء متهدمة من مبانٍ أخرى).

(٩١) المصدر نفسه، ٤٧٥/٣.

(٩٢) عبد الله يوركي حلاق، حلبيات، الضاد بحلب، ١٩٨٣، ص١٢٠.

٤ـ إن دراسة لون الحجارة وطريقة البناء في القسم السفلي من مبنى السراي الحالي، تجعلنا نعتقد أن البناء في العصر العثماني توقف عند نجفات نوافذ الطابق السفلي، فهي مختلفة عن نجفات الطوابق العليا.

٥ـ واجهات السراي تحمل سمات العمارة الإسلامية الحلبية الأصيلة، ولا تشابه واجهات المباني التي أقيمت في فترة الانتداب الفرنسي.

٥ـ الرباط العسكري على قمة جبل البختي تجاه السبيل:

ويدعى حالياً "ثكنة طارق بن زياد"، وكانت الحكومة العثمانية قد بدأت بإنشائه عام ١٣٣٠/١٩١١، ويتحدث عنه الغزي بقوله:

"هو رباط حافل عديم النظير، إلا أنه قبل أن يتم حدثت الحرب العامة، ثم حين انجلاء الأتراك عن حلب، هجم عليه الغوغاء والأوباش، فاستلوا أخشابه وحديده. ولما دخلت الدولة المنتدبة (فرنسا) إلى حلب، أجرت عليه بعض التصليح، واستعملته مركزاً لجنودها، وهو لم يزل غير تامٍ"[٩٣].

٦ـ مقر قيادة المنطقة الشمالية:

ونشير بالمناسبة إلى أن المبنى المسمى حالياً (موقع حلب) يعود إلى العصر العثماني، كما أن المخفر الذي كان أمامه وهدم عام ٢٠٠٥ لإظهار المبنى الجديد المسمى "القصر البلدي" يعود إلى العصر العثماني.

النتائج :

ـ كانت مشاريع البنية التحتية التي أنجزت في حلب في السنوات الأخيرة من العصر العثماني ضخمة وذات أهمية كبيرة في تطور الخدمات العامة في حلب، ومازالت المباني التي أقيمت في تلك الفترة تشكل معالم رئيسة في المدينة، تشغل الدوائر الحكومية بعضها، ويتلقى الطلاب التعليم بمختلف المراحل في بعضها الآخر.

---

(٩٣) نهر الذهب، ٢/٤٠٠.

ـ كما كانت مشاريع المياه والكهرباء والنقل، بالإضافة إلى مشروع السراي الأساس للمشاريع التي أنجزت في العهد الفرنسي، أو جزءاً منها.

التوصيات:

١ ـ ضرورة تسجيل المباني التي أنجزت بمدينة حلب في الفترة الأخيرة في العصر العثماني (النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين) ضمن المباني التراثية، وعدم التقيد بمدة الـ ٢٠٠ سنة التي ينص عليها قانون الآثار السوري.

٢ ـ ألا يقتصر هذا على المباني الحكومية، بل يجب أن يشمل أيضاً المباني السكنية التي أنشئت في العزيزية والجميلية والإسماعيلية، وغيرها؛ لأنها تشكل مرحلة مهمة من مراحل التطور العمراني والمعماري للمباني في مدينة حلب، لها طرازها المتميز والمختلف عن الطراز التقليدي الذي كان سائداً في المراحل السابقة من عمر المدينة، كما يختلف عن طراز المباني الحديثة (الصورة ٢٨).

٣ ـ كما أن لبعضها أهمية تاريخية معنوية بالإضافة إلى الأهمية المعمارية، فمعظمنا يذكر الحزن العميق الذي لف المثقفين في حلب عندما هدم قصر جميل باشا (١٨٧٩- ١٨٨٦). كما أن هناك مبنى آخر كان معاصراً له أعتقد أنه قصر علي محسن باشا، تعبث به أيدي التجار تشويهاً وتخريباً، بعدما صار معرضاً للمواد البلاستيكية (الصورة ٢٩). وقصر الولاة الذي هو الآن مقر لثانوية معاوية والذي يحتاج إلى عمليات صيانة كبيرة.

٤ ـ تشكيل لجان لإحصاء هذه المباني وتسجيلها، والكشف عليها، ومنع هدمها، لأن قسماً كبيراً منها في حالة من الإهمال الكبير ، كما يخطط القائمون على معظمها لهدمها وإقامة منشآت حديثة بطوابق متعددة مكانها.

٥ ـ الإسراع بإنجاز هذا العمل لأن عدد المباني السكنية التي مازالت قائمة يتناقص يوماً بعد يومٍ وبشكل سريع جداً، وكأن شاغلي هذه المباني يتسابقون مع الزمن.

٦ ـ العناية بمشروع مياه عين الميدان والمحافظة على ما تبقى منه، وجعله معلماً سياحياً.

٧ ـ إدراج هذه المنشآت ضمن البرامج السياحية في المدينة، وتقديم الشروحات الصحيحة عن تاريخها، ووضع لوحات توضح هذا على واجهاتها الرئيسة أسوة بالمباني الأخرى المصنفة قديمة.

المصادر والمراجع:

- اعتمدت هذه الدراسة بشكل رئيس على الجولات الميدانية التي قامت بها الباحثة في المواقع المدروسة.
- خير الدين الأسدي، أحياء حلب وأسواقها، وزارة الثقافة بدمشق ١٩٨٤.
- عبد الله يوركي حلاق، حلبيات، الضاد بحلب، ١٩٨٣.
- عبد المجيد الرضوي، تاريخ المؤسسات الصحية والطبية في حلب، حلب، ٢٠٠٤.
- كامل الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، دار القلم العربي بحلب، ١٩٩٣.
- لمياء الجاسر، مدارس حلب الأثرية، دار الرضوان بحلب، ٢٠٠٠.
- محمد أسعد طلس، الآثار الإسلامية والتاريخية في حلب، مديرية الآثار العامة في سورية، ١٩٥٦.
- محمد راغب الطباخ، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، دار القلم العربي بحلب، ١٩٨٨.
- محمد فؤاد عينتابي ونجوى عثمان، حلب في مئة عام (١٨٥٠- ١٩٥٠)، جامعة حلب ١٩٩٣.
- محمد قجة، المأمون (الذكرى الماسية)، كتاب وثائقي، حلب ١٩٦٨ .
- محمد قجة، المأمون (الذكرى المئوية)، دار القلم العربي بحلب ١٩٩٤.
- محمد كرد علي، خطط الشام، مكتبة النوري بدمشق ١٩٨٣.
- نجوى عثمان، الهندسة الإنشائية في مساجد حلب، جامعة حلب ١٩٩٢.
- نجوى عثمان، النقل الداخلي بحلب في القرن العشرين، مطبعة عكرمة بدمشق ٢٠٠٤ .

المجلات والجرائد والوثائق:

- تقرير عام (٢٠٠٣- ٢٠٠٤) مركز أبحاث كلية الزراعة في جامعة حلب.
- جريدة بيروت، العدد ٥٣١ الاثنين ٧ رمضان ١٣٠٩.
- جريدة فرات، العدد ٢٢٦٢ الأحد ٢٤ جمادى الأولى ١٣٣٥.
- دفتر شروط الاتفاقية العثمانية للكهرباء والتلغراف والهاتف والنقل العام ١٩١٠- ١٩١١.
- دفتر شروط ملحق باتفاقية امتياز توزيع الماء الموقع في ١٩٣٠/٤/١٢.
- مجلة الاجتهاد، بيروت، السنة ١١ عام ١٩٩٩ ع ٤٤.
- مجلة الاجتهاد، بيروت، السنة ١١ عام ٢٠٠٠، العددان ٤٥ و٤٦.
- مجلة الجامعة الإسلامية العدد ٣١ السنة ٦ عام ١٩٣٤.
- مجلة الشذور، مج١ لعام ١٨٩٧.
- مجلة العمران، وزارة الشؤون البلدية والقروية بدمشق، السنة الثانية، العدد (٢٠- ٢١- ٢٢) (عدد خاص عن حلب).
- مجلة المعرفة، وزارة الثقافة بدمشق، العدد ٥٠٤ السنة ٤٤ أيلول ٢٠٠٥.
- ملحق اتفاقية ١٧ تشرين الأول عام ١٩٢٤ المتعلق بامتياز تأسيس واستثمار الكهرباء والترام والمياه في مدينة حلب في ١٩٢٩/٩/٢٨.

مواضيع الصور:

(١) مشاريع البنية التحتية في مناطق توسع حلب أواخر العصر العثماني.

(٢) الجسر فوق نهر قويق ١٨٩٨ (تحت ساحة سعد الله الجابري حالياً).

(٣) وصول أول قطار إلى محطة الشام ١٩٠٥.

(٤) محطة بغداد عام ١٩١١.

(٥) المكتب الإعدادي الملكي (ثانوية المأمون)، الباحة والواجهة الشرقية.

(٦) المكتب الإعدادي الملكي (ثانوية المأمون) - المدخل الرئيس.

(٧) مكتب المعلمات (ثانوية معاوية) - الواجهتان الشمالية والشرقية.

(٨) مكتب إعداد المعلمين - الواجهتان الشمالية والشرقية.

(٩) مكتب التطبيقات - الواجهة الجنوبية.

(١٠) مكتب الصنائع في دار الصابوني - الطلاب والأساتذة عام ١٩٠١.

(١١) المعرض الصناعي في المكتب الإعدادي الملكي عام ١٩٠٣.

(١٢) نموذج الزراعة في الميدان - مبنى الإدارة.

(١٣) نموذج الزراعة في الميدان ـ حظيرة الحيوانات.

(١٤) نموذج الزراعة في المسلمية ـ مبنى الإدارة.

(١٥) المكتب الرشدي العسكري (مديرية الخدمات الفنية حالياً) ـ الواجهتان الشرقية والجنوبية.

(١٦) المكتب الرشدي العسكري ـ اللوحة التأسيسية في الواجهة الشرقية.

(١٧) مشفى الغرباء (المشفى الوطني) عام ١٩٠٤.

(١٨) مخفر العزيزية عام ١٩٠٠.

(١٩) مشروع الري من عين الميدان ـ غرفة المضخة.

(٢٠) مشروع الري من عين الميدان ـ قساطل المضخة.

(٢١) غرفة مضخة على عين قرب حلب (الحجر المكردس) عام ١٩٠٤. (الأرشيف العثماني، Plan Proje Nu: 43).

(٢٢) دفتر شروط امتياز الكهرباء والحافلات في حلب (عام ١٩١١) ـ صفحة العنوان.

(٢٣) دفتر شروط امتياز الكهرباء والحافلات في حلب (عام ١٩١١) ـ صفحة من الامتياز.

(٢٤) دفتر شروط امتياز الكهرباء والحافلات في حلب (عام ١٩١١) ـ الصفحة الأولى.

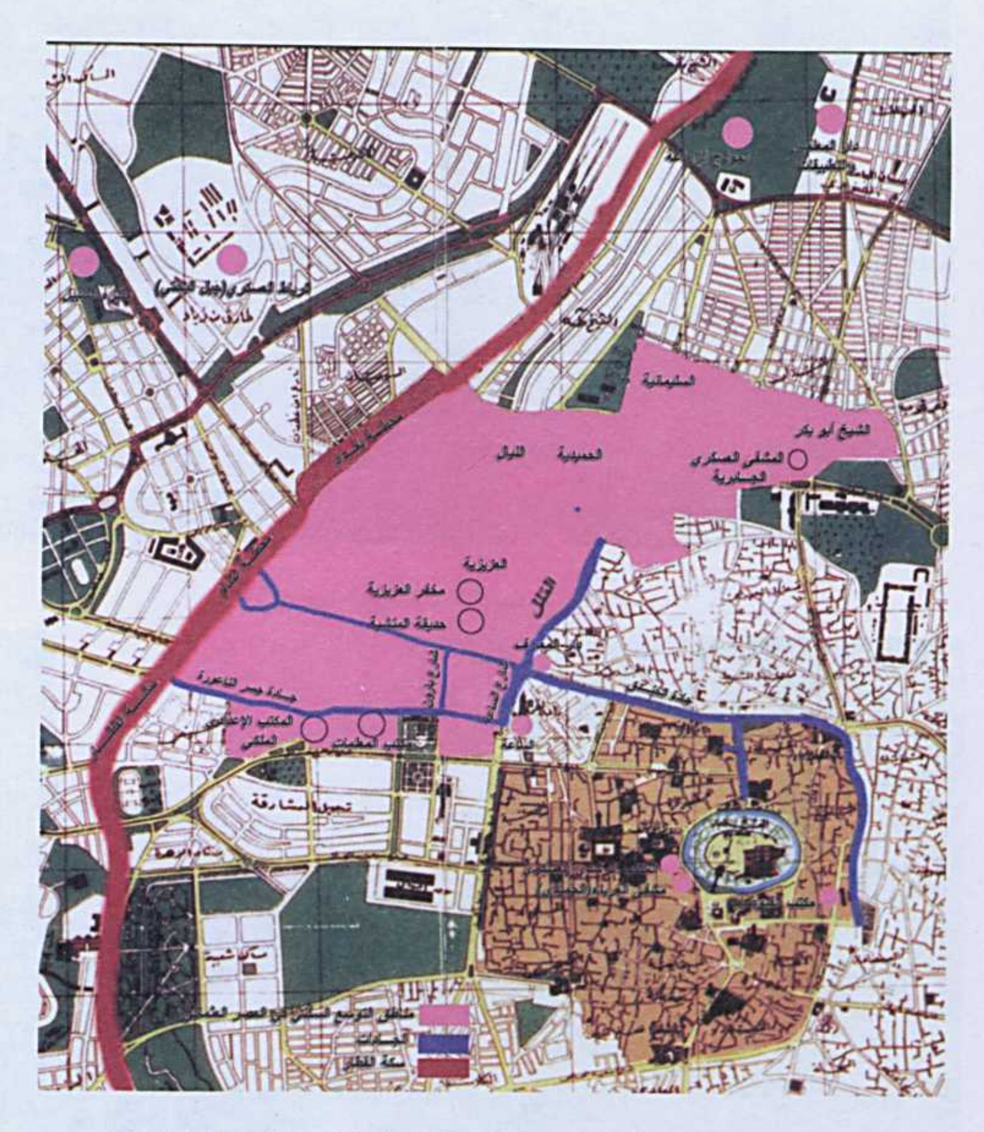
(٢٥) السراي القديمة ـ حفل تنصيب ناظم باشا والياً على حلب.

(٢٦) أساسات مبنى السراي الجديدة أمام القلعة عام ١٩١٦.

(٢٧) مبنى السراي الجديدة على شكل حرف U.

(٢٨) واجهة دار في الجميلية تعود إلى العصر العثماني.

(٢٩) واجهة دار في الجميلية يعتقد أنها قصر علي محسن باشا.



(صورة ١) مشاريع البنية التحتية في مناطق حلب أواخر العصر العثماني



(صورة ٢) الجسر فوق نهر قويق ١٨٩٨م



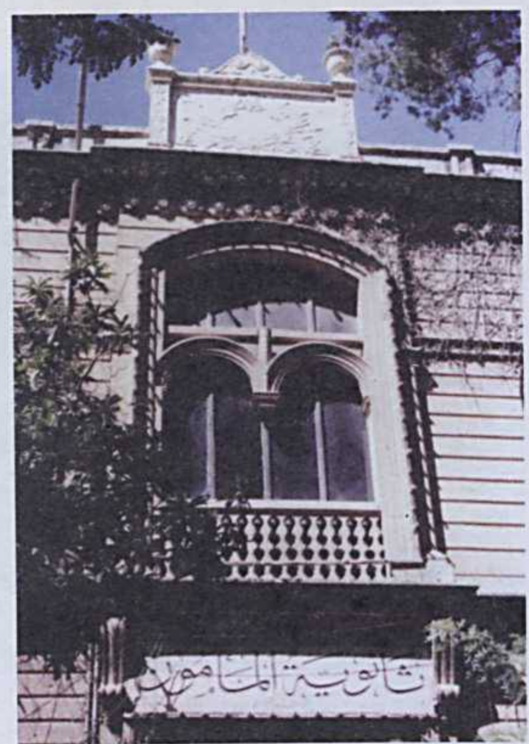
(صورة ٣) وصول أول قطار إلى محطة الشام ١٩٠٥م



(صورة ٤) محطة بغداد عام ١٩١١م



(صورة ٥) المكتب الإعدادي الملكي، الباحة والواجهة الشرقية



(صورة ٦)

المكتب الإعدادي الملكي

المدخل الرئيسي

(صورة ٧)

مكتب المعلمات،

الواجهتان الشمالية والشرقية

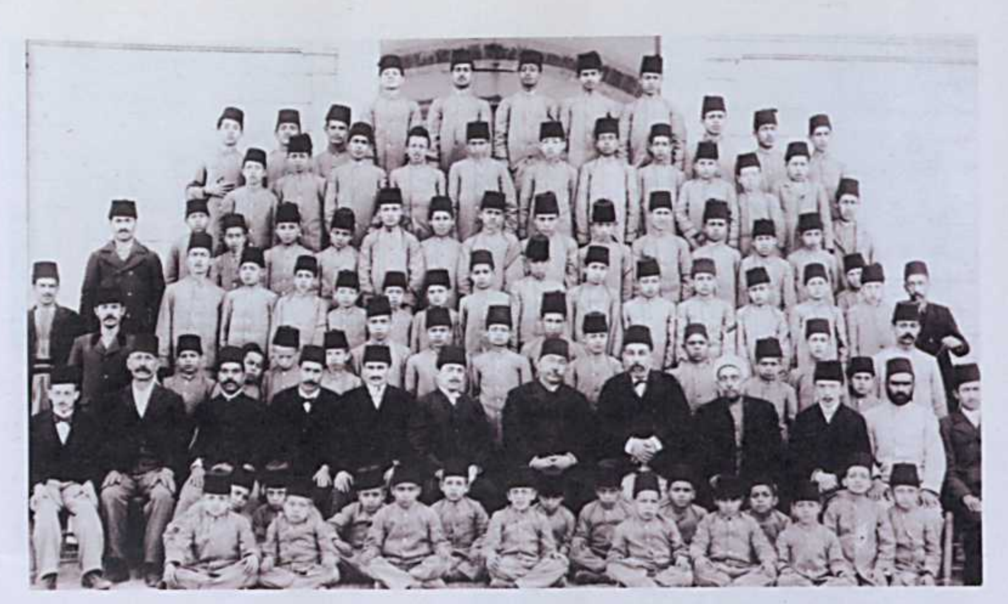




(صورة ٨) مكتب إعداد المعلمين – الواجهتان الشمالية والشرقية



(صورة ٩) مكتب التطبيقات – الواجهة الجنوبية



(صورة ١٠) مكتب الصنائع في دار الصابوني – الطلاب والأساتذة عام ١٩٠١م



(صورة ١١) المعرض الصناعي في المكتب الإعدادي الملكي عام ١٩٠٣م



(صورة ١٢) مبنى الإدارة



(صورة ١٣) حظيرة الحيوانات



(صورة ١٤) نموذج الزراعة في المسلمية - مبنى الإدارة



(صورة ١٥) المكتب العسكري الرشدي



(صورة ١٦)
المكتب العسكري الرشدي
اللوحة التأسيسية في الواجهة الشرقية



(صورة ١٧) مشفى الغرباء (المشفى الوطني) عام ١٩٠٤م



(صورة ١٨) مخفر العزيزية عام ١٩٠٠م



(صورة ١٩) مشروع الري من عين الميدان – غرفة المضخة



(صورة ٢٠) مشروع الري من عين الميدان. قساطل المضخة



(صورة ٢١) غرفة مضخة على عين قرب حلب (الحجر المكردس) عام ١٩٠٤.
(الأرشيف العثماني، Plan Proje Nu: 43).

حلب شهرنده

قدرت الكتريقيه توزيعات عموميه‌سنه وتأسيس قلنه‌جق الكتريقلى ترامواىلره عائد امتياز شرطنامه‌سى

(صورة ٢٢) دفتر شروط امتياز الكهرباء والحافلات في حلب (عام ١٩١١). صفحة العنوان

١٣٢٧

فصل

١

امتيازك موضوعى

١ تلغراف وتلفون ايله تنويرات عموميه داخل اولميدرق بالكز تنويرات وقوهٔ محركه خصوص قدرت الكتريقيه وتوزيعات عموميه‌سى.

٢ حلب شهرنده الكتريقلى ترامواىلر مقدمًا اعطا اولنه‌جق امتيازلره دائر حكومت عثمانيه جانبندن اجرا ايديله‌جك مناقصه شرائطنى مبين نافعه نظارتنك قرارنامه‌سيدر.

(صورة ٢٣، ٢٤) دفتر شروط امتياز الكهرباء والحافلات في حلب عام ١٩١١- صفحة من الامتياز والصفحة الاولى



(صورة ٢٥) السراي القديم – حفل تنصيب ناظم باشا والياً على حلب



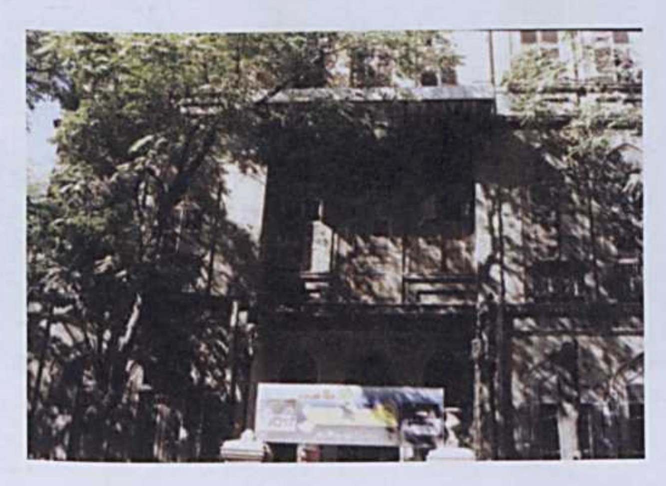
(صورة ٢٦) أساسات مبنى السراي الجديدة أمام القلعة عام ١٩١٦.



(صورة ٢٧) مبنى السراي الجديدة على شكل حرف U.



(صورة ٢٨) واجهة دار في الجميلية تعود إلى العصر العثماني



(صورة ٢٩) واجهة دار في الجميليةيعتقد أنها قصر علي محسن باشا

تطور الواجهات الخارجية للبيوت ذات الأفنية

في المدن السورية أواخر القرن التاسع عشر

د. م. أريانة أحمد

شكل البيت المغلق نحو الخارج الذي تتوزع فراغاته حول فناء داخلي أو أكثر الوحدة الأساسية في بناء الأحياء السكنية في المدن السورية المختلفة حتى النصف الأول من القرن العشرين. فكل بيت هو جزء من النسيج المترابط والمتشابك لهذه الأحياء التي يتم الوصول إليها عبر شبكة من الطرق الرئيسة والدروب، التي يتفرع عنها عدد كبير من الأزقة المتعرجة والمسدودة.

أقدم البيوت التي لا زالت قائمة إلى اليوم في المدن السورية المختلفة يعود إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر ولكن معظمها يرجع إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أي أن أغلب هذه البيوت أنشئ في الفترة العثمانية في سورية. الدراسة لا تتناول فقط البيوت ذات الأفنية في المدينتين الرئيستين دمشق وحلب، التي تركزت الأبحاث عليها إلى الآن، وإنما تشمل أيضا البيوت في المدن المتوسطة والصغيرة، مثل حمص وحماة ومعرة النعمان وإدلب، إضافة إلى مدن الساحل اللاذقية وجبلة وطرطوس[٩٤] يلفت النظر عند دراسة هذه البيوت أن بنيتها بقيت ثابتة خلال هذه الفترة الطويلة، في حين طرأت تطورات واضحة على العناصر المعمارية

---

(١) لورقة تعتمد بشكل أساسي على بحثي "البيت التقليدي ذو الفناء في المدن السورية، معالمه ومظاهره المحلية" Ahmad, Ariane. "Das staedtische Hofhaus in Syrien und seine regionalen Auspraegungen" (Microfiche), *unpublished Ph. D. dissertation*, Berlin, 2004.

والأشكال الزخرفية المستخدمة فيها. وانعكست هذه التطورات على الواجهات الخارجية المطلة على الأزقة.

إن التجوال اليوم في أحياء المدن السورية القديمة لا يعطينا فكرة حقيقية عن واجهات البيوت في المدينة القديمة وتطوراتها، ليس فقط بسبب التغيرات الكبيرة والسريعة التي طرأت على مراكز هذه المدن في السنوات الأخيرة نتيجة الزحف السياحي المتنامي عليها، ولكن لأن معظم الواجهات الخارجية خضع لتغيرات واضحة في أواخر القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين.

لدراسة تطور الواجهات الخارجية لا بد لنا من العودة إلى الوراء، لنتبين شكلها وبنيتها في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولعل وصف ألكسندر راسل للأحياء السكنية في حلب في منتصف القرن الثامن عشر في كتابه "The natural History of Aleppo" يقربنا من تصور واجهات هذه الفترة. فراسل يكتب:

"The streets, on account of the high stone walls on each hand, appear gloomy, and more narrow than they really are: some even containing the best private houses, seem little better than alleys winding among the melancholy walls of nunneries; for a few high windows guarded with lattices are only visible, and silence and solitude reign over all"[٩٥]

ولا زلنا نستطيع أن نتبين تلك الصفات اليوم في بعض أحياء حلب التي لم تتعرض لتغيرات كبيرة بعد، كما في حي باب قنسرين وحي الجلوم. ولا يختلف الوصف الذي قدمه فون كريمر أو لامارتين أو غيرهم لأحياء مدينة دمشق في منتصف القرن التاسع عشر عن ذلك إلا بالتفاصيل[(٩٦)]

تصميم وبنية البيوت ذات الأفنية يرتبطان ارتباطا وثيقا بنسيج المدينة المشرقية الإسلامية. فالقسم الأعظم من الجدران الخارجية لكل بيت يلاصق البيوت المجاورة مباشرة، فلا يبقى للبيت إلا واجهة صغيرة تنفتح على حارة أو زقاق ضيق قد لا يتجاوز عرض هذه الواجهة عرض باب الدار في بعض الأحيان. الواجهات الخارجية

---

(٢) انظر: A. Russel (1794) vol. I, p. 14.

(٣) انظر: A. v. Kremer (1854) p. 18; A. de Lamartine (1856) vol. II, p. 57, 61

للبيوت لم تكن تعطى أهمية تذكر في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وذلك على عكس الأبنية العامة من مساجد ومدارس وخانات وبيمارستانات وغيرها. فواجهات البيوت كانت عبارة عن جدران عالية مصمتة خالية من أية تزيينات أو عناصر زخرفية، وكثيرا ما يشكل باب الدار الفتحة الوحيدة ضمن هذه الواجهة. إذ كان يتم تفادي فتح النوافذ على الطريق وإذا كان لا بد منها، فإنها غالبا ما تقع على ارتفاع عال وتزود بخص أو غلق خشبي يمنع الرؤية إلى الداخل. ويلفت النظر أنه لا يمكن التعرف على الحد الفاصل بين بيتين متلاصقين، لأن واجهتيهما الخارجيتين مشيدتان من مواد البناء نفسها ومعالجتان بالطريقة ذاتها في كل مدينة. فهي مبنية في مدينة حلب من الحجارة الكلسية المنحوتة ولكنها تعد قليلة التشذيب إذا ما قورنت بدقة نحت الحجارة المستخدمة في الواجهات الداخلية المطلة على أفنية هذه البيوت (العقار VIII/5,2-793). وذلك مما يزيد التأكيد على الأهمية المعطاة للداخل حيث كان السكان يظهرون غناهم ومكانتهم الاجتماعية. فالفناء الداخلي والفراغات السكنية المحيطة به هي عالم غني مليء بالزخارف.

ولا يستطيع المار أمام البيت من الخارج التفريق بين بيت بسيط وآخر فخم، إذ لم تكن بساطة الواجهة دلالة على فقر أهل البيت، فحتى القصور وبيوت الأغنياء لم تكن ذات واجهات مميزة. وكان باب الدار وإطاره هو العنصر الوحيد الذي يمكن من خلاله التمييز بين البيوت وتقدير غنى أهلها. وهذا ما نراه في الواجهة الخارجية لأقدم بيت لا زال قائما في مدينة سورية وهو قصر الزهراوي في حمص (العقار IV/1-265, 296)، الذي يعود جزؤه الأيسر إلى منتصف القرن الخامس عشر أي إلى نهاية العهد المملوكي، وقد أضيف إليه الجزء الأيمن في العهد العثماني في منتصف القرن الثامن عشر [٩٧] نلاحظ في كلا القسمين الميزات السابقة نفسها من حيث البساطة والخلو من الزخارف وعدم وجود فتحات في الطابق الأرضي. فالباب هو الفتحة الوحيدة ويقع إلى اليسار منه سبيل ماء، بينما تتوزع في الطابق العلوي

---

(٤) الصورة تبين واجهة قصر الزهراوي في عام ١٩٩٩ إثر الانتهاء من ترميمه الأخير.

فتحات يحجبها شبك خشبي. هذه الصفات تنطبق أيضا على واجهة بيت فخم آخر في حمص هو بيت محيش (العقار III/2-281)، الذي يعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر. الواجهة الطويلة المطلة على الطريق مغلقة تماما، فيما عدا باب الدار البسيط الذي تعلوه غرفة تطل بنوافذها على الحارة، إضافة إلى بعض فتحات التهوية العلوية التي تتوزع ضمن الواجهة. الفرق بين هاتين الواجهتين وتلك التي رأيناها في حلب هو فقط في مادة البناء المستعملة، حيث كان الحجر البازلتي يشكل مادة البناء الرئيسة في حمص. ولا نجد اختلافا في تشكيل الواجهات الخارجية في البيوت الأقل فخامة.

ويتأتى الاختلاف في تشكيل الواجهات في مدينة دمشق أيضا من خلال طريقة الإنشاء ومواد البناء المستخدمة، حيث انعكس استخدام اللبن بوضوح على الواجهات الخارجية ومنح أحياء دمشق القديمة طابعها المميز عبر مئات السنين. أما في مدن الساحل فقد كان الحجر الرملي بلونه الأصفر المائل إلى الحمرة هو الذي يعطي الواجهات المصمتة الملساء صفتها الأساسية، كما في بيت عباس في جبلة (العقار I/2-122).

تدل الأمثلة على أن الواجهات الخارجية للبيوت ذات الأفنية كانت تمتاز في جميع المدن المدروسة بالانغلاق الذي يكاد يكون شبه تام حتى منتصف القرن التاسع عشر وأن الاختلاف الظاهر بين مدينة وأخرى هو تمايز ناجم عن المعطيات المحلية وأهمها ما يرتبط بمواد البناء المتوفرة.

إذا تأملنا أوائل الصور الفوتوغرافية التي التقطت في نهاية القرن التاسع عشر للمدن القديمة في سورية، مثل إحدى صور بونفيس لزقاق في دمشق وصورة لأحد أحياء حلب تعود إلى ثلاثينات القرن الماضي نتبين تغيرا ملحوظا في الواجهات الخارجية للبيوت.

ويتضح من خلال هذه الصور أن أهمية هذه الواجهات بدأت تزداد ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر ولا سيما في نهايته، وهي الفترة التي يعود إليها القسم

الأعظم من الدور التي ما زالت قائمة في المدن السورية. وقد تميزت هذه الفترة بالتنظيمات القانونية والإدارية للولايات السورية التابعة للدولة العثمانية. وأدى قانون ملكية الأراضي الجديد إلى نشوء طبقة من الإقطاعيين، الذين كانوا يحتلون في الوقت نفسه مناصب إدارية هامة ويسيطرون بذلك على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ترافق الازدهار الاقتصادي الذي عرفته سورية في السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر وازدياد عدد السكان بشكل ملموس بحركة عمرانية نشطة في جميع المدن السورية. فالإقطاعيون والتجار وأصحاب رؤوس الأموال سعوا إلى إبراز غناهم الجديد عن طريق بناء بيوت فخمة واسعة. وقد أنشئ في هذه الفترة الكثير من المباني السكنية الجديدة، كما تم تجديد قسم كبير من البيوت القديمة وتوسيعها عبر إضافة طابق علوي إليها[٩٨].

بدأ الأغنياء يهتمون في هذه الفترة بإظهار غناهم ليس فقط داخل البيوت، كما كان مألوفا سابقا، وإنما انتقلوا إلى التعبير عن مكانتهم عبر الواجهات الخارجية لبيوتهم أيضا، وإن بقي التركيز بشكل أساسي على الداخل. هذا التغير يظهر جليا في طريقة معالجة الواجهات الخارجية للبيوت الدمشقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، التي بدأ إغلاقها الصارم يزول تدريجيا. إذ أخذت تُفتح فيها بالتناسق مع الواجهات الداخلية المطلة على الفناء، ولا سيما في الطابق العلوي سلسلة من النوافذ المتتالية. وكثيراً ما يكون الطابق العلوي بكامله أو جزء منه بارزاً إلى الحارة، كما في بيت شلهوب (العقار X/1-323) في شارع باب توما أو في أزقة أخرى في حي باب توما أو في حي النوفرة أو في حي القنوات حيث تتالى الأجزاء البارزة من الواجهة لتطل على الحارة.

يلفت النظر أن واجهات البيوت الدمشقية تصبح في هذه الفترة كبيرة الشبه بالعمارة السكنية التركية، حتى لا يكاد يمكن التمييز بينها وخاصة إذا ما

---

(٥) انظر: A. Ahmad (2004) p. 335

قارناها بمدينة بورصة، حيث كانت تستخدم مواد البناء نفسها، فيعلو القاعدة المبنى الحجرية جدران من اللبن بينما يتكون الطابق العلوي من هيكل خشبي يملأ باللبن(٩٩) التماثل يظهر أيضا من خلال التفاصيل مثل الأغلاق الخشبية والشبك الخشبي الذي يحمي النوافذ الموزعة ضمن مساحات من الطينة الكلسية البيضاء، كما تعودنا في دمشق تماما.

لم يقتصر التغيير في الواجهات الخارجية للبيوت الدمشقية على فتح النوافذ وإنما تعداه، أسوة بما حدث داخل البيوت، إلى استخدام أشكال معمارية جديدة في تشكيل الواجهات. هذه الأشكال لم تكن متداولة سابقا وهي متأثرة بوضوح بنماذج أوروبية بدأت تجد طريقها إلى دمشق عبر التقارب والرغبة المتزايدة للارتباط بالعاصمة استنبول في نهاية القرن التاسع عشر.(١٠٠) يظهر ذلك من خلال استخدام الجبهات المثلثة فوق النوافذ أو إدخال نماذج من الأعمدة ذات التيجان الأشبه بالكورنثية كفواصل بين الفتحات في بعض البيوت. هذه الأشكال تظهر أيضا في الأبواب الخارجية، كما نرى في التيجان وفي شكل حجر القفل والنافذة البيضوية التي تعلو الباب في بيت شلهوب.

إذا انتقلنا شمالا إلى مدنية حماة نجد التغييرات ذاتها، حيث بنيت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بيوت ذات واجهات خارجية ازداد فيها الانفتاح وظهرت فيها النوافذ الخارجية ولا سيما في الطابق العلوي من الواجهة الحجرية المبنية من الحجارة الكلسية والبازلتية، كما بيت طيفور (العقار II/1,2-1283). ويلفت النظر في بيوت أخرى ولا سيما في نهاية القرن التاسع عشر التأثر المباشر بالعمارة الدمشقية، فواجهة البيوت في الطابق العلوي بارزة ومبنية من الخشب والطين ويتوسطها هنا أحيانا شرفة مميزة مطلة على الحارة، كما في أحد بيوت حي الباشورة الذي يختص، كما في بيوت حمص في هذه الفترة، بإكساء من الألواح

---

(٦) من أجل أمثلة أخرى في تركية انظر: Ö. Küçükerman (1992) p. 31, 42, 108, 188, 189, 192

(٧) انظر: S. Weber (2001) pp. 208

المعدنية (التنك)، بينما نشاهد في الطابق الأرضي نوافذ مرتفعة عن مستوى المارة تحجبها الأغلاق الخشبية.

أما في حلب فقد أخذت الأكشاك الخشبية، التي بدأ ظهورها مع مطلع القرن التاسع عشر تسيطر تدريجيا على تشكيل الطابق العلوي من الواجهات وتعطيها طابعا جديدا مغايرا لما كنا رأيناه في البدء من واجهات غاية في البساطة والصرامة. وقد تم إكساء الإنشاء الخشبي البسيط لهذه الواجهات البارزة بألواح خشبية منمقة وتنفتح فيها النوافذ من جهات ثلاث تسمح لأهل الدار برؤية كامل الحارة.

إذا انتقلنا إلى مدن الساحل نجد انتشار النوافذ في الطابق العلوي وهو أمر غاية في الأهمية نظرا للحاجة الماسة إلى التهوية الجيدة في مناخ المنطقة الرطب، كما في أحد بيوت حي الخندق في طرطوس. إن بعض الواجهات، ولا سيما تلك التي تنتمي إلى بيوت فخمة، تنفتح على الزقاق بأكشاك خشبية مماثلة تماما لما رأيناه في حلب من حيث البنية الإنشائية ومن حيث الشكل، كما في بيت الزوزو في حي العوينة في اللاذقية (العقار II/1-308) [١٠١] وهذه الأكشاك تشبه بدورها العمارة السكنية التركية في القرن التاسع عشر إلى حد كبير ولا سيما في مدينة استنبول. [١٠٢]

هذه التطورات، التي كانت متوازية في جميع المدن السورية مع احتفاظ كل منها بطابع محلي، كانت أقل وضوحا وتأثيرا في المدن الداخلية الصغيرة مثل معرة النعمان وإدلب اللتان تتميزان بطابعهما المحافظ وقربهما من البادية، فقد بقيت معرة النعمان عرضة لهجمات البدو حتى بدايات القرن العشرين. فهنا نجد واجهات البيوت تحافظ على إغلاقها أكثر مما هو الحال في المدن الأخرى، كما في بيت فارس (العقار 3/799) الذي يعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وحتى في البيوت الفخمة مثل بيت ومضافة الحراكي (العقار 3/856) الذي بني في نهاية القرن

---

(٨) من أجل البنية الإنشائية لهذه الأكشاك انظر: A. Ahmad (2004) pp. 302

(٩) من أجل أمثلة أخرى في تركية انظر: Ö. Küçükerman (1992) p. 186, 188, 192

التاسع عشر نجد الواجهات أكثر إغلاقا مما رأيناه في البيوت المعاصرة في المدن الأخرى.

الحال هو نفسه في إدلب، فبيت العياشي (العقار III/1-707, 708) أشهر بيوت هذه المدينة، الذي بناه مفتي إدلب في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ذو واجهات خارجية مغلقة تماما، فيما عدا الأبواب وذلك رغم أهمية الآمر ببنائه ورغم أنه يعاصر البيوت التي رأيناها في المدن الأخرى. هذا الإغلاق يستمر هنا حتى ثلاثينات القرن العشرين، كما في بيت الأصفري (العقار IV/9-416) المطل على الزقاق بباب الدار فقط وبنافذة علوية، غير أن الباب يتميز بكونه يحمل زخارف ذات نموذج جديد. هذا لا يعني أن إدلب لم تتأثر بتاتا بالتطورات الجديدة في نهاية القرن التاسع عشر ولكن انفتاح الواجهات فيها بقي أكثر حذرا وإن كنا نجد واجهات ذات لغة معمارية مميزة وفق طرز محلية جديدة، كما في سيباط البيك.

ختاما نستنتج أنه على الرغم من الأهمية المتنامية للواجهات الخارجية فقد بقيت بسيطة دوما بالمقارنة مع واجهات الأفنية الداخلية الغنية بالزخارف، ولم تتخذ الأهمية نفسها ولكنها أخذت تُظهر فخامة الدار التي تقوم خلفها بشكل أكبر مع حلول نهاية القرن التاسع عشر. ولعل أحد أسباب ذلك بدء انتشار نموذج جديد من المباني السكنية في الربع الأخير من هذا القرن، هي البيوت ذات الصوفا، التي لا تحتوي على فناء داخلي وتنفتح على الخارج بواجهات مميزة.[١٠٣]

إن تطور الواجهات الخارجية للبيوت ذات الأفنية يظهر أن العمارة السكنية في سورية احتفظت باستقلالية لافتة للنظر في الفترة العثمانية ولم تتقارب مع العمارة السكنية التركية إلا في فترة متأخرة، على عكس ما حصل في المباني الدينية والعامة. نلاحظ هذا التشابه في المدن الكبيرة ولا سيما في مدينتي دمشق وحلب، وسببه ولا شك الصلة الوثيقة بين مراكز الولايات والعاصمة استنبول. وقد انتقل

---

(١٠) انظر: A. Mollenhauer (2005)

هذا التأثير عبر هذه المدن الكبيرة وعلى درجات متفاوتة إلى المدن الأصغر، التي احتفظت عمارتها السكنية بقدر أكبر من الخصوصية.

وقد كان الهدف من طرح هذا الموضوع ضمن إطار هذا المؤتمر هو لفت النظر إلى هذا التقارب لدراسة هذه الظاهرة دراسة علمية كمشروع بحث مشترك مقترح.

المراجع:

حسون، عامر بدر: كتاب سورية، صور من الحياة السورية. دمشق، ٢٠٠٤.

Bibliography:

Ahmad, Ariane. "Das staedtische Hofhaus in Syrien und seine regionalen Auspraegungen", *unpublished Ph. D. dissertation*, Berlin, 2004.

Kremer, Alfred V. *Topographie von Damaskus*, Denkschriften der Kaiserlichen Akademie der Wissenschaften Philosophisch-historische Classe. Band V. Wien, 1854.

Küçükerman, Önder. *Das Alttürkische Wohnhaus. Auf der Suche nach der räumlichen Identität*, 85th edition, Istanbul, 1992.

De Lamartine, Alphonse. *Souvenirs, Impressions, Pensées et Paysages pendant un Voyage en Orient, 1832-1833*, 2 vol.s., Paris, 1856.

Mollenhauer, Anne. "Städtische Mittelhallenhäuser in Bilad al-Sham im 19. Jahrhundert - lokale und überregionale Einflüsse auf eine Bauform", *unpublished Ph. D. Dissertation*, Johann Wolfgang Goethe Universität Frankfurt, 2005.

Russel, Alexander. *The Natural History of Aleppo*, 2 vol.s, first published in 1756, London, 1794.

Weber, Stefan. "Zeugnisse kulturellen Wandels: Stadt, Architektur und Gesellschaft des spätosmanischen Damaskus im Umbruch (1808-1918)", *unpublished Ph. D. dissertation*, Berlin, 2001.

أضواء على بعض الوثائق العثمانية الخاصة بالمكتبة العامة في دمشق

الأستاذ الدكتور محمد جان آتار[1]

أريد أن أتحدث هنا بالدرجة الأولى عن وثائق المكتبات والأرشيف حول المكتبة العمومية في دمشق والتي تم تسجيلها ضمن المكتبات والأرشيف العثماني في تركيا، وكذلك عن البحوث التي عثرت عليها حول هذا الموضوع. وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد في تركيا دراسات مستقلة حول هذه المكتبة في دمشق ما عدا بعض الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل غير مباشر. وفي هذا الإطار، يتضمن الأرشيف العثماني نسخة من لائحة تعليمات للمكتبة طبعت في دمشق كوثيقة فقط. كما يحتوي على وثيقة حول تخصيص خمسمائة قرش (عثماني) لمحافظي المكتبة وللبواب ولسائر حاجيات المكتبة، ووثيقة أخرى حول زيارة مراقب المكتبات السيد "مصطفى أفندي" إلى دمشق في وقت لاحق، ووثيقة ثالثة أيضا حول مطالبة مدير مكتبة ميونيخ الألمانية "الدكتور أميل كراسيل" بإجراء بحث في موضوع الوثائق والكتب القديمة في دمشق، ووثيقة أخيرة حول مطالبة مدير وأستاذ دار الفنون في أوكسفورد بالاطلاع على الآثار القديمة وتدقيقها في بلاد الشام.

ومن اللافت للنظر أن القيام ببعض الأنشطة الثقافية والعلمية في الدولة العثمانية بدأ في مصر وسالونيك ومناستر ودمشق.

---

(١) كلية الآداب بجامعة استانبول، قسم إدارة المعلومات والوثائق، فرع علم التوثيق الأرشيف.

وصحيفة "الوقائع المصرية" كانت أول صحيفة رسمية عثمانية نشرت في مصر باللغتين التركية والعربية. واعقبتها بعد ثلاث سنوات صحيفة رسمية أخرى نشرت في العاصمة العثمانية إسطنبول باللغة التركية وهي "تقويم الوقائع". ويشكل هذا الوضع أول نموذج لبدء بعض الأنشطة الثقافية والعلمية في الحواضر العثمانية.

كما أن أول مكتبة عمومية في الأراضي التابعة للدولة العثمانية أسست في دمشق (الشام) داخل المدرسة الظاهرية.

وبعد إنشاء المكتبة العمومية في دمشق بسنة واحدة باعتبار تاريخ التأسيس وبعد ثلاث سنوات باعتبار الافتتاح، أسست مكتبة بايزيد العمومية في العاصمة العثمانية إستانبول. ويشكل هذا الحدث نموذجا ثانيا ل"بدء بعض الأنشطة الثقافية العلمية في الحواضر العثمانية". واعتبارنا دمشق ضمن الحواضر العثمانية يرجع إلى وضعها بالمقارنة مع العاصمة العثمانية إستانبول آنذاك. وكل هذه النماذج التي تحتم علينا البحث عن المفاهيم العميقة ما وراء فلسفة الدولة والسلطنة العثمانية.

وإلى جانب ذلك، فقد كان هدف رجال الدولة العثمانيين ومثقفيها تقوية الدولة، وفي أذهانهم أن الشام كانت على مدى مائة وخمسين عاما عاصمة لدولة من أكبر الدول الإسلامية في التاريخ.

وعندما ننظر إلى تطور المكتبات العثمانية في الفترة الممتدة من التنظيمات إلى فترة قيام الجمهورية (١٨٣٩- ١٩٢٣) ؛ نلاحظ بعد التنظيمات، أن المكتبات قد انضوت تحت أسماء مثل "**الوقف**" و"**المدرسة**" (مكتب ملكية، دار الفنون والمدارس الأجنبية)، و"**الدائرة الرسمية**" (مجلس المبعوثان، الباب العالي، تاريخ عثماني أنجمني)، و"**الجمعية**" (الجمعية العلمية العثمانية، الجمعية الطبية العثمانية)، والمكتبات "**العمومية ومكتبة سراي يلدز**".

وفيما يتعلق بالمكتبات العثمانية ومهنة إدارة المكتبات (أو أمانة المكتبات)، وصلتها بمكتبة الشام العمومية، فإن الأمر الذي سنتوقف عنده هنا هو معنى "المكتبة العمومية" و"مكتبة الجمعية".

إن "المكتبات العمومية" سعت إلى تلافي الانهيار الذي طال مؤسسات الدولة العثمانية في هذا المجال، ولذلك فقد اضطلعت بمهام العديد من المكتبات، وقد تأسست من أجل سد النقص الحاصل في مجال المكتبات، وهي تُقيّم باعتبارها مكتبات تأسست في الفترة ما بين التنظيمات وقيام الجمهورية. ويعتقد أن هذا "النوع" أو هذا "المفهوم" قد ظهر في نهاية القرن التاسع عشر نتيجة للتغيرات التي طرأت على طبيعة المجتمع العثماني. وهذا النوع من المكتبات، بالإضافة إلى أنه يعتبر بمثابة "المكتبة الشعبية"، و"مكتبة البحث"، و"المكتبة العامة"، فهو أيضاً يستعمل للتعبير عن معنى "المكتبة المركزية". وبالإضافة إلى هذا فإن المكتبات العمومية، من حيث مهنة إدارة المكتبات ومفهومها وما يتعلق بظهورها يمكن أن تجد لها تفسيرات أخرى.

إن كلمة "جمعية" التي تظهر في تسمية "مكتبة الجمعية" (جمعيّت كتبخانه سي) نعرف أنها استعملت لأول مرة في الدولة العثمانية في "بلاد الشام" وبيروت وسوريا، كما نلاحظ أن هذه الكلمة التي توجد في أسماء مؤسسات مثل "الجمعية العثمانية" و"الجمعية الطبية العثمانية" قد بدأت في الظهور بعد هذا التاريخ، ثم تأسست مكتبات متأثرة بهذه الكلمة.

و"المكتبة العامة بالشام" (شام كتبخانهء عمومي سي) تحمل كلا المفهومين الذين تحدثنا عنهما، فهي من ناحية تأسست من قبل "جمعية"، ومن ناحية ثانية تحمل صفة "العمومية". ولذلك فهذه المكتبة لها بنية مختلفة عن مفهومي "المكتبة العامة" و"مكتبة الجمعية". كما أن المادة الثانية من لائحة التعليمات تشير إلى أن هذه المكتبة أسست من قبل جمعية تحت إدارة هيئة تضم أيضا رئيس "الجمعية الخيرية" صاحب الفضيلة علاء الدين أفندي. ويطلق على هذه الجمعية اسم "جمعية المكتبة العمومية". كما أن لائحة تعليمات التأسيس (شهادة الإنشاء) قد طبعت في مطبعة "الجمعية الخيرية بدمشق الشريف" التي ساهمت في تأسيسها.

وأسلوب لائحة التعليمات لافت للنظر، حيث إن العنوان ومكان الطبع قد كتبا باللغة التركية، بينما نص التعليمات الذي يحتوي على إحدى عشرة مادة كتب باللغتين التركية والعربية بتقسيم الصفحة إلى شطرين. ونجد في النص العربي بعض الإضافات التي لا يتضمنها النص التركي، وعلى سبيل المثال : يتحدث النص التركي في المادة الأولى عن "الكتب والرسائل التي يُمنع العوام من مطالعتها"، بينما يفصل النص العربي في الموضوع مشيرا إلى عدم إمكانية حرمان أحد من مطالعة الكتب وأن ذلك مناف لمقاصد الوقف.

وأسست المكتبة العمومية في دمشق بجمع مجموعات الكتب المشتتة في مكان واحد قصد إنشاء مكتبة مركزية. وفيما يتعلق بشكل التأسيس وأهدافه تنص المادة الأولى من لائحة التعليمات (شهادة الإنشاء) على ما يلي:

"لما كانت الكتب الموقوفة والمشروطة لاستفادة العموم قد حصرت بأيدي المتولين وحرمت الناس من مطالعتها، صدر الأمر الجليل من ملجأ الولاية وأعطي قرارا من طرف مجلس الإدارة توفيقا للتقرير المتقدم من هؤلاء العاجزين المؤرخ في ١٥ شباط سنة ٩٥ على أنه يجرى جمع الكتب والرسائل الموقوفة الكائنة تحت أيدي المتولين ووضعها بخزانة مخصوصة عمرت وأنشئت في تربة الملك الظاهر في المحل المخصوص المعمر لأجل ذلك الكائن في جوار تربة السلطان صلاح الدين لأجل أن تصير المنفعة عمومية، ولا يحرم أحد من الاستفادة والمطالعة (التي هي أجل مقاصد الواقف بل لأجلها وقف) ويتأسس بذلك مكتبة عمومية".

وكان الهدف من وراء ذلك هو عرض الكتب والرسائل الموقوفة حتى يستفيد منها جميع الناس. وورد أن تأسيس المكتبة سيتم عبر ترميم مكان تاريخي مع إلحاق أماكن إضافية خاصة وربط كل ذلك، مثلما هو الحال بالنسبة إلى مكتبة بايزيد الوطنية.

وتم تكليف جمعية المكتبة العمومية التي تضم ستة أشخاص لتأسيس المكتبة العمومية وإدارتها. وكانت الجمعية تتمتع بصلاحية تنفيذ النقاط المذكورة في لائحة

التعليمات وشؤون التمكين والرقابة والتعداد والأعوان. وخصص أجر شهري يقدر ب٢٠٠ قرش لمحافظيْ المكتبة و٥٠ قرشا للبواب. وتم تكليف الأعوان بالحفاظ على الكتب ومستلزمات المكتبة، ودفع تعويضات في حالة ضياعها. وتقرر إجراء رقابة في كل ثلاثة أشهر وإقالة محافظ المكتبة من منصبه وتعيين شخص آخر مكانه في حال ثبوت ضياع الكتب في المرة الثانية. وتناولت المادة الثامنة وظائف محافظ المكتبة إلى جانب استدراك النواقص بالقول : " وإذا كانت نسخة من [كتب] المكتبة فيها نقص يقع إكمالها من نسخة كاملة إن وجدت".

وتشير وثيقة مؤرخة ب١٠ مارس ١٨٨٣ (السبت – ٢٦ فبراير ١٢٩٨ [رومي] غرة جمادى الأولى) إلى وجود المدرسة الرشدية في المكان الذي أسست فيه المكتبة وأنه تم نقل مبلغ ال٥٠٠ قرش المخصص للأساتذة إلى ميزانية المكتبة وذلك بعد ربط هذه المدرسة بالمدرسة الرشدية الأخرى، وكذلك تخصيص مبلغ ٥٠ قرشا الزائد عن أجور الأعوان للتجليد وسائر المصاريف. كما تشير قائمة الكتب المحررة في ذلك التاريخ إلى أن المكتبة كانت تحتوي على ٢٥٠٠ كتاب.

وجاء في مقال صدر في "ترجمان الحقيقة" بتاريخ ١٨٨١ أن الاستفادة من مكتبات إسطنبول كانت صعبة نظرًا لبعدها عن بعضها البعض وإغلاقها في أغلب الأوقات، مع الإشارة إلى وجود مقترح لتأسيس مكتبة عمومية تكون بمثابة مكتبة مركزية. وَرَدَ في المقترح : "وبناء على ذلك يجب ضم أوقاف هذه المكتبات المتفرقة إلى بعضها البعض مع تعيين فريق من محافظي المكتبة الأكفاء العارفين لقيمة الكتب مقابل أجور مجزية. وكذلك استيراد برامج عالية من أوروبا لتأسيس مكتبة عمومية جيدة".

وفي وثيقة مؤرخة ب١٦ ذي القعدة ١٢٩٩ / ١٦ سبتمبر ـ أيلول ١٢٩٨ / ٢٨ سبتمبر ـ أيلول ١٨٨٢ تم تناول الشروط التي تساعد على تأسيس مكتبة بايزيد العمومية وهي كالتالي: "إن عددا كبيرا من الكتب التي توجد في بعض الجوامع والأضرحة والمكتبات الواقعة في المناطق النائية ما عدا بعض المكتبات المعروفة

والمشهورة في إسطنبول، تعرضت للتلف، ولم تعد مفيدة بسبب فسادها مع مرور الزمن وإهمال صيانتها وعدم فتحها". ولذلك تمت الإشارة إلى إنشاء مكتبة عمومية لحل المشاكل وتحقيق الاستفادة. وحظيت أشغال تأسيس مكتبة بايزيد العمومية بتقدير الرأي العام وامتنانه.

لكن هذا المقترح وتلك الأسباب المؤدية إلى فتح مكتبة عمومية كانت خاصة بالمكتبة العمومية في إسطنبول. كما جاء هذا المقترح بعد تأسيس وفتح المكتبة العمومية في دمشق.

وليست لدينا إجابة واضحة على سؤال : هل حدث دافع من هذا القبيل في تاريخ تأسيس المكتبة العمومية في دمشق ؟ أم أن الدولة بادرت مباشرة بتأسيس وفتح المكتبة العمومية في دمشق ؟. وكل ما نعلم هو أن الجمعية الخيرية في دمشق لعبت دورًا مهما في هذا الخصوص.

ونجد أن كلا من مكتبة بايزيد العمومية والمكتبة العمومية في دمشق قد أسست عبر تحويل مبان قديمة بنيت لأسباب أخرى إلى مكتبة، وذلك بعد ترميمها وتنظيمها. ومبنى كلتا المكتبتين كان جزءًا من مدرسة قبل أن يتم تحويله إلى مكتبة. فقد أنشئت مكتبة بايزيد العمومية بترميم دار إطعام المحتاجين التابعة لمدرسة بايزيد في مبنى مستقل. بينما أسست المكتبة العمومية في دمشق في شكل مكتبة مدرسية داخل المدرسة الظاهرية وسميت ب"العمومية".

ويذكر أن مكتبة بايزيد الوطنية هي المكتبة الأولى التي تأسست بواسطة الدولة، في حين تأسست المكتبة العمومية في دمشق بمبادرة من حركة مدنية ودعم من الدولة. وفي الواقع فإن المكتبة العمومية في دمشق هي أول "مكتبة عمومية" في الدولة العثمانية، وليست مكتبة بايزيد. ويرجع ذلك إلى عدم معرفة الناس بتفاصيل تاريخ تأسيسها الأقدم من تاريخ مكتبة بايزيد.

ويذكر أيضا أن التيارات القومية في أوروبا قد لعبت دورا مهما في تأسيس "المكتبات الوطنية" فهي التي دفعت برجال الدولة العثمانية إلى تأسيس مكتبات شبيهة، ويقصد بها المكتبات العمومية. ويذكر كذلك أن جميع المكتبات العمومية التي تأسست من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٩٢٠ حاولت أن تصبح "مكتبات وطنية" فيما بعد. لكن واقع الأمر أن المقصود من كلمة "العمومية" في البلاد العثمانية هي "العمومية" وليست "الوطنية"، بدليل أن أول مكتبة عمومية أنشئت في دمشق قبل إسطنبول. كما أن أسماء المكتبتين المذكورتين ترد في الوثائق العثمانية على النحو التالي: "المكتبة العمومية، المكتبة العمومية بالشام الشريف" و"المكتبة العمومية العثمانية"، فالخاصية الأساسية فيها كونها عمومية. أما الصفة الوطنية التي تحملها اليوم فقد تزامنت من انهيار الدولة العثمانية.

وبسبب كون مكتبة بايزيد العمومية والمكتبة العامة بالشام تأسستا في مدينتين مختلفتين فإن كل كتاب يوصف بكونه "عثمانيا" تجمع منه نسخة في إستانبول بهدف الاحتفاظ به.

بالنسبة إلى مكتبة الدولة ببايزيد فقد تكفلت الدولة بمصاريف إنشائها، وقدم لها السلطان عبد الحميد الثاني مساعدات كبيرة من أمواله الخاصة. وتم ربطها مباشرة بنظارة المعارف خلافاً لمكتبات الأوقاف.

ويلاحظ أن الدولة ساهمت في مصاريف تأسيس المكتبة العامة بالشام ومصاريف إدارتها، ونعتقد أن السلطان عبد الحميد الثاني قد أولى هذه المكتبة أيضا عناية خاصة. وباعتبار أن الكتب المكونة للمكتبة العامة بالشام قد تم جمعها من مكتبات الأوقاف فقد تم ربط هذه المكتبة بنظارة الأوقاف. وهناك نسخة من الكاتالوج (الدليل) التابع للمكتبة موجود في دائرة المعارف للمحافظة عليه. وفي الوقت نفسه يبد وأن إدارة المكتبة كانت "شبه رسمية" و"مستقلة".

من حيث تاريخ الافتتاح، فقد تم افتتاح مكتبة الدولة ببايزيد في مطلع من شهر رمضان سنة ١٣٠١هـ (٢٤ يونيه ١٨٨٤) بحضور عدد من رجال الدولة والمواطنين.

وأما المكتبة العامة بالشام فقد بدأت عملها بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٢٩٨هـ الموافق ٩ يوليه سنة ١٨٨١ بحضور عدد من المسئولين والمواطنين في تلك الفترة. وحسب السالنامه (الحولية) السورية لعام ١٢٩٩ فإن المسئولين في ولاية الشام في تلك الفترة كانوا على النحو التالى:

الوالي : أحمد حمدي باشا.

ثم أركان الولاية؛

الدفتردار : نامق أفندي،

القاضي : كاظم أفندي،

المفتي : حمزه زاده محمود ،

الكاتب (مكتوبجي) : يوسف بهاء الدين،

ألاي بك : شوقي.

مجلس إدارة الولاية ؛

الرئيس : الباشا الوالي (أحمد حمدي باشا)،

الأعضاء : الدفتردار (نامق أفندي)، القاضي (كاظم أفندي)، المفتي (حمزه زاده محمود)، المكتوبجي / الكاتب (يوسف بهاء الدين)، عبيد زاده خلوصي باشا، مردوم زاده علي بك، شمعه زاده أخمد رفيق، أسير زاده جيران، غوستين زاده عبد الله، رئيس الكتاب (باش كاتب) جمال.

في هذه السالنامه (الحولية) يُذكر أن هناك معهدا ومتوسطية ومدرسة إبتدائية ومكتبة عمومية.

بالنسبة للكتب الموجودة في مكتبة الدولة ببايزيد في شكل مخطوطات أو كتب مطبوعة باللغة العربية فقد لوحظ أنها في زيادة مستمرة لأن هدفها كان الجمع، وكذلك بسبب التبرعات والوقف والنقل. ولهذا فقد كانت تحتوي على ٢٦ رفًا. ويلاحظ أنه لم يحدث تطوّر كبير في عدد الكتب الموجودة في المكتبة العامة

بالشام بالمقارنة بالعدد الموجود في مكتبة بايزيد لأنها لم تكن تركز على مسألة الجمع.

وأول مدير لمكتبة الدولة ببايزيد كان الخوجا تحسين أفندي. لكننا لا نعرف إلى حد الآن من الذي كان أول مدير للمكتبة العامة بالشام.

بواكير الطباعة والنشر في بلاد الشام
في العهد العثماني

إياد خالد الطباع ـ سورية

إن إدخال الطباعة إلى بلاد الشام يُعد فتحاً جديداً لها، وذلك لأنه تم إدخال تقنية جديدة إليها لم تكن متوافرة، إضافة إلى دورها في إدخال العلوم والمعارف من خلال ما تبثّه من مطبوعات ومنشورات ترفد الحياة العلمية والثقافية بالجديد، وتحرّك عملية التثاقف بين مختلف التيارات الفكرية.

حدود الدراسة:

هي بلاد الشام التي تعني الحدود الجغرافية المعروفة عند الجغرافيين الإسلاميين: وهي الآن: سورية ولبنان وفلسطين.

منهجية البحث:

لقد جرى اتباع المنهج الوصفي التاريخي دون التقيد في ذلك بصرامة، بل استأنس البحث في ذلك بالأرقام، آخذاً بطرف من منهج البحث الرياضي.

هدف البحث:

تهدف هذه الورقة إلى التعريف بالجهود الفعالة التي قام بها المتقدمون من أبناء العرب في ظل الفترة العثمانية، وأسبقيتهم في إدخال الطباعة، والإشارة إلى الاتجاهات الموضوعية، وتبيان النتاج الفكري عدداً حسب التوزّع الجغرافي، ومقارنة ذلك مع البلدان الأخرى التي دخلتها الطباعة.

أدوات البحث:

تم الاعتماد في إعداد هذه الورقة على مصادر متعددة شملت:

١ـ الوِراقيّات (الببليوغرافيات): وهي تنقسم إلى ببليوغرافيات عامة، حاولت حصر النتاج الفكري وتوصيفه، بلغ عددها نحو عشرين، أشهرها معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف إلياس سركيس، وببليوغرافيات خاصة بدول معينة، وهي الببليوغرافيات الوطنية الراجعة، مثل الببليوغرافية الوطنية السورية الراجعة.

٢ـ الدراسات المتخصصة في تاريخ الطباعة في الشرق.

٣ـ كتب تاريخ هذه الحقبة ولا سيما المتعلقة بالتأريخ للآداب العربية.

٤ـ الموسوعات.

٥ـ دوريات تلك الفترة.

الطباعة والنشر في بلاد الشام:

دخلت الطباعة إلى حلب أولاً، وذلك سنة ١٧٠٦، ثم تلتها الشوير في لبنان سنة ١٧٣٤، ثم القدس ١٨٤٦، ثم دمشق ١٨٥٥.

حلب: ١٧٠٦

مطبعة حلب (١٧٠٦ ـ ١٧١١):

يعد البطريرك أثناسيوس الثالث دباس مؤسس مطبعة حلب ومديرها إذ أعد المشروع ونفذه خلال عمرها القصير وهو ست سنوات، كان هذا البطريرك رجل أدب، حذق اللغتين العربية واليونانية، وتولى ترجمة عدة كتب مسيحية إلى العربية وطبعها بحلب، بعد أن اكتسب خبرته الفنية في مجال الطباعة عندما عمل بمطبعة بوخارست (١٧٠١ـ ١٧٠٢).

وأما العاملون فيظهر أن المطبعة اعتمدت على جهود أبناء الطائفة الأرثوذكسية، ولم تستعن بفنيين أوروبيين، ويظهر أن البطريرك دباس كان يقوم

بنفسه بإعداد الأحرف العربية وتصفيفها وطباعة النصوص، إذ يقول في مقدمة أول كتاب طبع في حلب (المزامير، طبع سنة ١٧٠٦): "إننا وفقنا إلى عمل طبع الحرف العربي"، ولعل الكاهن أثناسيوس الذي رحل إلى بلاد الفلاخ (رومانيا) حفر له حروفاً جديدة، أو كان هو أتقن هذا الفن فعلمه قوماً من الحلبيين، وقد تكونت الموارد[1] لهذه المطبعة من:

١ـ مساعدات أمير بلاد الفلاخ (رومانيا)؛ إذ ورد ذكر ذلك في مقدمة أول كتاب طبع بحلب، حيث أشاد البطريرك بهذه المساعدة القيمة.

٢ـ هبات أثرياء الطائفة الأرثوذكسية: حسبما ورد في مقدمة كتاب "المواعظ" الذي صدر في سنة ١٧١١م.

٣ـ مساعدات رجال الدير: مثل البطريرك "كيركس الخامس" الذي مَوّل طبعة كتاب "البار كليتيكي" عام ١٧١١، كما نصت على ذلك مقدمة هذا الكتاب.

ولما كانت كتب المطبعة توزع مجاناً على كنائس الطائفة، افتقدت المطبعة مصدراً هاماً لتمويلها مما سبب توقفها مبكراً.

ويذكر جرجي زيدان[2]: أن جورج بك الخياط المحامي في حلب كتب إليه أن عنده نسخة من كتاب طقسي كنسي مطبوع في حلب باليونانية والعربية سنة ١٧٠٢م، ثم طُبع الإنجيل فيها سنة ١٧٠٦، قال: وقد صنع أمهات هذه الطبعة العربية اليونانية الشماس عبد الله زاخر الحلبي، وكان صانعاً ماهراً يُحب الأدب والعلم.

ومن بواكير إنتاج هذه المطبعة:

١ـ الزبور.

---

(١) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، الطباخ، ٣٤٨/٣، ندوة تاريخ أوائل المطبوعات، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، وحيد قدورة، بحث (أوائل المطبوعات العربية في تركيا وبلاد الشام)، ص ١٢٣.

(٢) آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، ٥٥/٤.

٢ـ المزامير، طُبع سنة ١٧٠٦، وهو من ترجمة عبد الله بن الفضل الأنطاكي الكاتب الشهير، وهذا الكتاب جدد طبعه في حلب، سنة ١٧٠٩ و ١٧٢٥ و ١٧٣٥.

٣ـ كتاب الإنجيل، طُبع بقطع كبير في السنة عينها ١٧٠٦م، وعدد صفحاته ٢٨٣ صحيفة، وهو مزين بصور الأربعة الإنجيلين[٣].

٤ـ كتاب الدر المنتخب من معاملات القديس يوحنا فم الذهب، نقله عن اليونانية البطريرك أثناسيوس، وطبعه سنة ١٧٠٧.

٥ـ كتاب النبوات، طُبع سنة ١٧٠٨م بقطع كبير وعدد صفحاته ١٢٨.

٦ـ فصول من الإنجيل المقدس لكل أعياد السنة، طُبع سنة ١٧٠٨م.

٧ـ عظات أثناسيوس البطريرك، طُبع سنة ١٧١١م.

٨ ـ البركلستيون أو بالأحرى براكليتكوس أي المعزّي، طُبع سنة ١٧١١م.

٩ـ كتاب صخرة الشك، وهو كتاب ينفي بعض العقائد التي تُعلّمها الكنيسة الرومانية، طُبع سنة ١٧١١م[٤].

ويبدو أن المطبعة توقفت بعد وفاة منشئها سنة ١٧٢٤م، غير أن حلب خلت كما يبدو من مطبعة ناشرة، حتى سنة (١٢٧٣هـ/١٨٥٧م)، إذ أنشئت فيها المطبعة المارونية، على يد يوسف مطر، وأول العَمَلَة فيها هو نيقولاس كيلون، وأول مدير كان سليم مطر، ومن جملة ما طُبع في هذه المطبعة ديوان ابن الفارض، وديوان فرنسيس مراش المسمى نظم اللآلي للمحبّر الشمالي، وغاية الحق[٥].

وتجدَّدَ فن الطباعة في حلب في أواسط القرن التاسع عشر حيث نشر أحد الفرنج المدعو بلفُنطي السرديني بعض المطبوعات الحجرية في الشهباء منها ديوان ابن الفارض سنة (١٢٥٧هـ /١٨٤١م)، وكتاب المزامير. ثم اهتم المطران يوسف مطر

---

(٣) مجلة المشرق ٣/٣٥٥.

(٤) إعلام النبلاء ٣/٢٤٨، مجلة المشرق ٣/٣٥٥ سنة ١٩٠٠.

(٥) إعلام النبلاء ٣/٣٥٥ ـ ٣٥٦، مجلة المشرق ٣/ ٣٨٥.

بإنشاء مطبعة على الحروف فطُبع فيها منذ سنة ١٨٥٧م إلى نهاية القرن التاسع عشر نحو ٥٠ كتاباً بين كبير وصغير[٦].

يقول مؤرخ حلب ومحدثها العلامة محمد راغب الطباخ: ثم تتابع إنشاء المطابع، أُهمل بعضها وبقي بعضها، وفي الشهباء في هذه السنة، وهي سنة ١٣٤٣هـ (١٩٢٩م) أربع عشرة مطبعة من ضمنها مطبعة الحكومة ومطبعتي التي دعوتُها المطبعة العلمية، وقد أسستها سنة ١٣٤١هـ بالاشتراك مع السيد عبد الغفور المسوتي مدير المدرسة الفاروقية التجهيزية وولدي محمد. غير أن حالة حلب العلمية والتجارية لا تتحمل هذا العدد من المطابع، فهي لذلك غير رائجة، والكساد قد استولى على جميعها.

لبنان: ١٧٣٤

مطبعة الشوير (١٧٣٤ ـ ١٨٩٩):

أسس هذه المطبعة وأدارها عبد الله الزاخر (١٦٨٠ ـ ١٧٤٨) الذي عمل في مطبعة حلب من قبل. وقد وجد مساعدة عظيمة من المبشرين اليسوعيين الذين اقتنوا الآلات من أورية وعلى الأرجح من فرنسة، وقد استطاعت هذه المطبعة أن تضمن موارد جيدة من مساعدات مالية وعينية مكنتها من استمرارها حتى نهاية القرن التاسع عشر. طبعت خلال خمس وستين عاماً من عمرها تسعة عشر كتاباً.

مطبعة بيروت (١٧٥١ ـ ١٧٦٦):

لا يُعرف عنها إلا النزر القليل، والظاهر أن بطريرك أنطاكية (سلفستروس القبرصي: (١٦٩٦ ـ ١٧٦٦) هو الذي أسسها، واختفت آثارها إثر زلزال هز المبنى الذي كان يؤويها بدير القديس جورجيوس عام ١٧٦٦م، وقد عُرف أنها طبعت كتابين خلال وجودها[٧].

---

(٦) تاريخ الآداب العربية (١٨٠٠ ـ١٩٢٥)، لويس شيخو، ص ومجلة المشرق ٣/٢٥٧ ـ ٣٥٨.

(٧) ندوة تاريخ أوائل المطبوعات، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، وحيد قدورة، بحث (أوائل المطبوعات العربية في تركيا وبلاد الشام)، ص ١٢٧ و ١٣٤.

وفي سنة ١٨٥٢ أخذت المطبعة الكاثوليكية تطبع على الحروف بعد طبعها على الحجر.

ومن مطابع لبنان في هذا العصر:

- المطبعة السورية، أنشأها خليل الخوري سنة ١٨٥٧م[٨].

- المطبعة الشرقية، أنشأها الدكتور إبراهيم النجار، سنة ١٨٥٨م.

- المطبعة العمومية، أنشأها يوسف الشلفون، سنة ١٨٦١م.

- المطبعة المخلصية، ظهرت سنة ١٨٥٦م، وخدمت الآداب العربية ثماني سنوات[٩].

- مطبعة المعارف، أنشأها الأديب خليل سركيس شركةً مع بطرس البستاني سنة ١٨٦٧ إلى سنة ١٨٧٤م، حيث تم إنشاء المطبعة الأدبية.

- وظهرت مطابع أخرى منها مطبعة قزحيا السريانية سنة ١٦١٠م، ومطبعة دير طاميش التي أنشئت سنة ١٨٥٨م فوق وادي نهر الكلب، وظلت تعمل عشر سنوات[١٠].

وقد بلغ النتاج العربي المطبوع من الكتب حتى نهاية القرن التاسع عشر في المطابع اللبنانية ١٩١٣ عنواناً[١١].

القدس: ١٨٤٦

مطبعة نسيم باق: ١٨٤٦

تأسست أول مطبعة في القدس عام ١٨٣٠م، وكانت مطبعة يهودية يملكها

---

(٨) انظر مطبوعاتها في مجلة الشرق ٩٩٨/٣، سنة ١٩٠٠.

(٩) انظر مجلة الشرق ١٠٣٢/٣.

(١٠) انظر مجلة الشرق ٤٧٣/٤.

(١١) النتاج الفكري للكتاب العربي المطبوع منذ نشأة الطباعة حتى نهاية القرن التاسع عشر، إياد خالد الطباع، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، ص ٦٩.

نسيم باق، وقد عُرفت باسمه، غير أن بواكير أعمالها الطباعية اقتصرت على طباعة الكتب الدينية، ولم يُستدل على أنها قامت بطباعة أية كتب أو مطبوعات دنيوية، ولم يُعرف ما إذا كانت تلك المطبعة قد قامت بطباعة أية مطبوعات باللغة العربية.

ملكية الطباعة في فلسطين:

إن الذي يُستنتج من الوقائع التاريخية أن ملكية الطباعة في فلسطين ظلت حتى عام ١٨٤٦م مقتصرة على الفلسطينيين اليهود وذلك دون غيرهم من أتباع الديانات الأخرى من الفلسطينيين، حتى إنهم امتلكوا خمس مطابع من إجمالي عدد المطابع التي كانت قائمة في الديار الشامية البالغة نحو ثلاثين مطبعة في السنوات الأولى من النصف الثاني للقرن التاسع عشر[١٢].

صدور أول صحيفة في القدس: ١٨٦٢

وصدرت أول صحيفة في القدس عام ١٨٦٢، وكانت صحيفة عبرية، وقد عُرفت باسم (هالبانون)، اهتمت بنشر المواضيع الدينية، وأصدرت الحكومة العثمانية دورية عربية سنة ١٨٧٦م، باسم (القدس الشريف).

إن المسوغ الذي نراه لأسبقية اليهود في إنشاء المطابع هو أنهم ربما أرادوا محاكاة إخوتهم في العقيدة من اليهود الأتراك في استانبول، الذين سعوا إلى إقامة مطبعة دينية في مرحلة سابقة بترخيص السلطان العثماني بايزيد الثاني لليهود، والذين استقروا بتركية بعدما طُردوا من إسبانية، وذلك في عام ١٤٩٤م[١٣].

---

(١٢) الموسوعة الفلسطينية ٣/٧ ـ ٢٠ مادة (الصحافة)، المطابع الفلسطينية وأثرها الثقافي في العهد التركي، محمد سليمان، مجلة رؤية، السلطة الوطنية الفلسطينية: الهيئة العامة للاستعلامات = www.sis.gov.ps/arabic/roya

(١٣) ندوة تاريخ أوائل المطبوعات، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، وحيد قدورة، بحث (أوائل المطبوعات العربية في تركيا وبلاد الشام)، ص ١١٣، نقلاً عن الرحالة نيكولاي دي نيكولا الذي زار الآستانة عام ١٥٥١م.

مطبعة الآباء الفرنسيسكان وطباعة أول كتاب عربي: ١٨٤٦

أنشأ الآباء الفرنسيسكان مطبعة في القدس عام ١٨٤٦م، وكانت باكورة أعمالها طباعة كتاب "التعليم المسيحي" الذي صدر باللغتين العربية والإيطالية، وكان المشرفون عليها يزودونها من حين لآخر بآخر ما توصلت إليها تقنية الطباعة، وكانت تنشر المطبعة كتباً باللغات العربية والتركية والأرمنية والعبرية واليونانية والفرنسية والإيطالية، وبدءًا من سنة ١٩٠٠م أصبحت من أكبر المطابع الشرقية التي تماثل المطابع الأوربية.

وقد طُبع في هذه المطبعة كثير من الكتب في اختصاصات مختلفة بلغ عددها حتى عام ١٨٨٣م حوالي ١٠٣ كتب، بعض منها مجلدات. وموضوعاتها جلها دينية، ثم مدرسية ولغوية، ثم أدبية.

مطبعة لندن: ١٨٤٨

أقامتها إحدى المؤسسات الإنجليزية التبشيرية في القدس عام ١٨٤٨م، كرستها لطباعة الكتب الدينية وخصوصاً الإنجيل، وكانت تطبع شهرياً بمعدل كراس ديني، ومن أهم الكتب التي طبعتها "تاريخ الكنيسة"، وذلك عام ١٨٩٢م.

المطبعة الأرمنية: (١٨٤٨ ـ نحو ١٨٩٠)

أقام الأرمن الغريغوريون عام ١٨٤٨م هذه المطبعة، وكانت تطبع الكتب وكراريس الصلوات باللغتين: الأرمنية بالحرف الأرمني، والتركية المكتوبة بالحرف الأرمني، وقد عمرت هذه المطبعة أكثر من أربعين عاماً، وطبعت خلالها أكثر من ١١٥ كتبًا، بكميات مختلفة، وبلغات مختلفة.

المطبعة الأرثوذكسية: ١٨٤٩

أسست هذه المطبعة في أواخر العام ١٨٤٩، وطبع فيها منذ تأسيسها وحتى عام ١٨٨٣م ما يقارب ٣٦ كتاباً باللغة العربية، و٢٩ كتاباً باللغة اليونانية، جلها كتب مدرسية وكنسية.

مطبعة دار الأيتام السورية:

وهي من المطابع التي تطورت تطوراً كبيراً، وأصبحت ذات شأن في فلسطين بما أدته للمعارف والآداب من خدمات جليلة، وكانت تُطبع فيها مجلة "النفائس العصرية" في أول القرن العشرين، والتي صدرت في حيفا ثم انتقلت إلى القدس بتحرير خليل بيدس.

وإن تطور هذه المطبعة جعل الطلبات ترد إليها من جهات خارجية عديدة كمصر وحلب وبيروت ودمشق وطرابلس الشام، ومن جهات داخلية مختلفة كحيفا والناصرة ويافا فضلاً عن القدس نفسها وجهاتها، حتى إنها كانت تطبع عدة مجلات وجرائد منها باللغة الألمانية.

المطابع الأخرى

إضافة إلى المطابع المذكورة أعلاه فقد انتشرت في القدس مطابع عديدة اقتصرت على ذكر أهمها. إن عدد المطابع التي أنشئت في القدس في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بلغ إحدى عشرة مطبعة، وإن ضَعْفَ الطلب على إنتاجها كان يُشير لانفتاح آفاق جديدة في البرنامج الثقافي لحركة النهضة الثقافية في فلسطين[١٤].

دمشق: ١٨٥٥

المطبعة الدومانية: ١٨٥٥م:

دخلت المطبعة دمشق حينما أسس حنا الدوماني سنة ١٨٥٥م / ١٢٧١هـ مطبعة انتقلت بعد ذلك بالشراء إلى حنا الحداد ثم إلى محمد الحفني، ثم جلبت ولاية سورية مطبعة سنة ١٨٦٤م، نشرت فيها جريدتها الرسمية "سورية" مع عدة مطبوعات أخرى[١٥].

---

(١٤) المطابع الفلسطينية وأثرها الثقافي في العهد التركي، محمد سليمان، مجلة رؤية، السلطة الوطنية الفلسطينية: الهيئة العامة للاستعلامات = www.sis.gov.ps/arabic/roya

(١٥) مجلة المشرق ٨٧٩/٤، تاريخ الآداب العربية، شيخو، ص ٧٧ ـ ٧٨.

وتورد بعض المصادر أن المطبعة دخلت دمشق بدخول إبراهيم باشا ١٢٤٨هـ /١٨٣٢م[١٦].

وقد طُبع في المطبعة الدومانية أول كتاب بدمشق وهو أوراد الأستاذ الشيخ عبد الغني النابلسي سنة ١٨٦٤م في ٣٢ صحيفة من القطع الصغير. وكُتب في خاتمته:

"وهذا أول كتاب طُبع بدمشق المحمية بالمطبعة الدومانية في مدة خلافة تاج الملوك والسلاطين مولانا السلطان عبد العزيز خان أعز الله به المسلمين، في أيام ولاية فخر الموالي العظام السيد محمد رشدي باشا الشرواني حفظه الرب القريب الداني، آمين"[١٧].

وقد بلغ النتاج العربي المطبوع من الكتب في سورية حتى نهاية القرن التاسع عشر في المطابع السورية (حلب ودمشق..) ٢٧٣ عنوانًا[١٨]. وهو يشكل ما نسبته نحو ١٠٪ من المطبوعات المنشورة في بلاد الشام.

وأما الدوريات فقد طُبع بدمشق "الشام" لمصطفى واصف الشقللي، و "العالم" لسليم إبراهيم الترك، و"النجاح" لإلياس خليل ترتر، و "العروس" لماري عبده عجمي، وغيرها.

نظرة عامة على مطابع بلاد الشام في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

إذن؛ فقد كثرت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين المطابع في بلاد الشام، فتعددت في المدن والقرى ولا سيما في بيروت، ودمشق، والقدس، وحلب، وطرابلس، وصيدا، وحمص، وحماة، ولا تخلو منها نواحي جبل لبنان وقراه، كزحلة والدامور، ودير القمر، وبيت شباب، وجونية، واعبية، وعالية.

وأما منشوراتها فكان جلها من الجرائد والمجلات التي نافت عن المئتين في تلك

---

(١٦) الموسوعة العربية الميسرة والموسعة، ياسين صلاواتي، بيروت: ومؤسسة التاريخ العربي ٢٣٢٥/٥.

(١٧) انظر راموزها في النتاج الفكري للكتاب العربي المطبوع منذ نشأة الطباعة حتى نهاية القرن التاسع عشر، إياد خالد الطباع، ٢١.

(١٨) النتاج الفكري للكتاب العربي المطبوع منذ نشأة الطباعة حتى نهاية القرن التاسع عشر، إياد خالد الطباع، ١٨.

الحقبة منها: لسان الحال، والبشير، والأحوال، والوطن، والبرق، والمقتبس، وألف باء، والزهور، والصفا.

ومن المجلات: العرفان بصيدا والمشرق، والكلية، والآثار الشرقية، والحارس، والمعارف، والمجلة الطبية العربية، في بيروت، والآثار في زحلة، والمباحث في طرابلس[19].

وطُبع في هذا العصر دواوين لعدد وافر من شعراء الشام مثل:

١ـ ديوان نظم، للأمير شكيب أرسلان، طُبع سنة ١٨٨٧م.

٢ـ ديوان صدى الخواطر، لتقي الدين أمين، طُبع في أعبية سنة ١٩١٣م.

٣ـ ديوان أمين بن خالد الجندي الحمصي (١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م ـ ١٢٥٧هـ/١٨٤١م) طبع الأديب سليم المدوّر قسماً من ديوانه في المطبعة السليمية، سنة ١٨٧٠م، ثم أضافوا إليه قسماً آخر مما لم يُنشر. وغير ذلك كثير.

ومن الكتب أذكر:

- مؤلفات العلامة الشيخ محمد يوسف النبهاني الكثيرة التي طبعها في بيروت في سنوات مختلفة خلال هذه الفترة.

- حقوق الملل ومعاهدات الدول، للأمير شكيب أرسلان.

- وسيلة الفتكوك في نظم السلوك، لكمال الشريف، طُبع في بيروت، سنة ١٣٠٩هـ.

- تاريخ الشيعة، لمحمد عارف الزين، صاحب مجلة العرفان، طُبع سنة ١٩١٢م[20].

- النزهة الشهية في الرحلة السليمية، لسليم بن موسى بُسترس (١٨٣٩ ـ ١٨٨٣م)، ووصف فيها رحلته إلى أوربة، وطبعت رحلته في المطبعة السورية، سنة ١٨٥٦م[21].

---

(١٩) تاريخ الآداب العربية (١٨٠٠ ـ ١٩٢٥)، لويس شيخو، ص ٤٤١ ـ ٤٤٢.

(٢٠) تاريخ الآداب العربية (١٨٠٠ ـ ١٩٢٥)، لويس شيخو، ص ٤٨٨.

(٢١) معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف إلياس سركيس، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ص ٥٦٣.

إن الجدول المرافق يدلنا بوضوح على البلدان التي سبقت البلدان الشامية بالطباعة والبلدان التي تخلفت عنها بالطباعة.

كما يظهر أن مطابع البلدان السورية (حلب، دمشق، ... إلخ) قد بلغ نحو ٣٠٠ عنوان، ومثلها المطابع الفلسطينية، أي بنسبة ١١,٥٪ لكل منهما، بينما بلغ نتاج المطابع اللبنانية (الشوير، بيروت، ... إلخ) نحو ٢٠٠ عنوان، أي بنسبة ٧٧٪ من إجمالي الكتب المنشورة في بلاد الشام البالغة نحو ٢٦٠٠ عنوان، وذلك حتى نهاية القرن التاسع عشر.

وبلغت نسبة عناوين الكتب العربية المنشورة في بلاد الشام بالنسبة إلى النتاج العالمي للكتب العربية المطبوعة خلال تلك الفترة ١٤,١٤٪.

وأما عن المسير الجغرافي لطباعة الكتاب، فقد بدأت الطباعة في حلب ١٧٠٦م، ثم الشوير ١٧٣٤م، ثم القدس ١٨٤٦م، ثم دمشق ١٨٦٤م.

وسبقت أورية حلب في الطباعة العربية؛ التي بدأت فيها الطباعة العربية في إيطالية سنة ١٥١٤م، وخلال السنوات التي تم فيها إنشاء المطابع في بلاد الشام في الفترة (١٧٠٦ ـ ١٨٥٥م) انتشرت الطباعة العربية في كل من روسية وما وراء النهر، وإيران، وشبه القارة الهندية، ومصر، والجزائر، وتونس، والعراق.

ثم انتشرت الطباعة العربية بعد انتشارها في بلاد الشام في كل من المغرب، وليبيا، وشبه الجزيرة العربية، والأمريكين، والسودان وزنجبار وجاوة.

ت	البلد	تاريخ طباعة أول كتاب عربي	النتاج بالعنوان حتى نهاية ق ١٩
١	إيطاليه	١٥١٤	١٤٢٥
٢	حلب	١٧٠٦	٢٧٢ (نتاج سورية كلها)
٣	تركية	١٧٢٨	١٥٧١

ت	البلد	تاريخ طباعة أول كتاب عربي	النتاج بالعنوان حتى نهاية ق ١٩
٤	الشوير ـ لبنان	١٧٣٤	١٩١٣(نتاج لبنان كله)
٥	روسية وما وراء النهر	١٧٨٥	٩٥
٦	إيران	١٧٩١	١٦٠٣
٧	شبه القارة الهندية	١٨٠٢	١٠٥٧
٨	مصر	١٨٢٢	٨٨٤٤
٩	الجزائر	١٨٢٦	؟
١٠	فلسطين	١٨٤٦	٣٠٠ (تقديري)
١١	تونس	١٨٦١	١٦٣
١٢	العراق	١٨٥٦	٢٢٨
١٣	دمشق	١٨٦٤	تم ذكره في الفقرة ٢
١٤	المغرب	١٨٦٥	٢٠٠
١٥	ليبيا	١٨٦٦	؟
١٦	اليمن	١٨٨١	٨
١٧	شبه الجزيرة العربية	١٨٨٣	١٣٦
١٨	الأمريكتان	١٨٩٥	٩
١٩	السودان وزنجبار وجاوة	العقد الأخير من القرن التاسع عشر	٣٤
		المجموع	١٧٩٠٣

اتجاهات النشر: البلدان السورية نموذجاً

من الواضح أن الموضوعات الدينية قد استأثرت بالنشر في سورية، مثلها مثل كثير من البلدان، فكانت نسبة المطبوعات الدينية من الكتب نحو ثلثي المطبوعات ٦٨٪، بينما لم تستأثر المطبوعات الأدبية واللغوية إلا بنسبة ٢٠٪ منها، تلتها ٥٪ للفنون، بينما تقاربت الموضوعات الأخرى في النسب؛ فبلغت المعارف العامة ١,٨٪، والفلسفة ١,٥٪، والتاريخ والجغرافية والتراجم..٧٪.

إن هذه المعدلات لتدلنا على حقيقة التوجه العام في تلك الفترة، حيث كان للمطبوعات الدينية النصيب الأوفر منها، نظراً لتمسك الناس بدينهم والحفاظ على تراثهم من جهة، إضافة إلى نشاط الإرساليات التبشيرية، ولا سيما في فلسطين[٢٢].

النتائج

يُمكن ذكر أهم النتائج باقتضاب:

١ ـ إن الكتاب المطبوع لم يُعرف مطبوعاً في بلاد الشام إلا في القرن الثامن عشر، غير أنه لم يأخذ حظه من الانتشار إلا في نهاية القرن التاسع عشر، والظاهر أن مطبوعات مصر والآستانة كانت تسد هذا الخلل عند أهل العلم، فلم ينشطوا إلى العناية بالتحرير والتحقيق ونشر آثار السالفين، حتى إن كثيراً من علماء بلاد الشام كان يطبع كتبه في القاهرة أو الآستانة.

٢ ـ إن مهنة الوراقة وإنتاج الكتب في بلاد الشام لم تكن توازي البلدان الأخرى ولا سيما مصر على وجه الخصوص إذ بلغ النتاج المطبوع من الكتب فيها حتى نهاية القرن التاسع عشر ٨٨٤٤ كتاباً، تُمثل شطر النتاج المطبوع من الكتب في العالم حتى نهاية القرن التاسع عشر، وذلك بسبب تشجيع العلماء في الأزهر الشريف على نشر العلم، وتوافر مطابع قديرة، ومصححين من ذوي الكفاءة العالية في إخراج النصوص وتحقيق المخطوطات.

٣ ـ اتجهت المطبوعات في فلسطين إلى العناية بالتبشير، وذلك رغبة من الإرساليات المسيحية التي كانت تحج إليها في نشر دعوتها، ولا سيما في أوساط اليهود.

التوصيات

توصي الورقة بإيجاز:

١ ـ الاعتناء بجمع أوائل المطبوعات في بلاد الشام وإيداعها في مكتبة الأسد الوطنية، كونها تمثل النتاج الأولى للطباعة في بلاد الشام، أو/ وتصويرها من

---

(٢٢) النتاج الفكري للكتاب العربي المطبوع منذ نشأة الطباعة حتى نهاية القرن التاسع عشر، إياد خالد الطباع، ١٨.

المكتبات الوطنية في العالم لتكون في متناول الباحثين، وخزنها مصورة فيها.

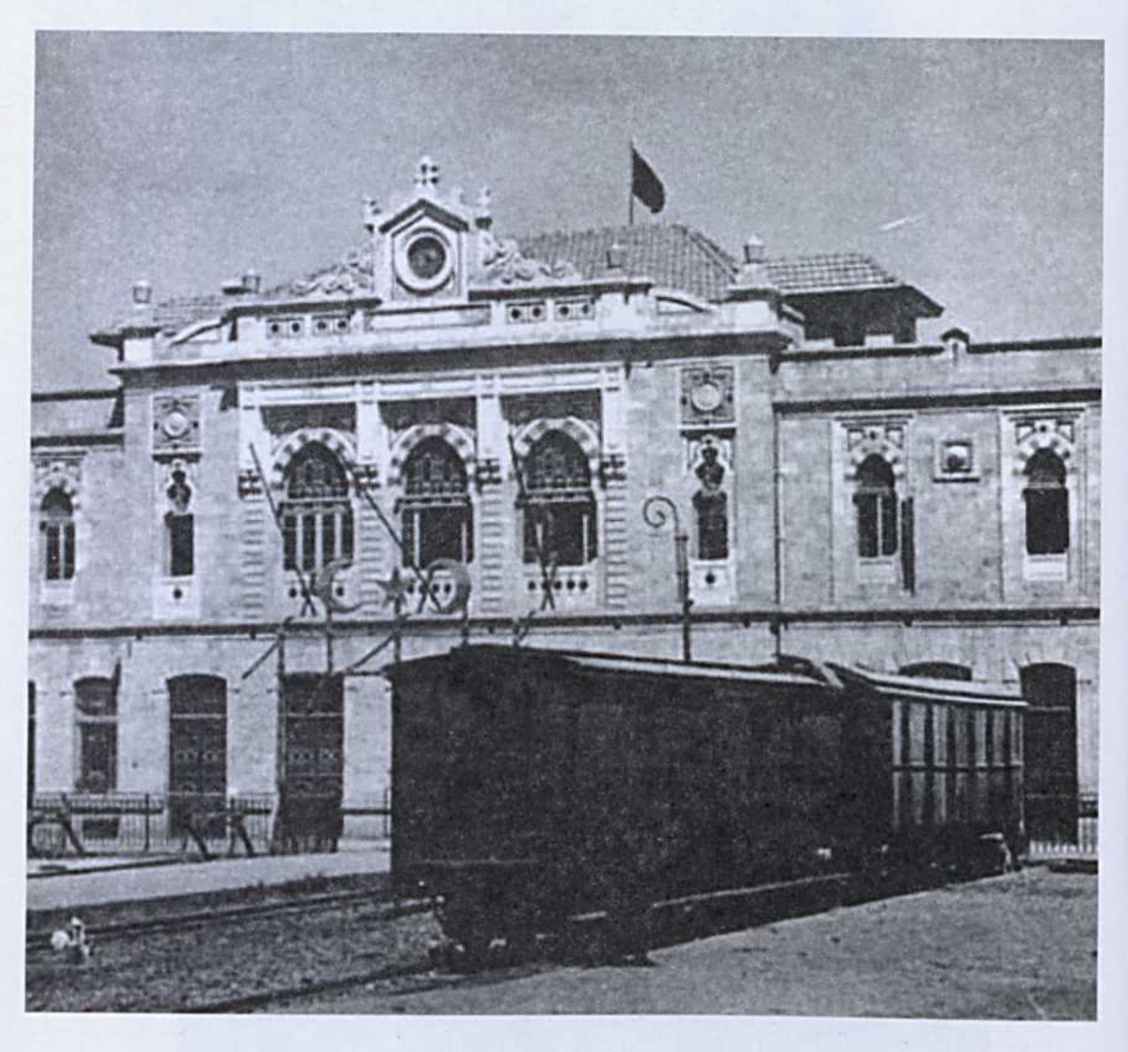
٢ ـ السعي إلى جمع ببليوغرافية وصفية ببواكير المطبوعات في بلاد الشام.

٣ ـ إقامة فعالية ثقافية في هذا الموضوع في مدينة حلب، أول مدينة عربية دخلتها الطباعة، وذلك ضمن احتفالاتها العام المقبل: عاصمة الثقافة الإسلامية لعام ٢٠٠٦م.



محطة القطار في دمشق

Train Station in Damascus

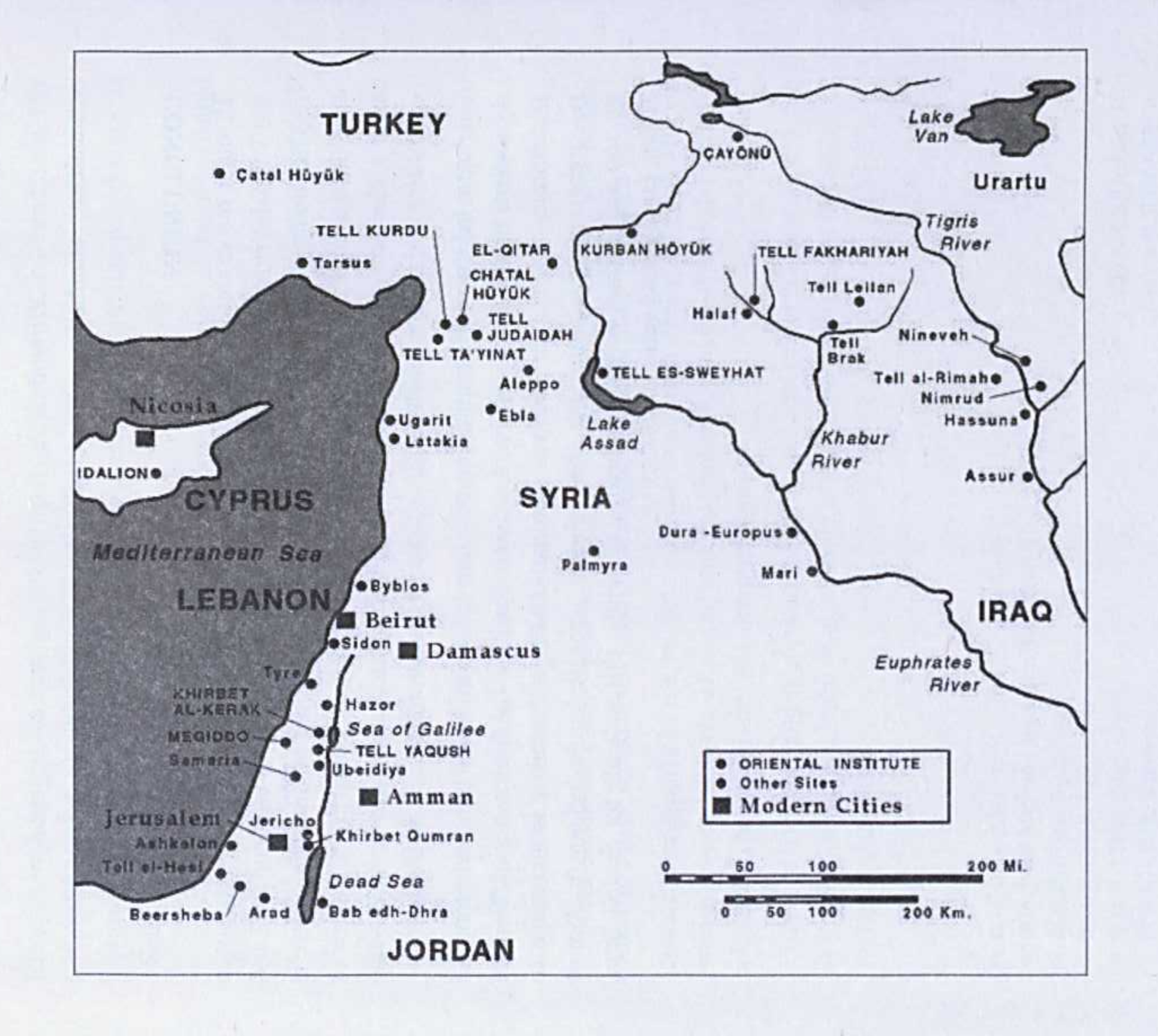


محطة القطار في دمشق

Train Station in Damascus



آخر مبنى للولاية العثمانية في دمشق



TURKEY
Çatal Hüyük
TELL KURDU
Tarsus
EL-QITAR
CHATAL HÜYÜK
TELL JUDAIDAH
TELL TA'YINAT
Aleppo
Ebla
Ugarit
Latakia
KURBAN HÖYÜK
ÇAYÖNÜ
Lake Van
Urartu
Tigris River
TELL FAKHARIYAH
Tell Leilan
Halaf
Tell Brak
Nineveh
Tell al-Rimah
Nimrud
Hassuna
Assur
TELL ES-SWEYHAT
Lake Assad
Khabur River
Nicosia
IDALION
CYPRUS
Mediterranean Sea
SYRIA
Dura-Europus
Palmyra
Mari
IRAQ
Euphrates River
LEBANON
Byblos
Beirut
Sidon
Damascus
Tyre
KHIRBET AL-KERAK
MEGIDDO
Samaria
Hazor
Sea of Galilee
TELL YAQUSH
Ubeidiya
Amman
Jerusalem
Jericho
Khirbet Qumran
Ashkelon
Tell el-Hesi
Dead Sea
Beersheba
Arad
Bab edh-Dhra
JORDAN
ORIENTAL INSTITUTE
Other Sites
Modern Cities
0 50 100 200 Mi.
0 50 100 200 Km.

A copy of *Ahmet Hamdi* 's memorandum about the financial affairs of province of *Suriye*. 10 December 1875[33]

Memorandum of *Hüseyin Rıza Paşa* who was sent to *Beyrut* for a special official duty, about the conditions of *Suriye* and its vicinity. 19 April 1888[34]

CONCLUSION

Through the examples given above, we have attempted to offer insights about the Turkish Prime Ministry's Ottoman Archives and the series of documents and register books about Bilad al-Sham (*Suriye*). What should be underlined here is that the examples are selected from several collections. There are hundreds of such collections and sections of them in the Ottoman Archives, and those collections and sections include records about *Suriye*, too.

Catalogue information of approximately one million and four hundred thousand documents has been transferred onto internet within the framework of "General Directorate of Ottoman Archives Automation Project", and it is accessible to researchers for free, through the web-site www.devletarsivleri.gov.tr. Almost 25,000 article titles can be reached by searching this web-site for *Suriye*, *Şam*, *Halep*, *Lazkiye* and various city names.

---

[33] BOA.Y.EE. Nu:33/114

[34] BOA.Y.EE. Nu:7/21

due to the town's size and the great number of court cases. 1 R.Aw. 1332 / 28 January 1914[24]

Decree expressing pleasure in that with the declaration of Cihad-ı Ekber (Holy War), thousands of people together with the notables and scholars in Damascus expressed their readiness to fight for the preservation of religion and state. 11 Safar 1333 / 29 December 1914[25]

The reports on the estimated cost of project and restoration of the office called *Reşidiye* in *Resulayn* imperial farm. 20 August 1889[26]

Projects and reports on the estimated cost of removing the damages caused by the Grand Canal and the *Hüseyin* pool in *Resulayn*. 19 May 1900[27]

The plan of the school and the other buildings which are to be added to the constucted mosque in the village of *Hüseyniye* in *Safed*. 3 December 1901[28]

Plan and report on the estimated cost of the building which will be constructed for cultivating tools, plow-animals, and gardeners of three gardens in *Resulayn* imperial farm. 3 December 1904[29]

Reports on the estimated cost and plan of the *Hamidiye* Mosque and School which are to be constructed in *Salihiye* neighborhood of *Şam*. 12 March 1906[30]

Restoration reports of the mosque and the tomb, near *Halep*, of *Şeyh Muhsin* whose progenitor is *Hz. Hüseyin*, and the photograph of the chandelier which is planned to be used there. 16 December 1906[31]

Project of widening and reports on the estimated cost of the police station which is proper for the residence of 25 soldiers in the lands belonging to the Sultan in *Halep*. 12 May 1908[32]

---

[24] BOA. İrade Adliye ve Mezahib Nu: 1332 Ra/1

[25] BOA. İrade Mabeyn-i Hümayun Nu: 1333 S/6

[26] BOA.HH.THR. Nu:296/35

[27] BOA.HH.THR. Nu: 296/51

[28] BOA.HH.THR. Nu:363/26

[29] BOA.HH.THR. Nu:316/18

[30] BOA.HH.THR. Nu:351/37

[31] BOA.HH.THR. Nu: 346/101

[32] BOA.HH.THR.Nu:316/58

The budget of Syria province for the year 1303. 25 Nov. 1303 / 11 December 1887[16]

Contract to establish gas-lighting in the city of Damascus. 27 Ramadan 1305 / 7 June 1888[17]

Decree giving permission to send four stud horses from Syria to Argentine. 4 Zilqa'da 1310 / 20 May 1893[18]

Decree granting license to Şemazade Ahmed Refik Efendi, a distinguished personage from Damascus, to establish a sugar factory that will work with steam, on the farm called Şuba within the town of Duma in the province of Syria. 18 Rajab / 15 January 1895[19]

Contact for electrical lighting and laying the foundations of the tramway system in Damascus. 5 J.Aw. 1321 / 30 July 1903[20]

Decree granting license to Ömerî zade Muhammed Müslim el-Ömerî Efendi, from the Kameriye district of Damascus, to establish a factory to produce glass and crystal in the Beirut and Aleppo provinces of Syria. 8 Rajab / 26 July 1909[21]

Decree to provide coal and food with the money granted by the Sultan for the needy in Aleppo where the winter was very severe. 28 Muharram 1329 / 29 January 1911[22]

Decree granting permission to Mansur Esved Efendi from Aleppo, to found an anonymous company named "Halep Sanayi-i Bedeviye Şirketi" based in Aleppo, to teach carpet making, sewing and handcrafts as well as produce and trade in these products. 7 Zilhijja 1329 / 29 November 1911[23]

Decree for the establishment of a Nizamiye Court in Menbic township to look after legal, civil and commercial cases under the directorship of the local qadı,

---

[16] BOA.Y.MTV. Nu:29/25

[17] BOA. BEO. A.DVN.MKL. Nu: 29/18

[18] BOA. İrade Hariciye Nu:1310 Za/1

[19] BOA. İrade İmtiyaz ve Mukavelat Nu:1312 B/2

[20] BOA. BEO. A.DVN.MKL. Nu: 45/16

[21] BOA. İrade İmtiyaz ve Mukavelat Nu:1327 B/4

[22] BOA. İrade Mabeyn-i Hümayun Nu: 1329.M/18

[23] BOA. İrade Meclis-i Mahsus Nu: 1329 Z/34

Decree stating that the certain type of cloth that is fabricated in Damascus is the best of all textiles in the Ottoman State and this point should be taken into consideration in determining the customs duty. 23 J.Ah. 1283 / 2 November 1866[8]

Decree on the development of maritime commerce in Latakia and cleaning up of the harbor to increase the local income. 22 Zilhijja 1284 / 15 April 1868[9]

Decree to provide the necessary funds to repair the water network in Aleppo. 24 Muharram 1285 / 17 May 1868[10]

Decree for the establishment of Aşair-i Urban Kaymakamlığı (district administration for Arabic tribes) and Treasurer's office in order to collect tax from the Arab tribes living in tents around Aleppo, settling those who wish to be settled, ensuring their safety against Aneze bandits. 10 Safar 1285 / 2 June 1868[11]

Decree for sending horses from Syria for the Imperial Stables. J.Aw.1289 / 30 July 1872[12]

Regulations concerning the library established in Damascus. 12 Shaban 1298 / 10 July 1881[13]

Decree for the restoration of Melikü'z-Zahir Kubbe where all the books in the waqf libraries in Syria will be housed, so that the books will be collected and preserved and carried to the future; also provision of personnel salaries who will be working here. J.Aw. 1300 / 17 March 1883[14]

Decree for repairing the wooden mansion within the government house complex in Aleppo for the safe keeping of tax office documents. 27 Shaban 1303 / 31 May 1886[15]

---

7 BOA. İrade Dahiliye Nu: 28913

8 BOA. İrade Meclis-i Vala Nu:25281

9 BOA. İrade Şura-yı Devlet Nu: 52

10 BOA. İrade Şura-yı Devlet Nu: 141

11 BOA. İrade Şura-yı Devlet Nu: 194

12 BOA. İrade Dahiliye Nu:45486

13 BOA. Y.EE. Nu: 6/1

14 BOA.İrade Dahiliye Nu: 70132

15 BOA. İrade Şura-yı Devlet Nu: 4787

EXAMPLES OF DOCUMENTS[1]

Since information was given that no ship accepted to carry *kali stone* until all the ship's holds were completely filled, it is urgently requested that another ship be rented and kali stones loaded and the remaining space in the ship's holds be filled with soap that is needed in Istanbul. 2 Zilqa'da 978 / 28 March 1571[2]

As submitted by İbrahim, the Trustee of the Damascus Omeyyad Mosque Waqf, to Sultan Ahmed III, Sheikh Abdulghani Nablusi wishes to transfer his duties as Müderrislik (teaching), Muhaddislik (scholar of hadith) and Cüzhanlık (reader of the juzs of the Quran) to his sons Mehmed Tahir and Mustafa of his own will and wish; this warrant herein is given on this occasion. 20 R.Ah 1108 / 16 November 1696[3]

Repair book of the Damascus Fort and the Omeyyad Mosque that were ruined during the earthquake. 1173 / 1760[4]

Decree for establishing of a commercial court in Aleppo, needed because of the great amount of commercial activity in the city and the court cases related to commerce. 12 J.A. 1269 / 23 March 1853[5]

Permission to build a highroad between Beirut and Damascus. 9 Zilqa'da 1273 / 1 July 1857[6]

Decree regarding the Mansuriye Medrese in Aleppo which is to be repaired and used as a high school. 17 Zilhijja 1275 / 18 July 1859[7]

---

1 We have selected some documents from the archives listed in this paper.

2 BOA. Mühimme Defteri Nu: 12 Hüküm: 624

3 BOA. Müzehheb Fermanlar Nu: 43/1

4 BOA. D.BŞM.BNE. Nu: 15941

5 BOA. İrade Meclis-i Vala Nu: 10164

6 BOA. BEO. A.DVN.MKL. Nu: 1/3

Kethudā	5
Mustahfizān	305
Nefer	4.980
Mu'āf	14
Hāne-i Müslim	3.902
Mücerredān	857
Hāne-i Yahūdā	207
Hāsıl	1.351.090
MİNHĀ	
Hāsshā-i Pādişāh-i 'Ālem-penāh	
Kasaba	1
Cezīre	6
Besātin	23
Dolāb	11
Āsiyāb	2
Hāsıl	167.072
Hāsshā-i Mīr-livā	
Kasaba	4
Cemā'at	33
Āsiyāb	28
Dolāb	53
Rustāk	2
Hāsıl	361.138
Tīmārhā-i Zu'amā ve Erbāb-i Tīmār	
Nefs	1
Karye	1
Cezīre	11
Mezāri'	20
Cemā'at	19
Dolāb	377
Hāsıl	786.780
Evkāf	
Dolāb	1
Hāsıl	35.026

Mezra'a	1
Hāne	11
Hāsıl	1.080

Cem'An Livā-i Dayr ve Rahbe

Kasaba	3
Cemā'at	35
Mezra'a	28
Hāne-i Müslim	1.493
Mücerredān	260
Hāne-i Yahūdā	41
Hāsıl	210.076

MİNHĀ

Hāsshā-i Mīr-livā

Hāsıl	131.720

Der-Tasarruf-i Müdlic Bey

Hāsıl	50.213

Der-tasarruf-i Sipāhiyān

Hāsıl	27.063

Vakf-i Hazret-i 'Alī (k.v.)

Hāsıl	1.080

Cem'an Livā-i 'Ana Ma' Livā-i Dayr ve Rahbe

Kasaba	7
Karye	2
Mezra'a	32
Cemā'at	32
Dolāb	462
Cezīre	17
Bostān	23
Āsiyāb-i tāhūn	28
Cāmi'	3
Medrese	1
Mescid	8
Kilā'	5
Dizdār	5

Hāsıl	5.109.759 [5.189.759]
Medāris ve mesācid ve'l-ebrāc	2.966.186
Evkāf-i zürriyyet	2.723.573

LİVĀ-İ DAYR VE RAHBE

Kal'a-i Rahbe	
Mustahfizān	44
Fī-yevm	227
Fī-sene	34.516
Hāsıl	
Hāsshā-i Mīr-livā	

NĀHİYE-İ DAYR

NĀHİYE-İ RAHBE

Kasaba	2
Cemā'at	20
Mezra'a	11
Hāne-i Müslim	971
Mücerred	151
Hāne-i Yahūdā	41
Hāsıl	131.720
Ze'āmet-i Müdlic Bey	
Nefs	1
Cemā'at	7
Mezra'a	8
Hāne	320
Mücerred	60
Hāsıl	50.213
Tīmārhā-i Sipāhiyān	
Cemā'at	8
Mezra'a	9
Hāne	191
Mücerred	49
Hāsıl	27.063
Vakf-i Makām-i Hazret-i 'Alī (k.v.)	

Āsiyāb	3
Kārbān-sarāy	1
Hāsıl	1.664.587
Hāsshā-i Mîr-livā	
Hāsıl	300.000
Tîmārhā-i Zu'amā ve Sipāhiyān	
Hāsıl	464.663
Hisse-i Evkāf ve Emlāk	
Hāsıl	816.916

Cem'u'l-Mecāmi'-i Mahsūlāt-i Livā-i Sham ve Gazze ve Safed ve Salt ve 'Aclūn

Nefs	13
Kurā	1.505
Mezāri'	2.160
Hāne-i 'avāriz	46.484
Hāne-i gayr 'avāriz	5.853
Mahsūl	17.742.017
MİNHĀ	
Hāsshā-i Pādişāh-i 'Ālem-penāh	
Hāsıl	6.046.039
Hāsshā-i Mîr-i Mîrān-i Sham ve Ümerā-i Elviye	
Hāsıl	2.107.575
Mūcibāt [Mevācib] ve Mürettebāt	
Hāsıl	30.280
Tîmārhā-i Zu'amā	
Nefer	16
Hāsıl	469.337
Tîmārhā-i Sipāhiyān	
Nefer	790
Hāsıl	3.829.927
Tîmār-i 'Urbān-i Berriyye	
[Tîmār-i 'Arab-i Āl-i 'Alî]	
Hāsıl	37.100
Evkāf ve Emlāk	

MİNHĀ

Hāsshā-i Pādişāh-i 'Ālem-penāh

Nefs	8
Mukāta'āt	108 (!)
Kurā	564
Mezāri'	1.135 (!)
Cemā'at	188 (!)
Tāhūn	126
Enhār-i çeltük	51 (!)
Dalyan	9 (!)
Hāsıl	11.871.567

Hāsshā-i Mîr-livā

Hāsıl	500.000

Tîmārhā-i Zu'amā ve Sipāhiyān

Hāsıl	4.826.330

Hisse-i Evkāf ve Emlāk

Hāsıl	500.000

LİVĀ-İ HAMA VE HUMUS

Nefs	4
Kurā	401
Mezāri'	375
Besātîn	40
Cemā'at	27
Tāhūn	17
Āsiyāb	3
Kārbān-sarāy	1
Hāsıl	3.246.166

MİNHĀ

Hāsshā-i Pādişāh-i 'Ālem-penāh

Kurā	90
Mezāri'	269
Cemā'at	27
Tāhūn	17

Mezāri' 40
Cemā'at 1
Āsiyāb 9
Hāne 891

Nāhiye-i Antakiyye

Nefs 1
Kurā 23
Mezāri' 43
Āsiyāb 7
Dalyan 2
Hāne 1.487
Mücerred 219

Nāhiye-i Rūc, Tābi'-i Antakiyye

Kurā 40
Mezāri' 38
Āsiyāb 4
Dalyan 3
Hāne 312
Mücerredān 41

Cem'an Livā-i Haleb

Nefs 8
Kurā 1.025
Mezāri' 1.072
Cemā'at 79
Mukāta'āt 99
Āsiyāb 68
Enhār 10
Dalyan 5
Boya-hāne 2
Hāne 22.677
Hāne-i gebr 101
Mücerredān 1.593
Hāsıl 17.697.897

Mezāri'	40
Āsiyāb	2
Hāne	919
Hāne-i gebr	28
Nāhiye-i Cebel-i Akrā'	
Kurā	45
Mezāri'	47
Āsiyāb	7
Hāne	624
Nāhiye-i Menbic	
Kurā	93
Mezāri'	69
Āsiyāb	1
Hāne	1.203
Mücerredān	141
Nāhiye-i Cum	
Kurā	34
Mezāri'	35
Hāne	439
Nāhiye-i Şizar ve Kāmine	
Nefs	1
Kurā	62
Mezāri'	120
Āsiyāb	14
Hāne	1.136
Mücerredān	61
Hāne-i gebr	68
Nāhiye-i Kefertāb	
Kurā	20
Mezāri'	46
Hāne	598
Mücerredān	28
Nāhiye-i 'Amik	
Kurā	56

Nāhiye-i Cebel-i Benī-'Alīm, Tābi'-i Sermîn	
Kurā	11
Mezāri'	3
Hāne	130
Mücerredān	21
Nāhiye-i Bakras	
Nefs	1
Kurā	14
Mezāri'	23
Cemā'at	3
Nehr	1
Āsiyāb	1
Hāne	551
Mücerredān	105
Nāhiye-i Arsuz-İli	
Kurā	13
Mezāri'	3
Hāne	211
Mücerredān	55
Nāhiye-i İskenderun	
Kurā	4
Mezāri'	1
Hāne	73
Mücerred	7
Enhār-ı Çeltük [-Der] Nāhiye-i Arsuz-İli ve İskenderun	
Enhār	9
Tohm, kantār	10
Nāhiye-i Süveydiyye	
Kurā	13
Mezāri'	21
Hāne	395
Mücerred	32
Nāhiye-i Altun-Özü	
Kurā	45

Āsiyāb	2
Hāne	2.063
Mücerred	20
Nāhiye-i Cebel-i Berişa	
Kurā	12
Mezāri‘	10
Hāne	292
Nāhiye-i Halkalar	
Kurā	12
Mezāri‘	8
Boya-hāne	2
Hāne	379
Mücerred	35
Nāhiye-i Zāviye	
Kurā	22
Mezāri‘	9
Hāne	254
Hāne-i gebr	5
Nāhiye-i Usayr	
Kurā	99
Mezāri‘	80
Āsiyāb	3
Hāne	1.980
Nāhiye-i Sermīn	
Kurā	98
Mezāri‘	34
Mezāri‘, harābe	48
Hāne	3.868
Mücerredān	417
Nāhiye-i Cebel-i Sümmāk, Tābi‘-i Sermîn	
Kurā	21
Mezāri‘	3
Hāne	273
Mücerredān	37

Āsiyāb	1
Hāne	509
Mücerred	30
Nāhiye-i Nukra Nām-i Diger Cebbūl	
Kurā	6
Mezāri‘	37
Hāne	343
Mücerred	33
Nāhiye-i Mutih (?)	
Kurā	5
Mezāri‘	1
Hāne	87
Nāhiye-i Hārīm	
Nefs	1
Kurā	21
Mezāri‘	40
Āsiyāb	11
Hāne	464
Mücerred	21
Nāhiye-i Şugūr	
Nefs	1
Kurā	30
Mezāri‘	30
Āsiyāb	2
Hāne	802
Mücerred	52
Nāhiye-i Cebel-i A‘Lā	
Kurā	20
Mezāri‘	7
Hāne	255
Nāhiye-i A‘Zāz	
Nefs	2
Kurā	92
Mezāri‘	82

Hāsıl 1.011.371

Tîmārhā-i Zu'amā ve Sipāhiyān

Hāsıl 2.378.200

Zu'amā, nefer 9

Hāsıl 264.991

Tîmār, nefer 432

Hāsıl 2.073.989

Tîmār-i 'Arab-i Āl-i 'Alî

Hāsıl 11.020

Hisse-i Evkāf ve'l-Emlāk

Hāsıl 3.987.265

Medāris ve mesācid 1.532.504

Evkāf-i zürriyyet 2.454.760

Mürettebāt be-Tarîk-i Cihāt-i Birr ve Sadaka

Hāsıl 23.200

LİVĀ-İ HALEB

Yörükān-i hāssa, cemā'at 75

Nāhiye-i Rāvendān

Kurā 49

Mezāri' 82

Āsiyāb 2

Hāne 702

Mücerred 70

Nāhiye-i Cebel-i Sim'Ān

Nefs 1

Kurā 53

Mezāri' 42

Āsiyāb 2

Hāne 1.437

Mücerred 188

Nāhiye-i Bāb

Kurā 12

Mezāri' 30

Mahsūl-i Nāhiye-i Beyrut

Kurā	1
Mezāri'	19
Hāne-i 'avāriz	540
Hāne-i gayr 'avāriz	29
Hāsıl	380.452
Kurā ve mezāri', nefs-i Beyrut ve iskele ve gayr	378.019
'Öşr-i evkāf ve emlāk	2.433

MİNHĀ

Hāsshā-i Pādişāh-i 'Ālem-penāh

Hāsıl	317.052

Hisse-i Evkāf ve Emlāk

Hāsıl	63.400

Mahsūl-i Nāhiye-i Kisrevān

Kurā	29
Mezāri'	92
Hāne-i 'avāriz	587
Hāne-i gayr 'avāriz	75
Hāsıl, Kurā ve mezāri'	80.005

MİNHĀ

Hāsshā-i Pādişāh-i 'Ālem-penāh

Hāsıl	52.030

Hisse-i Evkāf ve Emlāk

Hāsıl	2.900

Bākî Ze'āmet

Hāsıl	25.075

'Ani'l-Cem'i'l-Mahsūlāti Livā-i Sham

12.657.665

MİNHĀ

Hāsshā-i Pādişāh-i 'Ālem-penāh

Hāsıl	5.280.829

Hāsshā-i Mîr-i Mîrān-i Sham

Hisse-i Evkāf ve Emlāk

Hāsıl	65.016

Mahsūl-i Nāhiye-i Cerd-i Beyrut

Kurā	20
Mezāri‘	17
Hāne-i ‘avāriz	355
Hāne-i gayr ‘avāriz	95
Hāsıl	173.527
Kurā ve mezāri‘	145.446
‘Öşr-i evkāf ve emlāk	3.503
‘Ādet-i Devre	24.528

MİNHĀ

Hāsshā-i Pādişāh-i ‘Ālem-penāh

Hāsıl	138.409

Hisse-i Evkāf ve Emlāk

Hāsıl	35.118

Mahsūl-i Nāhiye-i El-Miten

Kurā	16
Mezāri‘	6
Hāne-i ‘avāriz	333
Hāne-i gayr ‘avāriz	31
Hāsıl	210.062
Kurā ve mezāri‘	175.000
‘Öşr-i evkāf ve emlāk	5.062
‘Ādet-i Devre	3.000 [30.000]

MİNHĀ

Hāss-i Pādişāh-i ‘Ālem-penāh

Hāsıl	159.437

Hisse-i Vakf ve Mülk

Hāsıl	50.625

Hisse-i Evkāf ve Emlāk

Hāsıl	250.198

Hisse-i Tîmār-i 'Arab-i Āl-i 'Alî

Hāsıl	1.350

Mahsūl-i Nāhiye-i Şūf-i İbni Ma'An

Kurā	48
Mezāri'	42
Hāne-i 'avāriz	1.431
Hāne-i gayr 'avāriz	158
Hāsıl	435.689
Kurā ve mezāri'	379.189
'Öşr-i evkāf ve emlāk	7.982
'Ādet-i Devre	48.518

MİNHĀ

Hāsshā-i Pādişāh-i 'Ālem-penāh

Hāsıl	357.725

Hisse-i Evkāf ve Emlāk

Hāsıl	77.964

Mahsūl-i Nāhiye-i Garb-i Beyrut

Kurā	31
Mezāri'	60
Hāne-i 'avāriz	1.110
Hāne-i gayr 'avāriz	42
Hāsıl	445.744
Kurā ve mezāri'	368.629
'Öşr-i evkāf ve'l-emlāk	6.678
'Ādet-i Devre	35.043
'Ādet-i Hidmet	19.120
Himāye	16.226

MİNHĀ

Hāsshā-i Pādişāh-i 'Ālem-penāh

Hāsıl	380.728

Hāne-i gayr 'avāriz	147
Hāsıl	156.986
Kurā ve mezāri'	143.289
'Öşr-i evkāf ve emlāk	10.137
Himāye	3.560
MİNHĀ	
Hāsshā-i Mîr-i Mîrān	
Hāsıl	30.611
Tîmārhā-i Zu'amā ve Sipāhiyān	
Za'îm, nefer	1
Merd-i tîmār, nefer	5
Hāsıl	43.253
Müretteb	
Hāsıl	8.000
Hisse-i Evkāf ve Emlāk	
Hāsıl	75.122

Mahsūl-i Nāhiye-i Havrān

Kurā	165
Mezāri'	293
Hāne-i 'avāriz	1.951
Hāne-i gayr 'avāriz	315
Hāsıl	1.093.931
Kurā ve mezāri'	982.867
'Öşr-i evkāf ve'l-emlāk	47.622
'Ādet-i Devre	57.937
Himāye	5.500
MİNHĀ	
Hāsshā-i Pādişāh-i 'Ālem-penāh	
Hāsıl	1.020
Hāsshā-i Mîr-i Mîrān	
Hāsıl	156.503
Tîmārhā-i Zu'amā ve Sipāhiyān	
Hāsıl	684.860

Tîmārhā-i Zu'amā ve Sipāhiyān

Merd-i tîmār	8
Hāsıl	41.312

Hisse-i Evkāf ve Emlāk

Hāsıl	99.334

Müretteb, be-Cihet-i Birr ve Sadaka

Hāsıl	15.200

Mahsūl-i Nāhiye-i Şe'Ra ve İklīmü'z-Zebīb

Kurā	40
Mezāri'	36
Hāne-i 'avāriz	1.047
Hāne-i gayr 'avāriz	162
Hāsıl	253.166
Kurā ve mezāri'	235.736
'Öşr-i evkāf ve'l-emlāk	5.830
'Ādet-i Devre	4.350
Himāye	7.250

MİNHĀ

Hāsshā-i Pādişāh-i 'Ālem-penāh

Hāsıl	24.100

Hāsshā-i Mîr-i Mîrān

Hāsıl	20.863

Tîmārhā-i Zu'amā ve Sipāhiyān

Za'îm, nefer	1
Merd-i tîmār, nefer	12
Hāsıl	90.561

Hisse-i Evkāf ve'l-Emlāk

Hāsıl	117.642

Mahsūl-i Nāhiye-i Vādi'l-'Acem

Kurā	30
Mezāri'	31
Hāne-i 'avāriz	411

Mezāri‘	27
Hāne-i ‘avāriz	932
Hāne-i gayr ‘avāriz	114
Hāsıl	257.200
Kurā ve mezāri‘	231.667
‘Öşr-i evkāf ve emlāk	5.433
‘Ādet-i Devre	9.600
Himāye	10.700

MİNHĀ

Hāsshā-i Pādişāh-i ‘Ālem-penāh

Hāsıl	124.754

Hāsshā-i Mîr-i Mîrān

Hāsıl	16.947

Tîmārhā-i Zu‘amā ve Sipāhiyān

Merd-i tîmār, nefer	9
Hāsıl	43.350

Hisse-i Evkāf ve Emlāk

Hāsıl	72.347

Mahsūl-i Nāhiye-i Dārānī Ve'l-Billān

Kurā	24
Mezāri‘	13
Hāne-i ‘avāriz	1.215
Hāne-i gayr ‘avāriz	27
Hāsıl	267.696
Kurā ve mezāri‘	255.484
‘Öşr-i evkāf ve'l-emlāk	9.662
‘Ādet-i Devre	150
Himāye	2.400

MİNHĀ

Hāsshā-i Pādişāh-i ‘Ālem-penāh

Hāsıl	80.850

Hāsshā-i Mîr-i Mîrān

Hāsıl	31.000

Himāye 4.500

MİNHĀ

Hāsshā-i Pādişāh-i 'Ālem-penāh

Hāsıl 89.586

Hāsshā-i Mîr-i Mîrān

Hāsıl 5.250

Tîmārhā-i Zu'amā ve Sipāhiyān

Merd-i tîmār, nefer 35

Hāsıl 157.646

Hisse-i Evkāf ve'l-emlāk

Hāsıl 293.094

Mahsūl-i Nāhiye-i Vādi'l-Yetm Ve'l-Hūla

Kurā 50

Mezāri' 66

Hāne-i 'avāriz 914

Hāne-i gayr 'avāriz 195

Hāsıl 266.676

Kurā ve mezāri' 210.222

'Öşr-i evkāf ve emlāk 9.654

'Ādet-i Devre 30.700

Himāye 16.100

MİNHĀ

Hāsshā-i Mîr-i Mîrān

Hāsıl 9.680

Tîmārhā-i Zu'amā ve Sipāhiyān

Merd-i tîmār, nefer 32

Hāsıl 154.964

Hisse-i Evkāf ve Emlāk

Hāsıl 102.032

Mahsūl-i Nāhiye-i Zebdānī ve Vādi'l-Berade

Kurā 36

Hāsıl	145.517
Hisse-i Evkāf ve Emlāk	
Hāsıl	101.728

Mahsūl-i Nāhiye-i Hammāre ve Şūfü'l-Beyāz

Kurā	39
Mezāri'	29
Hāne-i 'avāriz	1.758
Hāne-i gayr 'avāriz	196
Hāsıl	367.989
Kurā ve mezāri'	307.275
'Öşrü'l-evkāf ve'l-emlāk	13.183
'Ādet-i Devre	35.230
Himāye	12.300

MİNHĀ

Hāsshā-i Pādişāh-i 'Ālem-penāh	
Hāsıl	70.212
Hāsshā-i Mîr-i Mîrān	
Hāsıl	42.912
Tîmārhā-i Zu'amā ve Sipāhiyān	
Merd-i tîmār, nefer	23
Hāsıl	115.946
Hisse-i Evkāf ve Emlāk	
Hāsıl	138.917

Mahsūl-i Nāhiye-i Sayda

Kurā	68
Mezāri'	207
Hāne-i 'avāriz	1.677
Hāne-i gayr 'avāriz	127
Hāsıl	545.576
Kurā ve mezāri'	475.238
'Öşr 'an-evkāf ve'l-emlāk	23.594
'Ādet-i Devre	42.254

Hāne-i ‘avāriz 1.011
Hāne-i gayr ‘avāriz 220
Hāsıl 332.290
Kurā ve mezāri‘ 253.953
‘Öşr ‘an-evkāf ve emlāk36.073
‘Ādet-i Devre 36.264
Himāye 6.000

MİNHĀ

Hāsshā-i Mîr-i Mîrān
Hāsıl 66.110
Tîmārhā-i Zu‘amāhā ve Sipāhiyān
Za‘îm 1
Sipāhî 31
Hāsıl 129.616
Hisse-i Evkāf ve Emlāk
Hāsıl 136.564

Mahsūl-i Nāhiye-i Kerek-i Nūh-Nebī
Kurā 37
Mezāri‘ 54
Hāne-i ‘avāriz 1.129
Hāne-i gayr ‘avāriz 244
Hāsıl 433.445
Kurā ve mezāri‘ 357.141
‘Öşr ‘an-evkāf ve emlāk21.400
‘Ādet-i Devre 37.428
Himāye 17.476

MİNHĀ

Hāsshā-i Pādişāh-i ‘Ālem-penāh
Hāsıl 124.400
Hāsshā-i Mîr-i Mîrān
Hāsıl 61.800
Tîmārhā-i Zu‘amā ve Sipāhiyān
Tîmār, nefer 33

MİNHĀ

Hāsshā-i Pādişāh-i 'Ālem-penāh

Hāsıl	126.474

Hāsshā-i Mîr-i Mîrān-i Sham

Hāsıl	18.432

Ze'āmet ve Tîmār

Ze'āmet, nefer	3
Tîmār, nefer	29
Hāsıl	207.456

Hisse-i Evkāf ve Emlāk

Hāsıl	133.477

Mahsūl-i Nāhiye-i Ba'Lbek

Kurā	35
Mezāri'	85
Hāne-i 'avāriz	2.738
Hāne-i gayr 'avāriz	331
Hāsıl	502.138
Kurā ve mezāri'	429.745
'Öşr 'an-evkāf ve emlāk	26.803
'Ādet-i Devre	38.240
Himāye	7.350

MİNHĀ

Hāsshā-i Mîr-i Mîrān

Hāsıl	177.034

Tîmārhā-i Zu'amā ve Sipāhiyān

Sipāhî, nefer	39
Hāsıl	188.160

[Evkāf ve Emlāk]

Hāsıl	136.194

Mahsūl-i nāhiye-i kara ve şūfū'l-harrādin mine'l-bikā'

Kurā	44
Mezāri'	31

Mahsūl-iNāhiye-iGuta Ve'l-Merc

Kurā	79
Mezāri'	134
Hāne-i 'avāriz	2.462
Hāne-i gayr 'avāriz	347
Hāsıl	823.849
Kurā ve mezāri'	691.116
'Öşr 'ani'l-evkāf	124.533
Himāye	8.200

MİNHĀ

Hāsshā-i Pādişāh-i 'Ālem-penāh

Hāsıl	83.660

Hāsshā-i Mîr-i Mîrān-i Sham

Hāsıl	46.220

Hisse-i Evkāf ve Emlāk

Hāsıl	372.035

Hisse-i Tîmār-i 'Arab-i Āl-i 'Ālî

Hāsıl	9.670

Tîmār ve Ze'āmet

Ze'āmet, nefer	3
Tîmār, nefer	41
Hāsıl	312.262

Mahsūl-iNāhiye-i Cübbetü'l-Gassāl Ve'l-Kara

Kurā	54
Mezāri'	51
Hāne-i 'avāriz	3.255
Hāne-i gayr 'avāriz	503
Hāsıl	485.839
Kurā ve mezāri'	353.800
'Öşr 'an-evkāf	35.309
Himāye	67.650
'Ādet-i Devre	30.080

MUHĀSEBE-İ MAHSŪLĀT-İ LİVĀ-İ SHAM

Kurā	844
Mezāri‘	1.283
Hāne-i ‘avāriz	34.345
Hāne-i gayr ‘avāriz	4.327
Mahsūlāt-i Nefs-i Sham ma‘ Emvāl-i Müteferrika	
Hāsıl	3.478.390
Mahsūlāt-i Kurā ve Mezāri‘ ve Tavāhîn ve gayrihu	
Hāsıl	6.452.816
‘Ādet-i Devre ve Hidmet	
Hāsıl	479.492
Himaye	
Hāsıl	185.262
El-‘Öşr-i Evkāf ve'l-Emlāk	
Hāsıl	394.897
Mahsūlāt-i Arāzî ma‘ Besātîn ve Dekākîn ve Hānāt ve Mehākirān	
Hāsıl	1.662.808

NEFS-İ SHAM

Hāne-i ‘avāriz	9.584
Hāne-i gayr ‘avāriz	839
[Hāss-i Pādişāh ve Mîr-i Mîrān]	
Mahsūlāt-i Nefs-i Sham ma‘ Emvāl-i Müteferrika	
Hāsıl	3.478.390
[Evkāf]	
Mahsūlāt-i Arāzî ma‘ Besātîn ve Dekākîn ve Hānāt ve Mehākirān	
Hāsıl	1.662.808
Gıfāre-i ‘Arab-i Āl-i ‘Ālî	
Hāsıl	12.395
Me‘ādine-i ‘Arab-i Āl-i ‘Ālî	
Hāsıl	7.803

TD 336
Administrative Units
Livā: Hama
Nefs: Hama
Nāhiye: Hama, Barin

TD 340
Administrative Units
Livā: Humus, Hama
Nāhiye: Humus, Hama, Barin

TD 519
Administrative Units
Livā: Hama
Nefs: Hama
Nāhiye: Hama, Barin, Misyaf

TD 656
Administrative Units
Nāhiye: Humus

TD 1026
Administrative Units
Nāhiye: Humus, Hama

LİVĀ OF DAYR AND RAHBE

MUFASSAL DEFTERS

TK.KKA 97
İdārī Birimler
Livā: Dayr ve Rahbe, Cammāsa

İCMĀL DEFTERS

TD 115
İdārī Birimler
Livā: Dayr ve Rahbe ve Cammāsa
Nāhiye: Dayr, Rahbe
Cemā'at: Cammāsa

Nāhiye: Hama, Barin, Şizar, Misyaf

MAD 9833

Administrative Units

Nāhiye: Humus, Hısnu'l-Ekrād, Menāsıf, Selimiyye, 'Alā

Tevā'if: Türkmanān

Cemā'at: 'Arab

İCMĀL DEFTERS

TD 137

Administrative Units

Nāhiye: Hama, Barin, Ma'arra, Humus

TD 391

Administrative Units

Livā: Hama, Humus

Nāhiye: Hama, Şizar, Humus

TD 417

Administrative Units

Livā: Humus

Nāhiye: Humus, Hısnu'l-Ekrād, Menāsıf

TD 520

Administrative Units

Livā: Hama

Nāhiye: Hama, Barin, Şizar, Misyaf

TD 1068

Administrative Units

Livā: Hama

Nāhiye: Hama, Barin, Şizar, Misyaf

EVKĀF DEFTERS

TD 233

Administrative Units

Livā: Humus, Hama

Kazā: Humus, Hama

ÇAVUŞĀN

TD 690

Administrative Units

Eyālet-i Haleb

LİVĀ OF HAMA AND HUMUS

MUFASSAL DEFTERS

TD 281

Livā: Humus

Administrative Units

Nefs: Humus

Nāhiye: Humus, Menāsıf, Hısnu'l-Ekrād

TD 344

Administrative Units

Nāhiye: Hama, Barin, Şizar, Misyaf

TD 418

Administrative Units

Nefs: Hama, Humus

Nāhiye: Hama, Barin, Ma'arratü'n-Nu'mān, Humus

TD 502

Administrative Units

Livā: Humus

Nefs: Humus

Nāhiye: Humus, Hısnu'l-Ekrād, Menāsıf

Tevā'if: Türkmanān

TD 564

Administrative Units

Livā: Hama

Nefs: Hama

Nāhiye: Hama, Barin, Şizar, Misyaf

TD 1052

Administrative Units

Livā: Hama

Hārîm, Halaka, Cebel-i A'lā, Cebel-i Berişa, Cebel-i Sümmāk, Cebel-i Benî-'Alîm, Zāviye, Sermîn, A'zāz, Cum, Ma'arra
Tevā'if: Türkmanān-i Haleb

TD 422
Administrative Units
Nāhiye: Cebel-i Sim'ān, Mutih (?), Cebbūl, Bāb, Menbic, Rāvendān, 'Amik, Dirbesāk, Bakras, Antakıyye, Suveyde, Altun-özü, Kusayr, Şugūr, Cebel-i Akrā', Hārîm, Cebel-i Berişa, Cebel-i Sümmāk, Zāviye, Cebel-i Benî-'Alîm, Misyaf, Rūc, Kefertāb, Şizar, Sermîn, Cebel-i A'lā

TD 544
Administrative Units
Livā: Haleb
Nāhiye: Cebel-i Sim'ān, Mutih (?), Cebbūl, Bāb, Menbic, Rāvendān, Sermîn, Cebel-i Sümmāk, Cebel-i Benî-'Alîm, Zāviye, Rūc, Hārîm, Halaka, Cebel-i A'lā, Cebel-i Berişa, 'Amik, Antakıyye, Suveyde, Altun-özü, Cebel-i Akrā', Kusayr, Şugūr
Tevā'if: Türkmanān-i Vilāyet-i Haleb

TD 545
Administrative Units
Livā: Ma'arra
Nefs: Ma'arra
Nāhiye: Kefertāb, Ma'arra
Kal'a: Selîmiyye

EVKĀF DEFTERS

TD 963
Administrative Units
Kazā: Kilis
Nāhiye: Cebel-i Sim'ān, Mutih (?),
Cebbūl, Bāb, Menbic, Rāvendān, Sermîn, Cebel-i Sümmāk, Cebel-i Benî-'Alîm, Zāviye, Rūc, Hārîm, Berişa, Cebel-i A'lā, 'Amik, Antakıyye, Altun-özü, Cebel-i Akrā', Kusayir, Şugūr, Suveyde, A'zāz, Cum, Kilis

Cum, Cebbūl, Mutih (?), Zāviye, Cebel-i Benî-'Alîm, Rūcü'ş-Şarkî, Rūcü'l-Garbî, Cebel-i Barişa, Halkalar, Dirbesāk, Bakras, Şizar

TD 271

Administrative Units

Nāhiye: Cebel-i Sim'ān, Sermîn, 'Amik, Kusayr, Bāb, Hārîm, Rūc, Rāvendān, Şugūr, Menbic, Cebel-i Berişa, Zāviye, Cebbūl, Cebel-i A'lā, Antakıyye, Altun-özü, Cebel-i Akrā', Dirbesāk, Bakras

TD 279

Administrative Units

Nefs: Haleb

Nāhiye: Cebel-i Sim'ān, Mutih (?), Cebbūl, Bāb, Menbic, Rāveṇdān, Sermîn, Cebel-i Sümmāk, Cebel-i Benî-'Alîm, Zāviye, Rūc, Hārîm, Halaka, Cebel-i A'lā, Cebel-i Berişa, 'Amik, Antakıyye, Altun-özü, Suveyde, Kusayr, Şugūr, Cebel-i Akrā', Dirbesāk, Bakras

Tevā'if: Türkmanān-i Vilāyet-i Haleb

TD 280

Administrative Units

Livā: Haleb, Ekrād ve Dirbesāk

Nefs: Haleb

Nāhiye: Cebel-i Sim'ān, Mutih (?), Cebbūl, Bāb, Menbic, Rāvendān, Dirbesāk, 'Amik, Bakras, Antakıyye, Suveyde, Altun-özü, Cebel-i Akrā', Kusayr, Şugūr, Hārîm, Halaka, Cebel-i Berişa, Cebel-i Sümmāk, Cebel-i Benî-'Alîm, Rūc, Zāviye, Sermîn, Cebel-i A'lā, A'zāz

Tevā'if: Türkmanān-i Vilāyet-i Haleb

TD 378

Administrative Units

Livā: Ekrād ve Kilis

Nāhiye: A'zaz, Cum

TD 391

Administrative Units

Livā: Haleb, Ekrād ve Kilis, Ma'arra

Nāhiye: Cebel-i Sim'ān, Mutıh (?), Cebbūl, Bāb, Menbic, Rāvendān, Dirbesāk, 'Amik, Bakras, Antakıyye, Suveyde, Altun-özü, Cebel-i Akrā', Kusayr, Şugūr,

Nāhiye: Arsuz, Dirbesāk, Bakras

TD 564
Administrative Units
Nāhiye: Şizar

TD 610
Administrative Units
Nefs: Haleb
Nāhiye: Cebel-i Sim'ān, Mutih (?), Cebbūl, Bāb, Menbic, Rāvendān, Sermîn, Cebel-i Sümmāk, Cebel-i Benî-'Alîm, Zāviye, Rūc, Hārîm, Halaka, Cebel-i A'lā, Cebel-i Berişa, 'Amik, Antakıyye, Suveyde, Altun-özü, Cebel-i Akrā', Kusayr, Şugūr

TD 1040
Administrative Units
Nāhiye: Antakıyye, Altun-özü, Kusayr, Şugūr, Cebel-i Akrā', Suveydiyye, Şizar, Misyaf, Kefertāb, Zāviye, Rūc, Cebel-i Benî-'Alîm, Cebel-i Sümmāk, Sermîn
Cemā'at: Yörükān

MAD 676
Administrative Units
Hāsshā-i Türkman-i Haleb

TD 969
Administrative Units
Nāhiye: İskenderun, Arsuz-ili

İCMĀL DEFTERS

TD 109
Administrative Units
Nāhiye: İskenderun, Arsuz-ili, Bakras, Antakıyye

TD 125
Administrative Units
Kazā: Antakıyye
Nāhiye: Hārîm ve Cebel-i Berişa, 'Amik, A'zaz, Sermîn, Efāmiyye, Bāb, Altun-özü, Şugūr, Kusayr, Menbic, Rāvendān, Cebel-i Sim'ān, Hārîm, Cebel-i A'lā,

TD 397
Administrative Units
Nefs: Haleb
Nāhiye: Cebel-i Sim'ān, Mutih (?), Cebbūl, Bāb, Menbic, Rāvendān, 'Amik, Dirbesāk,, Bakraz, Antakıyye, Suveyde, Altun-özü, Kusayr, Şugūr, Cebel-i Akrā', Hārîm, Cebel-i Berişa, Cebel-i A'lā, Cebel-i Sümmāk, Halaka, Zāviye, Cebel-i Benî-'Alîm, Misyaf, Rūc, Kefertāb, Şizar, Sermîn
Tevā'if: Türkman-i Livā-i Haleb

TD 450
Administrative Units
Livā: Ekrād ve Kilis
Nāhiye: Arsuz-ili, İskenderun, A'zāz, Cum

TD 454
Administrative Units
Nefs: Haleb
Nāhiye: Cebel-i Sim'ān, Mutih (?), Cebbūl, Bāb, Menbic, Rāvendān, Sermîn, Cebel-i Sümmāk, Cebel-i Benî-'Alîm, Zāviye, Rūc, Hārîm, Halaka, Cebel-i A'lā, Cebel-i Berişa, 'Amik, Antakıyye, Altun-özü, Suveyde, Kusayr, Şugūr, Cebel-i Akrā', Dirbesāk, Bakras
Tevā'if: Türkman-i Livā-i Haleb

TD 493
Administrative Units
Nefs: Haleb
Nāhiye: Cebel-i Sim'ān, Mutih (?), Cebbūl, Bāb, Menbic, Rāvendān, Sermîn, Cebel-i Sümmāk, Cebel-i Benî-'Alîm, Zāviye, Rūc, Hārîm, Halaka, Cebel-i A'lā, Cebel-i Berişa, 'Amik, Antakıyye, Suveyde, Altun-özü, Cebel-i Akrā', Kusayr, Şugūr
Tevā'if: Türkman-i Vilāyet-i Haleb

TD 524
Administrative Units
Nāhiye: Selîmiyye, 'Alā

TD 530
Administrative Units

Tüffāh ve Hammāre ve Şūfü'l-Beyāz ve Vādi'l-Yetm ve'l-Hūla ve'ş-Şe'rā, Beyrut ve Sayda, Şe'rā, Cevlān, Benî-Kilāb, Cevlān-i Şarkî, Vādi'l-'Acem, İklîm-i Dārānî, Guta, Merc, Cübbetü'l-Gassāl, Hammāre, Vādi'l-Yetm, Kurne, Kerek-i Nūh Nebî (a.s.), Ba'lbek, Miten, Garb[-i Beyrut], Beyrut, Cerd[-i Beyrut], Şūf-i İbni Ma'an, Cezzîn, İklîm-i Harnūb, İklîm-i Şavfer (?), İklîm-i Tüffāh

MAD 247
Administrative Units
Sham
ÇAVUŞĀN

TD 690
Administrative Units
Eyālet: Sham-i Şerîf

LİVĀ OF HALEB
MUFASSAL DEFTERS
TD 93
Administrative Units
Nāhiye: Cebel-i Sim'ān, Mutih (?), Cebbūl, Bāb, Menbic, A'zāz, Rāvendān, Cum, 'Amik, Hārîm, Halkalar, Cebel-i A'lā, Cebel-i Berişa, Rūc, Zāviye, Sermîn, Cebel-i Sümmāk, Cebel-i Benî-'Alîm, Kefertāb, Şizar, Efāmiyye

TD 110
Administrative Units
Nāhiye: Arsuz-ili, İskenderun

TD 146
Administrative Units
Nefs: Haleb
Nāhiye: Cebel-i Sim'ān, Menbic, Cebbūl, Bāb, Mutih (?), A'zāz, Ravendan, Cum, 'Amik, Dirbesāk, Bakraz, Hārîm, Cebel-i Berişa, Cebel-i A'lā, Halaka

TD 181
Administrative Units
Livā: A'zāz, Ekrād
Nāhiye: A'zāz, Cum
Tevā'if: Ekrād-i 'İzzü'd-dîn Bey

Şe'rā, İklîmü'z-Zebîb, İklîm-i Dārānî, İklîm-i Billān, Vādi'l-'Acem, Kara, Ba'lbek, Kisrevān Beyrut, Miten, Cerd[-i Beyrut], Garb[-i Beyrut], Sayda, İklîmü't-Tüffāh, İklîm-i Harkuk [İklîm-i Harnūb], Şūf-i İbni Ma'an, Benî-Kilāb, Ceydur, Cevlān-i Garbî, Cevlān-i Şarkî, Batiha (?), Kifārāt (?), Benî-Nişye, Benî-Mālikü'l-Eşrāf, Benî-Mālikü's-Sadîr, Benî-Kināne, Benî-Sırma (?), Benî-Mıklet (?) ma'a Benî-Cahme, Benî-'Abdullāh, Büneyne (?), Nebî bin 'Usr (?), Kerek-i Nūh

TD 1034

Administrative Units

Nefs: Sham, Ba'lbek, Beyrut

Nāhiye: Guta eş-Sham, Merc, Cübbetü'l-Gassāl, Kalemūn, Kara, Ba'lbek, Kerek-i Nūh, Kurne, Şūfü'l-Harrādîn, Şūfü'l-Beyāz, Hammāre, Zebdānî, Vādî-i Berade, İklîmü'l-Billān, İklîmü'd-Dārānî, Vādi'l-'Acem, İklîmü'z-Zebîb, Vādi'l-Yetm ve 'Arkūn, Beyrut, Cerd[-i Beyrut], Miten, Garb[-i Beyrut], Şūf-i İbni Ma'an ve Şūfü'l-Hayta ve Şūf-i Şüveyzānî, Sayda, İklîm-i Tüffāh, İklîm-i Şavfer (?), İklîm-i Harnūb, Cezzîn, Şe'rā, Hūla, Ceydur, Benî-Kilāb, Benî-Cahme, Benî-Kināne, Benî-'Ātiki [Benî-'Ātike], Benî-Nişye, Benî-el-E'sār, Benî-'Usbe (?), Benî-Mıkled (?), Benî-Mālik, Benî-Mālikü's-Sadîr, Benî-'Abdullāh, Benî-Hilāl, Vādi'l-Yetm

EVKĀF DEFTERS

TD 127

Administrative Units

Nefs: Sham, Dımaşk

TD 393

Administrative Units

Sham

TD 602

Administrative Units

Sham

TD 656

Administrative Units

Kazā: Ba'lbek

Nāhiye: Merc, İklîmü'd-Dārānî ve Vādi'l-'Acem ve Havrān, Cübbet-i Gassāl ve Kalemūn ve Vādî-i Berade ve'z-Zebdānî ve İklîmü'l-Billān, Ba'lbek ve Kerek ve't-

İCMĀL DEFTERS

TD 169

Administrative Units

Nefs: Sham

Kazā: Sham, Ba'lbek, Beyrut, Sayda, Kara

Nāhiye: Merceyn ve Guta, İklîmü'd-Dārānî, Cübbetü'l-'Ālî, Kara, Zebdānî ve Vādî-i Berade, Kerek-i Nūh Nebî (a.s.), Şūfü'l-Beyāz, Sayda, İklîmü'l-Harnūb, Şūf bin Ma'an, Garb[-i Beyrut], Cerd[-i Beyrut], Beyrut, Vādi'l-'Acem, Kerek-i Nūh Nebî (a.s.) ve Hammāre, Ba'lbek, Şūfü'l-Harrādîn, Havrān, İklîmü'l-Billān, Vādi'l-Yetm, el-Manaza, Kurne mine'l-Bikā' Hammāre ve Şūfü'l-Beyāz, Sayda ve İklîmü'l-Harnūb ve Cezzîn, Hūla, Şe'rā, Vādî-i Berade ve Zebdānî

TD 423

Administrative Units

Nefs: Dārü's-Selām-i Sham, Beyrut

Kazā: Havrān

Nāhiye: Guta, Mercü'l-Kıbelî ve'ş-Şimālî, İklîmü'z-Zebîb, Vādi'l-'Acem, İklîm-i Billān, İklîm-i Dārānî, Vādî-yi Berade, Cübbetü'l-Gassāl, Zebdānî, Kalemūn, Kara, Şe'rā, Hūla, Vādi'l-Yetm, 'Arkūb, Ba'lbek, Kerek-i Nūh Nebî (a.s.), Kurne, Hammāre, Şūfü'l-Beyāz, Şūfü'l-Harrādîn, Beyrut, Miten, Garb[-i Beyrut], Cerd[-i Beyrut], Cebel-i Kisrevān ve'l-Cerdeyn, Sayda, İklîm-i Tüffāh, Cezzîn, İklîm-i Harnūb, Şūf-i İbni Ma'an ve Şūfü'l-Hayta ve Şūf-i Şüveyzānî, İklîm-i Şavfer (?), Ceydur, Cevlān-i Şarkî, Benî-'Abdullāh, Cevlān-i Garbî, Benî-Büseyne (?), Büneyne (?), Benî-Mıkled (?), Benî-Kilāb, Batiha (?), Benî-Sırma (?), Benî-Kināne, Benî-Cahme, Benî-E'sar, Benî-Mālikü'l-Eşrāf, Benî-Mālikü's-Sadîr, Benî-'Usbe, Benî-'Ātiki [Benî-'Ātike]

TD 962

Administrative Units

Kazā: Guta, Mercü'l-Kıbelî ve'ş-Şimāl, Kalemūn, Cübbetü'l-Gassāl, Kurne, Şūfü'l-Beyāz, Vādi'l-Yetm, Hūla, Vādi'l-'Acem, İklîmü'z-Zebîb, Zebdānî, Şe'rā, İklîmü'l-Billān, İklîmü'd-Dārānî, İklîmü't-Tüffāh, Kerek-i Nūh, Cezzîn, İklîm-i Harnūb, Kara, Ba'lbek, İklîmü'ş-Şavfer (?), Benî-Kilāb, Ceydur, Cevlān-i Garbî, Cevlān-i Şarkî, Benî-'Usbe (?), Benî-Cahme, Benî-Nişye, Benî-Mıklet (?)

Nāhiye: Guta, Merc, Kalemūn, Cübbetü'l-Gassāl, Vādî-yi Berade, Zebdānî, Kurne, Şūfü'l-Harrādîn, Şūfü'l-Beyāz, Hammāre, Vādi'l-Yetm, 'Arkūn, Hūla,

Miten, Garb[-i Beyrut], Şūf-i İbni Ma'an ve Şūfü'l-Hayta ve Şūf-i Şüveyzānî, Sayda, İklîm-i Tüffāh, İklîm-i Şavfer (?), İklîm-i Harnūb, Cezzîn, Şe'rā, Hūla, Ceydur, Benî-Kilāb, Benî-Cahîme [Benî-Cahme], Benî-Kināne, Benî-'Ātikî [Benî-'Ātike], Benî-Nişye, Benî-el-E'sar, Benî-'Usbe (?), Benî-Mıkled (?), Benî-Mālik, Benî-'Abdullāh, Benî-Hilāl
Cemā'at: Türkmanān ve Ekrād

TD 430
Administrative Units
Nefs: Kara, Ba'lbek, Beyrut, Sayda
Nāhiye: Kalemūn, Kara, Ba'lbek, Kerek-i Nūh-Nebî (a.s.), Kurne mine'l-Bikā', Şūfü'l-Harrādîn, Hammāre, Şūfü'l-Beyāz, Vādi'l-Yetm ve 'Arkūb, Cebel-i Kisrevāneyn ve'l-Cerdeyn, Beyrut, Cerd[-i Beyrut], Miten, Garb[-i Beyrut], Şūf-i İbni Ma'an ve Şūfü'l-Hayta ve Şūf-i Şüveyzānî, Sayda nām-i diğer İklîm-i Tüffāh ve İklîm-i Şavfer (?) ve İklîm-i Harnūb ve Cezzîn, Hūla, Şe'rā, İklîmü'z-Zebîb, İklîmü'l-Billān, Vādî-i Berade, Zebdānî, İklîm-i Dārānî, Vādi'l-'Acem, Ceydur nām-i diğer Toy (?), Benî-Kilāb, Benî-Nişye, Vādî-i Benî-Mālik, Benî-Mıkled (?), Benî-'Ātike, Benî-'Abdullāh, Benî-Kināne, Benî-Cahme, Benî-'Usbe (?), Benî-el-E'sar

TD 491
Administrative Units
Kazā: Havrān
Nāhiye: Benî-Kilāb, Ceydur, Cevlān-i Garbî, Cevlān-i Şarkî, Batiha (?), Benî-Mālikü'l-Eşrāf, Benî-Nişye, Benî-Mālikü's-Sadîr, Büseyne (?), Benî-Sırma (?), Benî-Kināne, Benî-el-E'sar, Benî-Mıkled (?), Benî-'Ātiki [Benî-'Ātike] ve Kifārāt (?), Benî-'Usbe (?), Benî-Cāhîme [Benî-Cahme], Benî-'Abdullāh, Tedmür
Tā'ife: Türkman ve 'Urbān

TD 543
Administrative Units
Nāhiye: Kara, Ba'lbek, Kerek-i Nūh-Nebî (a.s.), Cebel-i Kisrevān ve'l-Cerdeyn, Beyrut, Miten, Cerd[-i Beyrut], Garb[-i Beyrut], Sayda, İklîmü't-Tüffāh, İklîm-i Şavfer (?), Cezzîn, İklîm-i Harnūb, Şūf-i İbni Ma'an

Administrative Units: Livās of Sham, Haleb, Hama, Homs, Dayr, and Rahbe in Tahrir Defters

LİVĀ OF SHAM
MUFASSAL DEFTERS

TD 192
Administrative Units
Nāhiye: Sāhil-i Aslisü'l-Garbî [Atlitü'l-Garbî], Benî-Kināne, Benî-'Ātikî [Benî-'Ātike], Benî-Cahme, Kakun

TD 263
Administrative Units
Livā: Sham
Nefs: Sham
Nāhiye: Guta, Mercü'l-kıbelî ve'ş-Şimālî, İklîm-i Zebîb, Vādi'l-'Acem, Cübbetü'l-Gassāl, İklîm-i Billān, İklîm-i Dārānî, Vādî-i Berade, Zebdānî, Kalemūn, Kara, Şe'rā, Hūla, Vādi'l-Yetm, 'Arkūn

TD 275
Administrative Units
Naniye: Vādi'l-'Acem, Ceydur, Benî-Kināne, İklîm-i Billān, Kurne, Ba'lbek, Benî-Kilāb, Benî-Cahme, Merc ve Guta

TD 383
Administrative Units
Nāhiye: Ba'lbek, Kerek-i Nūh, Kurne, Şūfü'l-Beyāz, Şūfü'l-Harrādîn, Hammāre, Beyrut, Metin [Miten], Garb[-i Beyrut], Cerd[-i Beyrut], Cebel-i Kisrevān, Sayda, İklîm-i Tüffāh, Cezzîn, İklîm-i Harnūb, İklîm-i Şavfer (?), Şūf-i İbni Ma'an ve Şūfü'l-Hayta ve Şūf-i Şüveyzānî

TD 401
Administrative Units
Nefs: Mahrūsa-i Sham, Kara, Hammāre, Beyrut, Sayda
Nāhiye: Guta, Mercü'l-Kıbelî ve'ş-Şimāl, Cübbetü'l-Gassāl, Kalemūn, Kara, Ba'lbek, Kerek-i Nūh, Kurne, Şūfü'l-Harrādîn, Şūfü'l-Beyāz, Hammāre, Zebdānî, Vādî-i Berade, İklîm-i Billān, İklîm-i Dārānî, Vādi'l-'Acem, İklîm-i Zebîb, Vādi'l-Yetm ve 'Arkūn, Cebel-i Kisrevāneyn ve'l-Cerdeyn, Beyrut, Cerd[-i Beyrut],

BOA.TT	544	138 p.	İcmāl	II. Selîm
BOA.TT	545	48 p.	İcmāl	II. Selîm
BOA.TT	564	148 p.	Mufassal	(II. Selîm)
BOA.TT	610	1024 p.	Mufassal	992
BOA.TT	690	228 p.	Çavuşān	1008
BOA.TT	963	56 p.	Evkāf	1291
BOA.TT	998	682 p.	Muhāsebe-İcmāl	937
BOA.TT	1040	1058 p.	Mufassal-Yörükān	Undated
BOA.MAD	676	76 p.	Mufassal	1052-54
TK.KKA	3	333 v.	Mufassal	943
TK.KKA	36	216-438 arası	Mufassal (II. cild)	992
TK.KKA	37	75	Mufassal-Yörükān	1005
TK.KKA	39	214 v.	Mufassal (I. cild)	992
TK.KKA	171	182 v.	Mufassal	996
TK.KKA	300	36 v.	İcmāl	–
TK.KKA	344	116 v.	İcmāl	991
TK.KKA	385	80 v.	Derdest	–
TK.KKA	410	41 v.	Derdest	–
TK.KKA	556	376 v.	Evkāf	992

Livā of Hama And Homs

Collections	Number	Folios	Kind	Date (Hegira)
BOA.TT	137	95 p.	İcmāl	933
BOA.TT	137/1	60 p.	Mufassal	C. N. 933
BOA.TT	233	208 p.	Evkāf	951
BOA.TT	281	239 p.	Mufassal	959
BOA.TT	336	141 p.	Evkāf	970
BOA.TT	340	268 p.	Evkāf	970
BOA.TT	344	140 p.	Mufassal	970
BOA.TT	391	346 p.	İcmāl (Hāss-i Pādişāhî)	Kānūnî
BOA.TT	417	40 p.	İcmāl	Kānūnî
BOA.TT	418	592 p.	Mufassal	Kānūnî
BOA.TT	502	321 p.	Mufassal	978
BOA.TT	519	160 p.	Evkāf	980
BOA.TT	520	83 p.	İcmāl	980
BOA.TT	564	148 p.	Mufassal	Undated
BOA.TT	998	682 p.	Muhāsebe-İcmāl	937
BOA.TT	1026	127 p.	Evkāf	Undated
BOA.TT	1052	304 p.	Mufassal	Undated
BOA.TT	1068	56 p.	İcmāl	Undated
BOA.MAD	9833	108 p.	Mufassal	1055
TK.KKA	92	200 v.	Mufassal	1003
TK.KKA	179	129 v.	Mufassal	–
TK.KKA	273	45 v.	İcmāl	996
TK.KKA	286	37 v.	İcmāl	996

Livā of Dayr and Rahbe

Collections	Number	Folios	Kind	Date (Hegira)
BOA.TT	115	57 p.	İcmāl	929
BOA.TT	561	330 p.	Mufassal-Bozulus	II. Selīm
BOA.TT	998	682 p.	Muhāsebe-İcmāl	937
TK.KKA	97	428 v.	Mufassal	975

A. Tahrir Defters (Land Registers) of *Sham, Haleb, Hama, Homs, Dayr* And *Rahbe Livas*

Livā of Sham

Collections	***Number***	***Folios***	***Kind***	***Date (Hegira)***
BOA.TT	127	188 p.	Evkāf-İcmāl	932
BOA.TT	169	235 p.	İcmāl	932-38
BOA.TT	192	70 p.	Mufassal	945
BOA.TT	263	541 p.	Mufassal	955
BOA.TT	275	123 p.	Mufassal	958
BOA.TT	383	656 p.	Mufassal	Undated
BOA.TT	393	264 p.	Evkāf	Undated
BOA.TT	401	714 p.	Mufassal	Kānūnî
BOA.TT	423	213 p.	İcmāl	Kānūnî
BOA.TT	430	596 p.	Mufassal	Kānūnî
BOA.TT	474	776 p.	Mufassal-Evkāf	977
BOA.TT	491	468 p.	Mufassal	997
BOA.TT	543	588 p.	Mufassal	II. Selîm
BOA.TT	602	495 p.	Evkāf	990
BOA.TT	656	356 p.	Evkāf	III. Murād
BOA.TT	690	228 p.	Çavuşān	1008
BOA.TT	962	160 p.	İcmāl (Tîmār-Vakf)	1285
BOA.TT	998	682 p.	Muhāsebe-İcmāl	937
BOA.TT	1034	272 p.	İcmāl	997
BOA.MAD	247	20 p.	Evkāf	Undated
TK.KKA	99	237 v.	Mufassal (III. cild)	1005
TK.KKA	177	264 v.	Mufassal (II. cild)	1005
TK.KKA	195	408 v.	İcmāl (I. cild)	1005
TK.KKA	319	106 v.	İcmāl	1003
TK.KKA	383	45 v.	Derdest	—
TK.KKA	492	44 v.	Derdest	—
TK.KKA	581	206 v.	Evkāf	1005

Livā of Haleb

Collections	***Number***	***Folios***	***Kind***	***Date (Hegira)***
BOA.TT	93	732 p.	Mufassal	926
BOA.TT	109	92 p.	İcmāl	928
BOA.TT	110	128 p.	Mufassal	928
BOA.TT	125	177 p.	İcmāl	931
BOA.TT	146	1094 p.	Mufassal	934
BOA.TT	181	224 p.	Mufassal	943
BOA.TT	271	112 p.	İcmāl	957
BOA.TT	279	184 p.	İcmāl	959
BOA.TT	280	368 p.	İcmāl (Hāss-i Pādişāhî)	959
BOA.TT	378	64 p.	İcmāl	Kānūnî
BOA.TT	391	346 p.	İcmāl (Hāss-i Pādişāhî)	Kānūnî
BOA.TT	397	834 p.	Mufassal	Kānūnî
BOA.TT	422	269 p.	İcmāl	Kānūnî
BOA.TT	450	1022 p.	Mufassal	Kānūnî
BOA.TT	454	866 p.	Mufassal	Kānūnî
BOA.TT	493	1020 p.	Mufassal	978
BOA.TT	524	80 p.	Mufassal	980
BOA.TT	530	140 p.	Mufassal	981

Bilad Al-Sham in the Ottoman Records

Önder Bayır[*]

The Ottoman Archives is one of the largest archives of the world. There are mainly two reasons for this: the quantity of the records which is more than 100 million, and the quality of the records for their scope and contents. The Ottoman Archives contain documents related to 32 modern-day countries which were once part of the Ottoman territory.

This paper presents some documents of the Ottoman Archives concerning the Sham district. In the first part, land registers of Sham, Haleb (Aleppo), Hama, Humus (Homs), Dayr, and Rahbe Livas (subdivisions of Arab provinces in the Ottoman Empire) are mentioned; and in the second part, the kinds of registers contained in the Ottoman Archives are described by giving examples of the documents about districts of Bilad al-Sham which are included in its various collections. The aim of this paper is not only to make a contribution to history research about the region, but also to underline the significance of the Ottoman Archives for those researches.

Tapu-Tahrir Defters (documented surveys of individual provinces): these registers constitute one of the most important collections of the Ottoman Archives. They are the most reliable sources offering valuable insights into the administrative, demographic, and economic conditions of a territory. The first part of this paper tries to provide a glimpse at the land registers in the Archives indicating the administrative and demographic structure of the region. Place names are left in their Turkish-language spelling for conformity with the Archive records.

---

[*] Director of the Ottoman Archives (Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü Osmanlı Arşivi Daire Başkanı).

Table 2. *Tonnage of steamships cleared at principal ports of Syria and Palestine, 1910-1913 (000 tons)**

Year	1910	1911	1912	1913
Beirut	1,701 (% 32)	1,535 (% 32)	1,233 (% 27)	1,748 (% 31)
Jaffa	1,115 (% 21)	1,025 (% 21)	1,014 (% 22)	1,160 (% 20)
Tripoli	896 (% 17)	824 (% 17)	859 (% 19)	1,092 (% 19)
Haifa	771 (% 14)	750 (% 15)	685 (% 15)	793 (% 14)
Alexandretta	632 (% 12)	573 (% 12)	556 (% 12)	676 (% 12)
Latakia	170 (% 3)	120 (% 2)	128 (% 3)	181 (% 3)
Sidon	61 (% 1)	23 (% 0)	26 (% 1)	50 (% 1)
Gaza	- (% 0)	9 (% 0)	7 (% 0)	8 (% 0)
Total	3,645	4,859	4,508	5,708

* Percents may not be total because of rounding.

Source: U.K., Foreign Office, *Syria and Palestine*, Handbook no. 60, London, 1920, pp. 148-150.

Health services were introduced, hospitals built. A wide-spread private and public education system was established, with elementary schools in almost every Palestinian village and higher schools in the towns. Again, the bearers of this growth were primarily Palestinian Arabs, Moslems and Christians.

The above- mentioned socio-economic development that took place in Palestine from the end of the 1830's on resulted in a steady population growth which brought the population number to 722,000 by 1914. Of this number 94 % were Arabs (83 % Moslems, 11 % Christians) living in 850 villages and 20 towns. The Jews, by then, constituted 6 % of the whole population, owning less than 2 % of the land area of the country.

The events and consequences of the First World War which affected Palestine were extremely destructive to the indigenous Palestinian people. The Balfour Declaration (1917) and Mandate terms (1922), both stressed the British promise to establish a national home for the Jews in Palestine. From the first days the British administration functioned as an incubator for the Zionist "Project", facilitating and protecting the establishment of an autonomous state – the Zionist administration, that ruled over the Jewish community. In the meantime, this same administration imposed a heavy oppressive direct colonial rule upon the Palestinians, suppressing every national objective or resistance.[16]

[16] McCarthy, *The Population of Palestine*, p. 37.

In this period, new settlements were established in the coastal plains, begun mainly by the inhabitants of the nearby hilly villages. Marj Ibn Amir was again settled and wholly cultivated, the Beisan area as well as the central parts of the Palestinian Rift Valley (lower Wadi Fari'a) were also settled. Oliphant described Marj Ibn Amir at the beginning of the 1880s: "Readers will be surprised to learn that almost every acre of the plain of Esdraelon is at this moment in the highest state of cultivation."[14]

In the mountains many formerly settled sites were reoccupied and tens of new villages appeared. The growing economic links of Palestine with the world economic system brought significant changes in the structure and output of agriculture, manufacturing and services of the country. In agriculture, areas of cash crops, especially citrus, were increased, and the irrigation systems were developed, cultivation methods were improved, the production raised. Citrus export reached more than 1,600,000 cases yearly. The rise of citrus branch led, with other factors, to the growth of the town of Jaffa (see table 1), the improvement of Jaffa port, and the development of the Jaffa region into a new economic active region, matching, and even surpassing, since that time, other active areas like Nablus. Besides, the citrus, wheat, olive-oil and sesame production also increased substantially. Growth and modernization also characterized energy production, water supply, transportation and communication; steam and internal combustion engines were used increasingly. Railways were laid for the first time in Palestine: first, west-east (Jaffa – Jerusalem, 1892; Haifa - Dar'a, 1903-1905) then later running north-south (Affila - Jinin - Nablus - Tulkarem, Lydda, Bir as Saba', 1913-1915).[15] Roads were paved along the major arteries: Beirut - Acre - Haifa, Tiberias - Nazareth, Haifa, Jinin - Nablus - Jerusalem, Khalil - Gaza, Jaffa - Jerusalem - Jericho. Passenger carriages came to use as soon as the early 1860's. A telegraph service connected Palestine, starting from the middle of the 1860s, with the world through Beirut and Istanbul. The ports of Jaffa and Haifa were growing very fast (Table 2).

---

[14] Lawrence Oliphant,, *Haifa or Life in Modern Palestine*, London, 1886, p. 58.

[15] Walter Pick,, *Meissner Pasha and the Construction of the Railways in Palestine*, ed. Gad Gilbar, Leiden, 1990, pp. 190-195.

Table 1: *Suggested estimates of the population of the main Palestinian towns*

Year	1800	1840	1860	1880	1922
Jerusalem	9,000	13,000	19,000	30,000	62,500
Acre	8,000	10,000	10,000	8,500	6,400
Haifa	1,000	2,000	3,000	6,000	24,000
Jaffa	2,750	4,750	6,520	10,000	47,700
Ramla	2,000	2,500	3,000	3,500	7,400
Gaza	8,000	12,000	15,000	19,000	17,500
Hebron	5,000	6,500	7,500	10,000	16,600
Bethlehem	1,500	2,500	3,570	4,750	6,600
Nablus	7,500	8,000	9,500	12,500	16,000
Nazareth	1,250	2,250	4,000	6,000	7,500
Tiberias	2,000	(3,500)*	2,000	3,000	7,000
Safad	5,500	(7,500)*	4,500	7,500	8,800
Total	53,500	74,500	87,590	120,750	228,600

* Before the earthquake.

Source: Y. ben Arieh, "The population of large towns in Palestine during the first eighty years of the nineteenth century according to western sources", in *Studies on Palestine during Ottoman Period*, ed. M. Ma'oz, Jerusalem, 1975.

What can best describe the area in that period is that the modernization and growth which resulted from the increase of inputs of factors of production, including technological changes, did not only lead to an increase in the amount of product, but to important structural changes also in the sectors of agriculture, manufacture and services, in the patterns of consumption and savings, and in the distribution of capital and income. The connection to the world economy, and particularly the economies of Europe, exposed Palestine's economy to the influence of the changes taking place in the economies of Europe, and generated new forces and processes in them. However, though, the moving factor was to a great extent external and the bearers of this growth were primarily Palestinian Arabs, Moslems and Christians.[13]

---

[13] Gar G. Gilbar,, "The Growing Economic Involvement of Palestine with the West, 1865-1914" in David Kushner, ed., *Palestine in the Late Ottoman Period: Political, Social and Economic Transformation*, Brill Academic Publishers, Jerusalem, 1986, p. 188.

bedouins into some of the plain lands. Few decades passed before the bedouins were checked. Napoleon's campaign did not affect the central mountainous areas (Nablus, Jerusalem and Khalil). On the contrary they gained some needed population, and were demographically the most populated areas of the county, with a stable urban and rural population, and steadily developing local economies, based on olive, figs and vine cultivation. Palestine, recovering of the nightmare of the French invasion, was developing slowly up to the 1830's.

Thereafter the development went on speedily, which was enhanced by the administrative and economic reforms. These reforms were first introduced by the Egyptian administration, under Mohammed Sharif Bey, and later on by the Ottoman administration, through the reform decrees (*Tanzimat*) of 1839 and 1856-1875. These reforms opened a new era in the history of Palestine, an era which was characterized by dramatic changes: regulation of land tenure, improvement of public security, erection of new settlements, far-reaching socio-economic reforms, the opening of the country to foreign influences, increasing links between Palestine and the world market. It was an era of population growth, during which the population of Palestine increased from 275,000 in 1800 to 446,000 by 1878[12], and one of urbanization, where the population of the twelve major Palestinian towns more than doubled between 1800 and 1880 (see Table 1).

[12] Justin McCarthy, *The Population of Palestine*, New York, 1988, pp. 1,10.

Hanna), but his greatest achievement was the revival and development of Acre. After being able to bring the main body of European cotton merchants to the town, he improved and rebuilt its walls, built bazaars, caravanserais, public baths, mosques and churches. Thus, Acre rose from a very modest landing place into a busy town of 25.000 inhabitants, the largest in Palestine, by then, and the third largest in southern Syria.[9] This Acre of Dahir was the one that could resist Napoleon under Ahmad Pasha al-Jazaar, a quarter of a century later.

It was just at the turn of the 18th century (1799) that Napoleon decided to invade Syria. With his four divisions (13.000 man-strong) he could storm Gaza. Jaffa was sacked and pulled to the ground, and a massacre took place in which more than 3.800 captives were butchered in cold blood, to the horror even of the French officers. Acre could not be stormed, and the two-month siege laid by Napoleon was unsuccessful. The whole country rose against the invaders. The defeat before Acre was decisive, and mined Napoleon's hopes. There was no alternative but retreat. The many months of fighting in the whole plain areas of Palestine brought great destruction in an unprecedented scale. Napoleon's policy was based on striking terror into the population, by burning their villages and massacring the inhabitants. The line of retreat to Gaza was strewn with dead and abandoned material; everything on the line of the march including the town of Jaffa, was destroyed by the French, and as far Khan Yunis near the Egyptian frontier the plain looked like a sea of fire from the burning crops. The wretched peasants of the surrounding country were left destitute.[10]

During those brutal events people moved east and found shelter in the mountainous area. Many decades passed before this destruction, in the most fruitful areas of Palestine, could be overcome. The reconstruction in Jaffa and Gaza did not start before the second decade of the 19th century under the governorate of Abu Nabbut. According to Burckhardt, who was in Nazareth in 1812, vast lands of northern Marj Ibn Amir, where there used to be more than twelve villages, were leased to an enterpriser of Nazareth to cultivate them.[11] One other negative consequence of this destruction was the infiltration of

---

[9] Thomas Philipp, "Social Structure and Political Power in Acre in the 18th Century" in *The Syrian Land in 18th and 19th Centuries*, ed. Thomas Phillip, Stuttgart, 1992, pp. 95-98.

[10] *Handbook, Naval Intelligence Division: Palestine and Transjordan*, U.K., 1943, pp. 110-112

[11] Johann Burckhardt, *Beschreibung einer Reise nach Damaskus im Sommer 1812*, Weimar, 1824, Vol. 1, p. 589.

Jazairi, among other families),[6] the wheat exports of Hawran (southern Syria) through Acre and Haifa, the substantial numbers of traders and merchants moving between the two areas, and the laying of the western branch of the Hijaz Railway from Dara (southern Syria) into Haifa (1903-1905). The Palestinian - Egyptian interrelationship of these years was manifested in trade relations between Egypt and Palestinian towns (Gaza, Khalil, Nablus, Jaffa, Ramal, Jerusalem) and the large numbers of Palestinians who studied in Egypt's famous religious centre al-Azhar. More important were the political relationships that brought the Egyptian army three times into Palestine: two times in the late 18th century, under Ali Beg and Mubammad Beg Abu al-Dahab, and again with the famous Egyptian conquest of Ibrahim Pasha (1831-1840); Napoleon's invasion of Palestine (1799), as well as the British invasion (1917-1918), were conducted from Egypt.[7]

The cultural geographical landscape of late 18th century Palestine was prosperous. The northern areas were major cotton producers and exporters. The central mountainous areas had a fairly well, self-sufficient agricultural economy, with concentration on olive cultivation and olive-oil production for export as oil, or manufacture into soap (mainly in Nablus, Jerusalem, Khalil). Other handicrafts as cotton-spinning, glass-making, tanning and leatherwork were also fairing well.[8] The central and southern coastal plains were producing wheat, sorghum, sesame and cotton. These good economic conditions in Palestine that coincided with the overall weakness of the central Ottoman administration of the 18th century, led to the rise of local powers in many parts of Palestine: Dahir al- Umar in the Galilee, the Effendiyya of Jerusalem, the Agawat and Bekat of Nablus, the Shuyukh (chiefs) of the various central mountain regions. Most important of all those was Dahir al-Umar, who ruled the whole of northern Palestine for more than three decades, from the 1840's to 1875. Dahir gained power by monopolizing the cotton trade in his areas. He built many castles in the Galilean towns (Safad, Tiberias, Shafa Amr, Deir

---

[6] A. Granott, *The Land System in Palestine*, London, 1952, pp. 80-82.

[7] Yehuda Karmon, *Israel, Eine Geographische Landeskunde*, 2nd. ed., Darmstadt, 1994, pp. 7-8.

[8] Alexander Scholch, "European Penetration and the Economic Development of Palestine 1856-1882" in *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries*, ed. Roger Owen, Oxford, 1982, pp. 48-52.

and north of Haifa-Acre bay, including the Marj Ibn Amir, Lake Tiberias and Rule Basin; the central and southern coastal plains with Jaffa, Ramla and Gaza as centres; the central mountains of Nablus, Jerusalem and Khalil mountainous areas; the Jordan Rift Valley south of Beisan, including the Jericho oasis; the Naqab desert, to the east and southeast of Gaza, with Bir as Sab' as its centre.[3] Each of the above mentioned subdivisions has its peculiarities that affected the course of events and the human activities in it. For most of the period under discussion, Palestine was a part of the Ottoman Empire, the last universal Muslim empire. Indeed, the capital was Istanbul (Constantinople), but both Cairo and Damascus were very important administrative and political centres. Both of them played an important role in the events and developments in Palestine, which lies between the two.

The Palestinian districts were part of the governorate of Damascus and the later established governorates of Saida and Beirut. One of the main tasks of the governor of Damascus was to secure the Mecca pilgrimage (*Hajj*) route along the east Jordanian plateau and to ensure the safe conduct of the yearly pilgrimage caravan.[4] Many of the local governors and their forces in Palestine served in this and the financial resources of the Nablus district were used to this end. Such tasks, together with other factors, strengthened the political, social and economic ties of the east Jordanian lands with the towns of the Palestinian forelands (Nablus, Jerusalem, Khalil, Nazareth, among others).[5]

Other examples of the outcome of the strong interrelationship between the Palestinian districts and the capital towns of Damascus, Saida and Beirut could be seen in the large Lebanese and Syrian land ownerships in the northern and central plains of Palestine (Sursuq, Tayyan, Mutran, Butrus, Salam, Farah, Fadl,

---

3 Adel, Manna', "Continuity and Change in the Social Political Elite in Palestine During the Late Ottoman Period" in: *The Syrian Land in 18th and 19th Centuries*, ed. Thomas Phillip, Stuttgart, 1992, p. 72.

4 Abdulkarim Rafeq, *Bilad al-Sham wa Misr min al-Fath al-'Uthmani ila Hamlat Nabulyun Bonabarte, 1516-1798*, Damascus, 1968; Bakhit, Muhammad Adnan, *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century*, Beirut, 1982, pp. 97-98.

5 Rauf Abujaber, *Pioneers Over Jordan*, London, 1989, pp. 27, 134-136; Rogan, Eugene, "Money-lending and Capital Flows from Nablus, Damascus and Jerusalem to Qada al-Salt in the Last Decades of Ottoman Rule" in *The Syrian Land in 18th and 19th Centuries*, ed. Thomas Phillip, Stuttgart, 1992, p. 256.

On the Economic Growth of Palestine in the Late Ottoman Era (Between the mid-18th and the beginning of 20th centuries)

Kamal Abdulfattah[*]

In studying historical geography, one has to refer to the main physical and cultural geographical characteristics of a given country and the intricate interrelationship between these characteristics and the manifold human activities relating to settlement, land use, economic activities and cultural achievements, in a given period of time. In few countries of the world has geography influenced history more than in Palestine: its geographical position as a land-bridge between Asia and Africa, and between the Mediterranean and the Red Sea, on one hand, and the great variations in natural conditions inland (geology, topography and climate) on the other, have deeply affected the history of the country and influenced the course of human activities.[1] Palestine connects Asia with Africa and runs as a bridge between the Mediterranean and the Red Sea, with their far reaching destinations into Europe at one end and Eastern Asia at the other. It also constitutes a part of the transitional areas between the wet temperate maritime zone and the arid tropical zone, i.e. a transitional area between the desert and the sown. Being a part of the borderlands between the Mediterranean and the Arabian-Mesopotamian cultural zone, Palestine was always exposed to, and influenced by, any significant developments or changes happening in both the East and the West.[2] Regionally, Palestine was affected by the events and developments happening in both Syria at one side, and Egypt at the other. The natural variations led to the division of Palestine into five main natural subdivisions, namely: the Galilee and its narrow coastal plains around

---

* Prof., Department of Geography, Birzeit University.

[1] *Handbook, Naval Intelligence Division:* Palestine and Transjordan, U.K., 1943, pp. 1-2.

[2] Alexander Scholch, *Palestina im Umbruch 1856-1882*, Stuttgart, 1986, p. 18.

No doubt, further research in the Ottoman archives, in particular, the archives of the Maarif Nezareti (Ministry of Education) will reveal a substantial amount of official documents concerning the Bilad al-Sham. Through these official documents, the historical development of public education in the Bilad al-Sham can be better structured.

that was to be opened in the capital. However, 150,000 *kuruş* was needed to top up the total 455,000 *kuruş*. The government in their comment,[39] which was sent to the Sultan, stated that as part of the charitable work of the Sultan, public schools had been built in the provinces, and the establishment and building of such a school in Beirut would lead people of the province to have their equal share of science and education. They asked permission to spend the collected sum to complete the school building and the issue to be referred to the Ministry of Finance to take the necessary action to pay the required sum.

Jaffa

In response to an official request received from the Governor (*Mutasarrif*) of Kuds-i Şerif (Jerusalem), the Minister of Public Education, Arifi Paşa, sent a communiqué on 3 March 1875 (24 Muharrem 1292 A.H.).[40] He stated that in the town of Jaffa there were more than 1,500 Muslim houses and therefore a public school had been built at the *Ruşdiye* level by the personal effort of the locals to educate Muslim children. A qualified public school teacher was requested for the school from the capital and hence the Council of Public Education decided to appoint Hafiz Mustafa from Edremit, a graduate of the Darulmuallimin, as head teacher (*muallim-i evvel*). His salary was 700 *kuruş* per month and in addition, he was given 1,195 *kuruş* for travel expenses. The school was given yearly 1,000 *kuruş* for various expenses.

In conclusion, as can be seen the Ottoman government officials devoted significant amount of their effort to modernise public education. The councils were formed and the members were selected amongst the highest level of bureaucrats from military to the ulema. This was because primarily the new ministries, councils, directorates required educated civil servants who would understand the new regulations and more importantly, implement them. In addition, the aim was to increase the literacy level of the society. As the fermans confirm, educated Ottoman subjects would know their religion better and love their homeland.

---

[39] İrade Dahiliye, No. 43233, dated 28 Receb 1287 A.H. (24 October 1870).

[40] İrade Dahiliye, No. 48826, dated 3 Safer 1292 A.H. (11 March 1875). The Sultan approved the appointment on 11 March 1875 (3 Safer 1291 A.H.).

In the answer to Safvet Paşa dated 31 October 1869 (25 Receb 1286 A.H.), he was informed that the Sultan knew about the subject and the benefits were acknowledged as they were described in the report. Thus, he was instructed to put the ideas into practice.

Safvet Paşa wrote back on 12 January 1870 (9 Şevval 1286 A.H.) and confirmed that according to the Sultan's instructions, the project had been submitted to the Administration Section of the Grand Council of Education (*Meclis-i Kebir-i Maarif'in Daire-i İdaresi*). Further, Safvet Paşa pointed out that the Governor (*Mutasarrif*) of Jerusalem Nazif Paşa was asked about Yusuf Feriker Efendi's origin (*hangi tebadan*), his knowledge of the subject and his loyalty to the Ottoman State. It was confirmed that he knew various other foreign languages, and had mastered both the Turkish and Arabic languages. Moreover, although he was from the Jewish *millet* and a citizen of Austria, he would however, agree to be a citizen of the Ottoman State if necessary. Safvet Paşa stressed that the Administration Section of the Grand Council of Education discussed and approved the appointment of the teacher with the monthly salary of 600 *kuruş*, as he was the best available candidate, on the condition that he changed his citizenship and became an Ottoman subject.[37]

Beirut

The Governor of the province of Syria on 30 August 1870 requested the financial assistance of the state to complete a public school building in Beirut.[38] The school was to embrace (*şamil*) all districts (*elviye*) of the province. Construction of the school was decided after correspondence with the Ministry of Public Education. The District Municipal Councils estimated the cost as two million and 55 thousand *kuruş*. 245,000 *kuruş* was gathered from the allocations (*muhassasat*) of the District Municipal Councils and in addition, wealthy Muslims from Beirut donated voluntarily 60,000 *kuruş* towards their children's education. The school was to be considered a branch of the Mekteb-i Sultani

---

37 Safvet Paşa's correspondence was submitted to the Sultan's office on 26 January 1870 (23 Şevval 1286 A.H.). The Sultan approved the proposal on the above-mentioned conditions and the monthly salary on 27 January 1870 (24 Şevval 1286 A.H.).

38 İrade Dahiliye, No. 43233, dated 3 Cemaziyulahir 1287 A.H. (30 August 1870). The Sultan issued an imperial decree on this subject.

Department to pay the expenses. Since then, the issue was handled according to this imperial edict. However, Safvet Paşa had to establish a reasonable argument to convince the Sultan and the government about the need for the French language. He wrote:

With the knowledge of the Daire-i Ilmiye, it is necessary to respond to the interests of the public... (*Bu kere tesisi derdest olan Daire-i İlmiye marifetiyle kulliyat-i maslahatin mevki-i icraya konulmasi memul bulunmus olub ...*).

Safvet Paşa further stated that people in some regions preferred to send their children to foreign schools in an effort to learn French as a second language, and added:

... It was important to announce that French language subjects are to be added to the curriculum of the *Ruşdiye* schools in such places...

Hence, in a correspondence, which was submitted from the province of Syria to the Sultan's attention, the benefit of appointing a teacher in order to teach French in a *Ruşdiye* school in Jerusalem was emphasised. Yusuf Feriker Efendi's name was recommended as a suitable person to teach French at this particular school. The Minister of Public Education, Safvet Paşa, also supported his argument by referring to the Governor of Syria's visit to Istanbul, where the Governor especially confirmed the benefits of teaching French subjects at the *Ruşdiye* schools. Subsequently, Safvet Paşa asked permission to teach French at the *Ruşdiye* schools in line with the Sultan's aforementioned edict. Safvet Paşa's report was returned on 4 August 1869 (25 Rebiyulahir 1286 A.H.) on the grounds it needed to be re-examined whether or not appointing a teacher to teach French at the *Rüşdiye* school corresponded with the Regulations for Public Education (*Maarif-i Umumiye Nizamnamesi*).

Safvet Paşa in his response dated 18 October 1869 (12 Receb 1286 A.H.) wrote:

... According to Article Twenty-Three of the Regulations for Public Education, it was allowed to teach French at the *Ruşdiye* schools that were in the 'areas of trade'. However, if that place is not considered 'areas of trade', it is still necessary to teach French where there is a high public demand. It is understood that people have a strong desire to learn French as a foreign language, and they are forced to send their children to foreign schools in order to learn this language. Therefore, it is necessary to teach and learn French at the above-mentioned place ...

severely criticise the Darulflnun accusing Hoca Tahsin being an "*atheist*", because of his enthusiasm on teaching positive sciences. Consequently, he had to leave his job in December 1870. The Darulfunun had an unfortunate fate and was closed down in 1873.

One of the most significant developments towards the end of the Tanzimat was the declaration of the Regulations for the Public Education (Maarif-i Umumiye Nizamnamesi) in September 1869.[35] This was one of the most comprehensive regulations for public education ever prepared in Ottoman Empire. The Maarif-i Umumiye Nizamnamesi consisted of one hundred and ninety-eight articles. For example, article one divided public schools in the Ottoman Empire into two: 1- State Schools 2- Private Schools; article two indicated that state schools were at three levels: 1- Sibyan and Ruşdiye 2- İdadiye and Sultaniye 3- Mekatib-i Aliye.

Bilad al-Sham

The importance of learning foreign languages increased significantly parallel to the bureaucratic reforms and the Ottoman political leaders explored solutions in this respect. The Minister of Public Education, Safvet Paşa, submitted a memorandum[36] dated 26 July 1869 (16 Rebiyulahir 1286 A.H.) in which he emphasised that:

... Teaching the French language, which is considered the most important need of the century, to students of the *Ruşdiye* schools in places like İzmir and Beirut, will be very beneficial...

He also mentioned that he previously submitted a report in the form of a *mazbata* concerning the Council of Education's decision on this matter. An identical issue had been raised previously to the Sultan's attention. The Sultan in his response dated 25 September 1868 (8 Cemaziyulahir 1285 A.H.) to the Council of Education's report, appeared to be in favour of using the sum required, which would arise by teaching the French language at *Ruşdiye* Schools to translate books written in foreign languages that were for the benefit of the public. Moreover, following his decision the Sultan instructed the state Finance

---

[35] *Dustur*, volume 2 (Istanbul, 1289 A.H. [1873]); İrade Meclis-i Mahsus, No. 1541, 8 Rebiyulevvel 1286 A.H. (19 June 1869).

[36] İrade Dahiliye, No. 42205, dated 24 Şevval 1286 A.H. (27 January 1870).

Official information about the Ministry of Public Education's duties is scattered. However, an official document titled 'Articles Concerning Duties of the Ministry of Education (*Maarif Nezaretinin Vazifelerine Dair Mevad*), which was sent to the Ministry on 3 March 1861 set the following duties[34]:

1) Apart from the Harbiye, Bahriye and Tıbbiye, all schools will be controlled by the Ministry of Education.
2) Schools are divided in three categories:

a) Sibyan,
b) Ruşdiye,
c) Schools of various sciences (*Mekatib-i Funun-i Mutenevvia*).

Muslim and non-Muslims will be separated at *Sibyan* schools. 3) At Ruşdiyes, Muslim and non-Muslims will be mixed; some sciences useful for the state [service] and for those who want to study further, essential subjects will be taught. 4) At the third category schools, all kinds of science and arts will be taught, and will offer mixed education. 5) There will be an examination to pass to higher-level class. 6) The language of instruction will be Turkish at the second and third category schools, and it is conditional for teachers to know the language fluently. 7) In addition to the Meclis-i Maarif, a Mixed Council (Meclis-i Muhtelit) will be formed with Muslim and non-Muslim members and both will be under the Minister's control. The Council's duty is to implement above-mentioned articles; finalize regulations (*nizamname*) for existing schools and report the achievements to the Meclis-i Ali-i Tanzimat.

The reforms did not lose the pace even after Sultan Abdulmecid's death in 1861 and Sultan Abdulaziz's ascended to the throne. For example, the Robert College opened in Istanbul in September 1864 by a New Yorker businessman as part of missionary activities. Mainly non-Muslims were accepted to the school and the language of instruction was English. In September 1868, the Mekteb-i Sultani was opened under French influence. French was the language of instruction, and many French teachers were employed. Moreover, the Darulfunun (first university) was eventually opened in February 1870 and Hoca Tahsin Efendi was appointed the Director. Hoca Tahsin Efendi and his selected colleagues started giving lectures open to public. However, conservatives were quick to

---

[34] Kodaman, p. 17.

disappointed and displeased, hence she assigned Vehbi Molla in charge of the school. Vehbi Molla did not lose much time. He gathered primary school pupils from the nearby public schools and put them in the Valide Sultan Mektebi (also known as the Darulmaarif). Thus, he reduced the academic quality of the school significantly. Kemal Efendi, on the other hand, had to suffer the consequences of the actions. His reputation was threatened and he could not make himself understood. He decided to travel to Europe with the excuse of collecting information about public education there. But in fact, his aim was to go as far as he could from the worsening situation. After Kemal Efendi's departure, Vehbi Molla had full authority and control over the Directorate of Public Schools. Thus, he caused further interruption to the reform process, and to some extent caused damage to the public schools.[33]

Upon *Meclis-i Muvakkat*'s recommendations the Encumen-i Daniş (Society of Knowledge) was established on 18 July 1851 to prepare books for public schools and particularly for the proposed Darulfunun which was going to be the first university. The Society was an important step and the Sultan attended to the opening ceremony. The members included well-known national and international scientists and historians. Cevdet Paşa wrote his famous "Tarih-i Cevdet" while he was Director of the Society. However, the Encumen-i Dâniş did not last long and was closed down in 1862. On 18 February 1856, another milestone decree known as the Islahat Fermanı was announced awarding more equal rights to non-Muslim subjects of the Ottoman Empire. In particular, non-Muslims were allowed to open their own private schools and educate their children according to their beliefs with their own language. As a result, significant number of non-Muslim schools (including many missionary schools) were opened throughout Ottoman Empire.

Following systematic efforts to modernise the public education, the Ottoman government decided to handle these issues at a ministerial level and the Ministry of Public Education (Maarif-i Umumiye Nezareti) was established and formally announced by the Supreme Council of Tanzimat (*Meclis-i Âlî-i Tanzimat*) on 30 April 1857. Abdurrahman Sami Paşa who had a long career in the Ottoman bureaucracy was appointed the first minister, and Hayrullah Efendi was appointed as an under-secretary to the minister.

---

[33] *Ibid.*, p. 40.

whom he trusted to prepare some books on the sciences and the arts.[30] In a relatively short time, students were able to learn the essentials, and they were examined with an examination ceremony. The Sultan attended the ceremony to demonstrate his support. The *usul-i cedid* was so successful and appreciated by the authorities that the method was put into operation in four more schools in Istanbul. In June/July 1849 (Shaban 1267 A.H.), students of the five schools were examined at the Meclis-i Vâlâ (the Supreme Council of Judicial Ordinances) and the Sultan attended the ceremony. Moreover, Kemal Efendi was invited to meet the Sultan, and he was awarded medals. Following this success and remarkable progress in the field of public education, the number of the *Ruşdiye* schools was increased and several more *Ruşdiye* schools were opened outside Istanbul.

The modernisation of public education did not always go smoothly and as desired at all times. The following example can demonstrate the struggle and interruptions to the process. Kemal Efendi established the Valide Mektebi as a high school bearing the name of the mother sultan. Kemal Efendi hoped to impress the Valide Sultan. However, one day Valide Sultan asked her personal assistant the reason the primary schools (*Mekatib-i Sibyan*) were full of pupils and her school had remarkably few pupils. The personal assistant, Huseyin Bey, did not know much about the public schools and the way in which these schools were structured. Hence, he referred the question to Vehbi Molla[31] who was the assistant Director of the Mekatib-i Umumiye Nezareti (Directorate of the Public Schools). Vehbi Molla who had only a primary school education, believed in tradition, and was reluctant to push forward the public education reforms and reorganisation of the public schools. It appears that he took full advantage of this seemingly ordinary question to cause trouble for Kemal Efendi. In his answer, Vehbi Molla distorted the reality and said that Kemal Efendi did not want to admit many students to the Valide Sultan's school in order to protect the reputation and guarantee the success of the *Ruşdiye* schools, which were established by him. He suggested that if he were instructed, he would fill the school with pupils in one day.[32] Once she heard the answer Valide Sultan was

---

[30] Ergin, pp. 445-6. The date of publication is unknown.

[31] Cevad addressed the same person as Vehbi Efendi.

[32] Ahmed Cevdet, *Tezakir -Tetimme, 1-40*, (Ed. Cavid Baysun), Ankara, 1980, p. 39.

Furthermore, the *Mekâtib-i Umumiye Nezareti* (Directorate of Public Schools) was established on 8 November 1846 and highly experienced bureaucrat Es'ad Efendi was appointed as Nazir (Director). Administration of the military schools was separated from this Nezaret; hence they were under the Mekatib-i Harbiye Nezareti (Directorate of Military Schools). In March 1848, a secondary level School for (Male) Teachers' Training (Darulmuallimin-i Ruşdi) was opened to train teachers for newly opened public schools. The graduates of this school were appointed to schools in various places in the Empire.

The modernization process as a government policy produced highly devoted and enthusiastic bureaucrats such as Kemal Efendi who developed and successfully implemented in selected schools a new teaching methodology called *usul-i cedid*. The sultan and the ruling elite have acclaimed Kemal Efendi's method. In an official memorandum (*arz tezkeresi*) that was sent to the *mabeyn*[27] on 5 July 1848 (3 Şaban 1264 A.H.), the Grand Vizier's Office (*Sadaret*) wrote:

Children educated at the *Ruşdiye* schools according to the 'new methodology' (*usul-i cedid*), studied within six months things [equal to] that of six years. As to His Majesty personally witnessing this great success and praising the above-mentioned children, we kindly apply for examining these children before His Majesty the Caliph at the Sublime Porte...[28]

Kemal Efendi[29] was a highly respected and dedicated civil servant, and had a strong desire to modernize the public education. He set up a model school in the Davut Paşa district of Istanbul, where he applied the new methods. Arabic, Persian, mathematics and geography lessons were taught in the model school according to the *usul-i cedid*, and he himself taught at the Davut Paşa Model *Ruşdiye* School (Davut Paşa Numune Ruşdiyesi). In addition, he wrote the book called *Talim-i Farisi* (Learning Persian), used in the *Ruşdiye*s and asked people

---

(Ministry of Public Education) in March 1857.

[27] Mabeyn: the private departments of the Palace where the Sultan received visitors on ordinary occasions, and in which the male officers of the household were on duty.

[28] Ergin, p. 444.

[29] Kemal Efendi was the Chief Examining Clerk of the Grand Vizier's office (Sadaret Mektubi Mumeyyizi) and Persian translator, after being involved in public education he developed a new teaching methodology taught at the model Grammar Schools he designed, and became the Director of Public Schools, travelling to Europe to observe the public school system. He served as Minister of Education (Maarif Naziri) after the formation of the ministry in 1857.

be called the Darulfunun (University). All persons seeking employment, as civil servants, should be required to attend the Darulfunun, which was envisaged as a residential institution. Finally, a permanent Council of Public Education (Meclis-i Maarif-i Umumiye) should be set up to implement these proposals and control public education.

The report emphasised popular education, warning that people's ignorance would eventually create uncertainty and disorder in society; only learned, educated people living in wealth and comfort would keep society in peace and order. For this reason, the report stressed, anyone who wished to learn reading and writing should have direct access to the opportunity and should be educated, so as to be able to manage his business and know his religious obligations. In addition, anyone with ambitions to work in state offices should be able to acquire the necessary education in the relevant field. The report alluded to an earlier imperial decree concerning the construction of a building for the proposed Darulfunun; pending the building's completion, the proposed Council of Public Education should be temporarily housed at the Sublime Porte.

The Temporary Council's report was reviewed by the Supreme Council of Judicial Ordinances, which endorsed the report's proposals for a three-tier educational system, and for the establishment of a permanent council to supervise it.[25] The Supreme Council noted, however, that implementation of the report's proposals would require considerable sums of money, and whilst insisting that funding must not be an obstacle to reform, it suggested that it would be necessary to proceed gradually. Some early, concrete steps should be taken to impress the public. Specifically, the new permanent council should be formed from existing government employees, thereby minimising expense, and it should be instructed to first of all review and implement regulations for schools in the capital, which would likewise require little money. The permanent council should be headed by a senior official with the title of Director of Public Education (Maarif-i Umumiye Nazırı), and should be located in the office currently assigned to the Temporary Council.[26]

---

[25] İrade Dahiliye, No. 5710, dated 6 Zilkade 1261 A.H. (6 November 1845).

[26] Although the Report mentioned the title of the Maarif-i Umumiye Nazırı (Director of Public Education), the person appointed to this post had the title of the Mekatib-i Umumiye Nazırı (Director of the Public Schools) until the establishment of the Maarif-i Umumiye Nezareti

A member of the Supreme Council of Judicial Ordinances, Melekpaşazade Abdulkadir Beyefendi, was appointed Director of the Temporary Council. The other members were high-ranking *ulemâ*, military officers and government officials:

1) Arif Hikmet Bey, a member of the Dar-i Şura-yı Askeri (Military Council),

2) Es'ad Efendi, the *Vak'anuvis* (Court Historian), 3) Arif Efendi, the Fetva Emini (Head of the office which issued judgements in matters of Islamic law), 4) Said Muhib Efendi, a member of the Supreme Council of Judicial Ordinances, 5) Emin Paşa, a member of the Military Council and Director of the Military School, 6) Keçecizade Fuad Efendi, Chief Interpreter of the Divan (*Mutercim-i Evvel*), 7) Recai Efendi, who served as clerk to the Temporary Council.[22]

The high calibre and varied background of the men appointed to the Temporary Council may be seen as evidence of the government's seriousness of purpose and commitment to success in modernising the existing education system. The majority of the members had been educated at the *medrese* or at the Sublime Porte (*Bab-I Ali*). Atuf draws attention to the Director of the Mekteb-i Harbiye, Emin Paşa, as the most experienced person in education affairs. He has graduated from the Mekteb-i Harbiye, trained in London and spoke English and French.[23]

The Temporary Council started its work by requesting a detailed list of current school students from the Ministry of Pious Foundations (Evkaf-ı Humayun Nezareti). The Council added that in case the list did not exist, one should be prepared urgently. By July, it had completed its report, which recommended the establishment of a three-tier system of public education.[24] The existing primary schools, the first tier, required an improvement in their conditions, and the formulation of a set of regulations in this respect. The existing public secondary schools (*Mekatib-i Ruşdiye*), forming the second tier, needed reorganisation, and a reform of the compulsory religious element in the curriculum. The third tier would be formed by an entirely new higher-level institution in the capital, to

---

22 Cevad, pp. 28-29.

23 Nafi Atuf, *Türkiye Maarif Tarihi*, İstanbul, 1930, p. 89.

24 *Takvim-i Vekayi*, No. 303, dated Receb 1262 A.H. (21 July 1846); the document is quoted by Cevad, pp. 30-3, by Reşat Özalp, *Millî Eğtimle İgili Mevzuat* (1857-1923), İstanbul, 1982, pp. 3-5 and by F. R. Unat, *Türkiye Eğitim Sisteminin Gelişmesine Tarihî Bir Bakış*, Ankara, 1964, pp. 90-1.

previous instructions, and noting that such progress that had been made was confined to military education.[18]

Unfortunately, no copies of these earlier instructions have been traced. The new instruction emphasized that the state's future survival would depend upon "building up the State and securing people's welfare", stressed that education was a core state policy, and that schools must be built throughout the state, wherever necessary.[19]

In response, the Supreme Council of Judicial Ordinances drew up a report proposing the creation of a Temporary Council for Education (*Meclis-i Muvakkat-i Ma´ârif*), and emphasising the necessity of education for all Ottoman subjects.[20] The report supported broad, popular education and the need to dispel popular ignorance, noting that many people did not know their own religion properly, and should be educated so that they would not need anyone else's assistance to do their own work. It suggested that what was needed was the reorganisation of existing schools in an efficacious system:

... Both in Istanbul and throughout the Empire, existing schools are to be reorganised and brought under a compact and permanent order that will provide benefits. Firstly, primary schools are to be built and reorganised, and a set of regulations drawn up accordingly... The establishment of a Temporary Council, to include members of the *ulemâ* class, military and government officers is essential, and an appropriate place shall be reserved within the Sublime Porte building.

The report further proposed that the Temporary Council should meet twice weekly, hold extensive discussions on public education, and forward reports to the Supreme Council of Judicial Ordinances, which would review them and forward them to the Sultan for his approval. Sultan Abdulmecid approved these recommendations in March 1845, issued a decree establishing the Temporary Council for Education, and instructed it to begin work immediately.[21]

---

[18] A.AMD (Babıali Evrak Odası Amedi Defteri), No. 374, p. 30, 4 Muharrem 1261 A.H. (13 January 1845); *Takvim-i Vekayi*, No. 280, dated 12 Muharrem 1261 A.H. (21 January 1845); Lutfi, pp. 9-10; ed. Engelhard, *Türkiye ve Tanzimat*, translated by Ali Reşad (Istanbul, 1328 A.H (1910)), p. 72.

[19] *Takvim-i Vekayi*, No. 280, dated 12 Muharrem 1261 A.H. (21 January 1845).

[20] *Takvim-i Vekayi*, No. 283, dated 4 Rebiyulahir 1261 A.H. (11 April 1845), p. 1; Cevad, pp. 27-30; Ubicini, *Türkiye 1850*, volume 1, translated by Cemal Kabaağaçlı, date unknown, p. 191.

[21] İrade Dahiliye, No. 4972, dated 24 Safer 1261 A.H. (4 March 1845).

The government was seriously concerned about misinterpretation of the *Hatt-ı Şerif*[14] of Gülhane causing serious social unrest in the Empire. They sent a copy of the Imperial Edict to the provinces, instructing senior public administrators to read it to the public and adequately explain the genuine intention of the edict. The government also informed them that if the edict was disobeyed, those who were responsible were to be thoroughly punished.[15]

The declaration of the *Hatt-ı Humayun* created upheaval as the government quite rightly predicted and feared. Each level of society particularly in the provinces, interpreted it differently. Inevitably, some social groups tried to take full advantage of it for their benefit and misrepresent actual intention of the edict. Particularly, Muslim subjects were not pleased to be put on an equal status with non-Muslims. The *Hatt* gave ordinary people the encouragement to fight for their rights and implanted the idea that people were equal before the law. Hence, the *Hatt* significantly decreased the *ulema*'s authority over civil society.[16] Moreover, the reforms in the administrative structure aimed to limit the influence and authority of the governors in the provinces. Thus these two groups tried to create a public response.[17] As a consequence, the Hatt-ı Humayun further strengthened nationalist feelings among the political elite in the Balkans, especially in Bulgaria and Macedonia.

Establishment of Temporary Council of Education (*Meclis-i Muvakkat*): 4-5 March 1845

The first major educational initiative of the new Tanzimat era was the establishment, in 1845, of the Temporary Council of Education (Meclis-i Maarif-i Muvakkat), in charge of preparing reforms in public education, increasing the number of public schools and designing regulations for the new schools. The initiative appears to have originated with Sultan Abdulmecid himself, who in January 1845 issued an unusually forthright instruction, an imperial edict (*Hatt-ı Humayun*), complaining of his ministers' failure to implement any of his

---

[14] *Hatt-ı Şerif*: Noble Decree, *Hatt-ı Humayun*: Imperial Decree.

[15] Halil İnalcık, "Tanzimatın Uygulanması ve Sosyal Tepkiler", Ekler No 1, *Osmanlı İmparatorluğu Toplum ve Ekonomi Üzerinde Arşiv Çalışmaları, İncelemeler*, İstanbul, 1993. This article was originally published in *Belleten*, volume XXVII, Ankara, 1964, pp. 624-90.

[16] C. Hamlin, *Among the Turks*, New York, 1878, p. 48-57 (quoted by İnalcık, p. 362).

[17] İnalcık, pp. 261-3

concerns of the *Hatt-ı Şerif*. Although the *Hatt-ı Şerif* was designed to initiate a major reform process at the administrative level in the Ottoman State, however, reorganisation of the public education system or developing a new system of public education was not considered an immediate issue. At the start of the Tanzimat era, educational matters remained the concern of the traditional religious schools known as the *medreses*. The *Medreses* as constituted however were unable to contribute to a modern public education system, which was vital for the success of the reforms themselves and for the future of the Ottoman Empire. One of the reasons for not mentioning the reorganisation of public education system in the decree might have been to avoid the conservatives' possible reaction against the proposed Tanzimat reform programme. In reality, the success of the principles that were defined in the *Hatt-ı Şerif*, and the new social order, which the Tanzimat reform programme aimed to initiate, were strongly related to the organisation of a modern public education system.

The Tanzimat reform programme and the subsequent lengthy era of reorganization were created primarily on the initiative of Mustafa Reşid Paşa. He had served as ambassador in several major European cities, was appointed as Minister of Foreign Affairs and more importantly was made Grand Vizier on a number of occasions. In the volatile political environment of the Tanzimat, he was also dismissed on several occasions. Two fellow statesmen, Âli Paşa (1815-1871) and Fuad Paşa (1815-1868), whom he trusted and helped to have a decent education, gradually ascended the steps of the Ottoman state bureaucracy. They were amongst Reşid Paşa's favourite apprentices. They strongly defended the idea of modernizing public education; their plans included non-Muslim children's education as well.[12] Although these three men had very different personal characters, they all sincerely believed in the necessity of structural reform for the Ottoman Empire and its importance for the survival of the state. Reşid Paşa was known for his personal efforts to educate many people as civil servants for the benefit of the state. Âli Paşa, on the other hand, was known for "obstructing people's way who needed to be educated, let alone helping them".[13]

[12] Hasan Ali Koçer, *Turkiyede Modern Eğitimin Doruğu ve Gelişimi* (1773-1923), İstanbul, 1991, pp. 50-2.

[13] Ahmed Cevdet, *Maruzat*, published by Yusuf Halaçoğlu, İstanbul, 1980, p. 1.

only associated with the personal efforts of the 'progressive' sultans any more, but it became, in fact, systematic and more of a collective effort of the governmental organizations. The decree initiated a new era where the modernization of the empire was institutionalised. Throughout the Tanzimat period new supreme councils, directorates and ministries were formed to serve this very purpose. Although the power did not shift entirely from the sultan, nonetheless active participation of state officials was assured and their life, property and honour were placed under state guarantee. All the new establishments such as the state councils were intended as the basis of a modern society and reforms were the key foundation stone. One of the most acclaimed of all the councils that were formed was the *Meclis-i Ahkam-ı Adliye* (the Council of Judicial Ordinances). The Council was a consultative and legislative body to follow up the Sultan's assurances declared in the decree.

In towns, the Muslim community supported primary schools known as *Mahalle Mektebleri* (neighbourhood schools) or *sibyan mektebleri* (primary schools). These were attached to local mosques, run by the class of religious officials known as the ulema, and financed by fees and contributions paid by the pupils' parents. Their curriculum was elementary:[10]

> ... Basic teachings covering the essentials of Islam, reading the Qur'an, memorizing Qur'anic verses necessary for praying and practising Arabic calligraphy ...

The teachers in such schools were for the most part graduates of the higher religious institutes known as *medreses*, and were given an official license (*berat*) for their appointment upon the recommendation of the local Muslim judge (*kadı*). Graduates of the *Sibyan* schools, if they found the opportunity, would continue their studies at the *medreses*.[11] Some particularly intelligent youngsters, in exceptional circumstances, would attach themselves to a scholar through their personal efforts and might study astronomy, geometry, medicine, calligraphy, or music.

Developing a modern system of public education, however, was not one of the

---

[10] Ergin, p. 86, see also Mahmud Cevad, *Maarif-i Umumiye Nezareti Tarihçe-i Teşkilat ve İcraatı*, İstanbul, 1338 A.H. [1920]), pp. 3-4.

[11] Corinna Lee Blake, *Training Arab Ottoman Bureaucrats: Syrian Graduates of the Mulkiye Mektebi, 1890-1920*, PhD Thesis, Princeton University, 1991, pp. 62-4.

not halt the spirit of the reform movement, nor discourage the supporters of reform.

The Minister of Foreign Affairs and one of the Tanzimat's architects, Mustafa Reşid, who served six terms as grand vizier,[6] proclaimed the decree in November 1839 before a number of statesmen, dignitaries, and representatives of religious groups and foreign missions at the Gülhane (Rose Garden) near the Topkapı Palace in Istanbul. Reşid Paşa's name was recommended to the sultan and in 1839, he was called back from the embassy in London, where he had been appointed two years earlier on 19 November 1837 (20 Şaban 1253 A.H.).[7] Reşid Paşa had to explain to the sultan, in detail, international politics, the necessity for reform and France's support of Egypt and British public opinion over this issue.[8] In order to prepare the *Hatt-ı Şerif*, a commission (meeting two times a week) was formed to prepare the edict; its members included the Grand Vizier, the army chief of staff (*serasker*) and Reşid Paşa. The sultan issued an imperial order approving the members and stressed that the commission should carefully observe official rules and regulations. He instructed that any draft bill they brought for his approval should match the two grand councils, the *Meclis-i Vala* and *Dar-ı Şura-yı Bab-ı Ali* (the Council of Consultation at the Sublime Porte)'s jurisdiction. He cautioned:

If something minor happens against the regulations of the Meclis-i Vala and Dar-ı Şura-yı Bab-ı Ali, then some people will say that we could not implement conditions and regulations of these councils and ruined them (bozdular) within a short time [of their formation].[9]

Furthermore, the declaration of the *Hatt-ı Şerif* in 1839 was not a coincidence, but it was the outcome of the reform process prepared by one of the early reformist sultans, Sultan Mahmud and the ruling elite. The Tanzimat period is distinctive in itself when compared with earlier modernisation processes. By the declaration of the *Hatt-ı Şerif*, the Ottoman State officially acknowledged that modernisation and reforms were indispensable. Moreover, the issue was not

---

[6] Butrus Abu-Manneh, "The Islamic Roots of the Gulhane Rescript", reprinted from *Die Welt Des Islams*, Band XXXIV, 2, Leiden, 1994, pp. 173-5.

[7] Kaynar, p. 37.

[8] Cavit Baysun, "Mustafa Reşit Paşa", *Tanzimat I*, Istanbul, 1940, pp. 723-46.

[9] Kaynar, pp. 102-3.

as a term means 'reforms', and can also be translated as 'reorganization'.[1] Contemporary historians have described the Tanzimat era as the period of 'modernisation' and 'legislation'. The *Hatt-ı Şerif* declared a new system of taxation, conscription and guaranteed honour, life and property of the Ottoman subjects before the law. As a direct result of modernizing the state apparatus, new ministries, councils and institutions were formed. Thus, an urgent need for well-educated civil servants emerged.

The Tanzimat reforms took place under the reign of the two sultans: Sultan Abdulmecid I (1839-1861) and Sultan Abdulaziz (1861-1876). Contemporary historians of the field accept that the Tanzimat era ended with the declaration of the Constitution of 1876, known in Turkish as the *Kanun-u Esasi* (Constitution / Charter). By the declaration of the *Kanun-u Esasi* on 23 December 1876, a new period began in the late history of the Ottoman Empire, which is known as the First Constitutional Period (*Birinci Meşrutiyet Dönemi*)[2] and the Hamidian Period with reference to the reign of Sultan Abdulhamid II (1876-1909).

Historians described the events leading to the declaration of the Tanzimat decree as a time when the Ottoman Empire was struggling through the *buhran zamanı* (time of crisis).[3] In particular, the Governor of Egypt Muhammad Ali Paşa's success in modernization had attracted France and Britain's growing interest and support. Thus, Sultan Mahmud's (1808-1839) confrontation with Muhammad Ali Paşa led to a dangerous phase that forced the Ottoman Empire to turn to Russia with the aim of creating political balance.[4] It is important to note that the *Hatt-ı Şerif* of *Gulhane* had been prepared towards the end of Sultan Mahmud's reign. The well-known Ottoman historian Abdurrahman Şeref implies that the *Hatt-ı Şerif* was prepared during the reign of Sultan Mahmud. Because of his conservative views the influential statesman Akif Paşa prevented its announcement until the death of Sultan Mahmud.[5] This death however, did

---

1 *Tanzimat* is derived from the Arabic verb root of *Nazama* (*Nizaam*): to put in order, to organize. *Tanzimat* is the plural form of *tanzim*, which means readjustment, reorganization, and reform.

2 For further information see, Stanford & Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman State and Modern Turkey*, Cambridge, 1977, pp. 174-80; Niyazi Berkes, *The Development of Secularism in Turkey*, Montreal, 1964, pp. 223-50.

3 Reşat Kaynar, *Mustafa Reşit Paşa ve Tanzimat*, Ankara, 1991, p. 167.

4 A. H. Ongunsu, "Tanzimat ve Amillerine Umumi bir Bakış", *Tanzimat I*, İstanbul, 1940, pp. 1-12.

5 Abdurrahman Şeref, *Tarih Musahabeleri*, İstanbul, 1924, p. 48; Berkes, p. 144.

Modernisation of Ottoman Public Education and the Bilad Al-Sham during the Tanzimat Era

Vehbi Baysan[*]

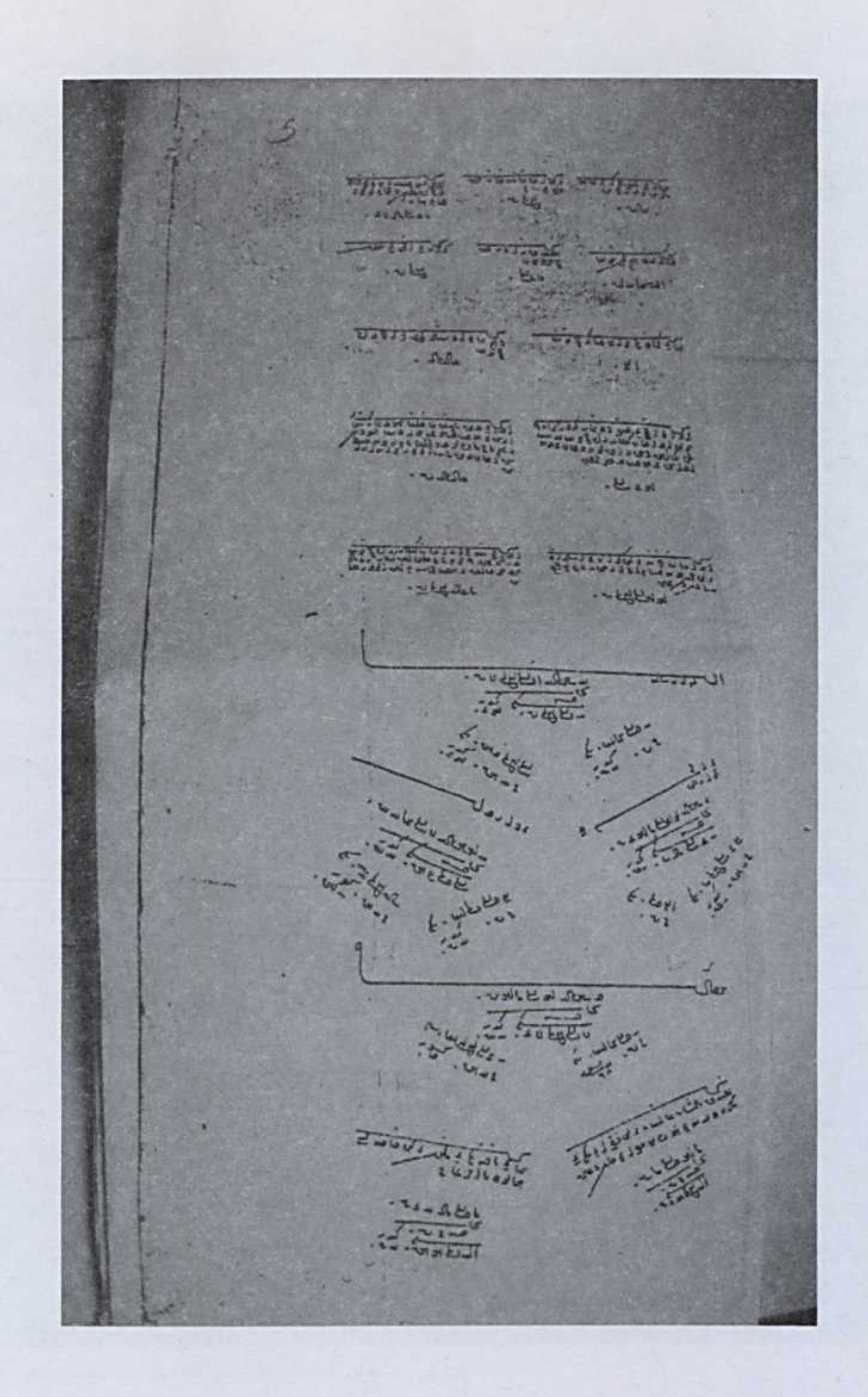
This paper will examine in detail the Ottoman Empire's efforts to modernise public education during the Tanzimat era (1839-1876). It is possible to say that the decisions that were taken in the capital Istanbul directly and/or indirectly affected the Bilad Al-Sham as a whole. In addition to explaining the process of reorganising public education, examples of primary documents from the Ottoman archives will be given concerning the Bilad Al-Sham.

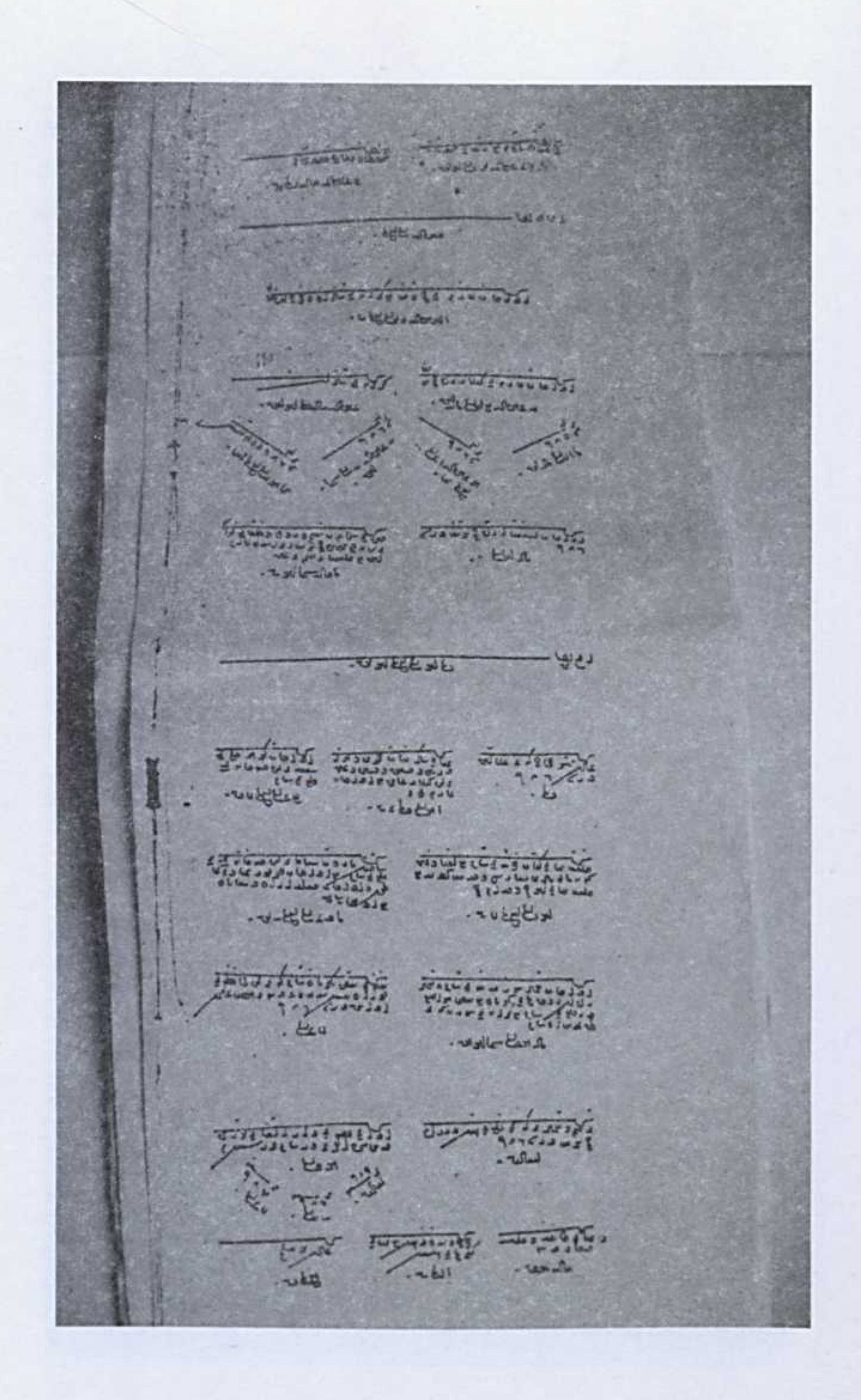
Modernization of public education primarily began in certain parts of the capital Istanbul as a 'pilot project' and by the time, expanded to the rest of the provinces from Balkans to the Bilad Al-Sham throughout the Empire. In the process, the Bilad Al-Sham received exemplary attention due to its geographic importance and as being the centre of international trade in the region. This was partly because the Bilad Al-Sham had close bureaucratic links with the capital. The growing interest of the westerners in the region in terms of developing trade links to create new consumer market(s) for their manufactured goods and get a hold on various raw materials increased the significance of the Bilad Al-Sham. Furthermore, as the archival documents confirm, the missionary activities that included successfully providing the locals with public services such as schooling and hospitals where the Ottoman Empire did not have the means to offer, urged the Ottoman political leaders to focus their attention to the region.

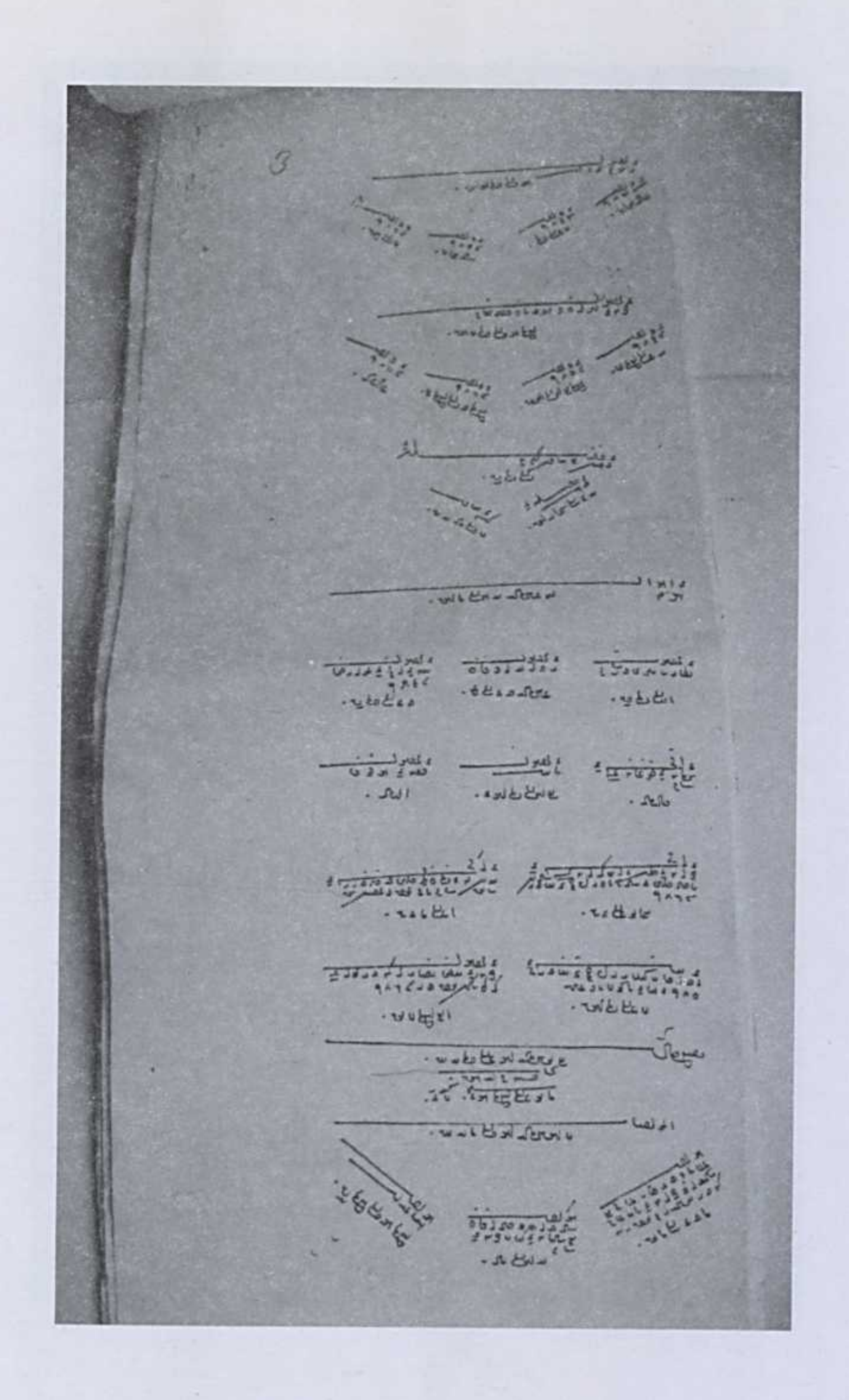
Declaration of the *Hatt-ı Şerif* of Gulhane

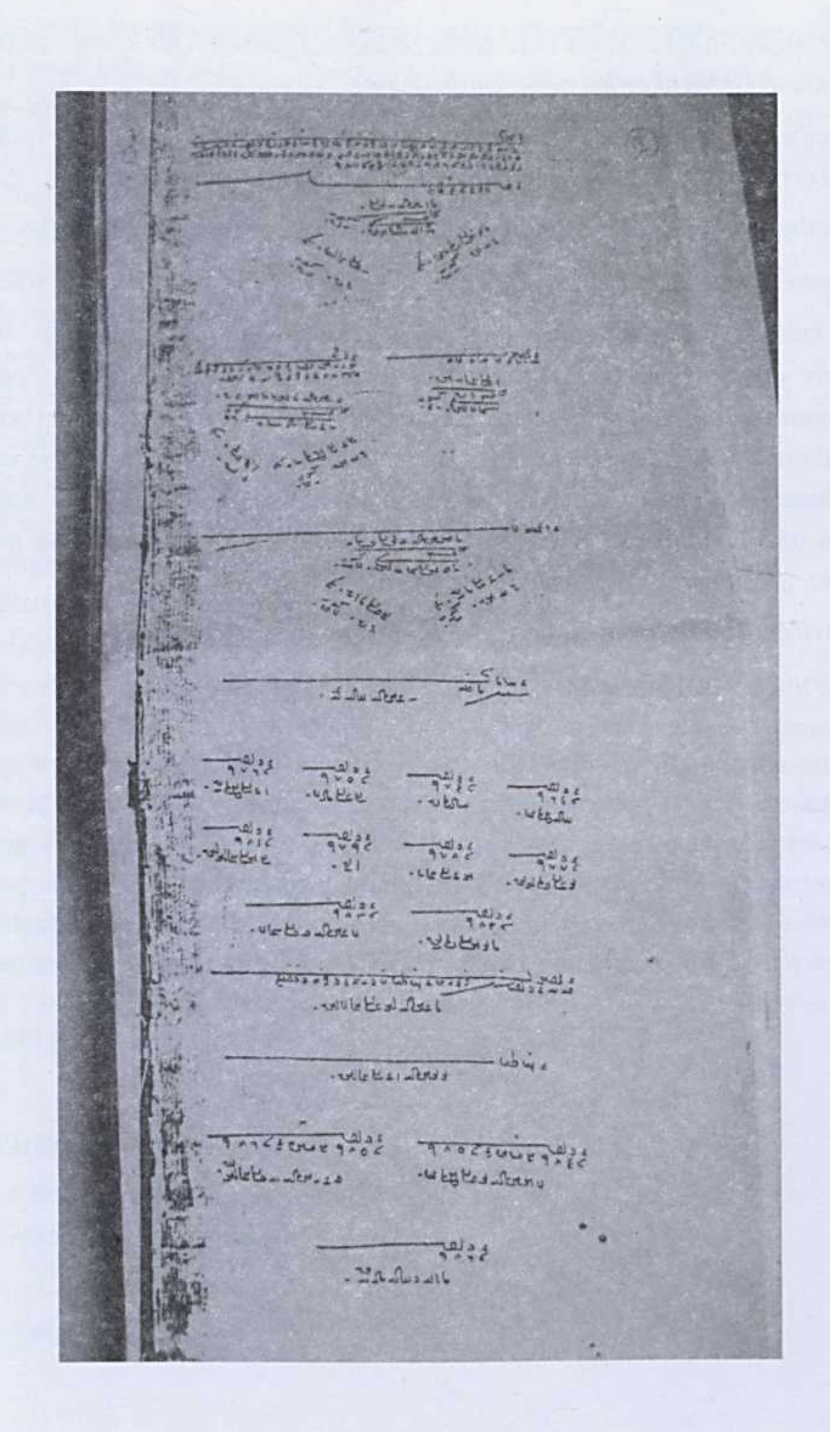
The Tanzimat era, which played a significant role in nineteenth-century Ottoman history, began with the proclamation of the decree known as the *Hatt-ı Şerif* of Gulhane (the Imperial Decree of Gulhane) in November 1839. Tanzimat

[*] Assistant Professor, Department of History, Yeditepe University.









Min zâlike'l-bâki : 6.564.184: *sikke-i hasene:* *(Sikkenin bir kısmı , 80 akçeden bir kısmı ise 78 akçeden değerlendiriliyor).*

Be-cihet-i tasadduk-ı pâdişah-ı âlem-penah berây-i fukarâ-i Mekke-i mükerreme ve Medine-i münevvere ma'a fukarâ-i Haleb ve gayrihî, 154.160.

Be-cihet-i bahâ-i taftahâ-i hassa-i hümayun bâ-emr-i âlî , 150.228.

Hazine-i Şam'da mahfuz olan muhasebe suretidir ki nakl olundu aynı ile, sahh.

Bu kullarına hitaben emr-i şerif varid , mazmun-ı hümayununda hızâne-i âmire-i Şam'ın îrad ve mesarifi muasebeleri Âsitane-i saadete irsal olunması ferman olunmağın imtisâlen li-emri'l-âlî, sene 986 tarihinden sene 993 tarihine gelince tarih-i mezburda muvellâ olan defterdar efendilerin imzâları ile hızânede mahfuz olan muhasebattan bir suret nakl olunup irsal olundu. Ve sene 988 tarihinde vâki' olan muhasebe Seyfullah Efendi ile ma'an gelmekle sureti yazılmıştır.

Tahriren fî sâdis, şehr-i Cemaziyelevvel, sene 994,

Kuyruklu defterdar imzası.

In conclusion, throughout the four centuries (1517- 1917) the province of Damascus (eyâlet-i Sham) was one the most important and strategic province in the Empire. In general well experienced vezirs were appointed as governer. Governors of Sham being *emirü'l-hac* had an exceptional role and importance. The budget of Damascus had similar structure with other budgets, but here there were number expenditures for the pilgrimage road and its personnel.

8. *Be-cihet-i termim ve tamir-i bikre-i kal'a-i Maan? Der-rah-ı hacc-ı şerif, der-sene 986, 4000.*
9. *Be-cihet-i eda-i hisse-i Darüşşifa-i Nurî –Kaddesallahu sırruhu'l-aziz- der Şam, der-sinîn-i mezkure, 57000 : An-sene-i 989; An-sene-i 986; An-sene-i 987.*
10. *Be-cihet-i bahâ-i kağıd ve cild-i defter-i hazîne,*
11. *Be-cihet-i harc-ı büriden-i &*
12. *Be-cihet-i âdet-i Nev-müslim , 780.*
13. *Be-cihet-i sermâye-i & Hayfa,*
14. *Be-cihet-i ihracat-ı cebehane-i Şam, 960*
15. *Be-cihet-i ta'mir-i cisr-i Sayda &,*
16. *Be-cihet-i tılâ'-kerden-i alem-i Mahmil-i şerif, 1698.*
17. *Be-cihet-i tasadduk-ı zâviye-i Şeyh Hamirî? , 12000*
18. *Be-cihet-i kirahâ-i ? akçe-i Haleb,*
19. *Be-cihet-i bahâ-i gumenhâ? Beray-ı asakir-i Hacc-ı şerif, 2000?*
20. *Be-cihet-i & Üstâd Mahmud, Cerrah-ı rah-ı Hacc-ı şerif., 3200*
21. *Be-cihet-i edâ-i akçe-i Safer? && der-sene 981 & kilar-ı rah-ı Hacc-ı şerif tekaüd şüde, & karz-dade bud. Hala an-hazine edâ-şüde. Bermuceb-i defter-i mümzâ., 24000.*
22. *Be-cihet-i edâ-i deyn-i Yasef b. Halef, Yahudi ki piş? ez-in an-muceb-i huccet-i şer'iyye der-zimmet-i Musendes? Zaim, bâki mande bud. Ve muhallefat-ı && zabt şüd. Ve hala deyn-i Yasef an-hazine edâ şüde, 3280.*
23. *Be-cihet-i ihracat-ı hazine beray-ı kiraye-i üştüran, beray-ı tahmil-i hazine-i Şam ilâ Erzurum &, 44.480.*
24. *Be-cihet-i eda-i ihracat-ı kilar-ı rah-ı hacc-ı şerif, der-sene 985 be-marifet-i Bâlî Çelebi, & , 110.486.*

III - El-Bâki an-irsâliye *:*

Akçe: 6.881.462, sikke-i hasene: (Sikkenin bir kısmı , 80 akçeden bir kısmı ise 78 akçeden değerlendiriliyor).

An akçe-i Avarız : 2.049.124.

An vâridât : 4.832.338.

II – Vuzı'a min zâlik: 9.314.538

akçe

sikke

A - El-Mevâcibât:

1. *Mevâcib-i gılmân-ı Derğâh-ı âlî, ma'a şâkirdân-ı hızâne-i bâb-ı âlî ki der? İstihdam bûde-end.*
2. *Mevâcib-i şâkirdân ve sarrâfân ? ma'a sâliyâne-i küttâb-ı hazîne-i Şam %.*
3. *Mevâcib-i mütekaidin.*
4. *Mevacib-i cemaat-i Yeniçeriyan ve? Ağa-i .*
5. *Mevâcib-i muhtahfızân-ı kılâ-ı vilâyet-i Şam.*

B - El-İhrâcât.

1. *Be-cihet-i ihrâcât-ı lâzime-i kilar-ı Hacc-ı şerif, ma'a kirâye-i şütürbân ve harc-ı ? İstanbul.*
2. *Be-cihet-i ihracat-ı lâzime-i & rah-ı Hacc-ı şerif.*
3. *Berây-ı ? sene 985*
4. *Berây-ı sene 986*
5. *Be-cihet-i kirâye-i şütürbân.*
6. *Beray-ı sene 986.*
7. *Berây-ı sene 987*
8. *Be-cihet-i ihrâcat-ı & rah-i Hacc-ı şerif der sene.*
9. *Be-cihet-i &*

C - İhrâcat-ı sâire : 864.000 . (24 Kalem)

1. *Be-cihet-i âdet-i şehr-i hüccâc ki & der sene 986 .*
2. *Be-cihet-i bahâ-i sükker-i nebât-ı Hamavî*
3. *Be-cihet-i güherçileSaid? Berây-i cebehane-i kal'a-i Şam*
4. *Be-cihet-i hil'at-bahâ-i küttab-i hazine-i Şam& 84462*
5. *Be-cihet-i sahten-i? Barut-ı siyah beray-i kal-i Şam, 125996*
6. *Be-cihet-i ihrâcat-ı ta'mir-i sur-ı? Medine-i Şam ve ta'mir-i râh-ı âb-ı odahâ-i Yeniçeriyan, ma'a ba'zı mevazı' der-kal'a-i Şam&, 257644.*
7. *Be-cihet-i nafaka-i ba'zı Yeniçeriyan-ı Şam ki berây-ı muhafaza-i Havran ta'yin şüden, &, 12000*

E - An mahsûl-i cedîd an-vâcib-i sinîn-i mezbure, An mukataât ve rusum ve cizye ve fazla : 11.014.342.

a – An mukataât : 9.920.340

1. *An-vâcib-i sene 984 ma'a müşâhere-i sene 985;*
2. *An-vâcib-i sene 985 ma'a müşahere-i sene 986;*
3. *An vâcib-i sene 986;*

b - An mahsul-i rusûm-ı berevât : 54.544 ;

1. *An-vâcib-i sene 983;*
2. *An-vâcib-i sene 984:*
3. *An-vâcib-i sene 985;*
4. *An-vâcib-i sene 986;*

c - An mahsûl-i cizye-i gebran ve Yahudiyân-ı vilayet-i Şam : 957.572

1. *An-vâcib-i sene 984;*
2. *An-vâcib-i sene 985;*
3. *An-vâcib-i sene 986;*
4. *An-vâcib-i sene 987;*

d – An fazla & ma'a muaf ;

F - An emval-i müteferrika: 1.478.140 ;

1. *An-mahsûl-i nezâret-i mîrî der-Şam;*
2. *An-mahsûl-i zevâid-i evkaf;*
3. *An-mahsulc-i bakiye-i akçe-i avarız sene 984;*
4. *An-akçe-i sermâye-i hızâne-i âmire-i Şam; An mahsul-i &;*
5. *An-mahsul-i hisse-i mevkuf ;*
6. *An-akçe-i hızâne-i Haleb, beray-i kirâye-i şütürban, Nasır Çelebi, an-şütürbânân-ı râh-ı Hacc-ı şerif, der-sene 986;*
7. *An-akçe-i & ki an-zaman-ı Mehmed Çelebi, defterdar-ı sâbık-ı Şam, bâki nümûde? ve tahsil şüde;*
8. *An-bakiyye-i ihracat-ı kilar-ı râh-ı Hacc-ı şerif, der-sene 985, an-bahâ-i me'kûlat ve gayrihî.*
9. *An-mahsul-i hezîne-i ba'z-ı Nasârâ ki der-livâ-i Kerek sâkin bûd.*

<u>The Budget of Yemen of 1008</u>

Total Revenues (*asl-ı mal*): 16.425.056

Total Expenditures (*Vuzı'a min zâlik*) : 23.015.492[15]

Here is the full detail of the original text:

İCMÂL-İ MUHÂSEBE-İ VÂRİDAT VE MESARİFAT-İ HIZÂNE-İ ÂMİRE-İ ŞAM, DER ZAMAN-I HAZRET-İ HASAN PAŞA -DÂME İKBÂLUHÛ- MÎRİMÎRÂN-I ŞAM VE NÂZIR-I EMVÂL-İ HASSA HÜSREV BEY, DEFTERDAR–I VİLÂYET-İ ŞAM EVVEL-İ NEVRUZ EL-VÂKİ' FÎ 2 MUHARREM, SENE 986 VE FÎ & MUHARREM SENE 987.

<u>I) Asl-ı mâl fi sene-i kâmile:</u> *16.196.000, be-hesab-ı sikke-i hasene 206197 ; küsur 26 akçe;*

149892 sikke fi 78, küsür 36 akçe.

56304 sikke, Fi 80, küsur 68.

A - An mahsul-i Beytülmal-i hâssa ve âmme: 51.376 akçe, fi 80 akçe , 642 sikke , 16 %

B - An akçe-i Avârız-ı kazâ-i & Şam ki && der sene 985, ihrac şüden & %

C - Ani'l-mahsûlat: 1.495.800

D - An bakayâ-yı sinîn-i mâzıye: 1.600.000

1. *An-vâcib-i sene 964 : 3.908.*
2. *An-vâcib-i sene 974: 6180.*
3. *An-vâcib-i sene 975: 13202.*
4. *An-vâcib-i sene 976: 21986.*
5. *An-vâcib-i sene 977: 1959.*
6. *An-vâcib-i sene 978: 27306.*
7. *An-vâcib-i sene 979: 2000;*
8. *An-vâcib-i sene 981: 73344;*
9. *An-vâcib-i sene 982: 179896.*
10. *An-vâcib-i sene 983: 1255602 .*

---

[15] In the Yemen budget of this year there were 6.590.436 *pâre* deficit, so there is no surplus.

basic parts of the budget were; *asl-ı mal* (revenues), *vuzı'a min zâlik* (expenditures), and *el-bâki* (the balance of the surplus).

The budget of Damascus dated 1578-79 (986-87) was prepared during the governorship of Sokulluzade Hasan Pasha, who had been appointed governor of Damascus four times[13].

Here is this summary (*icmâl*) budget[14]:

Summary (*icmâl*) of an accounting of the revenues and expenditures of the Imperial Treasury of Damascus in the time of Hasan Pasha, governor of the aforementioned province, and under the supervision of Husrev Bey who is inspector of Hazine-i Hassa and the treasurer of Damascus.

<u>The Budget of Sham of 986-87/ 1578-79</u>

Total Revenues (*asl-ı mal*): 16.196.000

Total Expenditures (*Vuzı'a min zâlik*) : 9.314.538

The Balance or surplus (*El-bâkī*) : 6.881.462

Budgets of some Ottoman provinces in the second half of the 16th century:

<u>The Budget of Cyprus of 979-980/1571-72</u>

Total Revenues (*asl-ı mal*): 10.383.454

Total Expenditures (*Vuzı'a min zâlik*) : 8.722.058

The Balance or surplus (*El-bâkī*) : 1.677.689

<u>The Budget of Yemen of 968</u>

Total Revenues (*asl-ı mal*): 22.353.242

Total Expenditures (*Vuzı'a min zâlik*) : 21.273.442

The Balance or surplus (*El-bâkī*) : 1.078.334

---

[13] Hasan Pasha was the son of Sokullu Mehmed Paşa. After several provincial administrative position in 978/ 1570-1 was appointed governor of Diyarbekir. Later he was appointed governor of Damascus four times and governor of Bosnia two times. In the mean time he was governor of Erzurum, Anatolua, Rumelia, Budin and Tımışvar. In 1004/1595-6 he became fiveth Wizier in the Divan, in 1005/1596-7 muhafız of Begrade, between 1006-1012/1597-1604 governor Bagdad. In 1013/1604-5 was sent over Karayazıcı in Tokat as as commander of the army. Here, outside the Castle he was martyred. He was very brave and active stateman and served to the state for long time in the provincial positions[13].

[14] BOA, Tahrir Defteri, nr. 621

Major provinces that organized budgets were in Rumelia: Budin[3], Temeşvar, Bosnia[4]; in Anatolia: Karaman, Zülkadiriyye, Diyarbekir[5], Van, Rum[6], Erzurum[7]; in Arabia, Aleppo, Damascus[8], Trablussham, Bagdad, Basra, Yemen[9], Egypt[10] and the Islands of Cyprus[11] and Create. In the archive of the Ottoman Prime Minister, beginning in the last quarter of the Sixteenth Century, the number of provincial budgets for Anatolia, Rumelia and Arabia were increasing. Some of these provincial budgets have been the focus of scholarly research.

Budgets in the Ottoman classical age were quite different than modern day budgets in many aspects[12]. For example, modern budgets provide a detailed inventory of incomes and expenditures for the coming year, whereas Ottoman budgets gave such information for the past year. Ottoman budgets were prepared in a special system and mentality. To understand this mentality the first step is to understand the very rich technical terms. The terms indicating the

---

[3] J. Kaldy-Nagy tarafından Budin ("The cash book of Otoman Treasury in Buda in the Years 1558-1560", *Acta Orientalia* Hung, XV, fac, 1-3 Budapest 1962.

[4] Said Öztürk, "1042-1045/1632-1635 yıllarına Ait Bosna Eyaleti Bütçesi", *Osmanlı*, ed. Kemal Çiçek-Cem Oğuz, cilt.3, s.158-168..

[5] Metin Kunt, *Bir Osmanlı Valisinin Yıllık Gelir-Gideri Diyarbekir, (1670-71)*, Istanbul 1981

[6] Erol Özvar, "Rum Eyaletine ait h. 1043-44/m. 1634-35 Tarihli Bütçenin Tahlili", *Osmanlı* , ed. Kemal Çiçek-Cem Oğuz, cilt.3, s.150-157.

[7] Dündar Aydın, "XVI. Yüzyılda Erzurum Beylerbeyi Ayas Paşa'nın bir yıllık bütçesi, *OTAM*, Ankara 1997, Sayı 8, s. 393-477.

[8] Dr. Adnan Bakhit carried out a ph.D. Thesis in London University in SOAS under the name *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century* (Published by Librairie du Liban, Beirut1982). In this pioneering work he used Ottoman archives but he did not see these budget. Most probably these budgets were classified later on.

[9] Halil Sahillioğlu, "Yemen'in 1599-1600 Yılı Bütçesi", Ord.Prof.Yusuf Hikmet Bayur'a Armağan, TTK-Ankara 1985, s. 287-320; Salih Özbaran, "The Otoman Budgets of the Yemen in the Sixteenth Century", Turkisch Wirtschaftts und Sozialgeschichte (1071-1920) Akten der IV. Internationalen Kongresses (Munchen 1986), Ed. Hans Georg Majer, Munchen 1995, s. 231-239.

[10] Stanford J. Shaw, The Budget of Ottoman Egypt, 1005-1006 / 1596-1597, Mouton 1968; Stanford J. Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt 1517-1798, Princeton University Press, 1962.

[11] Halil Sahillioğlu, "Osmanlı İdaresinde Kıbrıs'ın İlk yılı Bütçesi, TTK Belgeler, IV, sy 7-8, Ankara 1969, s. 1- 33.

[12] Mustafa Nuri Pasha in his pioneering history Netaicülvukuat giving the seven-eight diffrences between old budgets and late nineteenth century budgets. *Netaicülvukuat*, İstanbul 1327.

3.Institutional budgets, such as those of madrasas, imarets and other complexes (*kulliyes*).

Annual budgets generally reflected the actual financial condition. For Ottoman provinces, there are *eyalet kanunnâmes* which give the economic rules and status, and which were first published in 1943 by O. L. Barkan and later by A. Akgündüz. On the other hand, there are also *eyalet* budgets reflecting the actual condition and real economic state in that particular *eyalet*. In many cases, budgets are more valuable than *kanunnâmes*. Similarly, for the Fatih and Süleymaniye complexes there were *vakfiyes* and yearly budget books; Fatih or Süleymaniye *kulliyesi muhasebe* (accounts). The first ones reflected status, the second ones reflected actual living conditions.

In the sixteenth Century the province of Damascus comprised central *liwa* which was subdivided into forty-eight *nâhiyes*, and also included the *sancaks* of Tadmur, Safad, Lejjun, Nablus, Jerusalem, Gaza, and Ajlun Karak–Shawbak. The governor (*beylerbeyi*) resided in the former Mamluk governor's house, which lay outside the citadel and was known as *Darüssa'âde*.

According to *fermans* (imperial edict) issued by the Ottoman Sultan, the functions of both governor and sub-governors (*sancakbeys*) were to keep law and order in the province, hold the Bedouins in check, observe the activities of the Druze, and endeavor to crush innovations in religion. On the other hand, a special duty of officials in the province was to dispatch, with military escort, the pilgrimage caravan to Mecca and ensure its safe return. In common with their counterparts in other parts of the Empire, the governors and *sancakbeys* themselves led the military forces when necessary.

In the Ottoman Empire, the *defterdar* and his financial department each year organized the central government budget. Here the general incomes, expenditure, and balance were listed in detail. Similarly, provinces which held partial financial and administrative autonomy organized their budgets at the end of each year. These provincial budgets were prepared by the provincial *yesterday* of treasury[2], under the control of the governor.

---

[2] Provincial treasury defterdars were appointed by the central goverment.

Some Remarks on the Province of Damascus and its Budget for March 1578 – March 1579, under the Governorship of Sokulluzade Hasan Pasha

Mehmet İpşirli[*]

In the Ottoman Empire, beside the central government budget there were also annual budgets for the major provinces of Anatolia, Rumelia and Arabia. Because of their strategic military and economic importance, these provinces had a sort of special status in the Empire. The budgets which were organized by the governors and treasurers of each of these provinces displayed major revenues and expenditures of the provinces, and any surplus was then sent to the state treasury. A Damascus budget from March 1578-March 1579 (Muharrem 986-Muharrem 987), organized during the governorship of Sokulluzade Hasan Pasha, who had several times been appointed as *beylerbeyi* to Damascus, provided very valuable and detailed information about the provincial revenues and expenditures[1]. In this paper the aforementioned budget will be analyzed on a comparative basis with other sources.

Ottoman Annual Budgets can, in general, be classified into three categories: 1.General government budgets; 2.Provincial (*eyalet*) budgets; and

* Prof. Dr., Fatih University, Istanbul.

* I would like to thank my colleague Prof. İ. Bostan for his valuable help while I was reading the text.

[1] The Budgets of Damascus: Prime Minister Ottoman Archive (BOA), *Tahrir Defteri*, nr. 621
Şam Bütçesi, 986-987, Beylerbeyi Hasan Paşa zamanı, pp. 2-9.
Şam Bütçesi, 987-988, Beylerbeyi Hasan Paşa zamanı, pp. 10-17.
Şam Bütçesi, 989-990, Beylerbeyi Hasan Paşa zamanı, pp. 18-21.
Şam Bütçesi, 990-991, Beylerbeyi Hasan Paşa zamanı, pp. 22-26.
Şam Bütçesi, 991-992, Beylerbeyi Hasan Paşa zamanı, pp. 30-33.
Şam Bütçesi, 992-993, Ahmed Efendi, pp. 38-41.

of the empire's maintenance of law and order along fairly narrowly prescribed Hanafi lines. The post under Qubbat al-Nasr was reserved for the city's most prominent *hadith* scholar with a significant nod to Shafi'i localism. *Hadith* studies itself is a fitting acknowledgement of the vertical ties created by the oral transmission of knowledge that bind teachers and their students through the generations. In the case of Qubbat al-Nasr, these ties passed through Damascus' most sacred locale. That as controversial a figure as Nabulusi would find himself near the end of a long career defending Sufism ensconced above the tomb the "Greatest Master" far from the center of town, also serves to illustrate the adjustments that were needed to accommodate local and regional sentiments.

Hanafi law, Shafi'i *hadith* scholarship, and Akbari Sufism mark the most elite fields of learning, figures like Muhammad Khalil al-Muradi and Abd al-Ghani al-Nabulusi their most prominent practitioners, and endowed teaching positions such as those at al-Sulaymaniyya al-Baraniyya, under Qubbat al-Nasr, and at al-Salimiyya the delicate balance between the push-and-pull of Damascene localism and the prerogatives of the central state.

out of this position by a local rival who had the consent of the Şeyhülislam.[9] The third of the Nabulusis to continue the family tradition was Abd al-Ghani's son Isma'il (d. 1750 CE).

Abd al-Ghani al-Nabulusi was the most celebrated citizen of 18th-century Damascus. The fact that he was denied the position of chief Hanafi mufti despite widespread acclaim among the *ulama* and the populace at large, is one indication that he was often at odds with the imperial authorities. He was also at the center of a late 17th-century and early 18th-century CE "culture war" that pitted a reformist anti-Sufi brand of Sunni Islam against practices identified with Sufism. The Kadizadelis, as the reformists are generally known, were most active in Istanbul but, by the time Nabulusi responded to their attacks, the movement had become widespread in Damascus.[10] Nabulusi defended tomb visitation, listening to music, tobacco smoking and, in a particularly vitriolic treatise on the spiritual status of Christians and Jews, launched into an ethnocentric diatribe against Turkish ("Rumi") corruptions of Arab Islam. His tireless defense of Sufism, his mastery of the thought of Ibn Arabi (the subject of his courses at al-Salimiyya), and a series of journeys into the Syrian hinterland brought him fame throughout Bilad al-Sham among the scholarly elite as well as among followers of more modest backgrounds. When he died at the age of 90, he left behind a strong core of disciples and a host of devotees who carried on his intellectual and spiritual legacy, one that remains influential to this day.

That Nabulusi was finally awarded the teaching position over the tomb of Ibn Arabi indicates some degree of appreciation on the part of the central authorities for Nabulusi's local stature as well as the local and regional importance of Sufism and of Akbari Sufism in particular. The teaching post at al-Salimiyya (especially with Abd al-Ghani Nabulusi and his descendents occupying the "chair") completes a three-way intellectual and professional division of labor with the other two prominent teaching posts. Al Sulaymaniyya was the seat of the highest figure in the local legal establishment, an apt symbol

---

[9] Rafeq, Abdul-Karim, *The Province of Damascus: 1723-1783*, Beirut, 1966, p. 83.

[10] See Madeline C. Zilfi, "The Kadizadelis: Discordant Revivalism in Seventeenth-Century Istanbul", *Near Eastern* Studies 45:4, October 1986, pp. 251-269. Barbara von Schlegell has studied the impact of the movement on Damascus: "Sufism in the Ottoman Arab World: Shaykh Abd al-Ghani al-Nabulusi", Ph. D. Dissertation, University of California, Berkeley, 1997, pp. 80-95.

generations it became an educational center filled with *madrasas*. Today it is one of Damascus' northern suburbs though the main street is still known as *bayn al-madaris*, "among the *madrasas*". Sultan Selim I (r. 1512-1520 CE), the conqueror of the Arab territories, put his imprimatur on Damascus by founding a mosque and *takiyya*, a building designed for hosting Sufis and Sufi gatherings, over the tomb of Muhi al-Din Ibn Arabi, the Andalusian Sufi mystic who settled and died in Damascus. During the 17th century, al-Salimiyya was attached to holders of important positions such as the Hanafi muftiship, the *khitaba* at the Umayyad mosque, and the *niqaba*, the position of the *naqib* of the *ashraf*, the titular head of those who claimed descent from the family of the Prophet. By the mid-18th century, it became the preserve of the Nabulusi family, a prominent family of the walled city of Damascus and, later, of the Salihiyya neighborhood. From the time of Abd al-Ghani al-Nabulusi (d. 1731) this family was firmly associated with Sufism particularly Akbari Sufism, that brand of contemplative and intellectually oriented mysticism identified with Ibn Arabi, "al-Shaykh *al-Akbar*". Of the ten teachers who taught at the Salimiyya between the early 17th century and the mid-18th century, all but one were native Damascenes. Six were Hanafis, three were Shafi'is and one switched from the Shafi'i to the Hanafi *madhhab* before being appointed to the post.

From the mid-17th century to the mid-18th, about half of the incumbents – three of seven - were from the Nabulusi family. The Nabulusi tenure at al-Salimiyya illustrates key aspects of the development of the Damascene *ulama* between the early 17th and latter half of the 18th centuries. The Nabulusis were relative newcomers to Damascus (though much more deeply rooted in the city than the Muradis) but had become a prominent Shafi'i family until the mid-17th century. Isma'il b. Ahmad al-Nabulusi (d. 1585 CE) was a Shafi'i mufti.[8] Isma'il's grandson, Isma'il b. Abd al-Ghani al-Nabulusi (d. 1652), changed from the Shafi'i to the Hanafi *madhhab*, a common practice for those who sought advancement within the Ottoman hierarchy. He was the first of the Nabulusis to be appointed to al-Salimiyya. His son, the Sufi scholar and Damascus' most famous intellect during this period, Abd al-Ghani al-Nabulusi, briefly served as Hanafi mufti at the initiative of the Damascene *ulama* before being maneuvered

---

[8] Najm al-Din al-Ghazzi, *al-Kawakib al-sa'ira bi-a'yan al-mi'a al-ashira*, Jibra'il Sulayman Jabbur, ed., Beirut, 1979, III: pp. 130-35.

personally or have someone do so on their behalf. In this appointment and many others for which we have information, Ottoman officials, particularly the Şeyhülislam as head of the *ilmiye* hierarchy, made the final decision.

According to the biographical sources, it was known that this appointment was reserved for the foremost *âlim* among the *ulemâ* of al-Sham. Between the early 17th century when the endowed position here was created until the late 19th century when these appointments were still being made, 17 *hadith* scholars held this post. Of these, eleven or 65%, were Shafiis and 13, more than three-fourths, were native-born Damascenes. Though financed by an Ottoman endowment, this position more clearly reflected the local origins and affiliations of this position's occupants than the Sulaymaniyya post.

During the 17th century, the Qubbat al-Nasr position was frequently granted to holders of other important legal and religious posts such as a Shafi'i or a Hanafi mufti or a *khatib,* the main preacher at the mosque. In the 18th century, it came closer to fulfilling its stated purpose as the seat of the top *hadith* scholar in the city, regardless of place of origin or family ties. During the late 18th and through the 19th century, the power of *ulama* lineages took over and the Qubbat al-Nasr position was the domain of a single Shafi'i family, the Kuzbaris.

In the tug-of-war between the centralising tendencies of Istanbul and the localism of some of the *ulama* of Damascus, the fact that this position was more often than not in the hands of a local Shafi'i scholar suggests an imperial concession to localist sentiment. Shafi'ism had been the dominant *madhhab* before the coming of the Ottomans and the establishment of Hanafism as the official *madhhab* of the state. The peculiar status of the Qubbat al-Nasr position may also have been a measure of localist efforts to resist "Hanifisation". The fact that this position as reserved for the city's top *hadith* scholar suggests that whereas the Sulaymaniyya al-Baraniyya was reserved for the city's premier legal scholar who had to be a Hanafi, *hadith* studies was a realm in which Shafi'is could reach the peak of their specialisation.

The third important teaching post - after al-Sulaymaniyya al-Baraniyya and Qubbat al-Nasr - was that at al-Siyya in al-Salihiyya. Salihiyya was originally established by Hanbali refugees from Palestine fleeing the chaos that came in the wake of the Crusades during the 12th century. Over the course of succeeding

Damascene elite, even if, as in the case of the Muradis, this elite was of relatively recent provenance.

The Sulaymaniyya position was not, however, the most prestigious teaching post in the city. That honor went to the *hadith* position under the central dome of the Umayyad Mosque. The Umayyad Mosque, also known as the Great Mosque, has been the center of the religious and political life of Damascus since the first Islamic century. The central dome, known as Qubbat al-Nasr, "Dome of the Eagle", dominates the area where the two lengthy wings that encompass the mosque's interior meet. The area under the dome has been the site of a *halqa*, or teaching circle, devoted to *hadith* studies since before Ottoman times.[6] But the Ottomans provided the financial backing to institutionalize the position. The Qubbat al-Nasr teaching post (*wazifa*) was endowed by Bahram Agha, *ketkhuda*, or steward, of the mother of Sultan Ibrahim (r. 1640-48) sometime after 1640-41. This *waqf* was financed by the building of al-Suq al-Jadid and a khan near Bab al-Jabiya. The teacher was to be paid 60 *qurush* (s. *qirsh*) and an assistant (*mu'id*) 30 *qurush*. The *waqfiyya*, the document specifying the conditions for establishment of the *waqf*, specified that the teacher read from the *hadith* collection of Buhkari after evening prayers during the three holy months of Rajab, Sha'ban, and Ramadan.

The appointment to this position was made in Istanbul by the Şeyhülislam. There are several stories among Muradi's biographies and in Muhammad Ibn Kannan's chronicle of the first half of the 18th century which indicate that this was a much coveted position and that a high degree of anticipation surrounded the announcement of a new appointment.[7] It was almost obligatory that aspirants to the position either travel to Istanbul to present their credentials

---

[6] For a summary history of the *halqas* that operated under Qubbat al-Nasr, see Muhammad Bahjat al-Baytar, "Mudarrisun taht Qubbat al-Nasr," *Majallat Majma' al-Ilmi al-Arabi*, 24, Jan. 1949, pp. 59-72.

[7] In 1709, Yunis al-Masri died leaving the position vacant. Rumors circulated in Damascus that the position would go to an aspirant who had the support of the *qadi* of Damascus. Isma'il al-Ajluni (d. 1748 CE), however, was in Istanbul at the time, and seems to have had the ear of the Şeyhülislam who was ultimately responsible for the appointment. News of al-Ajluni's appointment actually reached Damascus before the official announcement. Muhammad Ibn Kannan, *Yawmiyat Shamiyya: 1111/ 1699- 1153/1740*, Akram Ulabi, ed., Damascus, n.d., pp. 139-42.

appointments that carried a stipend, and other sources of income to financially buttress the holder of this important post. The teaching position at al-Sulaymaniyya al-Baraniyya was often occupied by the Hanafi mufti and was clearly an important symbol of Ottoman ties to the *ulama* of Damascus. Muhammad Khalil al-Muradi (d. 1791 CE), in a biographical collection devoted entirely to Hanafi muftis of Damascus, indicates that more than half of those who were mufti - from the time the Sulaymaniyya complex was built in the late 16th century to his own appointment at the close of the 18th - held this teaching post. From the mid-17th century through the end of the 18th century, Damascenes came to dominate the position of Hanafi muftis and, among Damascenes, the Imadi family and then the Muradis usually filled this post as well as the teaching position at al-Sulaymaniyya.

The Muradis and the Imadis represent a kind of aristocracy among the local *ulama*, the Damascene equivalent to the increasing importance of blood lines in the transmission of religious offices that took place in 17th and 18th century Istanbul. The history of the Muradi family in Damascus reveals how the Ottomans could create a provincial elite that would serve its interests over the course of several generations. Murad al-Muradi (d. 1720 CE), the historian Muhammad Khalil's great-grandfather, was born and raised in Samarkand in Bukhara but left his native land to travel and to spread the revived Naqshbandi order throughout the Arab East. Murad settled in Damascus in the 1670s and established himself there as the prime exponent of the Naqshbandiyya al-Mujaddidiyya. In Istanbul, where Murad resided in the mid-1680s, Sultan Mehmed IV (r. 1648-1687 CE) granted him several villages as *malikanes*, life-time tax farms, in the region of Damascus. On these religious, political and economic foundations, he started a dynasty of *alims* that played a signal role in the political and religious life of the city throughout the 18th century. Until the 1820s, the Muradi family led the Naqshbandiyya in Damascus, and they dominated the post of Hanafi mufti from the second half of the 18th century well into the 19th. Both associations indicate the ability of the family to function as a linchpin between the authorities in Istanbul and native Damascenes.

The convergence of the muftiship and the teaching post at al-Sulaymaniyya signified the gradual domination of Ottoman forms of patronage - once the exclusive preserve of Rumis and non-Damascenes - by key elements of a

By the 18th century, however, the possibilities for advancement in Istanbul receded. Madeline Zilfi has shown that between the 17th and 18th centuries, the Ottoman *ilmiye* developed into a kind of blood nobility where advancement depended more on family connections than on merit.[55] This is one factor that might have made it more difficult for outsiders, like those from Damascus, to make it to the highest echelons during the 18th century.

By this time, most Damascene *alims* and teachers who spent time in Istanbul went there to seek positions in Damascus. They entered the *silk al-mudarrisin*, the career path for aspiring teachers and members of the judicial system, and followed this path until they achieved a rank that would facilitate acquiring a position in Damascus.

Those who required appointments made in Istanbul included the Hanafi mufti, deputies in the courts, and the multitude of teachers at institutions such as al-Sulaymaniyya al-Baraniyya, al-Siyya, and the endowed post under Qubbat al-Nasr at the Umayyad Mosque. These teachers—particularly those that occupy the three teaching posts that are the focus of this paper—represent the mix of imperial and localist sentiments that made some members of the Damascene educational establishment bulwarks of imperial rule while others remained stalwart defenders of local traditions and sensibilities. Finally, there were those who taught in minor mosques, *madrasas*, and within Sufi circles, positions which did not require an appointment made in Istanbul. In this paper, I will focus on the members of the group which required official appointments but remained in Damascus. There is abundant information in the biographical sources about these men, their positions, and the institutions that employed them.

The political and economic position of the Hanafi mufti exemplified the peculiar compromise or tension - depending on whether a necessary balance was met - between the priorities of the central state and the demands of localism that shaped politics in Damascus. Muftis received no salaries and were not part of the graded, hierarchical system as were the *qadis*, but they could charge a fee for their opinions. In addition, the Ottoman state bestowed a host of *wazifas*,

[5] Madeline Zilfi, "Elite Circulation in the Ottoman Empire: Great Mollas of the 18th Century," *Journal of the Economic and Social History of the Orient (JESHO)* XXVI: 3, 1983, pp. 318-364.

By the 18th century, Damascenes had inherited a scholarly, religious, and judicial system that had deep local roots but was also part and parcel of an empire-wide system centered in Istanbul.[4]

While the Ottomans imposed an unprecedented level of centralisation on some aspects of the religio-legal system as it operated in Damascus, the central authorities also made accommodations for localist sentiments and attachments. The structure of employment among the teachers of Damascus illustrates the coexistence of the forces of centralisation, on the one hand, with those of localism, on the other. Some teachers left their city permanently to pursue careers within the Ottoman bureaucracy and became fully "Ottoman". They adopted the culture of the most elite elements of the Ottoman ruling class. They might serve in the Balkans, in Rumelia and Anatolia, or in the Arab provinces and receive all the rights and privileges that came with being part of a class whose loyalty was first and foremost to the imperial state regardless of their place of origin or their native tongue.

There are several examples of Damascenes who rose through the ranks of the *madrasas* of Istanbul as students and then as teachers to be appointed *qadis* throughout the empire. However, by the 18th century, advancement to the highest levels of the Ottoman bureaucracy was increasingly limited to members of the elite *ilmiye* families of Istanbul and fewer Damascenes were making it to the top through the usual channels. There are, however, several examples of 17th-century Damascenes who left home to settle in Istanbul and study, teach and pursue the career of a judge. Abu Bakr Ibn Bahram (d. 1690 CE) ascended the *madrasa* hierarchy as both student and teacher until he was appointed to the judgeship in Aleppo. He was a teacher to two grand viziers, Ahmed Kőprülü (d. 1676 CE) and Kara Mustafa Pasha (d. 1683 CE) who led the second siege of Vienna in 1683. Abu Bakr's career indicates that, given talent and motivation, Damascenes could become completely integrated into the most elite *ilmiye* circles in Istanbul, at least until the late 17th century.

---

[4] The Ottoman reorganisation of the educational and legal system in Syria with specific reference to the changed status of the chief muftis of the four *madhhabs* is described by the 18th-century biographer and Hanafi mufti Muhammad Khalil al-Muradi (d. 1791 CE) in a biographical dictionary of the Hanafi muftis of Damascus appointed from the time of the Ottoman conquest to his own time. Muhammad Khalil al-Muradi, *Arf al-basham fi man wala fatwa Dimashq al-Sham*, Muhammad Muti' al-Hafiz and Riyad Abd al-Hamid Murad, eds., Damascus, 1979, pp. 2-3.

period of Ayyubid rule to the advent of the Mamluk sultanate in 1260 CE, more than 120 new educational institutions were built. Nur al-Din created new positions for the *ulama*, such as *qadi* deputies and *wakils*, or agents, for the treasury.[3] During the Mamluk period, about 50 more educational institutions were built.

The gradual process of institutionalisation and professionalisation that structured the life of the *ulama* in Damascus from at least the time of Nur al-Din reached a new degree of organisation under Ottoman rule. The Ottomans added another level of centralised organisation to the *ulama* and their institutions by fully bureaucratising the empire's religious and legal establishment. Upon conquering Syria, Ottoman officials took an inventory of the *awqaf*. They took responsibility for appointing the *qadi*s who supervised the court system, a system which monitored *waqf* accounts as well as the staffing of the institutions created by these endowments. While there were a few cases of native Damascenes being appointed to the position of *qadi al-quda'*, or chief judge - the second most powerful resident official of the state after the governor of the Province of Damascus, this position was eventually given exclusively to non-Syrians, usually Rumis (native speakers of Turkish), who served for short periods and for no more than a year at a time. With the elevation of the Hanafi *madhhab* to the status of official *madhhab* of the state, the head of the religious and judicial hierarchy of the empire became the Hanafi mufti of Istanbul, the Şeyhülislam. Likewise, the chief judge of Damascus was always a Hanafi. Judges of the remaining *madhhab*s continued to function, but as deputies in a Hanafi-dominated system.

Whereas *qadi* positions had long been regularised through a system of appointments, virtually anyone with the proper education and popular acclaim could be a mufti. The Ottomans, however, created a system in which only one mufti was to be appointed - generally by his local colleagues - for each *madhhab*. This reform and the new status of the Hanafi legal rite enhanced the power of the Hanafi mufti.

---

3 Tamari, "Ottoman *Madrasas*" p. 108.

nationalist historiographies, the Ottoman Syrian experience suggests that the Ottoman system incorporated the divergent orientations of its subjects, including those who were loyal to pre-Ottoman, Syrian and Damascene traditions.

To put these conclusions into perspective, one has to be aware of two long-term processes: 1) Damascus' long, pre-Ottoman history as a center for Islamic education and 2) the innovations wrought by Ottoman bureaucratisation of the Syrian religio-legal system. The significance of Damascus' pre-Ottoman history helps explain the survival and maintenance of local traditions. Ottoman bureaucratisation of the religio-legal system, particularly the elevation of the Hanafi *madhhab* to the status of official *madhhab* of the state, underscores the degree to which Ottoman policies had shaped the Damascene experience by the 18th century.

Eighteenth-century Damascus' relative cultural, religious, and social independence from Istanbul derived from a long pre-Ottoman history as a center of Islamic learning.[2] Because many of the Prophet Muhammad's companions had settled in Damascus and because it was the seat of the first Muslim dynasty, Damascus exerted a pull for Muslim scholars coming from the entire world of Islam beginning as early as the first decades of Islamic history. Between the 11th century CE and the advent of educational institutions like the *dar al-Quran, dar al-hadith* and the *madrasa*, on the other hand, and the beginning of Ottoman rule in the early 16th century CE, on the other, the *ulama* of the city gradually made the transition from self-employed, free-lance scholars to an institutionalised and professionalised elite. The process of professionalisation reached a critical stage under the rule of Nur al-Din Zangi (r. 1154-1174 CE). By making Damascus the center of his empire, Nur al-Din restored to Damascus the premier position it had held under the Umayyads. Institutionalisation took place through the proliferation of *awqaf* (s. *waqf*), religious and charitable endowments, to support and maintain a growing army of scholars and scholar-judges. Between the time of Nur al-Din through the

[2] The history of *madrasa*-building in Damascus with particular reference to developments during the Ottoman period is the subject of Steve Tamari, "Ottoman *Madrasas*: the Multiple Lives of Educational Institutions in Eighteenth-Century Syria", *Journal of Early Modern History* 5:2, 2001, pp. 99-127.

define a professional and intellectual division of labor that incorporated pre-Ottoman and localist sensibilities within a decidedly Ottoman institutional and political framework.

The first of these is the teaching post at al-Sulaymaniyya al-Baraniyya, a position which came with the appointment to the office of chief Hanafi mufti of the Province of Damascus.[1]

By the end of the 17th century, this position was invariably in the hands of a member of either the Imadi or the Muradi families. This post and the individuals and families who occupied it had the strongest ties and commitments to movers and shakers in Istanbul, the imperial capital. The second, the teaching post of Qubbat al-Nasr under the central dome of the Umayyad Mosque, was almost always in the hands of a Shafi'i *hadith* scholar. The Shafi'i *madhhab* was the dominant *madhhab* in Syria prior to the Ottoman conquest. The persistence of Shafi´ism into 18th century represents the vigor of pre-Ottoman Syrian attachments despite concerted efforts by Ottoman central authorities to privilege the Hanafi School of law. The final teaching post is that of al-Salimiyya in the northern suburb of al-Salihiyya, some distance from the center of the provincial capital. Situated on the site of the tomb of the Sufi master Muhi al-Din ibn Arabi (d. 1240 CE), this post became the gradual preserve of the Nabulusi family and most notably Shaykh Abd al-Ghani al-Nabulusi (d. 1731 CE), a local hero even though he never became part and parcel of Ottoman officialdom in the way his counterparts among the Imadis and Muradis did.

These three positions, their respective occupants, and the different intellectual orientations associated with each illustrate how both Ottoman imperial interests and local Damascene attachments fit within a distinctly Ottoman system which depended, in turn, on respect for pre-Ottoman affiliations and for intellectual concerns that were not necessarily parallel to those at the imperial center. On the one hand, these conclusions confirm the existence of strong local, regional, and, even, ethnic loci of identity. But, in contrast to the ethnocentrism of

---

[1] This imperial complex, or *külliye*, built by the Ottoman sultan Suleyman in the 16th century "outside" the city walls should not be confused with al-Sulaymaniyya al-Juwaniyya ("inside" the city walls"), a *madrasa* built in the 18th century by the Sulayman Pasha al-Azm.

The Mufti, the *Muhaddith* and the Sufi: Three Endowed Teaching Positions and the Institutionalisation of Imperial and Local Loyalties within Ottoman Damascus

*Steve Tamari**

The convening of this conference of historians is a historic event in itself. Although Turkish and Arab historians have met and collaborated on scholarly projects for years, the magnitude of this gathering must mark a landmark in bringing Turkish and Arab, particularly Syrian, scholars together to explore their shared history. Not long ago, the study of the Arab provinces of the Ottoman Empire was dominated by ethnocentric discourses, whether Turkish, Arab, or Western. From the Turkish nationalist perspective, the Ottoman period itself was problematic as the Republic of Turkey was predicated on dissociating modern Turkey from the Arab-Islamic heritage it inherited from the Ottomans. On the other hand, for those who saw themselves first and foremost as members of the Arab nation, the Ottoman period was the period of Turkish occupation (*al-ihtilal al-Turki*). Finally, Western scholars have denied the validity of national categories to Middle Eastern societies altogether, preferring to see pre-Tanzimat Ottoman history as essentially Islamic, traditional and, above all, "pre-modern", in other words, "pre-Western".

The most damaging result of these ethnocentric approaches is that they imposed divisions between people with different mother tongues - specifically, between speakers of Arabic and Turkish - where such divisions did not necessarily apply. My paper will use the teaching profession as it worked in 18th-century Damascus as a vehicle for specifying the ways the Ottoman system as it functioned in 18th-century Damascus.

Specifically, this paper focuses on three endowed teaching positions and the legal-cum-intellectual orientations that accompanied them. Together, they

---

* Assistant Professor, Department of Historical Studies, Southern Illinois University.

Table 4

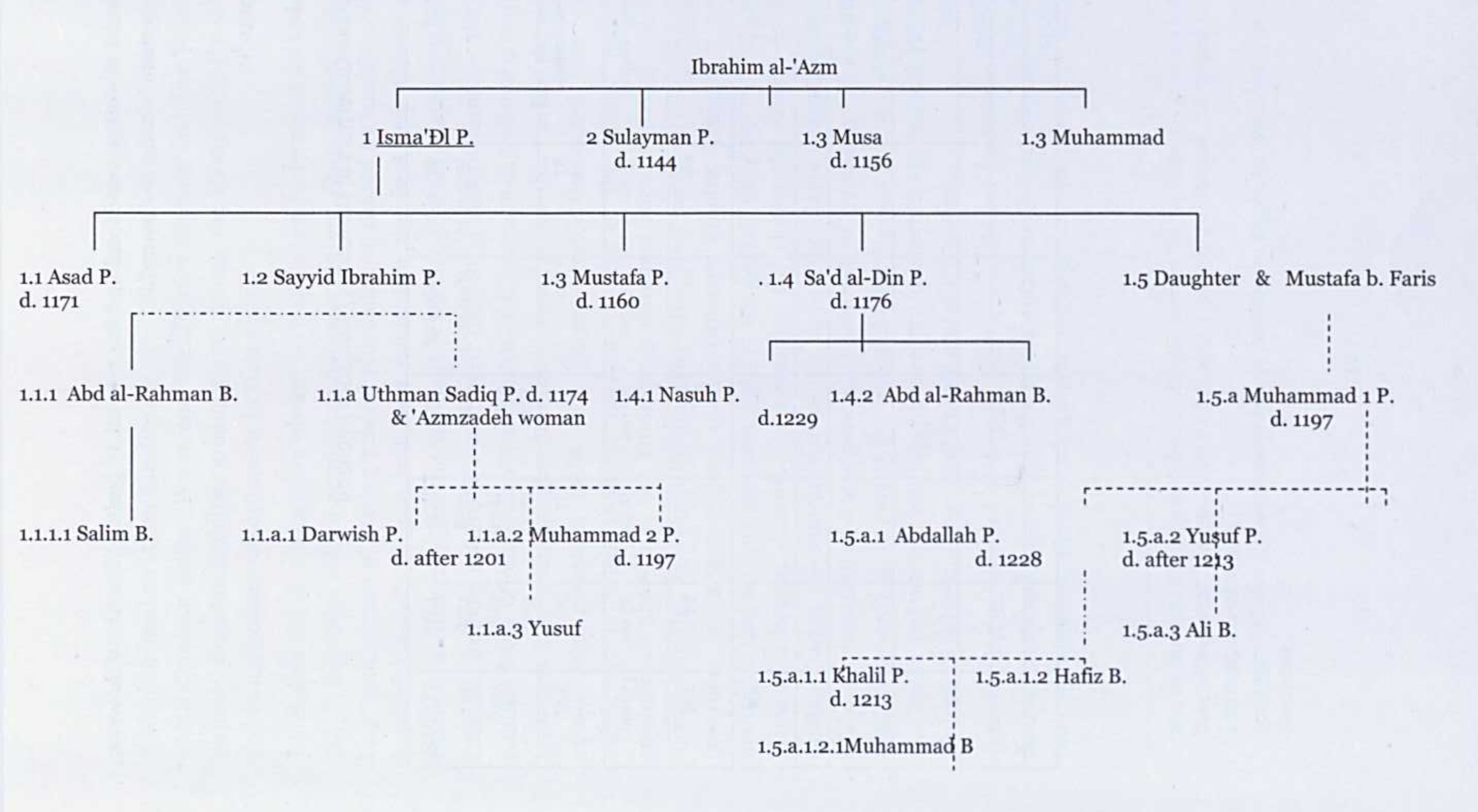
Governorships held in the Ottoman Empire by 'Azms of the 2nd and 3rd Generation outside Bilad al-Sham

Mustafa Pasha: Adana, Baghdad.
Said al-Din Pasha: Egypt, Marash, Jidda, Konya, Baghdad.
Uthmān Sādiq Pasha: Diyarbekir, Konya.
Muhammad II Pasha: Urfa, Sivas, Diyarbekir, İçel (region of today's Mersin), Marash, Adana.
Nasūh Pasha: Diyarbekir, İçel, Egypt.
Muhammad I Pasha: Urfa, Konya.
Abdullah Pasha: Sivas, Diyarbekir, Adana, Konya, İçel, Anadolu, Marash, Egypt.
Yusuf Pasha: Adana, İçel.
Ibrahim Pasha Uzun: Urfa, Adana, Niğde (region of today's Mersin), Kayseri, Sivas.

Table 3

Members of 'Azm Clan as Governors of Tripoli, Damascus, Sidon and Aleppo (For family relations see Table 2)

Years	Tripoli	Damascus	Sidon	Aleppo
1137-1143		Ismā 'īl		
1140-1146			Sulaymān	
1146-1151		Sulaymān		
1154		Sulaymān		
1160-1170	Mustafā			
1163-1165				Sa 'd al-Dīn
1165			Sa 'd al-Dīn	
1156-1169		As 'ad		
1171			Sa 'd al-Dīn	
1172-1174	'Uthmān Sādiq			
1176	Muhammad I			
1177-1178				Muhammad I
1179			Muhammad I	
1174-1185	Muhammad II (Beylerbey)	'Uthmān Sādiq		
1185	'Abd al-Rahmān	Muhammad I		
1188	Muhammad II			
1189				Muhammad II
1187-1197		Muhammad I		
1197		Muhammad II		
1195-1200				Yūsuf
1197-1199	Darwīsh (1197)	Darwīsh		
1201-1205		Uzūn		
1205-1212		'Abdallah		
1208-1210				'Abdallah
1211-1213	Khalīl			
1213	Yūsuf			
1214	'Abd al-Rahmān			
1215				Nasūh
1214-1217		'Abdallah		
1219		'Abdallah		
1222-1225		Yūsuf Genc		
Minimum years of 'Azm rule	32	67	9	11


Table 2
The 'Azm clan - genealogy
Ibrahim al-'Azm
1 Isma'Đl P.
2 Sulayman P. d. 1144
1.3 Musa d. 1156
1.3 Muhammad
1.1 Asad P. d. 1171
1.2 Sayyid Ibrahim P.
1.3 Mustafa P. d. 1160
. 1.4 Sa'd al-Din P. d. 1176
1.5 Daughter & Mustafa b. Faris
1.1.1 Abd al-Rahman B.
1.1.a Uthman Sadiq P. d. 1174 & 'Azmzadeh woman
1.4.1 Nasuh P. d.1229
1.4.2 Abd al-Rahman B.
1.5.a Muhammad 1 P. d. 1197
1.1.1.1 Salim B.
1.1.a.1 Darwish P. d. after 1201
1.1.a.2 Muhammad 2 P. d. 1197
1.1.a.3 Yusuf
1.5.a.1 Abdallah P. d. 1228
1.5.a.2 Yusuf P. d. after 1213
1.5.a.3 Ali B.
1.5.a.1.1 Khalil P. d. 1213
1.5.a.1.2 Hafiz B.
1.5.a.1.2.1Muhammad B

rovincial newcomers and local upstarts into the imperial elite without, however, letting them become too powerful.

Appendix

Table 1

Ottoman Governors of Damascus / Statistics / general

Period	927-1038 1517-1628	1039-1136 1629-1723	1137- 1238 1724- 1822	1239- 1288 1823- 1871	1288- 1336 1889- 1918	TOTALS 927- 1336
Appointments	87	106	47	39	30	309
average length	15 mo.	10,5 mo.	30 mo.	16 mo.	23 mo.	16 mo.
Persons	69	91	35	36	24	255
Known cv	31	63	32	26		152
Also Vali in Aleppo	2	17	12	9		
Also Vali in Tripoli/Sidon		2	15	2		
Imperial palace service	5	13	-	3		
Sadrazam	4	6	2	1		
Azm Clan	-	-	12	-		
Ministries	-	-	-	13		

surroundings of Aleppo and had a first power base in Hama. But its members neither claimed an ethnic identity nor ever challenged the ultimate sovereignty of the Ottoman sultan. Power and wealth went together and the 'Azm clan acquired huge landholdings around Hama, Homs, the Hawran and the Ghuta, and owned considerable property in Damascus.

Heretofore the al- 'Azms have always been discussed in terms of the unusual power they were able to accumulate during a century. Quite correctly this has been seen as part of a more general phenomenon, caused by weakness at the imperial centre.[9] It also had been noted that the final step toward open rebellion neither they, nor the Mamluks or the rulers of Acre dared to take. The Ottoman Empire remained – and be it only for a lack of choice – the only political frame of reference. A comparison of the careers of governors, however, leads here to very new insights. It certainly remains true that the first generation of al- 'Azm governors made their careers and consolidated their power exclusively in Bilad al-Sham. But the careers of the second and third generation[10] show how the Ottoman government succeeded very subtly to incorporate the 'Azms into the imperial elite: They began to be appointed as governors in various regions of the Ottoman Empire. Though it is also noticeable that all appointments were in the East of the Empire, keeping the 'Azms at a healthy distance – Kayseri was the closest the came - from the capital. During the same period of the rise of the 'Azms a certain Ali Pasha Gülec, for instance, who was appointed governor of Damascus for one year in 1740, was much more part of the imperial elite. He was son of a certain Koca Abd Pasha and married to a lady of the court in Istanbul. He was also appointed Muhafiz of Belgrad, governor of Rumeli and of Diyarbekir.

Thus the 'Azms widened their political horizon, shifted probably to a degree their interests and submitted to the typical rotations of high officials. Even in a time of weakness the central government still had the skills to integrate

---

[9] See, for instance, Schatkowski-Schilcher; Shamir, Shimon "As 'ad Pasha al- 'Azm and Ottoman Rule in Damascus", *Bulletin of SOAS XXVI*, 1963, 1- 28; Philipp, Thomas, *The Syrians in Egypt 1725-1975*, Stuttgart, 1985.

[10] See Appendix Table 4, Governorships held in the Ottoman Empire by 'Azms of the 2nd and 3rd Generation.

For the study of families and the institution of the "Ottoman household" two points should be noticed about the 'Azm clan: First, their extensive genealogy shows that matrilineal descent was of great importance and several family branches were formed in this way.[7] Second, the full extent of their power can only be appreciated when the political role of their Mamluks and clients is considered, too. Both points need further study.

Only by looking at the 'Azm clan in a synchronic way, seeing where else they held governorships at the same time we can appreciate the impact this clan had during the century on the politics in Bilad al-Sham. Between 1724 and 1810 its members held the governorship of Damascus for at least 67 years, that of Tripoli 32 years, that of Aleppo for 11 years and that of Sidon for at least 9 years and probably more.[8] Often we do not know when governorships were ended. Therefore it is likely that especially in Tripoli and Sidon the 'Azms governed longer than is estimated here. In addition they occupied controlling positions in Homs, Hama, Rakka but also in Ghaza, Ramla, and Jerusalem. With the Tanzimat their political engagement focused especially on the administration of Damascus, later mandatory and independent Syria. It ended only in 1963 when the last minister of the al- 'Azm was forced to leave the government.

The 'Azm clan's rise to power corresponded with the period of great weakness at the centre of the Ottoman Empire and increasing European influence in the Eastern Mediterranean. Tendencies toward political autonomy at the imperial periphery proliferated. In Egypt the Mamluks came close to independence and in Acre a completely new centre of economic and political power came into existence. This is probably also the reason why the ethnic origins of the 'Azm clan are intensely debated until today. Claims for their Turkish, Arab and Kurdish origin abound. In such arguments the developments of local autonomy in the 18th century are mistaken for the beginnings of national movements (of various sorts) toward independence. The 'Azm clan was, indeed, a local dynasty which gained considerable control over the appointments of Ottoman governors in Bilad al-Sham, i.e. Greater Syria. It probably originated from the

---

7 A point that Schatkowski-Schilcher, *Linda Families in Politics*, Stuttgart, 1985, completely overlooks.

8 See Appendix Table 3, Members of 'Azm Clan as Governors of Tripoli, Damascus, Sidon and Aleppo.

careers of governors becomes in itself an important source of information. We learn from this source about the origin of governors, their training, their family relations, the rhythm of career moves, and the relations of the centre to the periphery. Over time, we can trace how these components change in the careers of governors.

Developing the sequences of governors in all the administrative provinces of Bilād al-Shām simultaneously we also can trace how power spread horizontally, either in the fashion that a governor would be in rapid sequence appointed to Aleppo, Damascus, Tripoli or Sidon or, more importantly, how a governor could succeed in having his relatives or members of his "Household"[4] be appointed to the other governorships, while himself controlling one of them.

By just using some first statistical results for those who held the position of governor in Damascus we can arrive already at some important conclusions:[5]

The century between 1724 and 1822 crystallizes a very remarkable and statistically significantly different century from the periods before and after. Most obvious is the average duration of appointments: two to three times as long as in the periods before and after. Many more of the governors of Damascus were during this century also governors of Aleppo and Tripoli than in the centuries before. But perhaps most striking are the qualifications governors brought with them to the job: in the century 1629-1724 13 governors had been trained in the Internal Palace Service (IPS), or a fifth of all whose biography we know; in the century thereafter 12 governors belonged to the 'Azm household, or more than one third; in the half century between 1823 to 1877 13 governors had been ministers in the central government, or half of all. The century between 1724 and 1822 was also a century of great weakness in the centre of power and a time were local dynasties flourished. It is certainly no accident that the 'Azm clan looms so large in the statistics of that century, although, other local clans took their share of power, too.[6]

---

[4] I am using the term in the way Jane Hathaway *the politics of households in Ottoman Egypt* Cambridge 1997, is using it.

[5] See Appendix Table 1, Ottoman Governors of Damascus:

[6] See Appendix Table 2, The 'Azm Clan – Genealogy.

(A) Salāh al-Dīn al-Munajjid, ed. *Wulāt Dimashq fī al- 'ahd al- 'uthmānī*, Damascus, 1949, is a first attempt to compile lists of governors but it is rather haphazard and completely uncritical.

(B) An older Ottoman work, Mehmed Süreyya, *Sicill-i Osmani*, Istanbul (?), 1890/1899, has been reedited ten years ago in a Latinized version by Nuri Akbayar and Seyit Ali Kahraman: "*Sicill-i Osmani: Osman Ünlüleri,*" 4 vols., Istanbul 1996. It is an enormously helpful work and probably the largest biographical dictionary ever with more than 10.000 biographies. Here we find not only dates but biographical background and information on the career of governors. (C) There exists a number of local Arab chronicles of the 18th and 19th centuries which provide a wealth of dates, personal background and political context for the governors of their time.[2]

D) Finally, any sort of pertinent Arabic Tabaqāt literature provides material to add to, verify, or correct information from the other sources.[3]

The actual compiling, collating and critical editing of these materials is a huge task and has only barely begun. But some results have become already evident: Obviously we are dealing with much more than simply fixing precise dates of governorship. The information we are gathering about the background and the

---

[2] For instance: Na'ūm Bakhkhāsh , *Akhbār Halab,* 3 vols., Aleppo, 1985; Ibn Kannān (al-Salihî al-Dimashqī), Muhammad b. 'Īsā, *Yawmiyyāt Shāmiyya (al-Hawādith al-yawmiyya),* ed. Akram Ahmad al-'Ulābī, Damascus, 1994 (Dar al-Tabā '); Ibn Tūlūn: Henri Laoust: *Les Gouverneurs de Damas sous les Mamlouks et les premiers Ottomans 1260-1744, Traduction des Annales d'Ibn Tulun et d'Ibn Gum`a*, Damas, 1952, IFEAD, Gibb 7398.3.24: Ibn Tūlūn, Muhammad al-Sālihī al-Dimashqī, *A'lām al-warā biman wulyā nā'iban min al-Atrāk bidimashq,* Damascus, 1964; Al-Sabbāgh, 'Abbūd *al-Rawd al-zāhir fī tārīkh al-záhir,* ed. Muhammad 'Abd al-Karīm Mahāfaza, Irbid, 1999; Sharaf al-Dīn Mūsā ibn Yūsuf al-Ansārī *Nuzha al-khātir ve bahja al-nāzir*, 2 vols., Damascus, 1991.

[3] Al-Baytār, 'Abd al-Razzāq (1837-1917) *Hilyat al-bashar fī tārīkh al-qarn al-thālith 'ashar,* Damascus, 1961-63, 3 vols., [negative biography of al-Jazzār]; Al-Būrīnī, al-Hasan ibn MuÎammad, *Tarājim al-a 'yān min abnā' al-zamān*, 2 vols., Damascus, 1959; Al-Ghazzī, Najm al-Dīn, *al-Kawākib al-sā'ira bi'a 'yān al-m'a al- 'ashira*, 3 vols., Beirut, 1979; Ibn Hanbalī, Radī al-Dīn Muhammad ibn Ibrāhīm ibn Yūsuf al-Halabī, *Durr al-Habab fī tārīkh a 'yān Halab*, 2 parts (4 vols.), Damascus, 1972; Muhammad al-Mahba (?), *Tārīkh khulāsa al-athar fī a 'yān al-qarn al- 'ashar* 4vols. N.d. n.p; .Muhammad Rāghib ibn Mahmūd al-Tabbākh, *A 'lām al-nubalā' bitārīkh Íalab al-shuhabā'*, Aleppo, 1923, 7 vols. (plus index); Al-Murādī, MuHammad Khalīl ibn 'Ali, *Silk al-durar fī a 'yan al-qarn al-thānī 'ashar*, Beirut, 1997, Dar al-Kutub al-'ilmi, 4 vols. in two; and many others.

forgotten than studied. The demonization of the Ottomans as the oppressors of the Arabs since 1517 found its first major but already fully developed expression in 1916 in *al-Hilal.*[1] This was, of course, not the apex of a long experience and a developing mood but, rather an abrupt change in attitude thanks to the rise of nationalism. Turkish historians were much more concerned with the study of the central lands of the Empire and what seemed from a centre point of view to be on the periphery remained peripheral with the exception, perhaps, of the Balkan region. German Orientalists, with rare exceptions, denied that there was any historical development in the Middle East after the classical age of Islam. But even those who studied the Ottoman Empire, dealt with its centre or its western periphery but never with the Arab provinces.

Eventually a profound rethinking of concepts such as the "continuity of history," "centre – periphery relations," "empire," "modernity," "European penetration" and especially the shift away from political history to social history helped to stir a new interest in Bilad al-Sham under Ottoman rule. This has led to a multitude of monographs on the subject, with a special interest in urban and social history, but also in economic and intellectual history.

Perhaps the time has come to write a general historical survey of Ottoman Bilad al-Sham. Considering this question I realized that many of the basic "facts" of that history had never been critically researched and established. Especially striking is the lack of a critically researched listing of all Ottoman governors who ever ruled the provinces of Bilad al-Sham. Pedantic as such a study might appear it is very much needed. It would help to structure and confirm the general time frame for the history of the region. Knowledge about the governors and the times and sequences of their rule would not only help us to reconstruct the political history of the region, or the policies of the imperial centre in this provincial region but it would also help in the above mentioned branches of urban, economic and intellectual history.

A number of sources offer themselves for such a critical reconstruction of the rule of Ottoman governors over time:

---

[1] "al-Dawla al-'Uthmāniyya fī Lubnān wa Sūriyya. Hukm arba 'a qurūn" in *al-Hilāl* XV (1916-1917), serialized between Dec. 1916 and July 1917.

The Governors of Ottoman Bilad al-Sham and the Reconstruction of its History

Thomas Philipp[*]

It has often been observed that historiography is not a "hard science" which offers clear rules and methods and provides us in the end with exact results. Our factual evidence remains always incomplete and much depends on the interpretation of these "facts" and the perspective from which we approach them. Even our personal motives for studying history will have an impact on how we see things. The historian, therefore, is always called upon to review not only the factual evidence but also his own intellectual history. The study of a particular period in history can never be finished because a final truth can never be established. Each generation of historians will have to deal with its own perspectives, motives and interpretations of history to make it meaningful.

Such observations, however, are not meant to cater to the idea that random subjectivity is the way to deal with history. Such an attitude leads not to scholarly historiography but to the use of individual pieces of historical evidence for ideological and political reasons. On the contrary, as scholars of history we are never released from the obligation – post modernity or not - to establish the "facts" of history, as far as we can; which leaves by necessity still a wide margin for interpretation and the creation of context for the historical evidence that we can gather.

Over the last twenty years or so we have seen an enormous development of serious historical studies of Bilad al-Sham under Ottoman rule. This has not always been like this. The reasons for the long negligence from which the historiography of this epoch suffered are various. Arab national historiography considered the period for a long time the worst of all in Arab history – better

---

[*] Prof., The University of Erlangen-Nürnberg.

to regulations established by its founder, the *nâzır*, professor, and residents should all be Hanbali. He intended to expel students and professors of other law schools. This caused a controversy among the ulama in the presence of the chief judge, and another document of the Damascene notables was submitted to show that the professor could be Sunni (not restricted to Hanbali).[27] These events mean that the people and the government fought over the waqf foundations and therefore needed documentation of waqf foundations.

Conclusion

I will conclude this presentation by presenting some points for further discussion.

- Waqf foundation is neither eternal nor constant, but instead is a kind of economic enterprise that grows, declines, or disappears depending on how it is managed.
- Waqf foundation was sometimes fought over, so administrative and legal control was necessary. Waqf documentation had therefore continued from medieval times to the Ottoman period. Can we find similar waqf survey registers in other provinces? How was waqf foundation controlled after the 17th century?
- Should we examine how waqf properties were utilized? The Ottoman period introduced innovations in waqf management, such as the long-term lease and the cash waqf. How was the revenue collected and distributed to the beneficiaries? As one example, the Umariyya Madrasa had more than 500 properties of different kinds in different locations. A sizeable administrative staff and management organization was therefore needed.
- Urban space and facilities developed because of the accumulation of individual waqf donations, not because of the ruler's planning or his one exceptionally large donation. Similarly, these same facilities declined because of individual embezzlements. Individuality is a feature of waqf in both principle and practice, which might have caused a rapid development of a city due to concentration of waqf donations, and it was easily collapsed by the same reason.

---

27 *Ibid.*, p321.

It is strange to find no waqf document by Wali al-Din Muhammad, although he had great wealth and built his tomb near the Shaykh Arslan Shrine in 934/1527-28 and a new palace inside the Faradis Gate in 935.[23] He was dismissed as the chief judge in Ramadan in 936/1530, however, and an inspection was soon directed at him and his *jamâ´a* such as agent (*wakîl*) and scribe. They were arrested to be imprisoned, and the following order was announced: One who has rights (*huqûq*) owed by him (Wali al-Din) or his *jamâ´a*, whether it be debt, house, orchard, or exact taken by them, come on Saturday to sue against him and to have the issue resolved in accordance with Islamic law. After fifteen hearings were held, his real properties, books, clothes and horses were sold to pay for compensation.[24] He died next year in the prison of the Castle. This report suggests two important things. First, Wali al-Din and his *jamâ´a* continued exploitation of the people, by their legal power and force, in the early Ottoman period. Second, Wali al-Din might have lost his private properties due to the inspection and confiscation, and therefore could not leave these properties to the family as waqf properties.

The Ottoman government strove to put the waqf institutions and properties under its control, for taxation and other matters of interest. In 938/1531 the Ottoman inspector called on owners of milk and waqf superintendents (*nâzır*) to levy a tax on plants in their orchards. Furthermore, the Ottoman government appointed Ahmad Ibn Munla to a new office, *nâzır al-nuzzâr* (controller of waqf superintendents), asking him to send the surplus of waqf revenue from jami, madrasas, *ribât*s, and other institutions to the Sultan's treasury. This new office was established in Egypt and Aleppo later.[25] In Muharram 931/1524 *amîn al-Sultân* (the Sultan's agent), accompanying the Shafi´i judge, went to the Muzaffari Jami and the Umariyya Madrasa in the Salihiyya Quarter to survey their condition. They began to destroy some lodges and transformed them to the lodges for Turkish people.[26] The Muzaffari Jami and the Umariyya Madrasa were the two largest institutions in that location. In Rabi Akhar 945/1538, the *nâzir* of the Umariyya Madrasa submitted a document testifying that, according

---

[23] Ibn Tulun, *Hawâdith Dimashq al-yawmiyya*, Damascus, 2002, p.205, 218.

[24] *Ibid.*, pp.232-235.

[25] *Ibid.*, p.230.

[26] *Ibid.*, p.176.

Muzhir (d.893/1488), Confidential Secretary (*kâtib al-sirr*) of the Mamluk sultanate. Ibn Muzhir had his economic base in Syria, having donated 28 properties including six orchards (*bustân*) near Damascus for the Koran reciters at the Umayyad Jami and his descendants in 864/1459-60,[15] and 36 properties including 11 orchards and 7 sub-villages in Damascus district for his family, and his madrasa in Cairo in 868/1463-64.[16] Both foundations were still active about one hundred years later when the register was compiled. The former document was once copied in 924/1518-19, which showed such recording was effective to guard the waqf properties from evasion. Sharaf a-Din Mahmud, Shihab al-Din's father served Ibn Muzhir and donated five properties for his sons in 865/1460-61. This document was copied in 903/1497-98 after his death which shows the continuity of waqf. [17]

Shihab al-Din Ahmad himself left one waqf document[18] to donate 23 agricultural properties for his son and other descendants, and they were regulated to be used for the two Holy Cities of Mecca and Medina (*Haramayn*), Nuri Hospital in Damascus, and the Umayyad Jami after all the descendants were deceased. The revenue from these 23 properties reached in total a huge amount of 53,306 akce. This document was copied in 916/1510 after his death and recorded in the Ottoman register. One of the Furfur family members, Muhibb al-Din b. Sharaf al-Din (d.889/ 1484) made donations as many as five times, even though he was a minor official, being deputy to the military secretary (*nâzır al-jaysh*). These donations included 5 properties in 864 for the Mosque of the Prophet in Medina,[19] 5 in 888 and 1 in 891 for the poor in Medina,[20] and 8 in 894 for two Holy cities[21] as well as 6 also in 894 for the poor in Mecca and Medina.[22] These were all both charitable and familial. As it was not practical to bring the revenue from waqf properties all the way to Mecca and Medina, the real purpose of these donations must be the familial use.

---

[15] Tapu Tahrir Defteri, No.602, p.189-190.

[16] TTD, No.602, p.183-184.

[17] TTD, No.393, p.112.

[18] TTD, No.602, p.140.

[19] TTD, No.602, p.11.

[20] TTD, No.602, p.11-12.

[21] TTD, No.602, p.11.

[22] TTD, No.602, p.12-13.

The above-mentioned sketch is drawn from chronicles and biographical sources written by ulama such as Ibn Tulun, al-Nu'aymi, and Ibn Tawq.[11] These narrative sources, however, have little information on how individual citizens behaved in the changing society from the Mamluk to the Ottoman period. What kind of information do the waqf survey registers give?

The first answer is that we cannot find any great change or discontinuity of waqf donation activity there in terms of donator, property, or purpose. The waqf donation and its documentation seemed to continue as usual, even though the political and social crisis went deeper. Second to be answered is who donated for the waqf foundations? This is what we wish to know most. Though the register gives us a full name of donator and we have hundreds of donator names, less than 10% of the total can be identified in the chronicles and biographical sources. As most of them were without any title such as *sayyid* (only four cases) or official post such as qadi (also four cases), we cannot know their social status either. Does this mean most donators were ordinary people rather than the leading military people and notables recorded in biographical sources? Even if this is true, the rarity of notables in the registers is puzzling and should be studied in the future.

Here I would give an example of the waqf activity of a local family, called the Furfur. This family was influential in Damascus from the end of the Mamluk period to the early Ottoman period, assuming the Shafi¬i chief judge for about 30 years by Shihab al-Din Ahmad (d.911/1505) and his son, Wali al-Din Muhammad (d.937/1531). Furthermore, Wali al-Din conducted the sermon (*khutba*) in the name of the Ottoman Sultan at the Umayyad Jami in Shaban 922/1516 just before the Sultan's arrival in Damascus,[12] and declared his conversion to the Hanafi.[13] He was appointed Chief judge of Damascus in 924,[14] keeping this post until 937 with intervals. The origin of the Furfur family is not clear, but Shihab al-Din could get the high offices owing to his patron, Ibn

---

[11] Ibn Tulun, *Mufâkahat al-khillân fi hawâdith al-zamân*, Cairo, 1962-64 ; al-Nu'aymî, *Dâris fi târîkh al-madâris*, Damascus, 1948-51 ; Ibn Tawq, *Ta'lîq: Yawmîyât Shihâb al-Dîn Ahmad Ibn Tawq*, Damascus, vols. 1-4, 2000-07.

[12] Ibn Tulun, *Mufâkahat*, vol.2, p.29 .

[13] *Ibid.*, vol.2, p37, 71.

[14] *Ibid.*, vol.2, p.82.

of economic decline and political disorder during which the Mamluk dynasty was defeated by the Ottomans in 922/1517. However, the waqf donation continued to be active during the transition from the Mamluk to the Ottoman period.

What is the reason for waqf donation in such a turbulent period? Here I would take note of the increase in family waqf in this period. The ratio of family waqf (Category C) in 901-922 is 67% and in 923-950 is 65%, both of which are much higher than the average (47.5%) for all periods examined. One assumption might be that people hoped to keep their properties in such a turbulent time by making them into waqf foundations. We will discuss this below, in examining the struggles for waqf among the people and the government.

4. Struggle for Waqf

First, I would describe the changing structure of Damascus society at the end of the Mamluk period, summarizing my paper published in *Mamluk Studies Review*.[10]

- The mamluks' military power had weakened and they became salaried workers in the city after losing their main income from the *iqtâ*. Influential amirs and provincial governors formed their *jamâ´a* (factions, households), organizing *´abîd, zu´r* and other subordinates to perform city administration.
- Similar differentiation occurred among the ulama. High officials such as the chief judge also organized their *jamâ´a* by using subordinate staff in their factions to shoulder city administration and to exploit the citizen. Other ulama were hired for these *jamâ´a* as subordinates, or lived depending on the allowance from waqf properties.
- The common people were ruled or exploited directly by the *jamâ´a* of the governors, influential amirs, and high officials, and therefore they took shelter under the protection of the *zu´r* (quarter outlaws).
- Both the waqf institutions and waqf properties were devastated due to embezzlement by the *nâzır* and other staff.

---

[10] MIURA Toru, "Urban Society of Damascus as the Mamluk Era Was Ending", *Maml≠k Studies Review*, 10/1, 2005, pp.157-193.

- The preponderance of family waqf, as about 40% of the total were endowed for the families of the founders, even though the charitable use should be assigned when the descendants had all died.
- The frequency of one- or two-property donation, as the former occupied 45% and the latter 13%. This shows the prevalence of waqf endowment throughout the society, not limited to wealthy people only.
- The prominence of agricultural properties in waqf endowment, as representing 75% of the total (2,349 properties). This suggests that the waqf system took on the role of bringing the revenue from agricultural resources to the city.

Here I would discuss the continuity and discontinuity in waqf donation activities from the Mamluk to the early Ottoman period, by examining statistically about 700 documents, selected at random form Register no. 602, not to confine to those related to the Salihiyya Quarter..

The preponderance of family waqf and a small number of donated properties are similar to those related to the Salihiyya Quarter. The family waqf (Category C) has 343 documents occupying 47.5% of the total and 1,360 properties occupying 35.1% of the total. (See, Table 3.) The donated properties are identified by 246 documents in while one property is donated (33.7% of the total) and 104 documents in which two properties are donated (14.3% of the total). In short, one-half of the total consisted of small donations, apparently done by the ordinary people. (See, Table 5.)

Most interesting is the chronological distribution of waqf donation. Table 4 shows the number of documents registered during each fifty Hegira years from 550/1155-56 to 971/1563-64 (the latest year of the sample documents). We notice first that documents before the 8th/14th century are few (occupying only 12.2% of the total), though we know that many religious institutions were constructed in the Ayyubid and early Mamluk periods. The rarity of documents in earlier periods suggests that the waqf properties might have been embezzled or become ruined over a long period. Most documents were recorded in the second half of the 10th/15th century and the first half of the 11th/16th century, each period representing 34% of the total. It is striking that the first half of the 11th/16th century had the most documents, for this period was regarded as one

Considering the development and destruction of madrasas in Cairo and Damascus, we could assume four stages of waqf foundations, relating them to the above-mentioned four stages of urban development deduced from Ibn Khaldun's theory.

A. Construction of religious institutions by the rulers
B. Waqf donation to the existing religious institutions by the citizen
C. Struggle for the benefice and interest of religious institutions
D. Devastation of religious institutions and waqf properties by embezzlement

This process does not necessarily end in the devastation of a religious institution or a waqf property. A re-cycling can take place: the real property, transformed from waqf to *milk* (private ownership), can be donated again as a waqf foundation by the new owner.

3. Waqf Survey Registers in the Classical Ottoman Period

The Ottoman government compiled four registers to survey waqf and *milk* properties in Damascus Province in the sixteenth century. The three of them[8] recorded the endowment deeds in a summary that had the following information: names of founders, purpose of endowment, year of documentation, and waqf property information such as category, location, share, and income. In 2004, I presented a paper at the International Workshop, with homage to Dr. Abdul-Karim Rafeq, to analyze the waqf foundation activities related to the Salihiyya Quarter in the northern suburb of Damascus. In this paper[9] I made note of five points:

- The preponderance of waqf activity in the Salihiyya Quarter, as about 15% of all waqf documents--3,227 in all--were related to the religious institutions there.
- The superiority of the Umariyya Madrasa in the Salihiyya Quarter, as about 60% of all the waqf documents were related to the religious institutions there. (Concentration of waqf endowment properties)

---

[8] Tapu Tahrir Defteri, No. 393, 602, 656, Başbakanlık Arşivi, Istanbul.

[9] This paper will be published soon in, *Syria and Bilad al-Sham under Ottoman Rule: Essays in Honour of Abdul-Karim Rafeq*, Leiden: Brill.

Table 1 <Madrasas of Cairo and Damascus > shows their construction periods and founders, and their conditions in the 19th and 20th centuries. First to be noted, the madrasas were constructed in particular periods in both Cairo and Damascus: for example, the Mamluk period in Cairo and the Ayyubid period in Damascus. Second, more than two-thirds of the founders were from the military class or their relatives. This does not mean their sole financial support was from the military, but they could survive for a long term by getting new waqf properties from other people than the military.

Third are their conditions: those in Cairo described by Ali Mubarak at the end of the 19th century, and those in Damascus by Abd al-Qadir Badran at the beginnings of the 20th century. In Cairo, only 37.8% of the madrasas were active, and in Damascus, only 17.3%. In Cairo 21.4%, and in Damascus 55.4%, had already disappeared or become ruined by that time. This shows that waqf institutions cannot be eternal even though most scholars assumed they could be. What caused such devastation? It was embezzlement of waqf properties. The staff of the madrasas as *nâzır* and legal officials as qadi and *şâhid* exploited not only the waqf properties but also religious institutions by making them their own properties (*milk*) and inheriting or selling them. This cancellation of waqf and its seizure as private property was done through lawful procedure according to the regulation of *ibtidâl*, which allowed canceling of a ruined waqf property in exchange for a new endowed one. Neither the religious institutions nor the waqf properties were safe from invasion. Instead, they were subject to physical and legal ruin.

Next we proceed to the geographical distribution of waqf construction work. Table 2 <Construction Works in the Mamluk period> is based on data collected by a German scholar of architectural history, Michael Meinecke. Construction works are shown to be concentrated in three major cities: Cairo occupying 40.1% of the total number of 2279, and Damascus and Aleppo occupying about 10% each. Then follow three holy cities of Islam: Jerusalem (6.6%), Mecca (4.2%), and Medina (2.2%). Cairo seemed to monopolize religious and economic facilities in the Mamluk period. Waqf donation did not cause urban development equal to the existing cities rather broaden the gaps between larger cities and smaller ones. This table also shows that about 23% of the total construction has continued up to the present.

development is rare. This is one reason why the static model of the Islamic city has had influence until now. Here I would try to find a model of urban development, by taking an example of Damascus from the medieval to the Ottoman period.

1. *Urban Development Model of Ibn Khaldun*

To construct a model of urban development here, we could find a good hint in the famous work of medieval historian Ibn Khaldun (d. 1406), titled "Muqaddima" in Arabic and "Prolegomena of History" in English. Ibn Khaldun explains the process of social development in Islamic civilization by examining the two different societies, urban and rural/nomadic, and their different factors. From his descriptions of the cities, I might deduce the following four stages of urban development and their related causes.[7]

A. Construction of a city: by the royal sovereignty
B. Development: due to increasing labor and division of work
C. Breakdown: due to an overflow of labor and commodities
D. Collapse: due to the depravity of both ruler and citizenry

Regarding the physical development of urban places, waqf foundations obviously must have taken a crucial role in constructing religious facilities as well as the economic facilities that provided the former with regular income. Although waqf in its legal definition is to give up the transfer of an immovable property eternally, the actual role of the waqf foundation changed in particular stages of urban development.

2. *Development of Urban Space*

Here I would examine the history of madrasas in Cairo and Damascus in medieval and early modern periods, for the madrasas were most important institutions having a large number of regular staff and students as well as the economic resources of the waqf, much greater than those of other religious institutes. In Cairo 107 madrasas were built by the end of the 19th century, and in Damascus 152 by the end of Mamluk period.

---

7 Cf. Ibn Khaldun, *Muqaddima Ibn Khaldun* vols. Cairo Part 1, Chapter 4, "Cities and Urban Civilization: Their Forms, Priorities, and Developments", pp. 843-984

tend to become simply a catch-all phrase for any research that has an urban locus or an urban reference".[3]

Recently two comprehensive studies on the Islamic and Mediterranean cities were published: One is *Die orientalische Stadt in islamischen Vorderasien und Nordafrika* (Mainz, 2000) by German geographer Eugen Wirth, and the other is *Grandes villes méditerranéennes du mondes musulman médiéval* (Rome, 2000) edited by French historian Jean-Claude Garcin. While the former still keeps the static definition of the Oriental or Islamic city, the latter assumes a new concept of "megalopolis" to differentiate the commonality of great cities from other local cities in the Mediterranean world, deliberately abstaining from the concept of the Islamic city. He entitles such a commonality "urbanism" (a term also appearing in the name of the above-mentioned Japanese research project).[4] Gracin's notion of megalopolis is suggestive and stimulating, for it attempts to capture the cities in their historical development from local cities to the universal cities of "megalopolis," not caught in the pitfall of the static definition of the Islamic city.

Recent studies of Japanese and Chinese cities show a similar tendency to stress urban development. Professor Yoshida,[5] an authority on Japanese history, presents a development model of castle-cities in the early modern period, with four stages: archetype, genuine, composed, and megalopolis. Professor Shiba, an authority on Chinese history, criticizes Chinese urban studies up till now as being satisfied with either the similarities to or differences from European cities. Instead, he proposes to find the causalities of urban development in China by analyzing the relationships of changing factors. [6]

Although we will be careful to avoid too much abstract discussion of methodology, we note that a common approach appears in this focus on urban development in the studies of Middle Eastern, Chinese, and Japanese cities. In the study of Middle Eastern cities, however, discussion of the causes of urban

---

3 *IJMES*, 29:1(1997), p.116.

4 Garcin, *Ibid.*, pp.10-11.

5 YOSHIDA Nobuyuki, "The Architypes of Castle City of Japan"(in Japanese), *Nenpo Toshi-shi Kenkyu (Annals of Urban History)*, 1, 1993.

6 SHIBA Yoshinobu, *The City in Chinese History* (in Japanese), Tokyo: Yamakawa Publishers, 2002.

Continuity and Discontinuity of Damascus from the Mamluk Period to the Ottoman Rule: Preliminary Remarks on Urban Development

Toru MIURA[1]

Introduction: Urban Studies and Urbanism

In this paper, I will describe the difficult problem of continuity-discontinuity, as experienced by a particular society, Damascus. My focus will be on urban development from medieval to early modern times.

My debut in the international academic community was the publication of a book, "Islamic Urban Studies," in 1994.[2] This book was a product of the research project "Urbanism in Islam" conducted in 1987-90 in Japan. Prof. Haneda and I edited it, with contributions by five Japanese colleagues, to survey the history of urban studies in the Middle East and Central Asia.

In the book's introduction, Haneda criticized the concept of "Islamic City" created by Western scholars as based on the dichotomy or dualism of the West versus the East, and of the city versus the rural. In the ten years that followed, many studies have been published, focusing on particular cities and periods and leaving the analytical debates on the Islamic city behind. Meanwhile, some Muslim scholars have been developing a new concept of the "Islamic City", based on the architectural study. However, in reviewing our book Prof. Lapidus warns that "without theoretical clarification, it is not clear what differentiates cities from the wider physical or institutional environment", and "urban studies

---

[1] Ochanomizu University, Tokyo.

[2] Haneda Masashi and Miura Toru ed., *Islamic Urban Studies: Historical Review and Perspectives*, London: Kegan Paul International, 1994.

on the part of not only the historians but also the governments of respective countries in the absolute necessity of using those sources. Since historians are somehow influenced and affected by political, social and other conditions of their countries, let us hope that governments of successor states to the Ottoman Empire make peace with their Ottoman past, do their best to ease restrictions on studies of history, and more importantly support historians to produce better works in their fields. In this context, I once again thank the organisers of this conference and hope that it will prove to be a great step forward in studies of the history of Ottoman rule in the Arab provinces.

Middle East: The Destruction of the Ottoman Empire, 1914-1921. It was originally written as a Ph.D. thesis and submitted to the University of Oxford. H.A.R. Gibb was one of the examiners and refused the thesis on the grounds that it was not in line with the statements of British officers (particularly Sir Percy Cox) who served in the Arab provinces during and after the WWI.[17] I am not quite sure how safe the present day historians are from the influences of the propaganda literature produced in those days.

The division of Ottoman Arab provinces among the European victors of the WWI and subsequent formation of several states in the region led to another development, namely, regional nationalism. As a result, we see a new pattern of Arab scholarship emphasising regional nationalism. The newly established "states are anachronistically identified with the previously undifferentiated regional identities and projected back into earlier centuries. Thus one finds articles written about sixteenth or seventeenth-century "Tunisian", "Egyptian" or "Syrian" nationals who visited the Ottoman court... The feeling that one was an "Iraqi" first and an Arab second was nourished in new schools and taught through textbooks freshly created to foster the new identity".[18] Similar methodological problems occurred during the 1950s and 60s; this time related to the ideology of Pan-Arabism. By the same token, we are faced with an important amount of counter literature produced by anti-Western elements in the successor states to the Ottoman Empire.

In conclusion, historians of the Ottoman rule in Bilad al-Sham should make use not only the vast archives of the Ottoman central government in İstanbul, but those in the provincial cities like Damascus, Aleppo and Kudüs which are of equal and for some subjects of even greater importance. They include administrative papers as well as the court records (*Sicils*). There are also documents of *waqf* administrations which can help to explain religious, social and economic history of this region. I am sure some other speakers will also demonstrate the importance of using native sources as well as the sources of others. But this is easy said than done. First of all, there has to be a strong belief

---

[17] For details of this story, See Elie Kedourie, *England and the Middle East*, London, 1987, pp. 1-8b. This book was first published in 1956.

[18] Rifaat Ali Abou-El-Haj, "The Social Uses of the Past: Recent Arab Historiography of Ottoman Rule", *IJMES*, 14 (1982), p. 186.

secret relations with the British. You can write almost nothing on the nature of these relations by using Ottoman and Arab sources. Ottoman archival sources only indicate that something was going on between the Amir and the British, but that was all. Whereas by using the British sources you can establish a clear and sound line of relationship between the two.[15] Here is another example to show this time how the British sources were insufficient to explain what was going on in Syria. Again many of you are well aware of the placard affairs in Beirut, Damascus and other principal cities of Syria in the early 1880s. The historiography of the placard affairs is generally based on the Western diplomatic sources and it is presented as a genuine local reaction to the Ottoman rule in the region. In none of them you can see any reference to the degree of local reaction, or to the level of cooperation of local dignitaries with the Ottoman authorities in identifying the responsible people, and to prevent any possible disturbance in the area. On the other hand, Ottoman archival sources provide substantial information about those issues and you can see a petition signed by 99 of Damascus dignitaries and another petition signed by 37 Beirut dignitaries to display their loyalty to the Ottoman State and helped local authorities in finding culprits.[16]

Post-Ottoman Formation of the Middle East: As far as the study of history of Ottoman rule in Bilad al-Sham is concerned, some major developments should be mentioned. First is the presence of the British and the French in the region until after the World War II and the establishment of the State of Israel. Second is the establishment of new states after the demise of the Ottoman Empire. Very briefly, the colonizing powers produced huge anti-Ottoman literature in order to legitimize their presence in the region and present themselves more friendly to the Arabs than the Ottomans were. Some of their officials served in distinguished universities of those countries. I will give you an example to illustrate how it affected the study of history of this region. I am sure; many of you know Prof. Elie Kedourie and his book *England and the*

[15] See Ş. Tufan Buzpınar, "The Hijaz, Abdulhamid II and Amir Hussein's Secret Dealings with the British, 1877-1880", *Middle Eastern Studies*, 31/1 (January 1995), pp. 99-123.

[16] Başbakanlık Osmanlı Arşivi (BOA), Yıldız Sadaret Resmi Maruzat Evrakı (Y.A. Res), 9/64, 13 Safer 1298/15 January 1881. For a reassessment of the placard affairs see Ş. Tufan Buzpınar, "Osmanlı Suriyesi'nde Türk Aleyhtarı İlanlar ve Bunlara Karşı Tepkiler, 1878–1881", *İslâm Araştırmaları Dergisi/Turkish Journal of Islamic Studies*, 2 (1998), pp. 73–89.

Hourani's confession brings us to the question of how representative the sources we use in writing the modern history of Bilad al-Sham are. Are the surviving materials truly representative? I would like to draw attention to two possible dangers here: One is that the historian himself/herself might be imbued with the idea of modernism and while writing the history of this period emphasise modern/western orientated developments and ignore the others. Furthermore, traditional attitudes and groups in the society are negated and depicted as reactionary forces. Thus we have studies that take successor nation states as their main points of departure and naturally emphasise developments that led to a particular nation state **(Modernity paradigm)**.[14] The second is that in writing the history of this period, consciously or unconsciously, we might be influenced by those sources that belong to the so-called modernist-reformist group of the period we are concerned with. I suspect that those sources constitute the majority of the available material in native languages as well as in others. Maybe Hourani was a victim of this kind of sources.

By these examples I am not trying to say that the above-mentioned sources are without value in writing the history of Bilad al-Sham. On the contrary, I think we should use all the available sources. To say the least, the European diplomatic correspondences provide clear and sound indications about European designs on this region, their relations with the natives and the way they saw the political aims of their rivals. Moreover, consular reports contain information on some developments that were seen as being interesting and therefore reported to their superiors; whereas, for Ottoman and Arab officials it was an ordinary event and therefore it did not deserve to be reported. The material left by the local modernist-reformists is no less valuable than the others so long as they are properly consulted.

Needles to say, we must be extremely cautious when we are consulting the above- mentioned sources and use them together with native sources, namely Ottoman and Arab sources. It is like listening to all the witnesses while keeping their identities and aims in mind, and then making our own decisions. I will give you an example why we cannot avoid using European diplomatic sources. As it is known, Amir Hussein of Mecca, who was assassinated in March 1880, had

[14] A good example to illustrate this point is *The Emergence of Modern Turkey* by Bernard Lewis. The third edition of this book was published in 2002.

think that it is an old book, outdated and not a right example to cite. On the contrary, it is still widely in circulation, I have the revised tenth edition published in 2002. It has not been changed much since its first publication in 1937 and has a 35 page section on the Ottoman Rule in the Arab provinces (pp. 709-744). It was translated into Arabic and Turkish. Interestingly it was translated into Turkish as *İslam Tarihi* ("Islamic History") and it was printed several times.[12]

Disagreeing with Hitti, Hourani concludes that "we are all aware now of the importance of the Ottoman centuries" and no wonder why he wrote his last book, *A History of the Arab Peoples*, published in 1991—almost two years before his death in 1993—. He devoted six chapters to the Ottoman period in the Arab lands (pp. 209-314). This book is also translated into many Eastern and Western languages including Arabic and Turkish.

To illustrate the impact of Euro-centric view on the historiography of the period again we will cite one of Hourani's well-known works as an example. I am sure we are all aware of the importance of *Arabic Thought in the Liberal Age*. When I was a student in Britain in the late 1980s and the early 1990s, two of the books that students of the history of the Middle East had to read were *Arabic Thought in the Liberal Age* by Hourani and *The Emergence of Modern Turkey* by Bernard Lewis. Today it is more or less the same. If you look at the relevant literature, you will see that Hourani's work is one of the most cited references. Let us now listen what Hourani had to say about his most famous book:

It now seems to me to have been wrong in laying too much emphasis upon ideas which were taken from Europe, and not enough upon what was retained, even if in a changed form, from an older tradition...In trying to explain the history of the Middle East in modern times we should always be aware of two interlocking rhythms of change: that which reforming governments and thinkers and external forces tried to impose upon society and that which a great stable society with a long and continous tradition of thought and of life in common was producing from within itself, partly by its own internal movement, and partly in reaction to forces coming from outside.[13]

---

[12] P. K. Hitti, *İslam Tarihi: Siyasi, Kültürel*, I-IV (translated by Salih Tuğ), İstanbul, 1980.

[13] Hourani, "How Should We Write...", pp. 128-129.

As well-known, until recently western diplomatic sources were extensively used without due caution in writing the history of this region. Works based almost solely on Western sources and under the influence of Western political dominance had enormous impact on the course of historiography of Ottoman rule in Bilad al-Sham. The literature in this category generally put the Arab provinces in a central position as if they were independent political entities and the Ottoman central government in a peripheral position. From this perspective the Ottoman governments played only marginal roles in anything good, but bear important responsibility for anything that undesired. An obvious example of this is the *Arab Awakening* by George Antonious, first published in 1938.[7] Even the title is worth debating and it is once described as "a tissue of doubtful historical statements, marshalled to form an apologia for the cause of Arab nationalism".[8] It was a very influential work until the 1960s when writings of historians like Ernest Dawn and Albert Hourani clearly showed serious deficiencies of Antonious' work. Now it is seen as an example of Western minded Arab nationalist history writing.

During the same period, another type of Arab elite emerged who negated the Ottoman identity and thus had to "abandon, reject and deny its actual history. For elements out of which to reforge a new identity, it turned to a ready-made, pre-Ottoman, purely Arab-Islamic" history.[9] The best example to illustrate this point is, *History of the Arabs* by Philip Hitti. If you examine its contents, you will see how little space is spared for the history of Ottoman rule in the Arab provinces. Hourani explains the reason why Hitti avoided writing the Ottoman past of the Arabs: "Hitti came to stay with my parents in Manchester, probably in 1935.[10] He had just finished his History of the Arabs, and I asked what period it covered. He told me that apart from a short epilogue on the last century and a half, he had ended in the 15th century. I asked him why he had ignored the centuries in between, and he said: "There was no Arab history then".[11] You may

---

[7] George Antonius, *The Arab Awakening: The Story of Arab National Movement*, Beirut, 1955. Afterwards it was reprinted several times, and now it is available in paperback.

[8] Elie Kedourie, *England and the Middle East: The Destruction of the Ottoman Empire* 1914-1921, London, 1987, p. 8.

[9] Ibid., p. 187.

[10] First edition was published in 1937.

[11] Hourani, "How Should We Write the History of the Middle East?", IJMES, 23 (1991), p. 129.

accomplished is strong and almost universal, especially amongst the native Mussulmans, and, in my opinion, it could be effected without difficulty, or without opposition on the part of the inhabitants, in case it should become necessary to take this step, though the Turkish authorities might possibly make a show of resistance for form's sake.[2]

Two separate developments proved that what Eldridge reported was actually wishful thinking. The first was that, towards the end of Russo-Ottoman War of 1877-1878 some Syrian dignitaries, including Amir Abdulkadir al-Jazairi, discussed the possibility of a foreign occupation of Syria and after long sessions they concluded that in such a case they would fight for independence, not opt for British occupation.[3] The second, when the British occupied Egypt in 1882 there was a strong reaction in Syria and especially Muslim population of Syria demonstrated their willingness to support the Egyptians against the British. Strangely, Ottoman authorities, in collaboration with the British, had to work hard to preserve tranquillity and keep the inhabitants of this province under control.[4] There is no need to mention strong Arab reaction to the British and French presence in this region.

The second example belongs to James Zohrab, the British consul in Jeddah. Secret relations between Zohrab and the Sharif Huseyin led him to believe that "the time appears to have arrived when England must cease temporising with Turkey...We are bound to seize every means [and] every weapon... to establish our authority over Mussulmans. If we establish an influence by a kind of protectorate in the Hijaz, we will be able to govern the whole Muhammedan world"[5]. As this quotation clearly shows, Zohrab's reports on the Hijaz were so much influenced by his imperialist mind that the British Ambassador to Istanbul Sir Henry Layard felt the need to advise his superiors that Zohrab should be "warned to be very prudent and cautious in his communications with the Sharif".[6]

---

[2] PRO, FO, 226/195 Eldridge to Derby, no. 33 political, confidential, Beyrouth, 10 April 1878.

[3] Adil al-Sulh, *Sutur min al-Risala*, Beirut, 1966, p. 68.

[4] For details of Muslim reaction in Syria and its environs see Ş. Tufan Buzpınar, "The Repercussions of British Occupation of Egypt on Syria, 1882–1883", *Middle Eastern Studies* (MES), 36/1 (January 2000), p. 82–91.

[5] PRO, FO, 78/3131, Zohrab to Alston, Private, Cairo 12 January 1880.

[6] IOR, L/P&S/3/246, Layard to Salisbury, no. 302, secret, Constantinople 12 March 1880.

Ottoman Empire as a ruling power and local population. The weakness of the central administration that was engaged in serious reforms was another important factor to complicate the developments in the region. Not surprisingly this period witnessed deteriorating relations between the ruler and the ruled. As time progressed, the European powers increased their intervention in local developments, strengthened their ties with local communities and became an important factor in determining the course of events in the region. Finally, it must be added that the two major European colonial powers, Britain and France, fought against the Ottoman Empire in the World War I and Bilad al-Sham region was an important battleground.

Now, what is the relevance of these developments to the study of history of the region? When we examine the available literature on this period, be it written in western or eastern languages, we will see that overwhelming majority of them, at least until recent years, was based on archival materials of the European colonialist powers: primarily on British, French and to a lesser extent on German sources. A few of them had references to some Arabic sources, mostly memoirs which were generally written during the period when the Arab-Turkish relations were at the lowest level, hence contained serious innate deficiencies. In very few instances we come across references to Ottoman sources. Thus the literature on the political history of this region is by and large based on or at least heavily coloured by the sources of European colonialist powers and written generally from a Euro-centric perspective. In other words, insiders' view of their history has not yet received due attention and the modern history of this region had generally been written from the accounts of the "other", not from the accounts of the "self"; here the "self" is used for the Arabs and Turks.

What is wrong with the accounts of the "other"? I will give you two examples to demonstrate why we should be extremely careful while using the accounts of the "other". The first belongs to the British consul general Eldridge who served in Beirut for years. In other words he was not a newcomer. In April 1878 when the British government was in search of a base in the Mediterranean, Eldridge reported:

The possibility and probability of an English occupation of Syria are now freely discussed by all classes of population. The general tendency, as far as I can learn, is greatly in favour of such an occupation, and the desire to see it

How Should we Study the History of Ottoman Rule in Bilad Al-Sham?

Ş. Tufan Buzpınar[1]

First of all, I must confess that while I was deciding on my topic, I was inspired by the late Albert Hourani's talk on the question of "How Should We Write the History of the Middle East?" He gave this talk at the joint conference of the British and French Associations for Arab and Middle Eastern Studies in Paris in 1989 and a revised version of it was published in the International Journal of Middle East Studies (IJMES) in 1991. I must also admit that the title of my paper is too general to address in a Congress paper. In fact it deserves to be discussed in a special conference where every aspect of the history of Ottoman rule in the Arab provinces could be dealt with. Therefore what I will do in this paper is to address a few issues related to the modern period of Ottoman history in this region. By modern period I mean the period between the French occupation of Egypt in 1798 and the Ottoman withdrawal from Bilad al-Sham in 1918. More specifically, I will focus on some aspects of the nineteenth century political history of this region.

Let me begin by pointing out two main areas of serious difficulties related to the study of history of 19th century Bilad al-Sham: First, European penetration into the region, second, post-Ottoman formation of the Middle East.

European Penetration: After the French occupation of Egypt, Bilad al-Sham area became a permanent issue in the agenda of the European big powers, especially Britain, France and Russia in the first half and Germany in the second half of the 19th century. Rivalry over control of this region deeply influenced relations between different communities, as well as relations between the

* Prof. , Department of History, Fatih University.

Papers Presented in English

Not long ago sorrow and dislike tormented us whereas today we have a nice meeting that caresses our hearts and embraces our souls. We have to have a common culture, neighbourhood, kinships, a common history, and contacts leading to cooperation. This is inevitable, it is a destiny. It is especially so in this age when threats and poisonous winds blow from all directions, when a violent globalisation comes in with lethal weapons and fictitious oppressive forces. These forces threaten the Arabs, the Turks, the Muslims, their cultural properties, their lands and their identities. The present is so similar to the past .... Sultan Abdulhamid II had refused the demands of the Jewish congress held in Basel relating to the land of Palestine despite all the incentives to the contrary. All historical documents, and especially the letters addressed by the Sultan to Abdulhuda Sayyadi telling him about all the plots designed against the Ottomans and the Arabs, give evidence to it. After that followed a chain of events, from the Balfour promise to Sykes and Picot and the fall of Palestine. Now we witness the situation of Baghdad. Whose turn will it be next? The plots came one after the other and what we have to do now is to follow God's path and join our efforts.

Remarks by Mr. Alaaddin al-Ayyubi*

Opening Remarks:

I greet you on the opening of the congress organised by the Ministry of Culture of Syria and IRCICA. This history, a time period of 400 years, speaks of the history of a civilisation, an empire and a caliphate established by peoples of different ethnic and racial origins where the common life built on the basis of the fine religion appears as a panel of mosaics. The Turks and the Arabs carried the banner of Islam throughout history; the Umayyads, the Abbasids, the Seljukids, the Mamluks and lastly the Ottomans, put nations together and unified the Muslim geography. People became able to go wherever they wanted without any obstacle. Bilad al-Sham achieved its geographical and political unity. It became possible for people from Sham to occupy various posts and duties in Istanbul and in other regions of the Ottoman Empire. In this way the skills of scholars, artists and engineers came to be known. Mosques, *medreses*, palaces, lodges, hospitals, were built in Istanbul and in the capitals of provinces through joint efforts and labour. Water networks, paved roads and colourful decorations started to be seen in Sham's buildings as well. The presence of the tombs of *awliya*, scholars, commanders and governors buried in Sham and those of some sultans from the Ottoman dynasty are witnesses to a shared history and a shared past. But later came Sykes and Picot's blow and dissolved this body.

Closing Remarks:

The four days of the congress passed so fast, in a moment, because it passed amidst relations of brotherhood and understanding, and not as it used to be.

---

* presenter, Syrian Television

realities from the perspective of the broader world political environment of the time. This achievement of the congress cannot be traced in the individual papers or included in this volume, but the very spirit emanating from the totality of the proceedings did bring forth evidence of the potential role of studies on this history to bring to the benefit of present and future relations among nations of the region.

These features of the congress made of it a memorable event and I believe the seeds sown for the growth of an objective public perception on the one hand, and cooperation for the academic study on the other, of the history of Bilad al-Sham during the Ottoman period, will be seminal. IRCICA for its part endeavours to keep alive the forum of cooperation created by this congress.

Dr. Halit Eren
Director General, IRCICA

But the congress had an impact beyond that, basically on two scores. First, the papers presented and the discussions they generated reflected some of the main trends that have been recorded in studies in this field over the past decades. It may be recalled that thirty or fourty years ago, studies on the Ottoman period in Bilad al-Sham tended to be guided by biased attitudes or various predispositions. For example, the period was viewed as one of regression or decadence under external and internal pressures, ultimately leading to the dissolution of the Ottoman State. This made the period appear as one that did not deserve much scholarly attention. However, with the growth of research and literature that are increasingly freed from such predispositions, coupled with the opening and increasing use by researchers of the first-hand sources contained in the archives of Ottoman official documents, the outlook has changed considerably. This positive development marking studies in this field all over the world also made itself felt in the overall climate of the congress.

Second, noteworthy is the fact that the congress contributed to encouraging and reinforcing a balanced perception of the period and its features which, as was reflected during the debates, was already burgeoning in public opinion. The history of Bilad al-Sham during the Ottoman period represents a shared history of many nation-states of today. However, the memory of the period as maintained by peoples of the region is diversified and complex. At one end of the range is a more or less deliberate dismissal of the period excluding it from what could be considered as an "effective history" – in the sense of Gadamer – and one that links the past to the present. At the other end is a longing for a "blissful past" under the Islamic empire. Certainly, historical events and their records can be interpreted and evaluated from a variety of perspectives depending upon the political and cultural conditions prevailing and the subjective interests guiding each viewer, among other factors. A combination of the resulting perceptions contributes in shaping each new generation's conception of an effective or significant past. One of the main successes of this congress has been, as was also observed by some analysts present was, that it encouraged a recapitulation of the diverse and sometimes conflicting views about the period with a view to drawing from them what would contribute in building an objective understanding of this past by duly taking into account factors both internal and external to the region and viewing its facts and

PREFACE

The congress on "Bilad Al-Sham during the Ottoman Era" held under the patronage of H.E. Dr. Bashar al-Assad, President of the Syrian Arab Republic, and co-organised by IRCICA and the Ministry of Culture of Syria, was one of the academic events that made a significant impact among both the historians' milieus and in public opinion. It also had special importance within IRCICA's programs because it was the first congress we devoted to the history of the Eastern Mediterranean region, designated as Bilad al-Sham, a region which includes modern-day Jordan, Lebanon, Palestine and Syria, roughly, and which constituted one of the most weighty components of the political, economic and cultural history of the Ottoman Empire over the centuries. The congress was initiated by the Minister of Culture of Syria representing H.E. President Bashar al-Assad, in the presence of H.E. Prof. Ekmeleddin İhsanoğlu, Secretary General of the OIC, and with the participation of many ministers, representatives of academic and media institutions, which showed the importance accorded to the congress by the host country, Syria, and all the parties concerned.

We have the pleasure of publishing in this book a collection of selected papers from the congress. The participants were specialists of the Ottoman period in Bilad al-Sham working at universities in the Arab world, Turkey, Europe, Japan and the USA. A wide range of topics were addressed namely state and society, economy, modernisation, education and culture, cities and infrastructure during the period, as well as the state of research in this field and questions of methodology.

Altogether, the papers represented a serious attempt to understand and objectively depict various facts and events relating to Bilad al-Sham under Ottoman rule. This provided the congress' input to studies in the field, realising an immediate objective that was expected from it.

TABLE OF CONTENTS

Organisation of the Islamic Conference
Research Centre for Islamic History, Art and Culture (IRCICA)

History of Muslim Nations series; No. 6
ISBN 978-92-9063-188-0

Preface by Dr. Halit EREN
Proof-reading by Fatih BAYRAM
Cengiz TOMER
Sadık ÜNAY

IRCICA Library Cataloguing in Publication Data

International Symposium on Bilad al-Sham During the Ottoman Era (2005: Damascus)

Proceedings of the International Symposium on Bilad al-Sham During the Ottoman Era: Damascus, Syria, 26-30 September 2005 = Bilad al-Sham fi al-Ahd al-Uthmani: buhuth al-nadwa al-dawliyya al-munaqida fi Dimashq, 26-30 September / Eylul 2005 M / preface by Halit Eren.- Istanbul: Research Centre for Islamic History, Art and Culture, 2009.

139, 197 p.: col. ill.; 30 cm.- (History of Muslim nations series; no. 6)

Includes bibliographical references.

Text in English and Arabic.

ISBN 978-92-9063-188-0

1. Middle East--History--Congresses. 2. Turkey--History--Ottoman Empire, 1288-1918--Congresses. I. Eren, Halit, 1953- II. Title. III. Series.
956.903--dc22

Barbaros Bulvarı, Yıldız Sarayı, Seyir Köşkü
34349, Beşiktaş, İstanbul, Turkey
P.O.Box 24, Beşiktaş, İstanbul, Turkey
Tel: (+90) 212 259 17 42 – Fax: (+90) 212 258 43 65
e-mail: ircica@ircica.org
www.ircica.org

Birmat
Matbaacılık San. ve Tic. Ltd. Şti.

100. Yıl. Mah. Matbaacılar Sitesi
4. Cad. No. 122 Bağcılar / İSTANBUL
Tel: (0212) 629 05 59 - 60



OIC
Research Centre for Islamic History, Art and Culture
IRCICA

Proceedings of the International Symposium on

BILAD AL-SHAM DURING THE OTTOMAN ERA

Damascus, Syria

26-30 September 2005

İstanbul
2009



OIC
Research Centre for Islamic History,
Art and Culture



Ministry of Culture
Syrian Arab Republic

Proceedings of the International Symposium on

BILAD AL-SHAM DURING THE OTTOMAN ERA

Damascus, 26-30 September 2005

Istanbul 2009